

مَا يَحْتَمِلُ السَّفَرُ

من الضرورة

تأليف

أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ / ٩٧٨ م



تحقيقه وتعليقه

الدكتور عوض بن محمد القوزي

جامعة الملك سعود - الرياض

ما يحمل الشعر

من الضرورة

تأليف

أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيراني

المترقفة سنة ١٥٢٦٨ / ٩٧٨ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي

جامعة الملك سعود - الرياض

الطبعة الثانية (منقحة)

١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م

الطبعة الثانية ١٤١٢هـ / ١٩٩١م

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله وحده، والصلاة على من لانبى بعده، أما بعد :
فإن إقبال الباحثين على هذا الكتاب، ونفاد نسخه من الأسواق في
مدة قياسية كان وراء إعادة طبعه، وما حظي به هذا العمل من
اهتمام المتخصصين كان دافعاً قوياً لإعادة النظر فيه، وتنقيحه
وتخليصه مما لحقه من هنات وتطبيقات.

ولئن كان هناك من فضل لهذه الطبعة على سابقتها فإنما هو للقراء
المهتمين الذين لم ييخلوا عليّ بالتوجيه والنصيحة، وقد حرصت ولم
أزل حريصاً على الاستفادة من وجهات نظرهم جميعاً، فما وصلني عبر
وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة، أو ذاك الذي تلقيته مكتوباً،
يستوي مع ما بلغني منهم شفاهاً، وما كان ثناء قابلته بحمد الله
وشكره، وأما ما كان استدراكاً ونقداً فإنني أحمله على المحبة، وحسن
الثقة، والغيرة على العربية، وطموح المحبين ليلبغ مثل هذا العمل
مكانه اللائق به من الكمال النسبي المنشود.

وها أنا ذا اليوم أقدم كتاب أبي سعيد في الضرورة الشعرية، بعد
نظرة متأنية، وظّفت فيها ما تكرم به عليّ المتخصصون من توجيهات،
مخلصاً طبعته الأولى من آثار التقصير والاستعجال، والله أسأل أن
يجنبنا الزلل، وأن يوفقنا لما فيه مرضاته، وخدمة العربية وتراثها،
والحمد لله أولاً وأخيراً.

عوض بن حمد القوزي

غرة شهر ذي القعدة عام ١٤١١ هـ

الموافق ١٥ مايو ١٩٩١م

مقدمة التحقيق

العمل الذي أقدمه اليوم وُصلة من عمل أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيويه، هذا العمل يعد كتاباً مستقلاً في داخل الكتاب الأم الذي وصفه ياقوت بأنه يقع «في ثلاثة آلاف ورقة بخطه في السليمانى، فما جراه فيه أحد، ولا سبقه إلى تمامه إنسان». (معجم الأدباء: ١٥١/٨).

وتبدأ قصة اتصالي بعمل أبي سعيد منذ سنوات الطلب، فلقد أعجبت بشخصيته النحوية، وشغفت بأسلوبه في معالجة القضايا النحوية واللغوية التي أثارها سيويه في كتابه، فسعيت إلى الحصول على مصورات شرحه للكتاب، وجعلتها زادي في تفسير مصطلحات سيويه، وعدتني في المقارنة بين شروح الكتاب في القرن الرابع الهجري.

وكنت أكثر من التقليب في هذا الشرح والرجوع إليه، حتى أصبحت لا أفرق بين العودة إليه وهو مخطوط وبين الرجوع إلى غيره من المطبوعات. وفي أثناء تبعمي لمنهجه في تفسير كتاب سيويه وصناعتي لفهارس مخطوطاته لفت انتباهي خروجه عن نص الكتاب وهو يعالج «باب ما يحتمل الشعر» (الكتاب: ٨/١) بولاق. إذ وجدته يصنع لهذا الباب مقدمة يفتحها بالاعتذار عن سيويه لعدم تقصي أبواب الضرورات الشعرية، ويبرر ذلك بأن الاستقصاء لم يكن من غرض

سيبويه، ويلزم نفسه هو بتقصيها مقسمة بأقسامها. وبعد تلك المقدمة شرع في تعريف الضرورة الشعرية، وكشف عن اللبس الذي نجده عند بعض الدارسين وذلك ببيان أن الضرورة لا يدخل فيها «رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم به لا حناً، ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطاً، ولم يدخل في ضرورة الشعر» (ق ٥٥٥ اب) ثم شرع في تقسيم الضرورة الشعرية إلى تسعة أوجه فصلها في ستة أبواب مستقلة، حتى إذا انتهى من تقصي أوجهها رجع إلى نص سيبويه يفسره، ويتابع تطبيق منهجه العام في شرح الكتاب، وذلك بذكر كلام سيبويه أولاً، ثم إتباعه بالتفسير والشرح والاستدلال. وهو بتصرفه هذا كأنما يريد أن يبين للقارئ أن ما بناه من حوار حول الضرورة الشعرية إنما هو محض اجتهاده هو، وأن عودته إلى نص الكتاب إنما كانت من قبل ألا يتوهم أحد أنه أهمل شيئاً من كلام سيبويه دونها تفسير.

عندما نظرت إلى هذا العمل بصورته هذه، لاح أمامي بارق الأمل في نشره بعد الفراغ من متطلبات الدكتوراة، وعندما عدت إلى أرض الوطن عرضت ملاحظاتي على من أثق بصدق مشورته، وسديد نظرتة، من زملائي في قسم اللغة العربية فنصحوني بالمبادرة في تحقيقه ونشره. عندئذ شرعت في العمل قراءة ونسخاً، ومقارنة بين مخطوطاته التي توفرت لدي وهي :

١ - نسخة مصورة عن مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٨٨ نحو، وهي نسخة جيدة فيها ضبط، من خطوط القرن السابع تقديراً، وعليها قوله: «نسخة منقولة من نسخة بخط

السيرافي المصنف نفسه»، وتقع في جزئين في مجلد واحد في ٢٤٢ ورقة، مسطرتها ١٧ سطرًا ١٨ × ٥,٥ سم، ولوضوح خطها وحسن ضبطها جعلتها أصلاً.

وفي هذه النسخة تداخل في الصفحات، تم التغلب عليه بمعرفة السياق، ثم بمقارنة النسخ الأخرى، ورمزت لها بالحرف (م).

٢ - نسخة مصورة عن نسخة عبد اللطيف البغدادي المودعة في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٣٧ نحو) ورمزها (ب).

٣ - نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (١٣٦ نحو) ورمزها (ي).

٤ - نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (١٣٨ نحو) ورمزها (ق).

٥ - نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة ترخان باستانبول ورقمها ٣٠١ مكتوبة في القرن السادس الهجري، ورمزها (ت).

٦ - نسخة مصورة عن مصورة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم ٧٩ نحو والأصل بالسليمانية رقم ١١٥٨ ورمزها (س).

وبعد أن فرغت من النسخ والمقابلة، وأوشكت على الانتهاء من التحقيق، وجدت أن أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب قد نشر الكتاب محققاً وقدم له بدراسة جيدة عن السيرافي شملت حياته وأعماله، وظهر الكتاب في شكل جميل جذاب.

والدكتور رمضان عبد التواب أستاذ قدير له مكانته العلمية في الدراسات اللغوية وتحقيق التراث، الأمر الذي جعلني أتهيب الإقدام على نشر هذا العمل بعد أن بذلت فيه من الجهد ما الله به عليم، فشاورت الدكتور رمضان نفسه في ذلك، فوجهني مشكوراً إلى نشره مادام في الأصول بعض اختلاف أو سقط. فأعدت النظر في عملي، عاقداً العزم على عدم إعادة نشر هذا الأثر مالم يحمل إضافة تمتع القارئ الكريم. وفي أثناء عملي في التحقيق ظهر في مجلة المخطوطات العربية (العدد ٢٩، الجزء الثاني شوال ١٤٠٥ - ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ) بحث للدكتور خالد عبد الكريم جمعة بعنوان «كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه، تعريف به وبمؤلفه وتحقيق «باب ما يحتمل الشعر». ص ٥٥٧ - ٦١٢.

تحدث عن الشتمري وجهده في ضرورة الشعر، دون أن يتنبه إلى أن عمل الشتمري هذا ملخص من عمل السيرافي.

ولما لم يقف اعتماد الشتمري على فكر أبي سعيد عند حد تلخيص «باب ما يحتمل الشعر»، بل تجاوزه إلى تلخيص الكتاب كله، وادعاء سبق إلى ذلك، والتباهي حتى على من سبقه من النحاة، رأيت أن أصدع بما علمت، فكتبت مقالاً بعنوان «نكتة النكت في سرقة الأعلام الشتمري» ونشر هذا المقال في مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد ٦٢، ج ٤، ص ٦٨٥ - ٧١٤ عام ١٩٨٧م، ونبّهت من خلال ذلك المقال من يقوم بنشر كتاب الشتمري هذا أن عليه مقارنته بشرح السيرافي، لكشف الغموض وإكمال السقط وتوضيح ما طمس بتأثير الرطوبة أو

أكل الأرضة، وأن نكت الشتمري نسخة مختصرة من شرح أبي سعيد
لكتاب سيويه.

ثم لم نلبث أن رأينا كتاب النكت ينشره معهد المخطوطات العربية
بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، صدر الكتاب بكلمة من الأستاذ
الدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم قال فيها: «والكتاب من المصادر الأساسية التي تعين على فهم
كتاب سيويه، فهو يفسر بعض غوامض الكتاب، وينبه إلى كثير من
مشكلاته، ويشرح شواهد الشعر فيه ويوثقها، وينسبها إلى قائلها، وقد
أعانه على هذا كله ثقافة واسعة، ومعرفة عميقة بالنحو علمًا وصناعة،
وباللغة شعرًا وغريبًا، ويجيء نشر هذا الكتاب إغناء للغة العربية،
وإحياء لتراثها العلمي الرصين».

وقد بذل المحقق الكريم جهدًا مشكورًا في هذا الكتاب، قدم له
بدراسة عن المؤلف وكتابه، ناقش فيها الأعلام وإفادته من شرح
السيرافي قائلًا: «أفاد الأعلام كثيرًا من شرح السيرافي (ت ٣٦٨هـ)
لكتاب سيويه، لكنه لم يذكره غير مرة واحدة... ، وقد وجدت الأعلام
في بعض الأحيان ينقل نصوصًا كاملة من شرح السيرافي ومن غير إشارة
إلى السيرافي... وهذا النقل - في رأينا - ليس غريبًا عن المنهج الذي
رسمه لنفسه في النكت... لكن الذي يقدر فيه هو أنه لم يذكر شرح
السيرافي حين كان ينقل عنه» (النكت ج ١، ص ٥٤ - ٥٦).

ثم درس السمات العامة للنكت، تلك السمات التي كان أبرزها
عنده «العناية بالضرورات الشعرية» إذ قال:

«عقد الأعلام فصلاً كاملاً تناول فيه ما يجوز للشاعر دون غيره، وذكر للضرورة تسعة أوجه . . .» وعند بيانه قيمة كتاب النكت قال: «٣ - عقد الأعلام فصلاً كاملاً بحث فيه الضرورات الشعرية مقسمة على أبوابها، وأعطى الأمثلة الكافية لكل باب منها، وبذلك يكون النكت مصدرًا مهما للباحث في ما يجوز للشاعر في الضرورة».

وبالرغم من رجوع المحقق إلى الجزء الأول من شرح السيرافي لكتاب سيويه وتسديده للسقط الذي وقع في «باب ما يحتمل الشعر» عند الشنتمري منه (ج ١ ص ١٣٩) إلا أنه لم يشر إلى أن هذا الباب مسروق، وأن الشنتمري لخصه عن السيرافي، ويبدو أنه لم يعلم أن الشنتمري لم يستطع أن يتحرر حتى في صياغة المقدمة لهذا الباب فقد نقل المقدمة بنصها عن السيرافي، ولم يضيف إليها لفظاً إلا ما وافق منهجه في الاختصار.

كما أن المحقق لم ينتبه إلى أن كتاب النكت كله كان تلخيصاً أميناً لشرح السيرافي، وأن كل ثناء استأثر به الأعلام كان الأولى صرفه إلى السيرافي رحمه الله.

واليوم أجد لنشر هذا العمل مبرراً من ناحيتين:

الأولى: التنبيه إلى ما أغفل فيما نشر. وذلك أن عمل أبي سعيد في الضرورة أصيل أصالة شرحه لكتاب سيويه، وأن الشنتمري سطا عليه، كما سطا على الكتاب كله بالتلخيص وادعاه لنفسه، وأجدها مناسبة فأنبه القائمين على نشر شرح

أبي سعيد إلى أهمية ضم نسخة النكت إلى الأصول الخطية
التي يعتمدون عليها في التحقيق .

الثانية : أن نسخة المدينة المنورة الخطية لهذا الشرح تعدّ في نظري من
أوثق النسخ، ولم يقف عليها أستاذنا الدكتور رمضان عبد
التواب، ولا شك أن هناك سقطاً في النسخة التي اعتمدها
ورجعنا إليها عند المقارنة، كما أن هناك اختلافاً في القراءة،
أثبت ذلك كله وبينته في موضعه .

ولست بعلمي هذا بقائل ما قاله ابن مالك « . . . فائقة ألفية
ابن معطي » حين نظر إلى سبق ابن معطي له في التأليف، ولكني أتمثل
موقف ابن السراج حين أثنى بعض الحاضرين على كتابه «الأصول»
قائلاً هذا والله أحسن من كتاب «المقتضب» فقال له ابن السراج لا تقل
هذا وأنشد قول عدي بن الرقاع العاملي :

وَمَا شَجَانِي أَنِّي كُنْتُ نَائِمًا	أَعْلَلُّ مِنْ فَرَطِ الْكَرَى بِالتَّسْمِ
إِلَى أَنْ دَعَتْ وَرَقَاءُ فِي غُضْنِ أَيْكَةٍ	تُرَدُّ مَبْكَاهَا بِحُسْنِ التَّرْنَمِ
فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً	بِسُعْدَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنْدَمِ
وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَاجَ لِي الْبُكَاءُ	بُكَاهَا فَقُلْتُ الْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ

المؤلف والضرورة الشعرية

يكنى المؤلف أبا سعيد، وينسب إلى سيراف إحدى المدن الفارسية (معجم البلدان ٣/٢٩٥)، واسمه الحسن بن عبد الله بن المرزبان. توفي ببغداد ٣٦٨هـ / ٩٧٨م

وصفه ابن الفرات بقوله: «كان أبو سعيد عالماً فاضلاً معدوم النظر في علم النحو خاصة» (نزهة الألباء / ٣٠٧)، وكان فقيهاً على مذاهب العلماء العراقيين (الفهرست / ٦٢)، وكان من أكابر الفضلاء، وأفاضل الأدباء، زاهداً لا نظير له في علم العربية (نزهة الألباء/٣٠٧) وكان نوح بن نصر-وهو من أدباء ملوك آل سامان - يخاطبه بالإمام، ويخاطبه المرزبان بن محمد ملك الديلم بشيخ الإسلام، كما كان أبو جعفر ملك سجستان يخاطبه بالشيخ الفرد (الإمتاع والمؤانسة/١٠٠). وُصف بأنه شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر، والقوافي...» كما وصف بأنه «شيخ الدهر، وقريع العصر، العديم المثل، المفقود الشكل»، «أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما وجد له خطأ ولا عثر منه على زلة» (معجم الأدباء: ٨/١٥٠ - ١٥٢) «وكان زاهداً يأكل من كسب نفسه، وكان لا يخرج إلى مجلس القضاء إلا بعد أن ينسخ عشر ورقات يأخذ أجرتها عشرة دراهم، تكون بقدر مؤنته، ثم يخرج إلى مجلسه، وكان نزيهاً

عفيفاً، جميل الطريقة حسن الأخلاق» (نزهة الألباء / ٣٠٨).

وبعد لقد قيل عن السيرافي ما يشفي ويكفي، وكتب عن علمه وفضله المتقدمون والمتأخرون، ولست بحاجة إلى إعادة ما قيل. فسأضرب صفحاً عن الحديث عن نشأته في سيراف، وهجرته إلى عمان وبلاد العراق، وقراءته على شيوخ بغداد، وإقراءه للعديد من طلاب العربية وغيرها من العلوم، وعن ذكر كتبه التي يأتي في مقدمتها شرحه لكتاب سيبويه، ذلك الشرح الذي قال عنه ابن عباد: «وهل سبق أحد إلى مثله من أول الكتاب إلى آخره مع كثرة فنونه وخوافي أسرارهِ؟!» (معجم الأدباء: ١٨٨/٨).

نعم، إن هذا الشرح يشتمل على فنون كثيرة وأسرار عجيبة وما العمل الذي أقدمه للقراء إلا شاهداً على صدق هذه المقولة فقد كان حديث أبي سعيد عن الضرورة الشعرية سرّاً من أسرار هذا الشرح، وموردًا ثراً لدارسي الأدب ونقدة الشعر، ينقلون عنه، ويترسمون خطاه، ويخصونه بالتأليف منفرداً عن غيره من الموضوعات ولو تتبعنا تأثيرهم به لما أعوزنا الدليل. فإذا تجاوزنا عمل الشتمري في تلخيص أبواب الضرورة، نجد مثلاً ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ) ينقل عنه بالحرف دونما إشارة على نحو قوله في باب البدل:

«والضرب الذي لا يجوز في الشعر ولا في الكلام ما يجيء على طريق الغلطة، لأن الغالط لا ينبغي أن يتبع على غلطه نحو قوله:

والشيخ عثمان أبو عفان

فكنى عثمان أبا عفان على وجه الغلط ، وإنما كنيته أبو عمرو وعفان اسم أبيه ، وقول الآخر:

مثل النصارى قتلوا المسيحاً

وإنما اليهود - على ما قالت اليهود والنصارى - قتلوا المسيح . وقد كذبهم الله في ذلك بقوله : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ والذي غلطه كون اليهود والنصارى مخالفين للإسلام فظن أنهم جميعاً مشتركون فيما ينكرونه من الأشياء» (ضرائر الشعر/ ٢٤٦) ، ولورجع القاريء إلى باب البذل هنا ، لوجد هذا النص فيه من غير تصرف .

ولو قرأنا ما قاله ابن عصفور حول بيت زهير:

فَتُتَجِّجُ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ كَأَحْمَرَ عَادٍ ثُمَّ تُرْضَعُ فَتَنْطَمِ

(ضرائر الشعر/ ٢٤٨)

فلن يساورنا الشك أنه نقل ذلك عن أبي سعيد ، وفوق ذلك لو نظرنا إلى مقدمة ابن عصفور لوجدناها تكاد تكون مطابقة لمقدمة أبي سعيد ، ولا بأس من إيزاد ما قال ابن عصفور: «اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً ، يخرج الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر» .

صحيح أن ابن عصفور لم يشر إلى السيرافي من قريب أو بعيد ، لكن بصمات السيرافي تظل بارزة على ما كتب ابن عصفور ومن جاء بعده ، وليس عيباً أن يأخذ التالي من السابق ، ولكن العيب في عدم الإسناد إلى ذوي السبق .

لقد وجدت السيرافي يشير إلى من سبقه في التأليف في ضرورة الشعر، فعند حديثه عن حذف التنوين في ضرورة الشعر لالتقاء الساكنين قال: «وقد رأيت بعض من عمل ضرورة الشعر أدخل فيه حذف التنوين، وليس هو عندي كما قال» (ق ١٧٢)، وعندما عرض لموقف سيبويه من حذف الياء مع الألف واللام وإنكار بعضهم عليه قال: «وما جاء مثله في القرآن لم يدخل مثله في ضرورة الشعر، والذي أراد سيبويه عندي غير ما ذهب إليه...» (ق ١٧٣)، وأظنه إنما يشير إلى أبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، الذي عرف عنه تأليف كتاب في ضرورة الشعر (الفهرست / ٥٩)، ويبدو أنه كان أول من أفرد لبحث الضرورة كتاباً مستقلاً (انظر مقدمة كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٨)، لقد نقل السيرافي عن أبي العباس في أماكن متفرقة، على نحو قوله: «وقال أبو العباس محمد بن يزيد: ومن أقبح الضرورات التي ينبغي ألا يجوز مثلها، ولا تصحح فيه الرواية عن شاعر أبيات لبعض المتقدمين قال أبو العباس: «هذه أبيات لو أنشدت على الصواب لم تنكسر، فلا وجه لإجازتها» (ق ١٨٠).

وقوله: «وكان أبو العباس المبرد يروي هذا البيت:

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا فَأَلْفَتْ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

(ق ١٩٦)، وقوله: «ومما يجري مجرى الضرورة عند كثير من النحويين، ويذهب أبو العباس إلى تجويزه في غير الشعر تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث...» (ق ١٩٧). وانظر أسانيد أخرى إلى المبرد في (ق ١٦٥، ١٦٨، ١٩٧).

وقد يشير إليه إشارة من غير تصريح على نحو قوله: «ومن ذلك بيت أنشده سيبويه على وجه الضرورة، ويجعله غيره على غير ضرورة» (ق ١٩٧)، وهو على أي حال يمتاز «بتتبع الروايات المختلفة لشواهد الضرورات وذكر آراء العلماء في فهمها وتخريجها» (مقدمة كتاب ضرورة الشعر/٦) فتراه يسند إلى سيبويه ويونس والمازني، والجرمي، وعيسى بن عمر، والأصمعي والكسائي والفراء وثعلب، وابن دريد، وأبي زيد، وابن السراج وغيرهم. وهو في روايته عن هؤلاء وغيرهم يكشف عن أمانة علمية تتفق مع خلقه في الزهد والصدق والاستقامة على الدين، فهو مثلاً عندما عرض رأياً في إحدى المسائل ولما كان ذلك الرأي ليس له، ولم يكن متأكداً من صاحبه قال: «وهذا قول أظن الأصمعي قاله» (ق ١٦٨).

وعندما روى بعض الشواهد في مدِّ المقصور قال: «وهذه أبيات غير معروفة ولا معروف قائلها، وغير جائز الاحتجاج بمثلها، ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأولها على غير الوجه الذي تألوه» (ق ١٧١).

وروى بيتاً منسوباً إلى خفاف بن ندبة فقال: ويقال: إن هذا البيت مصنوع وما وجدته في شعر خفاف» (ق ١٧٤) ومالي أذهب بعيداً وقد وصفه الآخرون بتجويد الرواية وتحقيق مصادرها، فهذا أبو منصور الجواليقي يصفه بأنه كثير التحقيق بالرواية، والإثراء فيها (معجم الأدباء ٢٥٤/٧). والسيرافي واسع الثقافة في القراءات، فهو يتعرض للقراء وقراءاتهم، فعند حديثه عن صرف ما لا ينصرف في الضرورة ورد قول الله عز وجل: ﴿أَلَا إِنَّ تُمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتُمُودَ﴾ فقال:

«فصرف الأول وترك صرف الثاني على قراءة أكثر القراء» (ق ١٥٧) ،
وقوله « وقد حكي عن بعض القراء «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ» و «وَيُعَلِّمُكُمْ
الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ» (ق ١٧٧) ومن ذلك أيضاً قوله : «وأما قراءة بعض
الناس وهو ابن عامر «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ
شُرَكَائِهِمْ» أراد قتل شركائهم أولادهم ، فهذا خطأ عند النحويين ،
والذي دعاه إلى هذه القراءة أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في
شركائهم . . .» (ق ١٩٠) .

وتظهر شخصيته في مناقشة الآراء وعرضها ، فهو لا يؤيد سابقاً بغير
حجة ، ولا ينكر عليه من غير دليل ، فمثلاً عند إنشاده بيت دوسر بن
دهبل القريعي :

وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعَدَنَا . . . البيت .

قال : «والجيد الصحيح في إنشاد هذا البيت :

«وَقَائِلَةٌ مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعَدَنَا» .

ثم قال : «وكان أبو بكر ابن السراج يقول : لو صحت الرواية في ترك
صرف ما ينصرف ما كان بأبعد من قولهم :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

والكلام «فبيناه هو يشري رحله» . . . قال المفسر : الذي قاله وجه ،
غير أن حذف التنوين عندي - وإن كان زائداً - أقبح من حذف الواو
في (هو) . . .» (ق ١٥٨) ، فهو هنا يرد على أستاذه لكنه رد مقرون
بالبرهان . (وانظر مثلاً ق ١٩٤ ، ١٩٨) .

وفي قطع ألف الوصل الذي كثيراً ما يقع في النصف الثاني من البيت قال : « وكان بعض النحويين يزعم أن الألف واللام للتعريف هما جميعاً بمنزلة (قد)، وأن الألف قد كان حكمها ألا تحذف في الكلام، غير أنهم حذفوها استخفافاً لما كثرت، لا على أنها ألف وصل، وقائل هذا ابن كيسان، واحتج بقطعهم إياها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات، ولا حجة له في ذلك عندي لأنهم يقطعون غير هذه الألف، فمن ذلك . . . » (ق ١٦٤). وعرض لرأي سيبويه في الترخيم في مثل «أثالا» وأن أصلها «أثالة» في قول ابن أحر:

أَبُو حَنْشٍ يُؤرِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعَبَّادٌ وَآوِنَةٌ أَثَالَا

ثم أورد استنكار المبرد عليه، بعد ذلك قال: «والذي عندي في «أثال» غير ما قاله الفريقان . . . » (ق ١٦٧).

وهو إذا رجح رأياً فإنما يبني حكمه على أسس علمية منهجية تعكس بصريته، فمرة قال: «القول عندي ما قاله سيبويه وسائر المتقدمين لعلتين:

إحدهما: الرواية . . .

والثانية: القياس. (ق ١٦٨).

وإذا ردَّ رأياً لمتقدم فإنه يردّه في أدب وتواضع، معللاً لذلك بالعلة المناسبة على نحو ردّه ما ذهب إليه أبو زيد في قول الشاعر:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَأْ . . . وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ

يقول أبو سعيد: «وقوله: «فأأ» أراد فأصابك الشر وأطلق الهمزة

بالألف لأنها مفتوحة. قال أبو زيد: أراد: «فالشر إن أردت» فأقام الألف مقام القافية، والذي ذكرته أثر في نفسي، لأن فيه همزة مفتوحة، والذي ذكر أبو زيد ليس فيه همزة، إلا أن تقطع ألف الوصل من الشرّ وفيه قبح . . . ، وأحب إليّ ما قاله بعضهم: «إلا أن تأبى الخير».

والسيرافي وإن كان بصريّ المذهب لكنه لا يتعصب ضد الكوفيين فهو يعرض رأي هؤلاء وهؤلاء على محك العلة، ويتبع ما ثبت عنده معتمداً على السماع والقياس (انظر ق ١٧٠، ق ١٩٢).

يقول مثلاً: «وقال الكسائي والفراء: يجوز صرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك» نحو «أفضل منك» فإنهما لا يميزان صرفه في الشعر. . . وأبى أصحابنا البصريون ذلك فأجازوا صرفه، وذكروا العلة المانعة لـ «أفعل منك» . . . (ق ١٥٧).

وقوله: «وقد أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما ينصرف، وأباه سيبويه وأكثر البصريين، لأنه ليس لمنع صرف ما ينصرف أصل يرد إليه الاسم، وأنشدوا في ذلك أبياتاً كلها قد تخرج على غير ما تأولوه، وتنشد على غير ما أنشدوه. . . فأما بيت عباس (بن مرداس السلمى)، فإن الرواية عند أصحابنا:

يُقَوِّانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ .

وأما قوله: وَمُضْعَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ «فإن أصحابنا يروونه»: وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ . . . (ق ١٥٨).

ولم تحل بصريته عن الاستشهاد برأي الكسائي ليرد به على أبي
العباس المبرد في طعنه على رواية بعض أبيات الضرورة (انظر ق
١٨١).

ونتيجة الاستقصاء في بحث الضرورة ترى السيرافي يُدخل في باب
الضرورة ما ليس منها وينص على ذلك ففي باب البدل تعرض للغات
العرب التي تبدل فيها بعض الحروف بأخرى من غير ضرورة، فذكر
عننة تميم، وكشكشة بكر، وعجعة قضاة، وإبدال خبير والنضير
من الثاء تاء في كثير من الحروف، كما نص على أن إبدال الشاعر بعض
حروف مكان بعض لا يعد من الضرورة، كما أن ما تبدل العرب من
كلام العجم إذا عربوه ليس داخلاً في باب الضرورة الشعرية ولخص
ذلك كله بقوله: «وليس في شيء مما ذكرنا من تعريب العجمية والتكلم
بها في الشعر، ولا في إبدال حرف جر من غيره مما تقدم ذكره ضرورة،
وإنما ذكرناه ليعلم أنه مما يجوز في الكلام والشعر ولا ينسب قائله إلى
دخول في ضرورة» (ق ١٨٦).

وبعد فهذا عمل أبي سعيد في «ما يحتمل الشعر من الضرورة» يمثل
صدق الباحث واستقصاء الحريص وأمانة العالم، وينبىء عن مدى
استفادة الدارسين القدامى والمحدثين من آرائه التي ظلت حبيسة ضمن
مخطوطات كتابه، ذلك العمل الجليل الذي بدأنا نتلقى طلائعه الأولى
منشورة محققة.

وأخيراً فقد ترددت كثيراً وأنا أختار لهذا العمل عنواناً، فأبو سعيد
رحمه الله يكثر من استخدام عبارة «ضرورة الشاعر» على نحو ما نرى في

المقدمة التي صنعها، وما يلقانا في ثنايا أبواب الضرورة (انظر على سبيل المثال ق ١٦٣، ١٦٧).

ورأيت الدكتور رمضان عبد التواب يختار تسميته بـ«ضرورة الشعر».

ولما كان هذا العمل جزءاً من شرحه لكتاب سيبويه، وأنه إنما كان استطراداً لشرح أحد أبواب الكتاب وهو «باب ما يحتمل الشعر» رأيت أن يكون العنوان الذي اختاره سيبويه وتابعه السيرافي عليه هو عنوان هذا الكتاب.

أسأل الله أن يتقبله عملاً خالصاً لوجهه، وأن ينفع به، ﴿ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم﴾، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
عوض بن حمد القوزي

نماذج من مخطوطات التحقيق

هَذَا بَابٌ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ
 قَالَ سَبِيحَةُ اعْلَمْ أَنَّ الْخُورَ فِي الشَّعْرِ مَا لَا يَخُورُ فِي الْكَلَامِ
 مِنْ صَرْفٍ مَا لَا يَصْرَفُ لِشَبْهُهُ بِمَا يَصْرَفُ لِأَنَّهَا اسْمَاءُ
 ضَمَّانَاتُ اسْمَاءٍ هـ قَالَ الْمُفْتَسِرُ اعْلَمْ أَنَّ سَبِيحَةَ
 ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ جُمْلَةً مِنْ صَرْفٍ وَزَادَ الشَّعْرَ لِتَرَى بِهَا الْفَرْقَ
 بَيْنَ الشَّعْرِ وَالضَّلَامِ وَلَمْ يَنْصَحْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ صَرْفَهُ
 فِي ذِكْرِ صَرْفٍ وَزَادَ الشَّاعِرَ فَضْلاً لِيَهَانَتْهَا وَإِنَّمَا أَرَادَ

أَنْ يَصِلَ هَذَا الْبَابُ بِالْأَبْوَابِ الَّتِي تَقْدَمُ فِيهَا يَعْزُضُ فِي ضَلَامٍ
 عَلَى الْعَرَبِ وَمَذْهَبِهِمْ فِي الْكَلَامِ الْمَنْطُومِ وَالْمَنْوُونِ وَأَنَا أَدخُرُ
 صَرْفَهُ الشَّاعِرَ مَنَعَهُ بِأَنَّهَا جَاءَتْ بِقِيَمِ السَّلَامِيَّةِ
 حَسْبُ الْعِلْمِ بِالذِّكْرِ وَإِنْ سَأَلَ اللَّهُ وَبَلَّغَ التَّوَقُّينَ هـ
 اعْلَمْ أَنَّ الشَّعْرَ لَمَّا كَانَ ضَلَامًا مَوْزُوعًا وَمَا يَخُونُ الزِّيَادَةَ فِيهِ
 وَالنَّقْصُ مِنْهُ خُرُوجُهُ عَنْ صِحِّهِ الْوِزْنِ وَالْجُمْلَةُ عَنْ طَرَفَيْ
 الشَّعْرِ الْمَقْضُودِ مَعَ صِحِّهِ مَعْنَاهُ اسْتِحْبَابُ فِيهِ لِقَوِيهِ وَزَيْدٍ
 مِنْ زِيَادَةٍ وَنَقْصَانٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا لَا يَسْتَحِبُّ فِي الضَّلَامِ
 مِثْلَهُ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ ذَلِكَ مَقْصُودٌ وَهَذَا مَحْتَوِيٌّ
 وَلَا لَفْظٌ يَخُونُ الْمَنْظُومَ بِهِ لِأَجْنَابِ مَنَى وَجَدَ هَذَا فِي شَعْزٍ
 كَانَ تَائِقًا وَلَمْ يَدْخُلْ فِي صَرْفٍ وَزَادَ الشَّعْرَ هـ

قَالَ الْمُفْتَسِرُ وَصَرْفُ زَادَ الشَّعْرَ عَلَى شَعْرِهِ أَوْجُهُ
 وَهِيَ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ وَالْمُحْدَنُ وَالْمَقْدِيمُ وَالنَّاجِزُ
 وَالْإِبْدَالُ وَتَعْيِيرُ وَجْهِهِ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى وَجْهِهِ آخَرَ عَلَى طَرَفَيْ
 الشَّيْبَةِ وَتَابِئُ الْمَذْكَرُ وَتَذْكَرُ الْمَوْثَبُ هـ
 فَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَهِيَ زِيَادَةُ حَرْفٍ أَوْ زِيَادَةُ حَرْفِهِ أَوْ أَظْهَارُ
 مَدْعٍ أَوْ تَصْحِيحُ مَعْلٍ أَوْ قَطْعُ الدِّمِّ وَضَلُّ أَوْ صَرْفُ مَا

افتتاحية الباب من (م).

بَابُ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ
 اعلم ان سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليري الغرض

بأن الشعر ولو ببقية لا يمكن عرضه إلا في ذلك نفسه وإنما زاد أن يصل الباب
 بالآداب التي تقدمت في ما تعرض في كماله بوجوب ومنهجه في الزوال المستقوم والسود
 وتبين ضرورة الشعر مقسمة باقسام في كون الشاهد منها مستنداً للعلم بما
 نذكره ان شاء الله تعالى اعلم ان ضرورة الشعر تسعة اوجه وهي الزيادة والنقصان
 والحذف والتقديم والتأخير والابدال والتعويض وجه من لا غريب الوجه اخرج على
 محريق التشبيهاً وتماثل الذكر وتذكير المراث - فمن الزيادة ما يزداد في العرفاني
 للاغلاق وهي الورد بعد الصفة والياء بعد الكثرة والالف بعد الفتحه ومحور ان جعل
 مكان الواو والياء الالف والنون والموزون يوقف عليها الا في قول في الشعر واما
 حروف المد فقد يوقف عليها نحو من السنين كقولك زيدا زيدا وموتت بزيد
 ورايت زيدا واما زبدت هذه الزيادة في الشعر في العرفاني منهم بسبب توريه وكما
 يقع فيه تطريب ما يتم الابدال الحرفون وقد شبهوا مقاطع الكلام المتجمع بالشعر
 مع زيادة هذه الحروف حتى جاز ذلك في اواخر الايام من الزاكر قول السد عن حذر وانزلوا
 التشبيهاً ان ومن ذلك صرف ما ينصرف لان الاسماء اصلها الصرف ودخول السوس
 فاذا اضطررنا لشعر دها الى اصلها والذليل على ذلك ان ما اصله في السوس كقول
 للشاعر تمنى ان يري الفعل للسوس في الضرورة اذا كان اصله غير السوس وقد
 ينون ايضا ما بني من الاسماء التي قد استعملت ممنونة في حال اذا اضطررنا لشعر
 كقولك يا زيدا في الضرورة واحذر الكوفير والاحفش ترك صرف ما ينصرف واما
 سيبويه واكثر البصريين انه ليس لنع صرف ما لا ينصرف اضرب اليه الاسم والشدة
 في شكل آياتنا كلها محذرة على غير ما ناوله ويشد على عيه ما الشدة وكان بعض
 النحويين يقول لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف ما كان يبعد من حرف الواو في
 قولهم فيينا يشري رخله وانا هو فيينا نحو محذوف الواو من مورو وهو محركة من نفس
 الكلمة فاذا جاز حذفها جاز حذف السوس الذي هو زيد للضرورة ومن الزيادة فهم
 في الشعر ايت جعفرًا ومهدت كعقير وهذا جعفر وانما شدوا اليه بقولون
 في الوقف حصر ليدلوا على ان حيزه في الونين لئلا يشدوا اجتهد ساكنان
 في الوقف وقد علم ان الساكنين المحذرين في الوقف فشدوا ليدلوا بالشداد
 على التحريك في الوقف فاذا وصلوا ردوا الكلام الى اصله في الوقف من غير
 حقيقة فيهم فاذا اضطررنا لشداء الى تشديه في الوقف شدوا واحيد محذرة

١٠٥٠

١٠٥١

في الكلام

ذكر في ١٥٦

بعض

بعض

افتاحية باب ما يحتمل الشعر كما أوردها الشتمري في كتابه «النكت في تفسير كتاب
 سيبويه»، الخزانة العامة بالرباط رقم 1426. ويرى في الحاشية تعليق المحقق عند مقارنة
 عمل الشتمري بعمل السيرافي.

هذا باب ما يحتمل الشعر

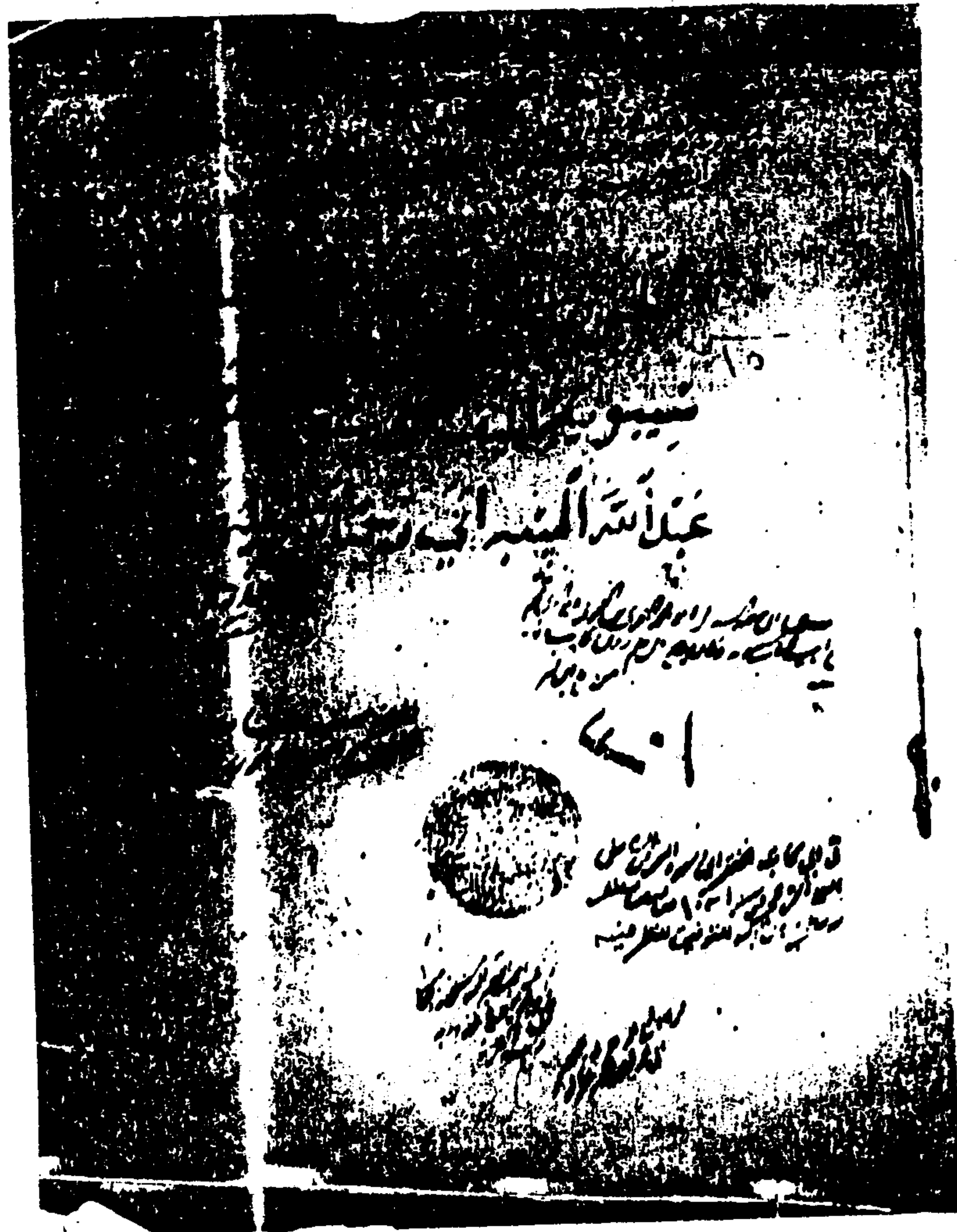
قال شيبويه اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف
 ما لا تصرف استهوانه ما تصرف لانها اسما كما انها اسما في
 قال المفسر اعلم ان شيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورية
 الشعر لغيري فما الفرق بين الشعر والكلام ولم ينعصه لانه لم ينش
 عن ضرورة الشاعر تصدرا لها نفسها وانما اراد ان يصل
 هذا الباب بالابواب التي تقدمت فيما تعرض في كلام العرب ومدفهم
 في الكلام المنظوم والمنثور وانما ذكر ضرورة الشاعر مقسمة بانسائها

حتى يكون الساذ منها مستدلا عليه ما ذكره ان شاء الله وبالله التوفيق
 اعلم ان الشعر لما كان كلاما موزونا تكون الزيادة فيه والنقص منه
 يخرج عن صحة الوزن فيحتمل عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه
 استخبر فيه لغزوم وزنه من زيادة والنقصان وغير ذلك مما لا يستجار
 للكلام مثله وليس في شيء من ذلك رفع تصويب ولا نصب نحو
 ولا لفظ يكون المتكلم به اجنا ومنه جدا في شعر كان ساكنا
 ولم يدخل في ضرورة الشعر قال المفسر وضرورة
 الشعر على سبعة اوجه وهي الزيادة والنقصان والجذوف والتقديم والتأخير
 والامال وتغيير وجه من الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه
 وما يلف المذكر وتوجيه الموصوف بما يماثل الزيادة وهي زيادة
 حرف او زيادة حركة او اظهار مد غير او تجميع مثل اقطع الف
 رسل او صرف ما لا يعرف وهذه الاشياء بعضها حسن مطبوخة
 وبعضها مطبوخة وليس للمحسن الخبيد بعضها يسع بها عا ولا مطبوخة
 قال المفسر ذلك ما زاد في القوافي لاطلاقها في الاشياء
 متفرقة مطلقه بما زادها على ثلثة اوجه احدها ان يحتمل
 الصفة او امر بزيادة كقولك زفير زفير
 هذا القلب عز سلمي وقد كان لا يشله واقصر من سلمي التعاقب بالقلب
 فليحتمل القلب والوا اسما حالصه امر القلب والحوز ان جعل مكان
 الواو والتونين فليحتمل واقصر من سلمي التعاقب بالقلب
 وقد كتبت في سلمي سمين نائبا على صبر امر ما يمتد
 ومن جعل الاطلاق تويها للقلب الواو اسما تويها لغيره
 ما يمتد وما يحتمل
 وكذا اذا ما حتمت تويها للحاجة مضمرة والحاجة العدم ما حتمت

انها ضرورة الشعر
 هي تسعة اوجه

انما اشفاك غيرة الزفة خائب يرخ الصبا صيفه
 وانسد للتراب بر سائمة الخليل
 لا يطو القوسا، متركب منهم اذا اخلصوا بنا ولا يسوا بنا
 وذا نبعي لا يذلل من على نواها اشعل لا عظماء ثمة جعلها
 مبرلة غيرة اذا اذال من علمها لا كذا نوا العبي
 وما تصد من اهلها سواها **هـ** وسواء ونسوي مغناهما واخذ فاذا
 فحما الشس مبردة اذا كسرتها تصرب **هـ** وانسد لخطا من الحاسبي
 وصالحا ركب كما نوحس **هـ** جعلها لكار النايمة مبرلة مثل اذقل
 علمنا بخلاف الاون وانما نولة نوحس اي جعلنا انما يذقل حلسر
 البحر نوزة وزي نونعين نبال فالهون انه نونعين والهمزة الابد والناء
 فانه نونين وكان نبعي ان نواك سبب نونين نوحس وزي صغير غير
 انه رذ الهمزة الابد التي في الماضي للضرب **هـ** اضطر الساجر يقول
 يوسرهم ومن قال هذا قال انفسه وزيها ان قوله **هـ** تسدل على
 ذلك يقول العرب يقب الدوز اذا جعلها على اليا **هـ** وقال
 لغيره نونين وزيه نونين مبرلة نيلنس من مراك سلق نيلني
 والهمزة في اللفظ ونونين كما قال انفسه نعلته وزيها اشدل
 على ذلك يقول لغريب نونين النون اذا صاروا جولا على اليا **هـ**

قاله **هـ**
 لا ينفق في بر صفيح لطفه ولو ما نوك لا عذار لا رويد
 وزيه نونين نعلته الهمزة اصلته وهي يا من ليعل **هـ**
هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله
 في الفعل والمفعول يرى لم يتعد اليه فعله ولا يعل ولا يعل في فعله الى المفعول
 في ما فعل من اسم الفاعل والمفعول عمل الهمزة الذي عدى في المفعول



صفحة العنوان من (ت).

مذاباب ما جمل الشعر

قال سيويه اعلم انه يحذف في الشعر ما لا يحذف في الكلام
 من حرف ما لا يصرف يشبهونه بما ينصرف لانها اسماء
 كما انها اسماء: قال ابو سعيد اعلم ان يبو بكر
 هذا الباب جملة من ضروره الشعر من غير ما الورق
 من الشعر والحلم ولم يتقنه لانه لم يغمضه في ذكر
 ضروره الشعر قصد اليها نفسها وانما اراد ان يصل
 هذا الباب بالابواب التي تفرقت فيها يعرف في
 كلام العرب ومنه صيرت الكلام المنظوم والمنثور
 وانما اذك رصوده الشعر في عمدة ناسه بالقرآن

حتى يكون الشاؤم تدل عليه بما اذكوه وبالله التوسل
 اعلم ان الشعر لما كان كلاما موزونا يملأ الرماذ فيه
 والنقص منه يخرج عن حصر الوزن ويحل معناه في
 جملة عرط الشعر المقنود مع جميعه معناه استخرج
 يده لتمام وزنه زاده ونقصان وغير ذلك ما سلا
 يستجانب اللام ثله وليس شيء من ذلك رفع سموي
 بل انصب مخفوف في اللفظ كون المظهر به لا جنبا
 رشي وجد هذا في شعر صان ناقط مطر جنا ولم جا
 سا باب ضروره الشعر وضروره الشعر على سعة اوجه
 وهي الرماذة والحذف والعدم والتأخير والابدال
 وتغيير وجيز لراعي ايل ان جيز اخر على طريق التشبيه
 وتاميث المنقبر فاما الرماذة هي رماذة حرس
 او رماذة حركه لو اظهر مدغم او تصيح معتك
 او قطع الف وقيل او صرف ما نة ينصرف وكلمة
 بعضها حسن مطرد وبعضها مطرد ليس بالحقين

والله تعالى وأبوه أبو مالك لا يجري نفس عن نفس شيئا يريد جري فيه نفس عن نفس
وقد يجوز في قلما أن جعل ما زائدة ويرفع وصالحا فلعل كما نزلت قال وقال
يدوم كما قال عمر بن الخطاب فيما نفضهم من مشاقهم

باب تحبير الأفعال على وجه

فمن ذلك قول الشاعر - سأترك منزلي لبي لميم والحق بالجواز واسترخا
والوجه في هذا الرفع وذلك أن قوله سأترك هو مفعول موجبة وما بعد
تغطوه عليه داخل في معناه فمعنى ما أن يكون جاريا على الغيبة وإنما نصب لأن
جوابا للشيء مما قبله لقوله لا ما تجلس عندنا فجدتك وما أشبه ذلك مما يحكى
في موضعه ولا يقال في الأمر أنا أجلس عندك فجدتك وإنما هو فجدتك وإذا
أضطر الشاعر فقص بما دلنا أن الوجه فيه الرفع تقول ناو ولا يوجب الضم
كالناو والذبي نأول وما يجاز أجرة أو أم وذلك أن أقلت ما تجلس عندنا
فجدتك فإو بهما يكون نأول جالس في بيت من غير أن للصدر وقد يجوز أن مع
موقعه أن الحقيقة فعلة المصدر الأتري أنك تقول تعجبي فيما نك في عجبني
أن تقوم في معناه وإذا وضع هذا فأنشأ أقلت ما تجلس عندنا فجدتك
إما تنفي جملوه وتولمت نأول للهدية على كل حال كما ثبت الجلوس وإنما قد
في ذلك أجدتدبرنا أن يكون على معنى قولنا ما تجلس عندنا وكيف تجدتك
فتكون نأول للجلوس وخبر أن الحديث تجدتك فوقع مع عدم الجلوس
أو يكون على تقدير ما تجلس عندنا فجدتك وكذا قد تجلس عندنا على غير ذلك

يس تشكون بما تجلسون الذي يقعد به الحديث ولم يقعد لتق الحديث فلما
 خالف الأول الثاني هذه الخالفة كبروا أن يعطوا الثاني على الأول في لفظه
 فيكون كالجواب معناه لا إذا قلت ما علمت عندنا فوجدنا فانت ما في لفظ
 وأحد من الجلوس والحديث من غير تعلق أحدهما بالآخر كما أن كما قلت ضرب
 زيدا عمرا كقمت ضاربا للكل واحد منهما من غير تعلق أحدهما بالآخر فلما كان
 الفعل الثاني في ما جواها تضمن معنى مخالفاً لأول وإن كان يعطو فاعلم في
 المعنى مقديلاً أول بقدر المضار كأنه قال ما يكون منك جلوس وقدرة الثاني
 فنصب بها الفعل ثم رآه أن يكون الأول في لفظ الفعل والثاني يقترن به ما نصبت
 أسما وهو أن يحذف من الشاغل الأول الثاني في العلية ولم يطل نصب الذي
 أثرته أن لا يدخل الثاني فيما دخل فيه الأول فإذا اضطرت الشاعرة في المعنيين
 ردة إلى التقدير الذي يوجب التمتد ومثل هذا قول طرفة
 لنا هضبة لا ينزل ذلك وسطها ويا ويلها المستجير وبعضها
 والوجه في عصر وقال الآخر

هنا لا تجزوتني عندنا حكم وللن سيجرني إله فيغنيا
 والوجه الرقة ومن ذلك قوله
 قد سأل الجياد منه القديما الأفعوان والشجاع الشجعان
 وكان الذئبة أن يقول الأفعوان والشجاع الشجعان غير أن قوله قد سأل الجياد منه
 القديما يوجب ذلك القدم أيضا قد سأل الجياد لأن باب للفاعل يجوز من اثنين
 كل واحد منهما يفعل صاحبه مثل ما يغايه صاحبه فلما ذكر سأل الجياد
 للقدم دل أن القدم أيضا قد سأل فدابة قال وسأل القدم الشجاع الشجعان
 فجز فلما ذكرنا وكان عصر الجياد يروج هذا البيت ينص لجان مندو

لقطة أخرى من (ب).

«هَذَا بَابٌ مَا يَحْتَمِلُ الشُّعْرُ»^(١)

قَالَ سَبْيَوِيهِ: اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الشُّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ مِنْ
صَرْفٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ، يُشْبِهُونَهُ بِمَا يَنْصَرِفُ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ كَمَا أَنَّهَا أَسْمَاءٌ^(٢).

قَالَ الْمُفَسِّرُ: ^(٣) اعْلَمْ أَنَّ سَبْيَوِيهِ ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ جُمْلَةً مِنْ ضَرُورَةِ
الشُّعْرِ، لِيُرِيَ بِهَا الْفَرْقَ بَيْنَ الشُّعْرِ وَالْكَلامِ وَلَمْ يَتَقَصَّهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
غَرَضُهُ فِي ذِكْرِ ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ^(٤) قَصْدًا إِلَيْهَا نَفْسِهَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ / أَنْ
يَصِلَ هَذَا الْبَابَ بِالْأَبْوَابِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ^(٥)، فِيمَا يَعْضُضُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
وَمَذْهَبِهِمْ، فِي الْكَلَامِ الْمَنْظُومِ وَالْمَنْثُورِ، وَأَنَا أَذْكَرُ ضَرُورَةَ الشَّاعِرِ^(٦)،
مُقَسِّمَةً بِأَقْسَامِهَا، حَتَّى يَكُونَ الشَّاذُّ مِنْهَا مُسْتَدَلًّا عَلَيْهِ بِمَا أَذْكَرُهُ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

أ١٥٥

- (١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشُّعْرِ/٣٣ الْعِنْوَانِ مِنْ غَيْرِ كَلِمَةِ «هَذَا».
- (٢) الْكِتَابُ: ٨/١، وَفِيهِ «يُشْبِهُونَهُ بِمَا يَنْصَرِفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ كَمَا أَنَّهَا
أَسْمَاءٌ»، وَالْعِنْوَانُ أَيْضًا مِنْ صَنْعِ سَبْيَوِيهِ، وَنَسْخَةُ (ي) تَوَافَقُ رَوَايَةَ
الْكِتَابِ.
- (٣) يَعْنِي أَبُو سَعِيدٍ نَفْسَهُ، وَهَذَا مِنْهَجُهُ فِي الْكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَحْيَانًا يَسْتَبْدِلُهَا بِقَوْلِهِ:
قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي (ي) «قَالَ أَبُو سَعِيدٍ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ
ضَرُورَةِ الشُّعْرِ/٣٣.
- (٤) فِي (ب) «الشُّعْرُ» مَصْحُوحُهُ فِي الْحَاشِيَةِ، وَفِي (ي) «الشُّعْرُ»، وَفِي كِتَابِ
ضَرُورَةِ الشُّعْرِ/٣٤ «الشَّاعِرُ».
- (٥) يَشِيرُ إِلَى الْأَبْوَابِ «بَابِ الْاسْتِقَامَةِ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِحَالَةِ، وَبَابِ مَا يَكُونُ فِي
الْلَفْظِ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَبَابِ اللَّفْظِ لِلْمَعَانِي، وَبَابِ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ».
- (٦) وَهِيَ مَا تَحْمِلُ الشَّاعِرَ عَلَى مَخَالَفَةِ النِّظْمِ الْمَأْلُوفِ وَتَلَجُّؤِهِ إِلَى التَّصْرِيفِ فِي
الْمَنْظُومِ حَتَّى لَا يَخَالَفُ سُنْنَ الْعَرَبِ فِي نِظْمِ شِعْرِهَا.

اعْلَمْ أَنَّ الشُّعْرَ لَمَّا كَانَ كَلَامًا مَوْزُونًا تَكُونُ الزِّيَادَةُ فِيهِ وَالنَّقْصُ مِنْهُ يُخْرِجُهُ عَنِ صِحَّةِ^(١) الْوِزْنِ، وَيُجِيلُهُ^(٢) عَنِ طَرِيقِ الشُّعْرِ الْمَقْصُودِ مَعَ صِحَّةِ مَعْنَاهُ، اسْتُجِيزَ فِيهِ لِتَقْوِيمِ وَزْنِهِ مِنْ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا^(٣) لَا يُسْتَجَازُ فِي الْكَلَامِ مِثْلُهُ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ رَفْعٌ مَنْصُوبٌ، وَلَا نَصْبٌ مَخْفُوضٌ، وَلَا لَفْظٌ يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ^(٤) لَاحِنًا، وَمَتَى وُجِدَ هَذَا فِي شِعْرِ كَانَ سَاقِطًا^(٥) وَلَمْ يَدْخُلْ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ^(٦). قَالَ الْمُفَسِّرُ^(٧): وَضَرُورَةُ الشُّعْرِ عَلَى تِسْعَةِ أَوْجِهٍ وَهِيَ^(٨) الزِّيَادَةُ،

- (١) في (ت) «حصّة الوزن ويبطل معناه» وفي (ي) «حتى يجيله عن طريق الشعر». ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٤.
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٤ «يجيله».
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٤ «ما لا يستجاز».
- (٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٤ «فيه».
- (٥) وفي حاشية (ب ، ي) زيادة لفظ «مطرحة». ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٤.
- (٦) أفرد «الضرورة» وهو يعني الجمع.
- (٧) رجع لتفسير عبارة سيويه المذكورة آنفاً، والذي ينبغي التنبيه عليه هو أن سيويه لم يسم وجوه الاحتمال هذه بالضرورة، ولم ينص على هذا اللفظ في الباب كله، إلا عند قوله: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً». الكتاب: ١٣/١.
- (٨) «سبعة» في جميع النسخ وكذلك في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٤، ولكن المذكور من أوجه الضرورات «تسعة» ولعل هذا التصحيف من النساخ، فاللفظتان متقاربتان في الرسم، على أن الشنتمري تنبه لذلك فعدها «تسعة» انظر النكت في شرح كتاب سيويه، /ق ٢٣.

وَالنَّقْصَانُ، وَالْحَذْفُ، وَالتَّقْدِيمُ، وَالتَّأخِيرُ، وَالْإِبْدَالُ، وَتَغْيِيرُ وَجْهِهِ مِنْ
الإِعْرَابِ إِلَى وَجْهِ آخَرَ عَلَى طَرِيقِ التَّشْبِيهِ، وَتَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ، وَتَذْكَيرُ
الْمُؤَنَّثِ^(١).

فَأَمَّا الزِّيَادَةُ، فَهِيَ زِيَادَةُ حَرْفٍ أَوْ زِيَادَةُ حَرَكَةٍ أَوْ إِظْهَارُ مُدْغَمٍ أَوْ
تَضْحِيحُ مُعْتَلٍّ أَوْ قَطْعُ أَلِفٍ وَصَلٍ، أَوْ صَرْفُ مَا / لَا يَنْصَرِفُ.

ب ١٥٥

وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ بَعْضُهَا حَسَنٌ مَطْرَدٌ، وَبَعْضُهَا مُطْرَدٌ وَلَيْسَ^(٢) بِالْحَسَنِ
الْجَيِّدِ وَبَعْضُهَا يُسْمَعُ سَمَاعًا وَلَا يُطْرَدُ.

فَأَوَّلُ ذَلِكَ مَا يُزَادُ فِي الْقَوَافِي لِلْإِطْلَاقِ، فَإِذَا كَانَتِ الْقَافِيَةُ مَرْفُوعَةً
مُطْلَقَةً جَازَ إِنْشَادُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ.

أحدها: أن تجعل بعد الضمة واواً مزيدة، كقول زهير^(٣):

(١) في (ت) لم يذكر «النقصان، وتذكير المؤنث» انظر ق ١٨١ أ.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٤، و (ي): «مطردي ليس»:

(٣) هذا مطلع قصيدة من «الطويل لزهير بن أبي سلمى» في مدح هرم بن سنان

ابن أبي حارثة، والحارث بن عوف، ورواية الديوان بتنوين «سنيانا» قال

ثعلب: روى أبو عمرو (فالثَّجَلُ)، التعانيق: أرض، والثَّجَلُ: أودية، ثم

قال: وقوله: ما يُمِرُّ وَمَا يَحْلُو، أي ما يُمِرُّ فَأَيَّاسٌ مِنْهُ، وَلَا يَحْلُو فَاَرْجُوهُ.

انظر الديوان/ ٨٣، شرح شواهد الشافية: ٢٣٣/٤، وفيه أنشد بيت

المطلع بتسكين القافية وقال: على أنه حذف واو الإِطْلَاقِ من (الثقل)

فسكن اللام للوقف، وهذه الواو ناشئة من إشباع ضمة اللام، كما أنشد

البيتين في ٢/ ٣٠٤ هكذا:

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سَنِينَ ثَمَانِيَا عَلَى صِيْرٍ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلُو

وقال: وإنما جوزت ها هنا حذف الواو - وإن كان أصلاً - لأنك حذف

الواو الزائدة للإِطْلَاقِ في (الثقل) قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله:

==

صَحَا الْقَلْبُ مِنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو
 وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيْقُ فَالثَّقْلُ^(١)
 فَتُلْحِقَ آخِرَ «الثَّقْل» وَأَوَّاءَ إِتْبَاعًا لِضَمَّةِ لَامِ «الثَّقْل» وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ^(٢)
 مكان الواو التنوين فتشدد:

وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيْقُ فَالثَّقْلُ^(٣)
 وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِيًّا عَلَى صِيرِ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحُلُّ^(٤)
 وَمَنْ جَعَلَ^(٥) الإِطْلَاقَ تَنْوِينًا فَهُوَ يَقْلِبُ الْوَاوَ الْأَصْلِيَّةَ تَنْوِينًا فَيَقُولُ:
 «مَا يُمِرُّ وَمَا يَحُلُّ»^(٦).

وَكُنْتُ إِذَا مَا جِئْتُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ مَضَّتْ وَأَحَمَّتْ^(٧) حَاجَةُ الْغَدِ مَا تَحُلُّ^(٨)

= صَحَا الْقَلْبُ عَنِ سَلْمَى وَقَدْ كَانَ لَا يَسْلُو
 وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيْقُ وَالثَّقْلُ

وإنما حذف هذه الواو الزائدة تشبيهاً لها بالواو الزائدة في لغة أزد السراة
 في (جاءني زيد «و»).

- (١) في (ي) وفي (كتاب ضرورة الشعر/ ٣٥: فالثقلو.
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٥ «يجعل».
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٥ وفي (ب، ي) «فالثقلين»، وهذا هو الوجه الثاني من الإنشاد.
- (٤) في (ب) «وما يحلن».
- (٥) في كتاب الضرورة/ ٣٥، وفي (ي) «يجعل».
- (٦) في كتاب ضرورة الشعر/ ٣٦، و (ي): «ما يُمِرُّ وما يحلن».
- (٧) في (ب) وأجمعت بالبناء على المفعول وفي كتاب الضرورة/ ٣٦ (أجمت) وفي (ي) أجمعت.
- (٨) هذا البيت لزهير أيضاً من القصيدة المذكورة آنفاً، انظر الديوان/ ٨٤، روى

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ^(١) فِي الْإِنْشَادِ: أَنْ تُنْشِدَ الْبَيْتَ عَلَى حَقِّهِ مِنَ الْإِعْرَابِ
كَقَوْلِ جَرِيرٍ^(٢)

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الْغَيْثَ أَتَيْتَهَا الْخِيَامُ
فَيُسَكَّنُ^(٣) الْمَيْمَ إِذَا وَقَفَ، وَيَضُمُّهَا بِلَا وَاوٍ إِذَا وَصَلَ، فَيَقُولُ:
«أَيْتَهَا الْخِيَامُ» /

أ١٥٦

بِنَفْسِي مَنْ تَجَنَّبَهُ عَزِيزٌ عَلَيَّ وَمَنْ زيارَتُهُ لِمَامٍ
فَإِذَا وَصَلَ «لِمَامٍ» نَوَّنَ فَقَالَ «لِمَامٍ».

وَمَنْ أُمْسِي وَأَصْبِحُ لِأَرَاهُ وَيَطْرُقُنِي إِذَا هَجَعَ النَّيَامُ

= ثعلب عن أبي عمرو: أَحَمَّتْ، وَأَجَمَّتْ: واحد أي دَنَتُ، قال الأصمعي:
(أَحَمَّتْ) وهي روايته، وقال: كل ما كان معناه: (دَنَتُ) وحنان وقوعها
بالجيم، وأنشد:

حَيًّا ذَلِكَ الْفَزَالَ الْأَحْمَاَ إِنْ يَكُنْ ذَلِكَ الْفِرَاقُ أَجْمًا

وقال أبو عبيدة: (أَحَمَّتْ) مثل قول أبي عمرو، أَي (قُدِّرَتْ)، وأنشد:

تَغَيَّرَ قَوْمِي وَلَا أَسْخَرُ وَمَا حَمَّ، مِنْ قَدْرِ، يُقَدَّرُ

انظر شرح الديوان/ ٨٤، وانظر أيضاً اللسان (جَمَمَ، حَمَمَ).

(١) أدرج الوجه الثاني في سياق الحديث عن الوجه الأول، وهو قوله: «تَجَعَّلُ
مَكَانَ الْوَاوِ التَّنْوِينِ».

(٢) الديوان/ ٢٧٨، والقافية في هذا البيت والبيتين التاليين له ساكنة في (م)
مضمومة في بقية النسخ.

(٣) في كتاب الضرورة/ ٣٦ وفي (ي) «فتسكن الميم إذا وقفت وتضمها... إذا
وصلت فتقول».

وَالَّذِي يُنَوِّنُ فِي إِنْشَادِ الْمُطْلَقَةِ^(١) لَا يَقِفُ عَلَى التَّنْوِينِ، وَإِنَّمَا^(٢) يُنَوِّنُهُ فِي الْوَصْلِ، وَالَّذِي يَزِيدُ الْوَاوَ لِلِإِطْلَاقِ قَدْ يَقِفُ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ شَيْءٌ آخِرُهُ تَنْوِينٌ فِي الْوَقْفِ^(٣) وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى حَرْفٍ يُبَدِّلُ مِنَ التَّنْوِينِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا» فَتُبَدِّلُ الْأَلِفَ مِنَ التَّنْوِينِ^(٤)، وَلَا يَجُوزُ «رَأَيْتُ زَيْدًا» فَيُبَدِّلُ مِنَ التَّنْوِينِ وَآوًا أَوْ يَاءً فِي

الْكَلَامِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يَقِفُ عَلَى التَّنْوِينِ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الَّذِي يُنَشِدُهُ^(٥) بِالتَّنْوِينِ وَيَقِفُ عَلَيْهِ مُنَوِّنًا، وَإِذَا كَانَتِ الْقَافِيَةُ مُطْلَقَةً مَخْفُوضَةً^(٦) فَفِيهَا الْأَوْجُهَةُ الثَّلَاثَةُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ مَكَانَ الْوَاوِ فِي الْمَرْفُوعِ يَاءً^(٧) فِي الْمَخْفُوضَةِ كَقَوْلِ الْأَعَشِيِّ^(٨):

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٣٧ «المطلق».

(٢) في «م، س، ي» «تنويه».

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٣٧ «في الوقت» وهو خطأ طباعي.

(٤) من قوله: «ألا ترى... إلى قوله: من التنوين» مصححة في الحاشية

ثابتة في المتن في بقية الأصول.

(٥) في كتاب ضرورة الشعر/٣٧، وفي (ي) ينشر.

(٦) في (م) مخصوصة.

(٧) في (ت) «ياء فيها».

(٨) الديوان/٢٣، وفيه (وسؤالي، فهل تردُّ سُؤالي) و(قفرة تعاورها)، والبيتان

مفتتح قصيدة من الخفيف قالها الشاعر في مدح الأسود بن المنذر اللخمي،

وقد أراد بالكبير نفسه وعذها بالوقوف على الأطلال وسؤاله إياها، ونقل

البغدادي عن الفارسي أن قول الشاعر (سؤالي) بعد قوله (ما بكاء الكبير)

حمل الكلام على المعنى، وذلك أن الكبير لما كان المتكلم في المعنى حمل

«سؤالي» عليه، ألا ترى أن (بكاء الكبير) إنما هو (ما بكائي وأنا كبير) وبكاء

الكبير بالأطلال لا يليق به، لأنه يحتاج لصبا، أو تصاب، وذلك مما لا يليق

مَابِكَاءَ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَسُؤَالِي فَمَا يَرُدُّ سُؤَالِي
دِمْنَةً قَفْرَةً يُعَاوِرُهَا^(١) الصَّيْفُ فُ بِرِيحَيْنِ مِنْ صَبَا وَشَمَالِي
وَإِذَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً فَفِيهَا تِلْكَ^(٢) الْأَوْجُهُ، وَتَجْعَلُ مَكَانَ الْوَاوِ فِي
الْمَرْفُوعِ^(٣) أَلْفًا فِيهَا كَقَوْلِ الْأَعَشَى^(٤).

اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْحَمْدِ وَوَلَّى الْمَلَأَمَةَ الرَّجُلًا ١٥٦ ب

إِنَّمَا زَادَتْ^(٥) هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي الشَّعْرِ فِي الْقَوَافِي، لِأَنَّهُمْ يَتَرَنَّمُونَ
بِالشَّعْرِ، وَيَحْدُونَ بِهِ، وَيَقَعُ فِيهِ تَطْرِيبٌ لِأَيْتِمِّ إِلَّا بِمَدِّ الْحَرْفِ^(٦)، وَأَكْثَرُ

= بالكبير انظر الخزانة: ١٥٥/٤ - ١٥٧.

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٣٧، وفي (ي) «تعاورها».

(٢) قوله «تلك» ساقطة من (م) وثابتة في بقية النسخ.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٣٨، وفي (ي) «المرفوعة».

(٤) البيت من المنسرح، وهو ثاني أبيات قصيدة قالها الأعشى في مدح سلامة ذا
قائش ومطلعها:

إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلًّا

انظر الديوان/١٣٧ وفيه: (استأثر الله بالوفاء وبالعدل)، وأنشد أبو
العلاء البيتين (المطلع وبيت الشاهد) هكذا:

إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا
اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْعَدْلِ وَوَلَّى الْمَلَأَمَةَ الرَّجُلًا

انظر رسائل أبي العلاء/١٥٩، انظر الخزانة ٣٨٤/٤ واللسان (أثر).

(٥) في (ب) وإنما جاز فيه هذه الزيادة في الشعر، وفي الحاشية إشارة إلى تصويب
بكلمة (زادت) فوقها (خ) وفي كتاب ضرورة الشعر/٣٨ مثل ذلك.

(٦) في (ب) «لا يتم إلا بمد الحرف المد»، وقد أصلح بعدها في الحاشية - وفي
كتاب ضرورة الشعر/٣٨ «إلا بمد الحرف».

مَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي الْأَوَاخِرِ، فَكَانَ^(١) الْإِطْلَاقُ لِسَبَبِ^(٢) الْمَدِّ الْوَاقِعِ فِيهِ
لِلتَّرْنَمِ، وَقَدْ شَبَّهُوا مَقَاطِعَ الْكَلَامِ الْمُسَجَّعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْزُونًا وَزْنَ
الشُّعْرِ، بِالشُّعْرِ فِي زِيَادَةِ هَذِهِ الْحُرُوفِ حَتَّى جَاءَ ذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ الْأَيِّ
مِنَ الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾^(٣) ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾^(٤)
و ﴿قَوَارِيرَا قَوَارِيرَا﴾^(٥) و «قَوَارِيرَا»، لَا يَنْصَرِفُ وَقَدْ أُثْبِتَ فِي الْأَوَّلِ
مِنْهَا^(٦) أَلِفًا لِأَنَّهَا رَأْسُ آيَةٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو^(٧)، وَبَعْضُهُمْ يُنَوِّنُ
الْأَوَّلَ مِنْ «قَوَارِيرَا» تَشْبِيهًا بِتَنَوِينِ الْقَوَافِي عَلَى مَذْهَبِ
مَنْ^(٨) يُنَشِدُهَا مُنَوَّنَةً وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ غَيْرُ جَائِزَةٍ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا
ذَكَرْنَاهَا لِاخْتِصَاصِ الشُّعْرِ بِهَا دُونَ الْكَلَامِ، وَهِيَ جَيِّدَةٌ مُطْرَدَةٌ،
وَلَيْسَ تُخْرِجُهَا جَوْدَتُهَا مِنْ ضَرُورَةِ الشُّعْرِ إِذَا كَانَ جَوَازُهَا بِسَبَبِ
الشُّعْرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ صَرَفٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي كُلِّ الْأَسْمَاءِ مُطْرَدٌ^(٩)

- (١) فِي كِتَابِ الضَّرُورَةِ/٣٨ (وَكَانَ).
- (٢) فِي (ت) «بِسَبَبِ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشُّعْرِ/٣٨.
- (٣) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، آيَةٌ/٦٧
- (٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، آيَةٌ/١٠.
- (٥) سُورَةُ الْإِنْسَانِ، آيَةٌ ١٥ - ١٦.
- (٦) وَفِي (ب) فِي الْوَقْفِ مِنْهَا وَفِي حَاشِيَتِهِ (الْأَوَّلُ مِنْهَا أَلِفٌ)، وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ
ضَرُورَةِ الشُّعْرِ/٣٩.
- (٧) هُوَ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، قَارِئٌ وَلِغَوِي تُوْفِيَ سَنَةَ ١٥٤ هـ.
- (٨) فِي (ت) «عَلَى مَنْ» وَفِي (م) «عَلَى مَا» وَمَا أُثْبِتَ هُنَا مِنْ (ب).
- (٩) فِي (م) «مُطْرَدًا» وَهُوَ خَطَأٌ.

فِيهَا، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَصْلُهَا الصَّرْفُ، وَدُخُولُ التَّنْوِينِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا تَمْتَنِعُ
 مِنَ الصَّرْفِ لِإِعْلَالِ تَدْخُلِهَا، فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ رَدَّهَا إِلَى أَصْلِهَا، وَلَمْ
 يَحْفَلْ بِالْإِعْلَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَا لَا / أَصْلَ لَهُ فِي
 ١٥٧ أ التَّنْوِينِ لَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ تَنْوِينُهُ^(١)، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاعِرَ غَيْرَ جَائِزٍ لَهُ تَنْوِينُ
 الْفِعْلِ إِذْ كَانَ أَصْلُهُ غَيْرَ التَّنْوِينِ وَلَيْسَ يَرُدُّهُ تَنْوِينُهُ^(٢) إِلَى حَالَةٍ قَدْ
 كَانَتْ لَهُ، فَمَا جَاءَ مُنَوَّنًا مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ قَوْلُ النَّابِغَةِ^(٣) :

فَلتَأْتِيَنِكَ قَصَائِدٌ وَليرَكِبُنْ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

(١) في (ب) زيادة كلمة (للضرورة) وأثبتت في كتاب ضرورة الشعر/ ٤٠ .

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤٠ (بتنوينه).

(٣) البيت من الكامل من قصيدة يتوعد فيها زُرْعَةُ بَنِ عَمْرٍو الْكَلَابِيَّ وَيَتَهَدَدُهُ
 مَطْلَعُهَا:

نُبِّتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا يَهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
 فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنِّي مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي
 فَلتَأْتِيَنِكَ قَصَائِدُ . . . البيت .

انظر الديوان/ ٨٩، وفيه «فَلتَأْتِيَنِكَ قَصَائِدٌ وَليدفعن . . .» والشاهد في
 البيت صرف (قصائد) رداً على أصل الاسم من الصرف، انظر الكتاب:
 ١٥٠/٢، وقد أنشده سيبويه شاهداً على تأكيد (فَلتَأْتِيَنِكَ، وَليدفعن)
 بالنون الخفيفة والقسم موضع تأكيد وتشديد. وأنشده المبرد شاهداً على
 صرف ما لا ينصرف ضرورة انظر المقتضب: ١٤٣/١، ٣٥٤/٣، كما
 أنشده ابن جني في (باب فيما يراجع من الأصول لا يراجع) حيث قال:
 «أعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما. ما
 إذا احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر: ما لا تمكن مراجعته، لأن العرب
 انصرفت عنه فلم تستعمله» الخصائص: ٣٤٧/٢، وانظر المنصف:
 ٧٩/٢، والإنصاف/ ٤٩٠، والخزانة ٦٨/٣ .

فَنَوْنٌ «قَصَائِدٌ» وَهِيَ لَا تَنْصَرِفُ، وَقَالَ أَبُو كَبِيرٍ^(١) :

مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ^(٢) حُبُّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ
فَصَرَفَ «عَوَاقِدُ» وَهِيَ لَا تَنْصَرِفُ.

(١) البيت من الكامل، قاله أبو كبير الهذلي، واسمه عامر بن الحليس، الهذلي،
انظر العيني: ٥٥٨/٣، الخزانة: ٤٦٦/٣. وانظر ديوان الهذليين ٩٢/٢،
قال ابن قتيبة: «وقوم من الرواة ينحلون الشعر تأبط شراً»، انظر الشعر
والشعراء / ٧٦٥ - ٦٧٦. والبيت أحد شواهد سيبويه. انظر الكتاب:
٥٦/١ وفيه «ممن حملن... فشب غير مهبل» وقد نصب (حُبُّكَ) (بعَوَاقِدِ)
لأنه جمع عاقدة، وعاقدة تعمل عمل الفعل المضارع لأنها في معناه، ونَوْنٌ
(عَوَاقِدُ) اضطراراً، وروي في الكامل: ١٣٥/١، وشرح ديوان الحماسة:
٨٥/١. وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢١٧/١ (الريح) (الريح)
(مَمَّنْ حَمَلْنَ...).

وانظر أيضاً شرح أبيات سيبويه لابن النحاس/٨٦، وأنشده ابن عصفور
شاهداً على صرف ما لا ينصرف رداً إلى الأصل من الصرف، حيث نون
(عَوَاقِدُ) ضرورة، انظر ضرائر الشعر/٢٣، وينشدون بيتاً قبله فتضطرب
الروايات في إنشادهما، ففي الشعر والشعراء:

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمَغْشَمٍ جَلَدٍ مِنَ الْفَتَيَانِ غَيْرَ مُهَبَّلٍ
مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُثَقَّلٍ

وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:

وَلَقَدْ سَرَيْتُ جَلَدٍ غَيْرَ مُثَقَّلٍ
مِمَّنْ حَمَلْنَ حُبُّكَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

(٢) في (ب) لم يرو عجز البيت.

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ: يَجُوزُ صَرْفُ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا «أَفْعَلُ مِنْكَ» نَحْوَ «أَفْضَلَ مِنْكَ»^(١) فَإِنَّهَا لَا يُجِيزَانِ صَرْفَهُ فِي الشَّعْرِ، وَزَعَمَا أَنَّ «مِنْ» هِيَ الَّتِي مَنَعَتْ مِنْ صَرْفِهِ، وَأَبَى^(٢) أَصْحَابُنَا الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ، فَأَجَازُوا صَرْفَهُ، وَذَكَرُوا أَنَّ الْعِلَّةَ الْمَانِعَةَ لِصَرْفِ «أَفْضَلَ مِنْكَ» وَزُنُ الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ صِفَةٌ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ «أَحْمَرٍ»^(٣) فَكَمَا جَازَ صَرْفُ «أَحْمَرٍ» فِي الضَّرُورَةِ جَازَ صَرْفُهُ، وَلَيْسَ لِـ «مِنْ» فِي مَنَعَ صَرْفِهَا تَأْثِيرٌ، لِأَنَّهُمْ قَدَّ قَالُوا: زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ وَشَرٌّ مِنْكَ» فَيُنُونُونَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلُ» وَلَمْ يَمْنَعُوهُمَا^(٤) الصَّرْفَ بِدُخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِمَا^(٥).

وَمَا جَاءَ مِنْ صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ عَلَى غَيْرِ الْبِنَاءِ الْأَوَّلِ قَوْلُ أُمَيَّةَ بِنِ أَبِي الصَّلْتِ^(٦) . /

ب ١٥٧

(١) في (ب) نحو «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ».

(٢) في (م) «وَأَبَى».

(٣) في (ب) «أَحْمَدُ».

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤١ «يمنعوها».

(٥) في (ب) قال في الحاشية: «نسخة أو حاشية: يقولان (مِنْ) تقوم مُقَامَ الإِضَافَةِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ إِضَافَةٍ وَتَنْوِينٍ لِقَوْلِكَ: هُوَ أَعْقَلُ مِنْكَ وَمِنْ زَيْدٍ أَي هُوَ أَعْقَلُ الرَّجُلَيْنِ، وَقَوْلُهُ:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلُ بِصُبحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فَأَمْثَلُ (أَفْعَلُ مِنْكَ) عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَقَدْ دَخَلَهُ الْجَرُّ، وَالرَّوَاةُ كُلُّهُمْ رَوَوْهُ».

قلت: قوله: (يقولان) إنما أراد الكسائي والفراء.

(٦) «أبي» ساقطة من «س».

(٧) البيت من الخفيف وهو في ديوانه/ ٤٣. وأنشده ابن عصفور في المقرب

٢٠٢/٢ والعيني ٣٧٧/٤، والأشموني ٢٧٤/٣ بلا نسبة، والضمير في

فَاتَاهَا أُحَيْمِرٌ^(١) كَأَخِي السَّهْدِ مِ بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي رَمِيمًا^(٢)

فصرف «أَحَيْمِرٌ» .

وَقَدْ يُنَوَّنُ أَيْضًا مَا بُنِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي قَدْ اسْتُعْمِلَتْ مُنَوَّنَةً فِي حَالِ
إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: «يَا زَيْدٌ» فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ، قَالَ
الشَّاعِرُ^(٣) .

سَلَامٌ اللَّهُ يَأْمَطُرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَأْمَطُرُ السَّلَامُ

= قوله (فَاتَاهَا) يعود على عاقر ناقة صالح واسمه قُدَارُ بْنُ سَالِفٍ، والشاهد
في البيت تنوين «أَحَيْمِرٌ» للضرورة وفي ذلك نظر، وسيأتي هذا البيت مرة
أخرى ، وقافية مختلفة .

(١) في (ب) (أحمر)

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤١ «عقيرا» .

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري، انظر الديوان/ ١٨٩، قال
سيبويه: «فإنها لحقته التنوين (مَطْرٌ) كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم
ينصرف، وليس مثل النكرة، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال
والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً»
الكتاب: ٣١٣/١، وانظر أيضاً المقتضب: ٢١٤/٤، وقال ثعلب: «وربما
قالوه وردُّوه إلى أصله، وقالوا: أراد يامطراه» مجالس ثعلب/ ٤٧٤، وقال
أيضاً: «بعضهم يقول: رخم، وبعضهم يقول: رده إلى أصله» المصدر
نفسه/ ٤٧٤، وانظر الأصول: ٣٣٤/١، وشرح أبيات سيبويه لابن
السيرافي: ٢٠/٢ (الريِّح) المحتسب: ٩٣/٢، قال ابن الشجري:
«يروى يَأْمَطُرُ بالرفع والتنوين يشبهه بالمرفوع الذي لا ينصرف، فينونه على
لفظه اضطراراً، كقولك في الشعر (هَذَا أَحْمَدُ يَأْفَتِي)، وأبو عمرو بن
العلاء ومن أخذ أخذه يردون المنادى إلى الأصل فينصبون ويننون» .
أمالي ابن الشجري: ٣٤١/١، وانظر الإنصاف/ ٣١١، ضرائر الشعر

وَيُنْشَدُ بِالنَّصْبِ «سَلَامُ اللَّهِ يَامَطْرًا عَلَيْهَا»^(١) ، فَمَنْ نَصَبَ رَدَّ الْكَلِمَةَ
إِلَى أَصْلِهَا ، لِأَنَّ أَصْلَ النَّدَاءِ^(٢) مَنْصُوبٌ ، وَمَنْ رَفَعَ وَنَوَّنَ زَادَ التَّنْوِينَ
عَلَى لَفْظِهِ كَمَا يَفْعَلُهُ^(٣) فَيَمَّا لَا يَنْصَرِفُ مِنَ الْمَرْفُوعَةِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا لِحِقَهُ التَّنْوِينُ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ لِحِقَهُ الْجُرْ ، لِأَنَّهُ تُرَدُّ

للقيرواني/ ٨٤ ، وروى ابن سلام مناسبة البيت وجملة من أبيات القصيدة
من بينها البيت المذكور هنا ، انظر طبقات فحول الشعراء ١/ ٦٦٧ ، وأورد
ابن عصفور البيت شاهداً على تنوين الاسم المبني للنداء ، إجراء له مجراه
قبل النداء ، وذكر فيه وجهين ، انظر ضرائر الشعر/ ٢٥ - ٢٦ ، ويرى ابن
النحاس أن التنوين هنا أقحم كما أقحم في (بعد) من قول الشاعر:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَزْدَ أَزْدَ شَنْوَةٍ فَلَمْ يَشْرَبُوا بَعْدُ عَلَي لَذَّةِ خَمْرًا

انظر شرح أبيات سيويه/ ٦٢ (زاهد) ، انظر أيضاً الجمل للخليل/ ٥٣ ،
قال الزجاجي : «هذه رواية الخليل وأصحابه بالرفع والتنوين ، وأبو عمرو
يرويه بالنصب» الجمل/ ١٥٤ - ١٥٥ ، مغني اللبيب/ ٤٤٩ ، حيث عدَّ ابن
هشام هذا التنوين نوعاً سابعاً من أنواع التنوين وسماه تنوين الضرورة ،
وجعله خاصاً بتنوين ما لا ينصرف كعُنَيْزَةٍ فِي بَيْتِ امْرِئِ الْقَيْسِ (ويوم
دَخَلْتُ الْحِذْرَ حِذْرَ عُنَيْزَةٍ) وانظر أيضاً رصف المباني/ ١٧٧، ٣٥٥ ،
الأزهية/ ١٧٣ ، التصريح : ١٧١/٢ ، الجنى الداني : ١٨٠ ، العيني :
١٠٨/١ ، ٤٦٧/٣ ، ٢١١/٤ ، ٤٣٥ ، الخزانة : ٢٩٤/١ ، الأشموني :
١٤٤/٣ ، شرح شذور الذهب/ ١١٣ .

- (١) ساقطة من كتاب ضرورة الشعر/ ٤٢ .
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤٢ «لأن الأصل في النداء منصوب» .
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤٢ «كما تفعله» .

الْكَلِمَةُ إِلَى أَصْلِهَا، فَيَحْرُكُهَا بِالْحَرَكَةِ الَّتِي تَنْبَغِي لَهَا، كَقَوْلِ
النَّابِغَةِ^(١):

إِذَا مَا غَدُوا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ^(٢)

فخفض «عصائب» لما ردها إلى أصلها.

وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ تَرَكَ صَرْفَ مَا يَنْصَرَفُ^(٣) وَأَبَاهُ

(١) في (ب) كقول الشاعر النابغة.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٤٢/ (أبو الفضل) وروايته:
(إِذَا مَا غَزَوْا فِي الْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ . . .) والبيت من قصيدة في مدح عمرو
ابن الحارث الأعرج ومطلعها:

كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

وروى ابن قتيبة بيت الشاهد والبيت الذي يليه ضمن ما أخذ على النابغة،
وجاء عنده هكذا: (إِذَا مَا غَزَا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُ . . .) انظر الشعر
والشعراء ١٧٥/١، والمعاني الكبير: ٢٨٣/١، وأنشده ابن عصفور: (إِذَا
مَا غَزَا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ . . .) انظر ضرائر الشعر ٢٢، وفيه شاهد على
خفض (عصائب) للضرورة وهو ممنوع من الصرف، انظر شرح المفصل:
٦٨/١، ورواه الزمخشري هكذا: (إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ أَبْصَرَتْ
فَوْقَهُمْ . . .) أساس البلاغة: ١٣٧/١، وانظر البيت وبعض أبيات
القصيدة في الحيوان: ٣٢٢/٦، ٢١/٧، وأمالي ابن الشجري:
٣٥٢/٢، وانظر أيضاً البيت في المنصف في نقد الشعر ٧٨، أشعار
الشعراء الستة الجاهليين ٢٠٣، شرح التصريح: ٢٢٧/٢، ما يجوز
للشاعر في الضرورة ١٣٣.

(٣) في (ت)، (س) «صرف ما لا ينصرف» والصواب من (م).

سَبَّوِيهِ وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ^(١) لِمَنْعِ صَرْفِ مَا يَنْصَرَفُ^(٢) أَصْلُ
يُرَدُّ إِلَيْهِ الْأَسْمُ، وَأَنْشَدَ فِي ذَلِكَ آيَاتًا كُلُّهَا قَدْ تُخْرَجُ^(٣) عَلَى غَيْرِ
مَاتَأُولُوهُ^(٤) وَتُنشَدُ عَلَى غَيْرِ مَا أَنْشَدُوهُ، فَمِنْ ذَلِكَ إِنْشَادُهُمْ / قَوْلَ
عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسِ السُّلَمِيِّ^(٥):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

(١) في (ت ، ب) «ليس يحاول بمنع صرف ما لا ينصرف» ومثله في كتاب
ضرورة الشعر/٤٣ .

(٢) في (س) «ليس بمنع ما لا ينصرف» .

(٣) في (ت) ، (س) «قد يتخرج . . . وينشد . . .» وفي (ب) كلها تتخرج .
وكذلك كتاب ضرورة الشعر/٤٤ .

(٤) في (ب) ما أولوه .

(٥) البيت من المتقارب، ومناسبته أن النبي ﷺ أعطى المؤلفه قلوبهم يوم حنين،
فأعطى أبا سفيان بن حرب مائة من الإبل، وأعطى صفوان بن أمية مائة
من الإبل، وأعطى العباس بن مرداس دون المائة، فقام بين يدي رسول
الله ﷺ فقال:

أَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْعَبِيَّةِ (م) بِدِ بَيْنَ عَيْتَةٍ وَالْأَقْرَعِ
وَمَا كَانَ بَدْرٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهَا وَمَنْ تَضَعِ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعِ

فأتم له النبي ﷺ مائة . انظر الشعر والشعراء/١٠٧، ٣٠٦ . وبيت الشاهد
في رواية ابن سلام يختلف عنه في رواية أبي سعيد، وانظر الديوان/٨٤،
وأما السهيلي/٢٧، على أن ابن الأنباري روى (يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعِ)
انظر الإنصاف/٤٤٩، ضرائر الشعر/١٠٢، شرح المفصل: ٦٨/١،
العيني: ٣٦٥/٤، الخزانة: ٧١/١، الدرر: ١١/١، والشاهد في البيت
تَرَكَ صَرْفَ (مِرْدَاسَ) وهو اسم مصروف، وذلك قبيح، انظر السبب في
الشاهد الذي يليه .

فَلَمْ يَصْرِفِ «مِرْدَاسًا» وَهُوَ أَبُوهُ وَلَيْسَ بِقَبِيلَةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ
الْآخِرِ^(١) :

وَمَنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّوْلِ وَذُو العَرَضِ
فَلَمْ يَصْرِفِ عَامِرًا، وَلَمْ يَجْعَلْهُ قَبِيلَةً، لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ فَقَالَ: ذُو
الطُّوْلِ وَذُو العَرَضِ، وَلَوْ كَانَ قَبِيلَةً لَقَالَ: ذَاتُ الطُّوْلِ وَذَاتُ
العَرَضِ، وَأَنْشَدُوا^(٢) :

وَمُضِعَبٌ حِينَ جَدَّ الأُمِّ رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

(١) البيت من الهزج، قائله ذو الأصبع العدواني، والشاهد فيه ترك صرف
(عامر) للضرورة وهو اسم مصروف، ولم يجعله قبيلة، لأنه وصفه فقال:
(ذُو الطُّوْلِ وَذُو العَرَضِ) ولو أراد القبيلة لقال: (ذَاتُ الطُّوْلِ وَذَاتُ
العَرَضِ)، وهذا محل جدل بين النحاة ولذلك يقول ابن مالك:

وَلِإِضْطِرَارٍ، أَوْ تَنَاسُبِ صَرَفٍ ذُو المَنْعِ وَالْمَصْرُوفِ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ
انظر شرح ابن عقيل: ٣٣٨/٢ - ٣٤٠، الإنصاف/٥٠١-٥٠٢، والبيت
في الأغاني: ٩٢/٣، ضمن أبيات ذي الأصبع التي مطلعها:

عَذِيرَ الحَيِّ مِنْ عَدَوَانٍ كَانُوا حَيَّةَ الأَرْضِ

وعند العيني: ٣٦٤/٤ جعل أولها:

وَلَيْسَ المَرءُ فِي شَيْءٍ مِنْ الإِبْرَامِ وَالنَّقْضِ
(عامر) هو عامر بن الظرب العدواني وهو المعني بقول ذي الأصبع:
وَمِنْهُمْ حَكَمٌ يَقْضِي فَلَا يُنْقَضُ مَا يَقْضِي

(٢) البيت من مجزوء الوافر، وقائله عبيدالله بن قيس الرقيات، انظر
ديوانه/١٢٤، قال في الإنصاف: ٥٠١ قالوا: ولا يجوز أن يقال إن الرواية
(وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الأُمِّ) وقال ابن عصفور: الرواية عندنا فيه (وَأَنْتُمْ حِينَ
=

فَأَمَّا بَيْتُ عَبَّاسٍ^(١) ، فَإِنَّ الرَّوَايَةَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا «يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ» وَشَيْخُهُ هُوَ مِرْدَاسٌ .

وَرَأَيْتُ فِي شِعْرِ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ فِي نَسْخَةِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو^(٢) الشَّيْبَانِيِّ «يَفُوقَانِ شَيْخِي» .

وَأَمَّا «عَامِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ» فَإِنَّ عَامِرًا أَبُو القَبِيلَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بِلَفْظِهِ القَبِيلَةَ فَلَا يُصْرَفُ ، ثُمَّ يُرَدُّ الكَلَامُ إِلَى لَفْظِهِ فَيُصْرَفُ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾^(٣) فَصْرَفَ الأوَّلَ وَتَرَكَ صْرَفَ الثَّانِي عَلَى قِرَاءَةِ أَكْثَرِ القُرَاءِ^(٤) ، فَصْرَفَ الأوَّلَ عَلَى لَفْظِ أَبِي القَبِيلَةِ ، / وَتَرَكَ صْرَفَ الثَّانِي لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِلَفْظِهِ القَبِيلَةَ نَفْسَهَا . وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي هَذَا المَعْنَى^(٥) :

١٥٨ ب

= جَدُّ الأَمْرِ انظر ضرائر الشعر/١٠٢ ، والشاهد في البيت ترك صرف (مُصْعَب) للضرورة وهو مصروف ، وانظر الخزانة : ٧٢/١ - ٧٣ وقد ألح إلى وجه الخلاف في الرواية وترك الصرف هنا للضرورة .

(١) في (ب) عباس بن مرداس . ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٤٥ .

(٢) في (م) «أبي عمر» .

(٣) سورة هود آية/٦٨ .

(٤) انظر كتاب السبعة/٣٣٧ ، حجة القراءات/٣٤٤ - ٣٤٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٥٨ .

(٥) البيت من السريع ، وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني عن بعض أصول العقد

الفريد إذ يرويه ابن عبدربه عن أبي عبدالله البجلي ، انظر الحاشية (١) من

الإفصاح/٦٨ وانظر سمط اللآلي : ١٧٤/١ ، شرح المفصل : ١٠١/٥ ،

قال ابن الشجري : «كان الوجه أن يقول : ذات غُرْبَةٍ ، وإنما ذكَّرَ لأن المرأة

إنسان» أمالي ابن الشجري : ١٦٠/٢ - ١٦١ ، الإنصاف/٥٠٧ - ٥٠٨ ،

اللسان (ع م ر) .

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَن لِي (١) مَن بَعْدَكَ يَا عَامِرُ
تَرَكَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَن لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فَأَنْتَ الْمُبَكِّيَّةُ، وَحَكَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِعَامِرٍ: «تَرَكَتَنِي فِي الْحَيِّ (٢) ذَا
غُرْبَةٍ»، وَكَانَ حُكْمُهَا أَنْ تَقُولَ: «ذَاتَ غُرْبَةٍ» وَلَكِنَّهُ رَدَّ الْكَلَامَ إِلَى
مَعْنَى الْإِنْسَانِ لِأَنَّهَا إِنْسَانٌ، فَكَأَنَّهَا قَالَتْ: «تَرَكَتَنِي إِنْسَانًا ذَا غُرْبَةٍ».

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «ذُو الطُّوْلِ وَذُو العَرَضِ» رَدَّهُ إِلَى نَفْسِ عَامِرٍ. فَأَمَّا
قَوْلُهُ: «وَمُضْعَبٌ حِينَ جَدِّ الأَمْرِ» فَإِنَّ أَصْحَابَنَا يَرُودُونَهُ «وَأَنْتُمْ حِينَ جَدِّ
الأَمْرِ». وَقَدْ يُرَوَى فِي نَحْوِ هَذَا البَيْتِ لِذَوْسَرِ بْنِ ذَهَبٍ القُرَيْعِيِّ (٣):

(١) فِي الأَصْلِ «مَن لِي بَعْدَكَ». وَانظُرْ كِتَابَ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/٤٦.

(٢) فِي (ت) «تَرَكَتَنِي فِي الدَّارِ».

(٣) البَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَدَمُ صَرْفِ (ذَوْسَرِ) وَهُوَ مَنْصَرَفٌ، انظُرْ
الإِنْصَافَ/٥٠ وَذَكَرَ الرِّوَايَةَ الأُخْرَى لِلْبَيْتِ وَهِيَ (مَا لِلقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا)،
وَانظُرْ أَيْضاً ضَرَائِرَ الشَّعْرِ/١٠٢، وَكَانَ المَبْرَدُ يَنْشُدُهُ: (وَقَائِلَةٌ مَا لِلقُرَيْعِيِّ
بَعْدَنَا) فَرَاراً مِنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ، انظُرْ عِبْثَ الوَلِيدِ/١٥٥، وَفِي الأَصْمَعِيَّاتِ
ضَبَطَ اسْمَ الشَّاعِرِ هَكَذَا (ذَوْسَرِ بْنِ ذَهَبٍ القُرَيْعِيِّ) وَرَوَى البَيْتَ فِي مَطْلَعِ
قَصِيدَةٍ قَوَامِهَا أَحَدُ عَشَرَ بَيْتاً مَعَ شَيْءٍ مِنَ الإِخْتِلَافِ، فَقَدْ أُثْبِتَ (مِنْ آلِ
لَيْلَى وَمِنْ هِنْدٍ) بَدَلاً مِنْ (عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ)، انظُرْ الأَصْمَعِيَّاتِ/٢١
(وَلَيْمِ بْنِ الوَرْدِ)، ١٥٠ (شَاكِرٌ وَهَارُونَ)، قَالَ أَبُو العَلَاءِ المَعْرِيُّ:
«وَالْمَتَأَخَّرُونَ مِنَ البَصْرِيِّينَ إِذَا حَذَفُوا التَّنْوِينَ يَتْرَكُونَ الكَسْرَ عَلَى حَالِهِ فِي
المُخْفُوضِ، وَالكُوفِيُّونَ يَرُونَ فَتْحَهُ، لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى تَشْبِيهِ مَا يَنْصَرَفُ بِمَا
لَا يَنْصَرَفُ، كَمَا شَبَّهُوا مَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ بِالمَصْرُوفِ، وَهَذَا البَيْتُ يَنْشُدُ
بِحَذْفِ التَّنْوِينِ (وَذَكَرَ البَيْتَ). عِبْثَ الوَلِيدِ/١٥٥: وَقَدْ أَنْشَدَ ثَعْلَبُ
هَذَا البَيْتَ وَتِسْعَةَ أَبْيَاتٍ أُخْرَى مِنَ القَصِيدَةِ عَنِ المَازِنِيِّ عَنِ الأَصْمَعِيِّ،
انظُرْ مَجَالِسَ ثَعْلَبِ/١٤٧، العَيْنِيُّ: ٣٦٦/٤.

وَقَائِلَةٌ مَابَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا^(١) صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ
وَالْجَيْدِ الصَّحِيحِ فِي إِنْشَادِ هَذَا الْبَيْتِ «وَقَائِلَةٌ مَالِ الْقُرَيْمِيِّ بَعْدَنَا» .
قَالَ الْمُفَسِّرُ^(٢) : وَكَانَ أَبُو بَكْرُ بْنُ السَّرَّاجِ^(٣) يَقُولُ^(٤) : لَوْ صَحَّتِ
الرِّوَايَةُ فِي تَرْكِ صَرْفِ مَا يَنْصَرِفُ مَا كَانَ بِأَبْعَدَ مِنْ قَوْلِهِمْ^(٥) :
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ

- (١) في كتاب ضرورة الشعر/٤٧ «بيننا» .
(٢) في كتاب ضرورة الشعر/٤٧ «قال أبو سعيد» .
(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٤٧ «وكان ابن السراج» .
(٤) أبو بكر بن السراج محمد بن السري ، تلميذ المبرد وأستاذ أبي علي الفارسي
وأبي سعيد السيرافي . انتهت إليه رئاسة النحو بعد وفاة المبرد وله تصانيف في
النحو من أشهرها كتاب «الأصول» توفي سنة ٣١٦هـ .
(٥) البيت من الطويل ينسب إلى العجير السلولي وإلى المخلب الهلالي ، أنشده
البغدادي في الخزانة : ٧٢/١ ، ونقل نسبه إليهما عن العباب وقال : إنه
موجود في أشعارهما ، وإنه من قطعة لأمية ، ووقع في كتاب سيويه (نَجِيبُ)
بدل (ذَلُولُ) وتبعه النحاة ، انظر الخزانة : ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ . أقول : ليس
هذا البيت من شواهد سيويه ، ولكنه من استشهادات الأعلام ، وهو على
كل حال منقول عن السيرافي ، انظر حاشية الكتاب : ١٤/١ والبيت من
إنشاد الأخفش ، والشاهد فيه قوله : (فَبَيْنَاهُ) يريد (فَبَيْنَا هُوَ) وشبه الضمير
المنفصل (هو) بالضمير المتصل في (عَصَاهُ وَقَفَاهُ) ، انظر الخصائص :
٩٦/١ ، الإنصاف/٥١٢ - ٥١٣ ، أمالي ابن الشجري : ٢٠٨/٢ حيث
قال : «أراد : (فبينما هو) فحذف ميم (ما) وواو (هو) كما حذف الآخر ياء
(هي) في قوله : (دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ مِنْ هَوَاكَا) شبهوا الواو والياء المتحركتين
الأصليتين بالواو والياء الساكنتين الزائدتين في نحو (لَقِيْتُهُوْ، وَمَرَرْتُ بِهِي) ،
انظر شرح المفصل : ٦٨/١ ، حيث : أنشده ابن يعيش شاهداً لما ذهب إليه

١٥٩ وَالْكَلامُ «فَبَيْنَا هُوَ يَشْرِي رَحْلَهُ»، فَحَذَفَ الْوَاوَ مِنْ هُوَ وَهِيَ /
مُتَحَرِّكَةً مِنَ الْكَلِمَةِ، وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ^(١)، فَإِذَا جَازَ أَنْ يُحْذَفَ مَا هُوَ مِنْ
نَفْسِ الْحَرْفِ جَازَ أَنْ يُحْذَفَ التَّنْوِينُ الَّذِي هُوَ زَائِدٌ لِلضَّرُورَةِ.

قَالَ الْمُفَسِّرُ: الَّذِي^(٢) قَالَ^(٣) وَجْهٌ، غَيْرَ أَنْ حَذَفَ التَّنْوِينُ عِنْدِي -
وَإِنْ كَانَ زَائِدًا - أَقْبَحُ مِنْ حَذَفِ الْوَاوِ فِي «هُوَ» لِأَنَّ التَّنْوِينَ عَلَامَةٌ تُفَرِّقُ
بَيْنَ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ وَسُقُوطُهُ يُوقِعُ اللَّبْسَ، وَحَذَفَ الْوَاوِ مِنْ
«هُوَ» لَا يُوقِعُ لَبْسًا، وَيُلْحِقُهُ بِغَيْرِ بَابِهِ.

= الكوفيون بأن الاسم هو الهاء من (هو) وأن الواو مزيدة، وأن حذف هذه الواو يدل على زيادتها ولكنه صوب مذهب البصريين الذي يخالفه وأن الحذف للضرورة، انظر شرح المفصل: ٩٦/٣، وعن الأخفش روى ابن أبي سعيد السيرافي البيت منسوباً إلى العجير السلولي في باب حذف الواو من «هو» في ضرورة الشعر ضمن الأبيات التالية:

فَبَاتَتْ هُمُومُ الصَّدْرِ شَتَّى يَعْذَنُهُ كَمَا عِيدَ شِلْوُ بِالْعَرَاءِ قَتِيلُ
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمَلَاطِ طَوِيلُ
مُحَلَّى بِأَطْوَاقِ عِتَاقٍ كَانَهَا بَقَايَا لُجَيْنٍ جَرَسُهُنَّ صَلِيلُ

ثم شرح الأبيات وذكر قصتها. قوله: رخو الملاط: أي سهل الجنب أملسه.
انظر شرح أبيات سيبويه: ٣٣١/١ - ٣٣٥ (سلطاني)، ٢١٨/١ - ٢٢٠
(الريح) ورد الغندجاني رواية ابن السيرافي هذه وفندها، انظر فرحة
الأديب/٧٨ - ٧٩، وقد نوه إلى ذلك محققا كتاب ابن السيرافي، فالتمس
ذلك عندهما.

(١) في (ت) «ليست زائدة».

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/٤٨ «قال أبو سعيد».

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٤٨ «قال» «والذي».

وَمَا زَيْدٌ عَلَيْهِ حَرْفٌ لِلضَّرُورَةِ قَوْلُهُمْ فِي الشَّعْرِ: رَأَيْتُ جَعْفَرًا،
 وَمَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ، وَهَذَا جَعْفَرٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْوَقْفِ: هَذَا
 جَعْفَرٌ، وَمَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ، لِيَدُلُّوا^(١) أَنَّ آخِرَهُ مُتَحَرِّكٌ فِي الْوَصْلِ، لِأَنََّّهُمْ
 إِذَا شَدَّدُوا اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ فِي الْوَقْفِ: الْحَرْفُ الَّذِي كَانَ فِي الْأَصْلِ،
 وَالْحَرْفُ الْمَزِيدُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّاكِنِينَ لَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا فِي
 الْوَصْلِ، فَشَدَّدُوا، لِيَدُلُّوا بِالتَّشْدِيدِ عَلَى التَّحْرِيكِ فِي الْوَصْلِ، وَإِنَّمَا
 يَفْعَلُونَ هَذَا فِيمَا كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ مُتَحَرِّكٌ مِثْلَ: خَالِدٍ، وَجَعْفَرٍ، إِذَا وَقَفُوا
 عَلَيْهِ^(٢) وَلَا يَفْعَلُونَ فِي زَيْدٍ، وَعَمْرٍو، لِثَلَاثَةِ تَوَالِي ثَلَاثَةٌ^(٣) سَوَاكِنُ، فَإِذَا
 وَصَلُوا رَدُّوا الْكَلَامَ إِلَى أَصْلِهِ، فَقَالُوا: مَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ يَأْفَتِي، وَهَذَا
 جَعْفَرٌ فَأَعْلَمَ، اسْتَغْنَوْا عَنِ التَّشْدِيدِ بِتَحْرِيكِ آخِرِهِ، إِذْ كَانُوا إِنَّمَا
 شَدَّدُوا^(٤) / لِيَدُلُّوا عَلَى التَّحْرِيكِ فِي الْوَصْلِ، فَإِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ إِلَى ١٥٩ ب
 تَشْدِيدِهِ فِي الْوَصْلِ شَدَّدَهُ وَأَجْرَاهُ مُجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ
 جَعْفَرًا، وَمَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ، وَهَذَا جَعْفَرٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

(١) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤٨ «لِيَدُلُّوا عَلَى».

(٢) في (س) زيادة «قالوا» وقد يكون ذلك سهوا من الناسخ.

(٣) «ثلاثة» ساقطة من (س).

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤٩ «شددوه».

(٥) هذه الأبيات من الرجز، أنشد الأزهري الأولين منها نقلاً عن ابن السكيت

(شَلَّ) قال: ومعناه: لَأَشْلَلْتُ، وَنُقِلَ عَنْ ثَعْلَبٍ: شَلَّتْ يَدُهُ: لُغَةٌ

فصيحة، وَشَلَّتْ يَدُهُ: لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، قَالَ: وَيُقَالُ: أُشْلِتُ يَدَهُ. وَفِي اللِّسَانِ

(شَلَل) أَنْشَدَ الْبَيْتَيْنِ الْأُولَيْنِ مَنْسُوبِينَ إِلَى أَبِي الْخَضْرَاءِ الْيَرُبُوعِيِّ، قَالَ:

وَالشَّلَلُ: يَبَسُ الْيَدِ وَذَهَابُهَا، وَقِيلَ: هُوَ فُسَادٌ فِي الْيَدِ وَالْأَفْكَالِ: رِعْدَةٌ تَعْلُو

الْإِنْسَانَ وَلَا فَعْلَ لَهُ، يُقَالُ: أَخَذَ فُلَانًا أَفْكَالًا إِذَا أَخَذَتْهُ رِعْدَةٌ، انظُرْ تَهذِيبَ

مَهْرُ أَبِي الْحَبَابِ لَا تَشَلُّ^(١)
بَارَكَ فِيكَ اللَّهُ مِنْ ذِي أَلِّ
وَمِنْ مَوْصَى لَمْ يَضَعْ قِيلاً لِي
خَوَارِجًا مِنْ لَغَطِ الْقَسْطَلِ^(٢)
إِذْ أَخَذَ الْقُلُوبَ كَالْأَفْكَلِ^(٣)

وَإِنَّمَا هُوَ «كَالْأَفْكَلِ»^(٤)، وَالْقَسْطَلُ «مُخَفَّفَانِ».

وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ: الضَّارِبُونَ، وَالْقَاتِلُونَ، إِذَا وَقَفُوا عَلَيْهِ، يَزِيدُونَ^(٥)
الْهَاءَ لِبَيَانِ حَرَكَةِ النُّونِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لِلْإِعْرَابِ يَجُوزُ أَنْ
تَلْحَقَهَا هَذِهِ الْهَاءُ، فَيُقَالُ^(٦): أَيْنَهُ، وَكَيْفَهُ، فِي الْوَقْفِ، فَإِذَا اضْطُرَّ
الشَّاعِرُ جَازَ أَنْ يُجْرِيَ هَذِهِ الْهَاءَ فِي الْوَصْلِ مُجْرَاهَا فِي الْوَقْفِ، وَيَجْعَلَهَا
كَهَاءٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ دَاخِلَةً لِلضَّمِيرِ، قَالَ: الشَّاعِرُ^(٧):

= اللغة (فكل)، القسطل: الغبار الساطع، وهو القسطلان، المصدر نفسه
(ق، س).

(١) في حاشية (ب) «خَيْلُ أَبِي» وعليها حرف (خ).

(٢) لا تشلي.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤٩ «بالأفكل».

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٤٩ «الأفكل».

(٥) في (م) «يزيد».

(٦) في كتاب ضرورة الشعر/ ٥٠ «فتقول».

(٧) البيت من الطويل، وهو من أبيات الكتاب، قال سيبويه زعموا أنه

مصنوع، الكتاب ٩٦/١ والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في قوله

(الأمرونه)، وحكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتها في

الضعف والاتصال، انظر الشتمري بهامش الكتاب: ٩٦/١ والمبرد يرد

رواية سيبويه لهذا السبب والبيت الذي بعده (ولم يرتفق والناس محتضرونه)

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا^(١)
وَقَالَ آخَرٌ^(٢):

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ لَدَيْهِ وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ

ويقول: «وليس أحد من النحويين المفتشين يميز مثل هذا في الضرورة»
وعلل ذلك بانفصال الكتابة في البيتين وقال: «وإنما جاز أن تبين الحركة إذا
وقفت في نون الاثنين والجميع لأنه لا يلتبس بالمضمر، تقول: هما رجلانه،
وهم ضاربونه إذا وقفت، لأنه لا يلتبس بالمضمر، إذا كان لا يقع هذا
الموقع، ولا يجوز أن تقول: ضربته وأنت تريد (ضربت) والهاء لبيان
الحركة، لأن المفعول يقع في هذا الموضع فيكون لبسا» الكامل: ١/٣٦٤،
وأنشد ثعلب البيت دون نسبة، وفيه (الفاعلونه) بدل (والأمرونه)، ثم
قال: «والفاعلوه» فبنى على الاستقبال، والذين يفعلونه فأدخل التنوين على
الفعل» مجالس ثعلب/١٢٣ - ١٢٤، ويروى البيت (هم الفاعلون الخير
والأمرونه) انظر الخزانة: ١٨٧/٢، وبمثل رواية ثعلب روي في شرح
المفصل: ١٢٥/٢، وفي الصحاح (ها) حيث قال الجوهري: فأجراها (أي
الهاء في الأمرونه) مجرى الإضمار، وقد تكون الهاء بدلاً من الهمزة مثل
(هراق، وأراق)، إلا أن عجز البيت يختلف عند الجوهري فجاءت رواية
البيت هكذا.

هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خشوا من معظم الأمر مفظما

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٥٠ «مفظماً».

وفي (ب) وفوق الكلمات الأخيرة من البيت (محدث الأمر معظماً) وفوقها
(صح) وفي (ت، ب) «خشوا من معظم الأمر» وفي (م) إضافة فوق البيت
وكأنها هي وصف لما اثبتته السيرافي في مخطوطته التي نقلت (م) عنها وهذه
الإضافة هو قوله: «والفاعلونه بخط سف أيضاً فوق والأمرونه».

و«سف» هذه ربما ترمز إلى السيرافي نفسه.

(٢) البيت من الطويل، ولم أقف على نسبه عند من قرأت لهم، وسيبويه ينشده
هو والبيت السابق دون نسبه على أنها مصنوعان، انظر الكتاب: ١/٩٦،

أ١٦٠ فالصحيح^(١) الجيد في هذا أن تكون^(٢) الهاء هي هاء الوقف، وجعلها / في الوصل على حكمها^(٣) في الوقف، وحركها كما قال: «القسطل، والأفكل». وقال بعضهم: هذه الهاء هي ضمير المفعول، وضمير المفعول متى ما^(٤) اتصل باسم الفاعل لم يجز فيه إلا حذف التثنية في الواحد، والنون في الاثني والجماعة، ألا ترى أنك تقول: هذا ضاربك، وهذا ضاربك، وهؤلاء ضاربوك، ولا يقال^(٥): هذا ضاربك وهؤلاء ضاربوك، غير أن سيبويه قد أجاز هذا في ضرورة الشعر وأنشد البيتين اللذين أنشدنا وضعفهما، وجعلهما مصنوعين^(٦):

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ يَزِيدُونَ فِي آخِرِ الْأَسْمِ نُونًا مُشَدَّدةً كَقَوْلِهِمْ فِي الْقُطْنِ: قُطْنٌ، وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَةِ، قَالَ^(٧) الرَّاجِزُ^(٨):

= والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في محتضرونه ضرورة، الكامل: ٣٦٤/١، شرح المفصل: ١٢٥/٢، المقرب: ١٢٥/١ وفيه (... جميعاً وأيدي) بدل (لديه وأيدي)، الخزانة: ١٨٦/٢، ١٨٨.

(١) في كتاب ضرورة الشعر/ ٥٠ «والصحيح».

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٥٠ «أن كون».

(٣) في (س) «على حكمها».

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٥٠ «متى اتصل».

(٥) في كتاب ضرورة الشعر/ ٥١ «هذا ضاربك».

(٦) انظر الكتاب: ٩٦/١.

(٧) في كتاب ضرورة الشعر/ ٥١ «وقال الراجز».

(٨) هذا من الرجز، ونسب إلى قارب بن سالم المري، ودهلب بن قريع، وجندل

الطهوي، وكما اختلفت المصادر في نسبة هذا الشعر اختلفت أيضاً في

روايته، فابن عصفور يروي البيت الثاني هكذا (قُطْنَةٌ مِنْ أَكْبَرِ الْقُطْنِ)

=

كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمُسْتَنْ
قُطْنَةً مِنْ جَيْدِ الْقُطْنِ^(١)

ويروى «الْقُطْنِ»، فزَادَ نُونًا^(٢) فِي الْقُطْنِ إِتْبَاعًا لِلنُّونِ الْأُولَى،
وَسَتَقَفُ عَلَى مَا يُزَادُ لِلإِتْبَاعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (تَعَالَى)^(٣)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
الرَّاجِزِ^(٤):

= على أن النون زائدة في الآخر، انظر الممتع/١٢٦، وفي ضرائر الشعر/٣١
- ٣٢ رواه هكذا (قُطْنَةً مِنْ جَيْدِ الْقُطْنِ) وقال: أشبه ما يحمل عليه أن
يكون زاد على القطن نوناً ليلحقه ببرثن فقال (قُطْنِ)، ثم شدد النون
الآخرة على حد قول الآخر: (بِيَازِلِ وَجَنَاءِ أَوْ عَيْهَلْ)، وابن السكيت يرويه
(قُطْنَةً مِنْ أَعْظَمِ الْقُطْنِ)، انظر إصلاح المنطق/١٧٠، ووافقت رواية أبي
زيد رواية السيرافي، انظر النوادر في اللغة/٤٦٤ - ٤٦٦، وانظر الهامش
(٣) ص ٤٦٤ منه.

انظر أيضاً الصحاح (قطن)، واللسان (جدب) حيث أنشد معها:

جَارِيَةٌ لَيْسَتْ مِنْ الْوَحْشِنِ
لَا تَلْبَسُ الْمَنْطِقَ بِالْمُتَنِّنِ
إِلَّا بَيْتٍ وَاحِدٍ بَتْنِ
كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمُسْتَنْ
قُطْنَةً مِنْ أَجْوَدِ الْقُطْنِ

انظر أيضاً الصحاح (طول)، واللسان (طول، قتل، قطن، وخش).

- (١) في (ب) «قُطْنَةً مِنْ أَجْوَدِ الْقُطْنِ». ومثلها في كتاب ضرورة الشعر/٥١.
- (٢) في (ب) «فزاد نوناً أخرى في القُطْنَةَ وأصلها بنون واحدة، وإنما زادها
إتباعاً...».
- (٣) زيادة من (س، ب).

- (٤) في كتاب ضرورة الشعر/٥٢ «قول الراجز لابنه». وقد نسب هذا الراجز في
اللسان إلى دَهْلَبِ بْنِ قُرَيْعِ ابْنِ أَلِهِ، انظر اللسان (وَشَحْ)، قال الأزهري:
«زَادَ نُونًا فِي الْوَشَحِ كَمَا زَادَ فِي قَوْلِهِ: (وَمَوْضِعَ الإِزَارِ وَالْقَفْنِ) أَرَادَ الْقَفَا،

أَحَبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوُشْحَنِ
وَمَوْضِعَ الْإِزَارِ وَالْقَفَنِ

والأصل فيه: الوُشْحُ، جمع وشاح، والقفا، وزاد نونا مُشَدَّدةً وفتح لها ما قبلها تشبيهاً بالنون المُشَدَّدة التي تُزاد في آخر الأفعال للتأكيد، وكسرها بحق الأسمية، كما تدخل هاء / التأنيث فيفتح^(١) ما قبلها ثم تُعرب هي، ودخلت^(٢) هذه النون على «قفا» فالتقى ساكنان الألف التي في «قفا» والنون الأولى من النونين وليس زيادة النون في هذين البيتين كزيادتهما^(٣) فيما قبل.

وأما زيادة الحركة فإنهم قد يُحرِّكون الحرف الساكن بحركة ما قبله إذا ما اضطرُّوا إلى ذلك، فمن ذلك قول رؤبة:^(٤)

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمَخْتَرِقِ
مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاحِ الْخَفَقِ^(٥)

وإنما هو «الخفق»، فحرَّك الفاء بحركة الخاء.

— فزاد نونا تهذيب اللغة «وشح» ويرويه اللسان (وموضع اللبة والقُرطن)،

وقال «إنما يزيدون هذه النون المشددة في ضرورة الشعر»، ورواية ابن منظور

توافق ما عند الجوهري، انظر الصحاح (وشح).

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٥٢ «يفتح لها ما قبلها».

(٢) في (ت) (فدخلت).

(٣) في (م) «كزيادتهما» تحريف.

(٤) في (ت) «رؤبة بن العجاج».

(٥) في (ب) «لماع الخفق».

(٦) هو من الرجز لرؤبة بن العجاج، انظر ديوانه/١٠٤، وفيه (لماع الخفق)

بدل (لماح الخفق). وأنشده سيويه شاهداً على إثبات القاف في

(المخترق) لأنها حرف روي وقاس عليها إثبات الواو والياء في مثل (يعزُّو

وَمِثْلُهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ^(١):

وقضى) إذا كانتا قافيتين، فكما لا تحذف القاف في مثل بيت رؤبة، كذلك لا تحذف الواو ولا الياء إذا كان أحدهما رويًا، انظر الكتاب: ٣٠١/٢ - ٣٠٢، وأنشد البيت ابن جني شاهداً على حذف (رُبَّ) مع الواو، وبقاء الجر لرب لا للواو، انظر الخصائص: ٢٦٤/١، كما أنشده في المنصف: ٣/٢ شاهداً على استقباح اختلاف حركات ما قبل حرف الروي إذا كان مقيداً - وهو المسمى توجيهاً. . وبين أن حركة (الخَفَقُ) وهي (الخَفَقُ) ضرورة، انظر أيضاً المنصف: ٣٠٨/٢. قال في الدرر: ٣٨/٢، «وفي البيت شاهد آخر على رواية (خاوي المخترقن)، استشهد به الرضي على تنوين الترنم قد يلحق الروي المقيد، فيختصر باسم الغالي». انظر البيت أيضاً في المحتسب: ٨٦/١، الخزانة: ٣٨/١، الأشموني: ٣٢/١.

(١) البيت والذي يليه من البسيط من قصيدة مطلعها:

بَانَ الْخَلِيطُ، وَلَمْ يَأْوُوا، لِمَنْ تَرَكَوا وَزَوْدُوكَ اشْتِيَاقًا، أَيْةً سَلَكَوا
وفي الديوان: (إِنَّ مَوْعِدَكُمْ) بدل (إِنَّ وَجْهَتَنَا) وقال ثعلب: يروى (إِنَّ
مَشْرَبَكُمْ) والشاهد في البيتين تحريك (رَكَكُ) و (الْحَشْكَ) ضرورة وإنما هي
(رَكَ) و (الْحَشْكَ) قال أبو العباس ثعلب: «قال الأصمعي: قلت لأعزابي:
أَيْنَ رَكَكُ؟ فقال: لا أعرفه، ولكن هاهنا ماء يقال له (رَكَ) فاحتاج فأظهر
للإدغام . . . » وقال ثعلب: السيء: هو اللبن الذي يكون في الضرع قبل
نزول الدرة، انظر ديوان زهير/١٢٩ - ١٣٤ وانظر المنصف ٣٠٩/٢. وفي
إصلاح المنطق/٢٩: «السيء: غير مهموز: أرض، وقال مثله: والسيء:
لبن يكون في أطراف الأخلاف قبل نزول الدرة» قوله: استمروا: يعني
استقاموا واستقام أمرهم، وقوله الفرز: أي ولد البقرة.
الغيطة: شجر ملتف، قال الأصمعي: الذي أظن في الغيطة أن تكون
أمه وضعت في شجر ملتف، خاف العيون: أي خاف أن يراه الناس . . .
الحشوك: هو حشوك الدرة وحشوكها حفلها. انظر الديوان في الموضع
المشار إليه آنفاً.

ثُمَّ اسْتَمَرُوا وَقَالُوا إِنَّ وَجْهَنَا^(١) مَاءٌ بَشْرَقِي سَلْمَى، فَيَدُ أَوْرَكَكَ
وَأَسْمُ الْمَاءِ فِيهَا ذَكَرُوا «رَكَ» فَاضْطَرَّ [الشَّاعِرُ^(٢)] إِلَى تَحْرِيكِ الْكَافِ
الْأُولَى بِحَرَكََةِ الرَّاءِ، وَمِثْلُهُ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ:

كَمَا اسْتَفَاثَتْ بِسِيءٍ^(٣) فَرُّ غَيْطَلَةَ^(٤)
خَافَ الْعُيُونُ فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشْكَ
وَإِنَّمَا هُوَ «الْحَشْكَ» وَمَعْنَاهُ: الدَّرَّةُ وَامْتِلَاءُ الضَّرْعِ مِنْ قَوْلِكَ:
حَشْكَ، يَحْشُكُ، حَشْكًَا. وَقَالَ الْهَذَلِيُّ^(٥):

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيًّا بِسَبَبِ يَلْعَجُ الْجِلْدَا

= انظر أيضاً الخصائص: ٣٣٤/٢، ضرائر الشعر/١٨، المغرب:

١٥٦/٢، الممتع/٦٤٣، العقد الفريد: ٣٠٢/٦.

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٥٤ (موعدكم)، في (ب) «إِنْ مَوْعِدْكُمْ».

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في المخطوطة (بشيء) والصواب من الديوان.

(٤) في المخطوطة (فر) والصواب من الديوان.

(٥) هذا البيت من البسيط، والهدلي هو عبد مناف بن ربيعي الهدلي، انظر

الكامل: ١٦١/١، ديوان الهدليين: ٣٨/٢، الشاهد في البيت هو قوله:

(الْجِلْدَا) وَهُوَ يَرِيدُ (الْجِلْدَا) فَكَسَرَ اللَّامَ ضَرُورَةً وَأَتْبَعَ الْكُسْرَةَ الْكُسْرَةَ،

وروى أبو زيد بيت الشاهد هكذا:

(إِذَا تَجَاوَبَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ . . .) انظر النوادر في اللغة/٢٠٤، ونسبه إلى

ابن ربع الهدلي، وأنشد ابن جني الشطر الذي فيه الشاهد، مدلاً على

حركة الإتياع، انظر الخصائص: ٣٣٣/٢، كما أنشده أيضاً للسبب نفسه

في المنصف: ٣٠٨/٢، وأنشده ابن عصفور في باب الضرورة، انظر

المقرب: ٢٠٣/٢، ضرائر الشعر/١٩. قال أبو عبيدة: اللاعج: الهوى

=

فَكَسَرَ اللَّامَ مِنْ «الْجِلْدَا» إِتْبَاعًا لِلْجِيمِ ، وَالْقَصِيدَةَ مِنْ الضَّرْبِ
الْأَوَّلِ مِنَ الْبَسِيطِ^(١) مَوْضِعَ اللَّامِ مِنَ الْجِلْدِ مُتَحَرِّكٌ ، وَأَوَّلُهَا :

مَاذَا يُغَيِّرُ ابْنَتِي رُبْعٍ عَوَيْلُهُمَا لَاتَرَقُدَانِ وَلَا يُؤَسَى لِمَنْ رَقَدَا^(٢) / ١١٦١ أ
وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ^(٣) :

عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بَنُو عِجَلٍ
شُرْبَ النَّبِيدِ وَاعْتِقَالَ بِالرَّجْلِ

= المحرق، وقال الليث: لعج الحزن فؤادك، يَلْعَجُ لَعَجًا، وهو حرارته في
الفؤاد، انظر تهذيب اللغة (لعج)، والسَّبْتُ: قال الأصمعي: الجلد
المدبوغ، قال: فإن كان عليه شعر وصوف أو وبر فهو مُصْحَب، المصدر
نفسه (سَبَّت) وانظر اللسان (جَلَد).

(١) انظر كتاب ضرورة الشعر/ ٥٥ هامش (رقم ٥).

(٢) انظر بيت الشاهد وقبله.

(٣) هذا من الرجز، وأغلب المصادر تنسده من غير نسبة، قال العيني: «قال أبو
عمرو: سمعت أبا سوار الغنوي ينشد:

عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بَنُو عِجَلٍ الشُّغْرَبِيِّ ثُمَّ اعْتِقَالَ بِالرَّجْلِ
العيني: ٥٦٧/٤ وأنشده في المكان نفسه وفيه «اصْطَفَاقًا» مكان
«واعْتِقَالَ».

والشغزبي: ضرب من الصراع، والاعتقال: أن يدخل رجله بين رجلي
صاحبه حتى يصرعه، والاصطفاق: بالقاف في آخره: الرقص، انظر
اللسان (مسك، شغزب).

وفي رواية هذا الشعر خلاف، فأبو زيد ينشده:

عَلَّمْنَا أَصْحَابَنَا بَنُو عِجَلٍ الشُّغْرَبِيِّ وَاعْتِقَالَ بِالرَّجْلِ
النوادر في اللغة/ ٢٠٥، وأنشده ابن جني وعنده: «عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا...
الشغزبي...» انظر الخصائص: ٣٣٥/٢، وفي الإنصاف/ ٧٣٤

فَلَيْسَ مِنْ هَذَا^(١) إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ إِلقَاءِ حَرَكََةِ الحَرْفِ الأَخْرِ عَلَى
السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ جَيِّدٌ بَالِغٌ فِي الكَلَامِ وَالشُّعْرِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ
بِبِكْرٍ وَهَذَا بَكْرٌ كَمَا قَالَ أَوْسٌ^(٢):

كَمَا طَرَّقْتُ بِنَفَاسٍ بِكْرٌ^(٣)
أَرَادَ بِكْرٍ، وَمِثْلُهُ:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ^(٤)

= (وَاصطفاً) بدل (اعتقلاً). والشاهد فيه قوله: (عَجَلٌ، بِالرَّجُلِ) وذلك
أن الراجز نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها للضرورة.

(١) في (ب) «من هذا الباب وإنما...» انظر كتاب ضرورة الشعر/٥٧.

(٢) في (ب) كقول أوس. ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٥٦.

(٣) هذا عجز بيت من المتقارب، وصدده (لَنَا صَرَخَةٌ ثُمَّ إِسْكَاتَةٌ)،

الديوان/٣١، والتطريق: أن يعسر خروج الولد، فتصرخ الأم لذلك، ثم

تسكن حركة المولود، فتسكن هي أيضاً، وخصَّ تطريق البكر لأن ولادتها

أشد من ولادة الثيب، انظر اللسان (نفس)، وعن أبي عبيدة: المَطَّرَقُ: التي

ضاقت استها عن بيضتها، وعلى ذلك أنشد يعقوب لأوس: البيت...»

انظر كتاب المذكر والمؤنث للأنباري ٥٣٠ - ٥٣١، قال الأنباري: يقال:

قَطَاةٌ مُطَّرَقٌ: إذا دنا خروج بيضتها، وقد طرقت تطريقاً، قال العبدى:

وَقَدْ تَخَذَتْ رِجْلِي لَدَى جَنْبِ غَرَزِهَا نَسِيفاً كَأَفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَّرَقِ

المصدر نفسه/٥٣٠، اللسان (طرق).

(٤) هو من الرجز، وينسب لزياد الأعجم، وفيه شاهد على نقل حركة الهاء إلى

الياء من قوله (أَضْرِبُهُ) ليكون ذلك أبين لها في الوقف، انظر الكتاب:

٢/٢٨٧، (عَنْزَةٌ) قبيلة من ربيعة بن نزار، والشاعر من عبد القيس، انظر

شرح المفصل: ٧٠/٩، ٧١، المفصل/١٨٨، شرح شواهد الشافية:

=

وَإِنَّمَا هُوَ «لَمْ أَضْرِبُهُ» فِي الْوَصْلِ ، فَأَلْقَى ضَمَّةَ الْهَاءِ عَلَى الْبَاءِ^(١) .
 وَمِنْ ذَلِكَ زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ ،
 وَهُوَ إِظْهَارُ الْمُدْغَمِ كَقَوْلِهِمْ فِي «رَادَ» «رَادِدٌ» لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، فَأُدْغِمَتْ الدَّالُّ
 الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ يُنْطَقُ بِهِمَا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ، طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ ، لِأَنَّهُ
 يَثْقُلُ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِالْحَرْفِ ثُمَّ يُعَادَ إِلَيْهِ فَيُتَكَلَّمَ بِهِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ ،
 وَسَتَقَفُ عَلَى عِلَّةِ اسْتِثْقَالِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ رَدَّهُ
 إِلَى الْأَصْلِ وَأَظْهَرَهُ^(٢) وَحَرَكَهُ بِمَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الْحَرَكَاتِ ، فَمِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُ قَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبٍ^(٣) :

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي
 أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا^(٤)

= ٢٦١/٤ ، المجمع : ٢٠٨/٢ ، ونقل عن أبي حيان قوله : «ولم يؤثر الوقوف
 بالنقل عن أحد من القراء إلا شيئاً روي عن أبي عمرو أنه قرأ «وتواصوا
 بالصبر» بكسر الباء» .
 وانظر الشاهد أيضاً في الدرر ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ .

- (١) في (ب) «على الراء» تحريف .
 (٢) في كتاب ضرورة الشعر/٥٧ (فأظهره) .
 (٣) البيت من البسيط ، وهو أحد شواهد سيبويه وموضع الشاهد قوله «ضننوا» إذ
 بناه على الأصل وأظهر التضعيف ، انظر الكتاب : ١١/١ وقال سيبويه في
 موضع آخر : «واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز
 وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل» وأنشد البيت ، انظر الكتاب :
 ١٦١/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٢٠٩/١ (الريح) ،
 المقتضب : ١٤٢/١ ، ٣٥٤/٣ ، قال ابن السكيت : «وقد ضننتُ بالشيءِ
 فأنَا أضنُّ بهِ ضناً وضنَّانَةً ، قال الفراء : وضننتُ أضنُّ لُغَةً» إصلاح
 المنطق/٢١١ ، وانظر البيت في المنصف : ٣٣٩/١ ، وضرائر الشعر/٢٠ .
 (٤) في (س) «ظننوا» وهو خطأ .

وَالَّذِي يُسْتَعْمَلُ «ضُنُوءًا» فَرَدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ إِذْ كَانَ أَصْلُهُ «ضَنَنٌ»^(١) /
وَمِنْ ذَلِكَ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ^(٢)

وَالَّذِي يُسْتَعْمَلُ «الْأَجَلَّ» وَمِنْهُ أَيضًا^(٣) :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ^(٤)

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٥٨ (ضنين).

(٢) البيت من الرجز، لأبي النجم العجلي، والشاهد فيه فك إدغام المثليين للضرورة وقياسه «الأجل» انظر المقتضب: ١٤٢/١، ٢٥٣، المنصف ٣٣٩/١، الخصائص: ٨٧/٣، وأنشده ابن جني في باب إجراء اللازم مجرى غير اللازم، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم، وفيه شاهد على الأول منها، انظر الخصائص ٩٣/٣ وبين أن إظهار ذلك لا يجوز إلا في الضرورة. وانظر البيت في النوادر في اللغة/٢٣٠، الممتع/٦٤٩، المقرب: ١٥٧/٢، إرتشاف الضرب: ١٦٣/١، إصلاح الخلل/٣٩٥، شرح أبيات سيويه لابن النحاس/١٢ (خطاب)، شرح التصريح: ٤٠٣/٢، العيني، ٥٩٥/٤، الخزانة، ٤٠١/١ حيث أورد كثيراً من أبيات القصيدة ومناسبة نظمها.

(٣) ساقطة من كتاب ضرورة الشعر/٥٩.

(٤) البيت من الرجز، للعجاج، انظر الديوان ١٥٥، وفي (م) يشكو، والبيت ضمن أبيات في وصف الناقة يقول فيها :

فَكَمْ حَسَرْنَا مِنْ عِلَاةٍ عَنَسَلِ حَرْفِ كَقَوْسِ الشُّوْحِطِ الْمُعْطَلِ
لَا تُحْفِلُ الزُّجْرَ وَلَا قَيْلَ : حَلِ تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ

فهي لا تبالي بالسوط ولا الزجر، والأظلل: ما تحت الميسم، والوجى: الحنفى. وإنما هو الأظلل، ولكن أظهر التضعيف: قال الشتمري: الشاهد فيه إظهار التضعيف في الأظلل ضرورة، وأراد الأظلل وهو باطن خف

أَرَادَ: مَنْ أَظَلَ [وَأَظَلَ] ^(١):

وَمِنْ نَحْوِ هَذَا تَحْرِيكُ الْمُعْتَلِّ فِيهَا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ بِهِ عَلَى السُّكُونِ،
وَرَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ فِي التَّحْرِيكِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِثْقَالِ
لِتَقْوِيمِ الْوِزْنِ ^(٢) فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ: ^(٣)

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ
يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ ^(٤)

= البعير، انظر الكتاب وهامشه: ١٦١/٢، وروى في الكتاب (تَشْكُونِ)،
وكذلك في النوادر في اللغة/ ٢٣٠، والمقتضب: ٢٥٢/١، ٣٥٤، وقد وهم
المرحوم عزيمة فنسب البيت إلى أبي النجم العجلي قياساً على قصيدته التي
أولها: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ» وهو بذلك تابع للبغدادي الذي أنشد
بيت الشاهد وقال: «وبعده: مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَهْرٍ مُمَلَّلٍ»، ثم قال:
والبيتان من رجز طويل لأبي النجم العجلي في وصف الإبل... انظر شرح
شواهد الشافية: ٤٩١/٤، وأنشد في المنصف: ٣٣٩/١، وفي
الخصائص: ١٦١/١ منسوباً إلى العجاج.

(١) زيادة من (ب).

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٥٩ (اللفظ).

(٣) في (ب) «قول قيس الرقيات».

(٤) البيت من المنسرح، وهو في الديوان/ ٣، وروايته فيه (الغواني فما)، ولا

شاهد فيه. وقال الأعلام: «ويروى (في الغوانِ أَمَا) بحذف الياء ضرورة،

والشاهد فيه تحريك الياء في «الغواني» وإجرائها على الأصل ضرورة، انظر

الكتاب: ٥٩/٢، قال ابن السيرافي: «وقد رأيت في بعض المواضع: (إِلَّا

لَهْنٌ مُطْلَبٌ) بكسر اللام، أي لهن من يطلبهن. وما أحبُّ هذه الرواية لقلّة

من يرونها» شرح أبيات سيويه: ١٥/٢ (الريح)، المقتضب: ١٤٢/١،

٣٥٤/٣، الكامل: ٤٥/٤، الخصائص: ٢٦٢/١، وأنشده ابن جني فيما

=

وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ: ^(١)

فَيَوْمًا يُجَارِئِنَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغُولُ

= يراجع من الأصول مما لا يراجع، وقسم ما يراجع إلى أقسام منها: إجراء المعتل مجرى الصحيح وأنشد البيت شاهداً عليه، الخصائص ٣/٣٤٧، وانظر أيضاً المنصف: ٢/٦٧، المحتسب: ١/١١١، الهمع: ١/٥٣، الدرر: ١/٣٠، اللسان (غنا).

(١) البيت من الطويل، وفيه شاهد على إلحاق المعتل بالصحيح ضرورة، انظر الكتاب ٢/٥٩، إصلاح الخلل ٣٩٥/٣، وفي رواية البيت خلاف، ففي الديوان/١٤٠ (. . . غَيْرَ مَاضِيًا) قال ابن حبيب: «قال المهلبى: هذه رواية جيدة، وسيبويه يرويه (غير ماضي) وهو رديء إلا أنه شاهد «وفسر الشنتمري رواية الديوان بقوله: «غير ماضيًا» أي يوافيني الهوى منهن ولا أصبو ولا آتي ما لا يحل، ويوماً يهجرن فيذهبن لذة الصبا واللّهو» انظر هامش الكتاب: ٢/٥٩. وانظر البيت في النوادر في اللغة/٥٢٤، أمالي ابن الشجري: ١/٨٦، ويروي ابن الشجري (ويوماً تُرى مِنْهُنَّ غُولاً تَغُولُ) وينسبه لأعرابي من بني كلب، ويبدو أنه كان ينقل عن الكتاب فلم يتم السند الذي جاء به سيبويه، إذ سيبويه يقول: «وأنشدني أعرابي من بني كلب لجرير»، وأنشده ابن جني في الخصائص: ٣/١٥٩ «فَيَوْمًا يُجَارِئِنَ الْهُوَى» كما أنشده في المنصف: ٢/٨٠ «فَيَوْمًا يُوَاغِبِنَ الْهُوَى . . .» ورواية أخرى حكاها عن شيخه أبي علي عن أبي العباس، أن أبا عثمان (المازني) كان ينشده: «فَيَوْمًا يُوَاغِبِنَ الْهُوَى لَيْسَ مَاضِيًا» والملاحظ هنا انقطاع السند، فأبو علي لم يرو مباشرة عن أبي العباس، ولم يدركه، كما أنشده في موضع آخر: (٢/١١٤) هكذا: (فَيَوْمًا يُجَارِئِنَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغُولُ) وقال: هذا على لغة من يقول: «هَذَا مَاضِيٌ، وَهُوَ يَمْضِيُ» ورواه ابن يعيش: «فَيَوْمًا يُجَارِئِنَ . . .» انظر شرح المفصل: ١/١٠١، ١٠٤، شرح التصريح ٢/١٢.

وإِنَّمَا الْوَجْهُ أَلَا تَكْسِرَ الْيَاءَ الْمَكْسُورَ مَاقْبَلَهَا وَلَا تَضُمَّ، لِاسْتِثْقَالِ
الضَّمِّ وَالْكَسْرِ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتِ النَّيَّةُ فِيهَا التَّحْرِيكَ، فَكَأَنَّ^(١) الْوَجْهُ:
«لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي» بِتَسْكِينِ الْيَاءِ، وَ«غَيْرَ مَاضٍ» بِسُقُوطِ الْيَاءِ
لِدُخُولِ التَّنْوِينِ لِأَنَّهَا تَسْكُنُ وَالتَّنْوِينُ سَاكِنٌ فَتَحْذِفُ لِالْتِقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ.

وَأَمَّا بَيْتُ^(٢) جَرِيرٍ فَإِنَّ أَكْثَرَ رِوَاةِ الشُّعْرِ يُنْشِدُونَهُ «غَيْرَ مَاضِي»^(٣)،
وَالْمَعْنَى: يُجَارِينِ الْهُوَى بِالْحَدِيثِ وَالْمَجَالَسَةِ دُونَ التَّخْطِي إِلَى مَا
لَا يُجُوزُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤):

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ / ١١٦٢ أ

- (١) في كتاب ضرورة الشعر/ ٦٠ (فَكَانَ).
(٢) في (ب) «قول جرير» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٦٠.
(٣) في (م)، وفي (س) هكذا «ماضي».
(٤) البيت من الوافر، لقيس بن زهير العبسي، قال عنه الأعلام: إنه «مما أنشده
الأخفش في الباب لقيس بن زهير» هامش الكتاب: ١٤/١ - ١٥، وفيه
إثبات الياء في (يَأْتِيكَ) في حال الجزم ضرورة، وأنشده سيبويه ولم ينسبه إلى
شاعر بعينه وقال: «فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل» الكتاب:
٥٩/٢، قال الأعلام: وهي لغة لبعض العرب يُجْرُونَ المعتل مجرئى السلم
في جميع أحواله»، وانظر كتاب الجمل/ ٤٠٦ - ٤٠٧، النوادر في
اللغة/ ٥٢٣، والباء في (بما) زائدة للتوكيد كالتي في قوله تعالى ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ
شَهِيدًا﴾ ورواه ابن جني شاهداً على الاعتراض بين الفعل وفاعله، انظر
الخصائص: ٣٣٣/١، ٣٣٧، وقال: ورواه بعض أصحابنا (أَلَمْ يَأْتِكَ)
على ظاهر الجزم، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي (أَلَمْ يَأْتِكَ)
اتَاكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي) انظر سر صناعة الإعراب/ ٧٨، ٦٣١، وانظر أيضاً

وَالْوَجْهُ فِيهِ: أَلَمْ يَأْتِكَ، تَسْقُطُ لِلجَزْمِ الْيَاءُ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ فِي الرَّفْعِ ،
غَيْرَ أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ جَازَلَهُ أَنْ يَقُولَ «يَأْتِيكَ» فِي حَالِ الْجَزْمِ إِذَا
كَانَ مِنْ قَوْلِهِ «يَأْتِيكَ» فِي حَالِ الرَّفْعِ ، فَلَحِقَ هَذِهِ الضَّرُورَةُ جَزْمُ
أَسْكَنَهَا، وَكَانَ عَلَامَةً الْجَزْمِ حَذْفُ الضَّمَّةِ .

وَفِي النَّاسِ مَنْ يَتَأَوَّلُ^(١) عَلَى غَيْرِ هَذَا فَيَقُولُ: نَحْنُ إِذَا قُلْنَا «يَأْتِيكَ»
فِي حَالِ الرَّفْعِ ، نُقَدِّرُ ضَمَّةً مَحْدُوفَةً، فَإِذَا جَزَمْنَاهُ قَدَّرْنَا حَذْفَ تِلْكَ
الضَّمَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ كَمَا تَقُولُ «رَأَيْتُ الْعَصَا،
وَمَرَرْتُ بِالْعَصَا، وَهَذِهِ الْعَصَا» فَيَكُونُ فِي النِّيَّةِ حَرَكَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ لَا تَظْهَرُ
فِي اللَّفْظِ وَيَشُدُّ^(٢) هَذَا قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ^(٣) «إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَضْرِبُ»^(٤) فِي بَعْضِ
الرُّوَايَاتِ عَنْهُ، وَهَذَا قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ جِدًّا.

= المقرب: ٥٠/١، ٢٠٣، رصف المباني/١٤٩، المفصل/٣٨٧، شرح
المفصل/٨/٢٤/١٠/١٠٤، الجنى الداني/١١٢، ويرى بعضهم أن
الياء في (يأتيك) نشأت عن إشباع الكسرة، انظر الإنصاف/٣٠، كما يرى
بعضهم أن الياء تركت هنا استخفافاً، كما أن منهم من يقول إنه أسقط
الهمزة من (يأتيك) وترك الياء، لأن الفعل لا يجزم من وجهين، انظر الجمل
في النحو المنسوب للخليل /٢٠٤، وانظر أيضاً المسائل
العسكريات/٢٦٢ .

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٦٢ (يتأوله).

(٢) في (ت) «ويشيد» وهو خطأ.

(٣) انظر كتاب ضرورة الشعر /٦٢ .

(٤) سورة يوسف، الآية/٩٠ .

وَمِنْ هَذَا النَّحْوِ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ وَقَّاصِ الْحَارِثِيِّ^(١) :
 وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا
 وَيُرْوَى «تَرِي» عَلَى خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ، فَمَنْ قَالَ «تَرِي» عَلَى الْخِطَابِ
 فَلَا ضَرُورَةَ فِيهِ، وَمَنْ قَالَ «تَرِي»^(٢) وَهُوَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي فِي الْبَيْتِ
 الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ الْجَزْمَ حَذْفَ الْحَرَكَةِ الْمُؤَنَّثَةِ فِي الْأَلْفِ^(٣) .
 فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ قرأ حمزة ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٤) وَلَيْسَ / ١٦٢ ب

(١) البيت من الطويل من قصيدة مطلعها:

أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَى اللَّوْمَ مَا بِيَا وَمَا لَكُمْ فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا

انظر المفضليات/١٥٨، وانظر البيت في: الجمل في النحو
 للزجاجي/٢٥٦، المحتسب ١/٦٩، شرح جمل الزجاجي/٣٣٣، البيان
 والتبيين: ٢/٢٦٨، ٤/٤٥، شرح المفصل: ٥/٩٧، ٦/٩، ٩/١١، قال
 ابن يعيش: «أراد (ترأى) فجاء به مخففاً» نفسه ١٠/١٤٠، فالشاهد في
 البيت إثبات الألف في (تري) مع الجازم، وقد خرج على وجهين: الأول:
 أنه (تري) بياء المؤنثة المخاطبة، وأصله (ترين)، ولا شاهد فيه. أصله
 (ترأى) فلما دخل الجازم حذف الألف، فصار (ترأ)، فخفف الهمزة،
 وجعلها ألفاً، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، انظر هامش شرح المفصل:
 ١٠/١٠٧، وانظر الشاهد في المفصل/٣٨٧، المسائل
 العسكرية/٢٦٤، سر صناعة الإعراب/٧٦، مغنى اللبيب/٣٦٦،
 العقد الفريد: ٣/٣٤٤، الخزانة: ١/٣١٦، الأشباه والنظائر: ١/١٧٩.

(٢) في (م)، (س) هكذا «ثري» وفي (ت) «ترا».

(٣) في حاشية (ب) قوله: حاشية: يحتمل أن يكون من المقلوب وقد
 قالوا: راء مثل شاء ثم تصير «لم يراً» مثل «لم يشأ» ثم تخفف، ويحتمل
 من باب إشباع الحركة مثل منتزح.

(٤) سورة طه، الآية/٧٧.

في القرآن ضرورة ، قيل له في ذلك وجهان سوى هذا: أحدهما: أنه جعل الأول نهياً والثاني خبراً، كأنه قال: لا تخف دركاً وأنت لا تخافه امتثالاً لما أمرناك به وانزجاراً عما زجرناك عنه، ومثله كثير في الكلام .

والوجه الثاني: أن تكون^(١) الألف في تحشى زيدت لإطلاق الفتحه إذ كانت رأس آية، كما تزداد في القوافي والكلام المسجوع . ومثل الآية قوله «سنقرئك فلا تنسى»^(٢) ، يجوز أن يكون خبراً كأنه قال: سنقرئك ونزيل عنك النسيان، فلست تنسى، وذلك أنه عليه السلام قد كان قبل نزول هذه الآية يتلقى الوحي بإعادة ما أوحى إليه قبل استتمامه مخافة النسيان ويعجل في تلقيه فنهاه الله عن ذلك بقوله: ﴿ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه﴾^(٣) ، وبشره بأنه لا ينساه. فهذا وجه، والوجه الثاني: أن يكون نهاه عن التشاغل والإهمال المؤديين إلى نسيان ما أقرىء، لأن النسيان ليس بفعل الناسي فينهي عنه، وإنما هو من فعل الله^(٤) يحدثه عند إهمال ما ينسى، وترك مراعاته. وفي الآيتين التقدير الذي ذكرناه في البيتين وفي القراءة المروية عن ابن كثير.

وأعلم أن الاعتلال قد يلحق البناء الذي لا ينصرف ولا يدخله / التنوين فيدخله التنوين بسبب لحاقه، فمن ذلك «جوارى» وبأبها ومن

أ١٦٣

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٦٣ (تكون)، وفي (م) «يكون».

(٢) سورة الأعلى آية/٦ .

(٣) سورة طه آية/١١٤ .

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/٦٤ (تعالى).

ذَلِكَ رَجُلٌ يُسَمَّى «بَيْرَمِي»، وَ «يُعَيْلِي»، الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ فِي حَالِ الرَّفْعِ
وَالْجَرِّ أَنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ بِجَوَارٍ، وَهَذِهِ جَوَارٍ يَأْتِي، وَمَرَرْتُ بِبَيْرَمٍ،
وَهَذَا بَيْرَمٍ^(١).

وَمِثَالُهُ فِي الصَّحِيحِ «مَرَرْتُ بِضَوَارِبٍ، وَهَؤُلَاءِ ضَوَارِبُ، وَمَرَرْتُ
بِزَيْدٍ، وَهَذَا زَيْدٌ» غَيْرَ أَنَّ الْبَاءَ لَمَّا انْكَسَرَ مَاقِبِلَهَا وَأُسْكِنَتْ دَخَلَ الْبِنَاءُ
نُقْصَانًا، فَلَزِمَهُ هَذَا التَّغْيِيرُ لِعِلَلٍ سَنَذْكُرُهَا فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢)
فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَحَرَّكَ هَذِهِ الْبَاءَ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ لَزِمَهُ أَنْ
لَا يَنْصَرِفَ^(٣) إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى الصَّرْفِ فَيُجْرِيهِ مَجْرَى مَا لَا يَنْصَرِفُ، إِذَا
اضْطُرَّ إِلَى صَرْفِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٤):

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٦٥ «هَذَا بَيْرَمٍ يَأْتِي».

(٢) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٦٥ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

(٣) فِي (م) لَزِمَهُ الْإِنْصِرَافُ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوِيلِ وَجَمِيعِ الْمَصَادِرِ تَنْسِبُهُ إِلَى الْفَرَزْدَقِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ،
وَكُتِبَ التَّرَاجِمُ تَذَكْرُهُ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقِ الْخَضْرَمِيِّ مَقْرُونًا
بِقِصَّةِ الْخِصْمِ بَيْنَهُمَا، انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: أَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ
الْبَصْرِيِّينَ/ ٢٧، طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ/ ٣٢، الْخَزَانَةُ: ٣٤٧/٢،
وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيهِ وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى إِجْرَاءِ (مَوَالِيَا) عَلَى الْأَصْلِ
ضَرُورَةَ كِرَاهَةِ لِلزَّحَافِ، وَحَقُّهُ أَلَا يَجْرِيهِ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ أَجْرَاهُ لِلضَّرُورَةِ هُنَا
مَجْرَى مَا لَا عِلَّةَ فِيهِ، انْظُرْ الْكِتَابَ: ٥٨/٢ - ٥٩، الْمَقْتَضِبُ/ ١/ ١٤٣،
طَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ: ١٨/١، الْإِفْصَاحُ/ ٢٩٤، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ:
«وَكَانَ يُونُسُ وَعَيْسَى وَأَبُو زَيْدٍ وَالْكَسَائِيُّ فِيهَا حِكَاةُ أَبُو عَثْمَانَ يَنْظُرُونَ إِلَى
(جَوَارٍ) وَنَحْوَهُ مِنَ الْمَنْقُوصِ، فَكُلُّ مَا كَانَ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصَّحِيحِ مَصْرُوفٌ
صَرَفُوهُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ نَظِيرُهُ مَصْرُوفًا لَمْ يَصْرَفُوهُ، وَفَتْحُوهُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ كَمَا

وَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: «مَوْلَى مَوَالٍ» وَتُلَغَى^(١) الْيَاءُ لِسُكُونِهَا
 وَسُكُونِ التَّنْوِينِ، فَلَمَّا اضْطُرَّ إِلَى تَحْرِيكِهَا لَمْ يَصْرِفْ لِتَمَامِ حَرَكَاتِ
 الْبِنَاءِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ.
 وَقَالَ آخَرُ^(٢):

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا
 لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا

أراد: وَمِنْ يُعَيْلٍ، فَالْكَلامُ^(٣) فِيهِ كَالْكَلامِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ،
 لِأَنَّ «يُعَيْلِي» لَا يَنْصَرِفُ مِثَالَهُ مِنَ الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ «يُفْعِلُ» وَهُوَ تَصْغِيرُ /
 يُعَلَى. وَرُبَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا الْفِرَارِ بِهِ مِنَ الزَّحَافِ فِي الشَّعْرِ^(٤) وَإِنْ كَانَ

= يفعلون في غير المعتل، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة، قال الفرزدق:
 . . . (البيت)، ففتح في موضع الجر، وهو قول أهل بغداد، والصرف قول
 الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريين
 شرح المفصل: ٦٤/١، وعلى ذلك فالفرزدق لم يلحن ولكنه خالف مذهب
 ابن أبي إسحاق والألف في (مَوَالِيًا) للإطلاق، انظر الخزانة: ١١٤/١،
 شرح التصريح: ٢٢٩/٢، همع الهوامع: ٣٦/١، الدرر: ١٠/١-١١.
 (١) في كتاب ضرورة الشعر/٦٦ «ويلغى».

(٢) البيتان من الرجز، ونسبا في الدرر ١١/١ إلى الفرزدق وليس في ديوانه،
 وموضع الشاهد قوله (وَمِنْ يُعَيْلِيَا) وقد فسره المؤلف بما لا يحتاج إلى
 زيادة، والمُقْلَوْلِي: الْمُتَجَافِي المُسْتَوْفِرُ، قاله أبو عبيد، وقال: وبعض
 المحدثين كان يفسر مقلوليا كأنه مقلَى، وليس هذا بشيء، إنما هو من
 التجافي في السجود، انظر: تهذيب اللغة (قلا)، اللسان (علا، قلا).
 وانظر المصادر في كتاب ضرورة الشعر/٦٦ (هـ).

(٣) في (س) «والكلام» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٦٦.
 (٤) الزحاف: تغيير يلحق ثواني أسباب الأجزاء للبيت، وسمي بذلك لثقله وهو
 يختص بالأسباب دون الأوتاد.

أَبَيْتُ يَتَقَوَّمُ بِالْإِنْشَادِ^(١) عَلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ^(٢) فَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُ الْمُتَنَخِّلِ^(٣) :

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَآخِرَاتٍ بَيْنَ مُلَوَّبٍ كَدَمِ الْعِبَاطِ
وَلَوْ أَنْشَدَ «عَلَى مَعَارٍ» لَكَانَ الْبَيْتُ مُسْتَقِيمًا غَيْرَ أَنَّهُ يَصِيرُ مُزَاحِفًا لِأَنَّ
الْجُزْءَ عَلَى «مَفَاعِلْتُنْ» مِنَ الْوَافِرِ، فَيُسَكَّنُ خَامِسُهُ فَيَصِيرُ عَلَى «مَفَاعِلْتُنْ»
وَيُسَمَّى هَذَا الزَّحَافُ «الْعَصَبُ» .

وَذَكَرَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يُنْشِدُ :

«أَبَيْتُ عَلَى مَعَارٍ فَآخِرَاتٍ»، وَاحْتَمَلَ قُبْحُ الزَّحَافِ لِاسْتِوَاءِ
الْإِعْرَابِ .

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٦٧ (في الإنشاد) .

(٢) في (س) «أن يكون الكلام عليه» .

(٣) البيت من الوافر، والمَعَارِي: الْفُرُشُ، وَقِيلَ: الْمَعَارِي: مَا لَا بَدَّ لِلْمَرْأَةِ مِنْ
إِظْهَارِهِ كَالْيَدَيْنِ، وَقَدْ عَنَى الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا، وَرَبِمَا أَرَادَ الْفَرَّاشُ، وَالْمُلَوَّبُ:
الَّذِي أُجْرِي عَلَيْهِ الطَّيْبُ وَالزَّعْفَرَانُ، وَفِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ هُوَ إِجْرَاءُ (مَعَارِي)
فِي حَالِ الْجَرِّ مُجْرَى السَّالِمِ وَكَانَ الْوَجْهَ (مَعَارٍ) كَجَوَارٍ وَنَحْوَهَا مِنْ الْجَمْعِ
الْمَنْقُوصِ، فَاضْطَرَّ إِلَى الْإِتْمَامِ وَالْإِجْرَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، انْظُرِ الْكِتَابُ:
٥٨/٢ . قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: «لَيْسَتْ هُنَا ضَرُورَةٌ فَيَحْتَاجُ الشَّاعِرُ إِلَى صَرْفِ
(مَعَارٍ)، وَلَوْ قَالَ: (يَبَيْتُ عَلَى مَعَارٍ فَآخِرَاتٍ) كَانَ الشَّعْرُ مُوزُونًا وَالْإِعْرَابُ
صَحِيحًا، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَكَذَا قَرَأْتَهُ عَلَى أَصْحَابِ الْأَصْمَعِيِّ» الشَّعْرُ
وَالشُّعْرَاءُ/١٠٥، وَقَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: «هَذَا إِنْشَادٌ بِعُضِّ الْعَرَبِ، وَهُوَ غَلَطٌ،
لَأَنَّهُ لَوْ أَنْشَدَ (مَعَارٍ فَآخِرَاتٍ) لَمْ يَنْكَسِرِ الشَّعْرُ، وَلَكِنْ الَّذِينَ أَنْشَدُوهُ مَفْتُوحًا
اسْتَنْكَرُوا قُبْحَ الزَّحَافِ . . .» الْمَنْصِفُ: ٧٥/٣، وَقَالَ: وَالْعِبَاطُ: جَمْعُ عَبِيطٍ
وَهُوَ اللَّحْمُ الطَّرِيُّ، الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٦٧/٢، وَانْظُرِ الْبَيْتَ أَيْضًا فِي: دِيْوَانِ
الْهَذَلِيِّينَ: ١٢٦٨/٣، الْخَصَائِصُ: ٣٣٤/١ .

وَقَالَ آخِرٌ^(١):

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّخْرَاءِ
فَجَمَعَ بَيْنَ ضَرُورَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا^(٢): أَنَّهُ كَسَرَ الْيَاءَ فِي حَالِ الْجُرِّ.
وَالثَّانِيَةَ: أَنَّهُ صَرَفَ مَا لَا يَنْصَرَفُ.

وَقَدْ يُنْشَدُ هَذَا الْبَيْتُ بِالْهَمْزِ «كَجَوَارِي»، وَأَنَا مُبِينٌ ذَلِكَ فِي بَابِ
الْبَدَلِ مِنْ ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (تَعَالَى)^(٣).
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤):

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

(١) البيت من الكامل، وقد جمع الشاعر بين ضرورتين: إحداهما: إثبات الياء
وتحريكها، وكان حقه أن يحذفها فيقول: كَجَوَارِ، والثانية: أنه صرف ما لا
ينصرف، وكان الوجه لما أثبت الياء إجراء لها مجرى الحرف الصحيح، أن
يمنع الصرف فيقول: كَجَوَارِي، انظر ضرائر الشعر/٤٤، وانظر البيت
أيضاً في المفصل/٣٨٦، شرح المفصل: ١٠/١٠١، أمالي
الزجاجي/٥٤، شرح شواهد الشافية: ٤/٤٠٣.

(٢) في (ب) «أحدهما» ومثل ذلك في كتاب ضرورة الشعر/٦٨.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، لأمية بن أبي الصلت، وصدرة: (لَهُ مَا رَأَتْ
عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ) وقد جاء بـ(سَمَائِيَا) على الأصل ضرورة، انظر الكتاب:
٥٩/٢، وذكر المبرد ثلاثة أوجه لرد (سَمَائِيَا) على الأصل، انظر المقتضب:
١٤٤/١، وفي المنصف: ٦٨/٢ - ٦٩ ذكر ابن جني أن الشاعر خرج عما
عليه الاستعمال من ثلاثة أوجه، وذكر عن أبي علي (. . فَوْقَ سِتِّ سَمَائِيَا)

فَأَتَى بِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ مِنَ الضَّرُورَةِ:

مِنْهَا: أَنَّ «سَمَاءَ» وَنَحْوَهَا تُجْمَعُ عَلَى «سَمَايَا» كَمَا تُجْمَعُ «مَطِيَّةٌ» عَلَى «مَطَايَا» وَ «خَطِيئَةٌ» عَلَى «خَطَايَا» فَجَمَعَهُ عَلَى «سَمَائِي» كَمَا تُجْمَعُ «سَحَابَةٌ» عَلَى «سَحَائِبٍ» وَإِنَّمَا يُجْمَعُ / هَذَا الْجَمْعُ فِي الصَّحِيحِ دُونَ الْمُعْتَلِّ
أ ١٦٤ ثُمَّ ^(١) حَرَّكَ الْيَاءَ فِي حَالِ الْجَرِّ، وَكَانَ حُكْمُهُ أَنْ يَقُولَ «سَبْعَ سَمَاءٍ» ^(٢)
كَمَا يُقَالُ «سَبْعَ جَوَارٍ» بِحَذْفِ الْيَاءِ لِذُخُولِ التَّنْوِينِ ^(٣):

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ جَمَعَ سَمَاءَةً عَلَى سَمَائِي ^(٤) كَمَا تُجْمَعُ سَحَابَةٌ عَلَى سَحَائِبٍ
وَالْعَرَبُ لَا تُجْمَعُ سَمَاءَةٌ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ، إِنَّمَا تَقُولُ «سَمَاءَةٌ وَسَمَاءٌ» ^(٥) كَمَا
تَقُولُ «سَمَامَةٌ وَسَمَامٌ» مِثْلَ «تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ، وَسَمَاوَةٌ وَسَمَاوَاتٌ» كَمَا تَقُولُ «سَمَامَةٌ
وَسَمَامَاتٌ» عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ النَّحْوِيِّينَ مِنْهُمْ يُونُسُ ^(٦) وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ ^(٧)

= انظر الخصائص: ٢١١/١ وانظر أيضاً ضرائر الشعر/٤٤، الخزانة:
١١٩/١، اللسان (سما).

وفي حاشية (ب) قوله: «نسخة، حاشية، له ما رأت عين البصير وفوقه.

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

- (١) في (س) «وحرك الياء».
- (٢) في (ب) «سمائي» وانظر كتاب ضرورة الشعر/٦٩.
- (٣) يبدو أن السيرافي أراد بقوله: «وَإِنَّمَا تُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ... الخ» الوجه الثاني من أوجه الضرورة في هذا البيت.
- (٤) في (م) و (س) «سمائي» وفي (س) «سماي».
- (٥) في حاشية (ب) و «سماوة».
- (٦) يونس، نحوي بصري، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، توفي سنة سبع وثمانين ومائة للهجرة.
- (٧) عيس بن عمر الثقفي، مشهور بالعربية والنحو، وقراءته مشهورة، توفي سنة تسع وأربعين ومائة للهجرة.

وَالْكِسَائِيَّ^(١) يَرُونَ^(٢) أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمُعْتَلِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ يُجْعَلُ خَفْضُهُ كَنْصَبِهِ فِي^(٣) غَيْرِ ضَرُورَةٍ بَلْ هُوَ الْحَقُّ عِنْدَهُمْ، فَيَقُولُونَ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ «جَوَارِيٌّ»^(٤) مَرَرْتُ بِجَوَارِيٍّ قَبْلُ^(٥) وَلَا ضَرُورَةَ عِنْدَهُمْ فِيهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَطْعُ أَلْفِ الْوَصْلِ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ^(٦) النَّصْفِ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ^(٧).
لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكًا فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثَانَا
فَقَطَعَ أَلْفَ الْوَصْلِ^(٨) فِي قَوْلِهِ «اللَّهُ».

-
- (١) هو علي بن حمزة الكسائي، أحد أئمة القراء السبعة، وإمام النحاة الكوفيين توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة للهجرة، وقيل غير ذلك.
- (٢) في (ب) «يروون».
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٦٩ «من غير ضرورة».
- (٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٠ «جوار».
- (٥) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٠ «قيل».
- (٦) ساقطة من (ب).
- (٧) البيت من البسيط ورواية الديوان/ ٢١٦ (. . . في ديارهم . . .) والشاهد فيه قطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني في قوله (الله)، انظر المسائل البصريات/ ٥٩٩، النصف: ٦٨/١، الاستيعاب: ١٠٤٩/٣، شرح أبيات الكتاب لابن النحاس/ ٣٣٣، ضرائر الشعر/ ٥٣، أساس البلاغة، اللسان (ثار).
- (٨) في (ب) «فقطع الألف» ومثلها في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٠.

وَقَالَ آخِرُ^(١) :

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيَدُنَا الْقَدْرُ نُنْزِلُهَا^(٢) بِغَيْرِ جِعَالٍ
وَكَانَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يَزْعُمُ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ / هُمَا جَمِيعًا
بِمَنْزِلَةِ «قَدْ» وَأَنَّ الْأَلْفَ قَدْ كَانَ حُكْمَهَا أَلَّا تُحْذَفَ فِي الْكَلَامِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ
حَذَفُوهَا اسْتِخْفَافًا لَمَّا كَثُرَتْ^(٣) لَا عَلَى أَنَّهَا أَلْفٌ وَصَلٍ ، وَقَائِلُ هَذَا ابْنُ
كَيْسَانَ^(٤) وَاحْتَجَّ بِقَطْعِهِمْ إِيَّاهَا فِي أَوَائِلِ الْأَنْصَافِ الْأَخِيرَةِ مِنْ

(١) البيت من الكامل ، وهو منسوب للبيد وليس في ديوانه .

الجَعَالُ : الخرقعة التي تنزل بها القدر ، انظر تهذيب اللغة (جعل) وهو أحد
شواهد سيبويه وفسره الشنتمري بقوله : «يقول : إذا اشتد الزمان فوليدنا
لا يبادر القدر حسن أدب» انظر الكتاب وهامشه : ٢٧٤/٢ ، والشاهد
فيه قطع ألف الوصل من قوله (القدر) ضرورة ، ونصب (الوليد) على أنه
مفعول والفاعل «الكِنَّةُ» في البيت المذكور قبله وهو قوله :

يَا كِنَّةً مَا ، كُنْتُ غَيْرَ لَيْمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلَ الرَّوْضَةِ الْمُحَلَّلِ
مَا إِنْ تَبَيَّنَا بِصَوْتِ صُلْبٍ فَيَبِيْتُ مِنْهُ الْقَوْمُ فِي بِلْبَالِ

انظر شرح شواهد الشافية : ١٨٧/٤ ، وروى ابن النحاس البيت :

إِذْ لَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيَدُنَا الْقَدْرُ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ

شرح أبيات سيبويه/٣٣٣ ، والمصادر الأخرى تروي البيت كما رواه
سيبويه وأبو سعيد ، انظر على سبيل المثال : الكامل : ٧٥/٣ ، ضرائر
الشعر/٥٣ ، وانظر البيت أيضاً في ما يجوز للشاعر في الضرورة/٧٩ .

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/٧٠ «ينزلها» .

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٧١ «لما كثرت استخفافاً» .

(٤) ابن كيسان هو : أبو الحسن بن أحمد بن كيسان النحوي ، أخذ عن المبرد

وثعلب ، قال عنه ابن مجاهد : «كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من

الشيخين ، يعني المبرد وثعلب» توفي ٢٩٩ هـ .

الأبيات، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ^(١) عِنْدِي، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقْطَعُونَ غَيْرَ هَذِهِ
الْأَلْفِ، فَمِنْ^(٢) ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :

لَأَنْسَبَ الْيَوْمَ وَلَاخُلَّةً إِنْسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
فَقَطَعَ أَلْفَ «اتَّسَعَ» وَلَيْسَتْ هِيَ مَعَ اللَّامِ، وَإِنَّمَا يَكْثُرُ هَذَا فِي
النَّصْفِ الْأَخِيرِ لِأَنَّهُمْ يَسْكُتُونَ عَلَى النَّصْفِ الْأَوَّلِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ.
وَقَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ^(٤) :

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٧١ «في هذا».

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/٧١ «من ذلك».

(٣) البيت من السريع وينسب لأنس بن العباس السلمي جد العباد بن
مرداس، وفيه شاهد على نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء (لا) الثانية، وفيه
أيضاً قطع ألف الوصل في (اتسع) لمجيئها أول العجز، وهو مكان
استثناف، انظر الكتاب: ٣٤٩/١، الكامل ٧٥/٣، ضرائر الشعر/٥٤،
شرح المفصل: ١٠١/٢، ١١٣، ١٣٨/٩، العيني: ٢٥١/٢،
٥٦٧/٤، وقد روي في شرح التصريح: ٢٤١/١ شاهداً على أحد الأوجه
الجارية في نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) وليس لقطع ألف الوصل، وانظر
بقية مصادره في كتاب ضرورة الشعر/٧١ (الهامش رقم ٧).

(٤) البيت من الطويل، والشاهد فيه قطع الهمزة في (الإثنين) في حال الدرج
ضرورة، وهمزة «أثنين» أجمعوا على أنها همزة وصل، ولا يجوز قطعها في درج
الكلام ما لم يضطر إلى ذلك الشاعر. ورواية الديوان هكذا:

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنَشْرِ وَتَكْثِيرِ الْحَدِيثِ قَمِينٌ
ومثله في عبث الوليد/٨٣، ١٥٥، ورواه أبو زيد معزواً إلى قيس بن
الخطيم:

إِذَا ضَيَّعَ الْإِثْنَانِ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنَشْرِ وَتَضْيِيعِ الْوَشَاةِ قَمِينٌ

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنْتٌ^(١) وَإِفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَمِينٌ
فَقَطَعَ أَلْفَ «اِثْنَيْنِ» فِي حَشْوِ الْبَيْتِ قَبْلَ النُّصْفِ الْآخِرِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا جَاوَزَ فِي الشُّعْرِ قَطَعَ أَلْفَ الْوَصْلِ وَهُوَ زِيَادَةٌ فَلِمَ
لَا يَجُوزُ مَدُّ الْمَقْصُورِ عِنْدَكُمْ، وَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ الَّذِي أَبْطَلَ مَدَّ الْمَقْصُورِ
أَنَّهُ زِيَادَةٌ، وَلَيْسَ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَزِيدَ فِي الْكَلَامِ^(٢)، فَإِنَّ الْجَوَابَ فِي ذَلِكَ:
أَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ قَدْ تَكُونُ لَهَا حَالٌ تَثَبَّتْ فِيهَا، وَهِيَ أَنْ يُبْتَدَأَ^(٣) بِهَا،
فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ رَدَّهَا إِلَى حَالَةٍ^(٤) قَدْ كَانَتْ لَهَا، كَمَا يُصْرَفُ
مَا لَا يَنْصَرَفُ، فَيُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ فِي النَّصْرِ / وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَدُّ الْمَقْصُورِ
لَأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْمَدِّ^(٥) فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (تَعَالَى)^(٦).

= انظر النوادر في اللغة/٥٢٥، ونسب في الكامل: ٣١٣/٢ إلى جميل بن
عبدالله العذري.

وبعد البيت قول الشاعر:

وَإِنْ ضَيَّعَ الْإِخْوَانَ سِرًّا فَإِنِّي كَتَوَّمُ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينٌ
يَكُونُ لَهُ عِنْدِي إِذَا مَا ضَمَّتْهُ مَكَانَ سَوِيْدَاءِ الْفُوَادِ مَكِينٌ

انظر: شرح شواهد الشافية: ١٨٥/٤ - ١٨٦، العيني: ٥٦٦/٤، فصل
المقال/٥٧، ويرويه (.. بِنْتُ وَتَكْثِيرِ الْحَدِيثِ) وانظر بيت الشاهد في
الصحاح (ثَنَى) واللسان (قَمَنَ، ثَنَى). ومعنى قوله: بِنْتُ: أي بإفشاء
ونشر، وقَمِينٌ: أي جدير وخليق بذلك وحرى به.

(١) في (ب) بِنَشْرٍ.

(٢) زاد في كتاب ضرورة الشعر/٧٢ « ما ليس منه ».

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٧٢ « أن تكون مبتدأ بها ».

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/٧٢ « حال ».

(٥) في كتاب ضرورة الشعر/٧٢ « لا أصل له في ذلك ».

(٦) زيادة من (ب).

وَقَدْ تَزِيدُ الْعَرَبُ فِي الشُّعْرِيَاءِ فِي الْجَمْعِ فِيمَا لَيْسَ حُكْمُهُ أَنْ يُجْمَعَ
بِالْيَاءِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: مَسْجِدٌ وَمَسَاجِيدٌ، وَدِرْهَمٌ وَدَرَاهِيمٌ، وَصَيْرَفٌ
وَصَيَارِيفٌ فِي الشُّعْرِ^(١)، قَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٢)

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ
وَإِنَّمَا الْوَجْهُ فِي الْكَلَامِ «الدَّرَاهِيمُ وَالصَّيَارِفُ» وَإِنَّمَا زَادَ الْيَاءُ هَاهُنَا لِأَنَّ
دُخُولَهَا فِي الْجَمْعِ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْوَاحِدُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَرَابِعُهُ حَرْفٌ
زَائِدٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، فَتَقْلِبُهُ فِي الْجَمْعِ كَقَوْلِهِمْ: صُنْدُوقٌ
وَصُنَادِيقٌ، وَقِنْدِيلٌ وَقِنَادِيلٌ، وَكِرْبَاسٌ وَكِرَابِيسٌ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْوَاحِدُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَكْثَرَ،

- (١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشُّعْرِ/٧٣ أَثْبَتَ قَوْلَهُ (فِي الشُّعْرِ) بَعْدَ قَوْلِهِ «وَمَسَاجِيدٌ».
- (٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَبَعْضُ الْمَصَادِرِ تَرْوِيهِ (نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ) وَبَعْضُ الْآخَرِ
(نَفْيِ الدَّنَانِيرِ) وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرِي فِي رِسَالَةِ الْغَفْرَانِ/٥٦٢،
وَالشَّاهِدُ فِيهِ زِيَادَةُ الْيَاءِ فِي (الدَّرَاهِيمِ وَالصَّيَارِيفِ) لِلضَّرُورَةِ. انظُرْ:
الْكِتَابُ: ١٠/١، الْكَامِلُ: ٢٥٣/١، الْمَقْتَضِبُ: ٢٥٨/٢، سِرُّ صِنَاعَةِ
الْإِعْرَابِ/٢٥، ٧٦٩، شَرْحُ الْحَمَاسَةِ/١٨٨٤، أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ:
١٤٢/١، ٢٢١، ضَرَائِرُ الشُّعْرِ/٣٦، رِسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ/٢١٠، الْخِزَانَةُ
٢/٢٥٥، ٤/٣٢٤، وَيَرَى أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ أَنَّ الْيَاءَ فِيهَا تَوَلَّدَتْ مِنْ
إِشْبَاعِ الْكَسْرِ فِي الدَّرَاهِيمِ وَالصَّيَارِيفِ، انظُرِ الْإِنْصَافَ/٢٧، وَانظُرْ أَيْضاً
الْعَيْنِي: ٤/٥٨٦، شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢/٣٧٠، قَالَ الْعَيْنِيُّ: ٣/٥٢١،
٥٢٢، «أَصْلُ دِينَارٍ: دِنَارٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَالدَّرَاهِيمُ جَمْعُ دِرْهَامٍ لَا جَمْعَ دِرْهَمٍ،
فَإِنْ جَمَعَ الدَّرْهَمَ دَرَاهِيمٌ، وَمَنْ جَعَلَ الدَّرَاهِيمَ جَمْعَ دِرْهَمٍ كَانَ شَاذًا عَلَى
غَيْرِ قِيَاسٍ».

وَلَيْسَ رَابِعُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، فَيُحَذَفُ الْوَاحِدُ^(١) حَتَّى يَبْقَى «الاسْمُ»^(٢) عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، ثُمَّ يُجْمَعُ، فَإِذَا جُمِعَ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّعْوِيضِ مِنَ الْمَحذُوفِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ إِذَا جَمَعْتَ «فَرَزْدَقَ» حَذَفْتَ الْقَافَ مِنْهُ (لَأَنَّهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ فَيَبْقَى فَرَزْدَقُ)^(٣) فَتَجْمَعُهُ عَلَى «فَرَازِدٍ»، وَإِنْ شِئْتَ عَوَّضْتَ مِنَ الْقَافِ الْمَحذُوفَةِ الْيَاءَ فَقُلْتَ «فَرَازِيدَ» وَكَذَلِكَ لَوْ جَمَعْتَ «مُنْطَلِقًا»^(٤) جَمَعَ التَّكْسِيرَ، لَجَازَ أَنْ تَقُولَ «مَطَالِيقُ»^(٥) تُعَوِّضُ / الْيَاءَ مِنَ النُّونِ الْمَحذُوفَةِ فِي «مُنْطَلِقُ»، فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ زَادَ هَذِهِ الْيَاءَ الَّتِي تَزَادُ لِلتَّعْوِيضِ فِي غَيْرِ التَّعْوِيضِ، لِأَنَّهَا جَمِيعًا لَيْسَ فِي أَصْلِهَا يَاءٌ فَيَكُونُ^(٦) مِنَ الضَّرُورَةِ بِمَنْزِلَةِ التَّعْوِيضِ .

ب ١٦٥

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ^(٧) يَزِيدُونَ النُّونَ الْخَفِيفَةَ وَالثَّقِيلَةَ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَزَادَ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَوْضِعَ زِيَادَتِهَا^(٨) فِيمَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا مِثْلَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْإِسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ، كَقَوْلِكَ: اضْرِبْ زَيْدًا، وَلَا تَأْتِ بِكُرًّا، وَهَلْ تَقِيمَنَّ^(٩) عِنْدَنَا، وَإِمَّا تَذْهَبًا أَذْهَبَ مَعَكَ،

- (١) في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٤ زاد بعد قوله (الواحد) كلمة (حرف).
- (٢) زيادة من (ب).
- (٣) زيادة من (ب).
- (٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٤ «منطلق» من غير تنوين.
- (٥) في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٤ «مطالوق ومطاليق».
- (٦) في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٥ «فتكون الضرورة بمنزلة التعويض».
- (٧) قوله (قد) ساقطة من كتاب ضرورة الشعر/ ٧٥.
- (٨) في (س) وفي (ت) «زيادتهما».
- (٩) في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٥ «تقومن»، وفيه أيضاً أثبتت جميع هذه الأفعال بالنون الثقيلة.

وَلَيْنَ أَتَيْتَنِي لِأَكْرَمَنِكَ^(١) .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ «أَنَا أَقُومَنَّ إِلَيْكَ» لِأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ، وَقَدْ قَالَ
الشَّاعِرُ، وَيُقَالُ إِنَّهُ^(٢) لَجَذِيْمَةَ الْأَبْرَشِ^(٣) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نَوْبِي شِمَالَاتُ
فِي فُتُوِّ أَنَا رَابِئُهُمْ^(٤) مِنْ كَلَالِ غَزْوَةِ مَاتُوا

(١) في (ت) «اضْرِبَنَّ» تَأْتِيَنَّ، نَذَهَبَنَّ .

(٢) في (ت) «إنها» .

(٣) البيتان من المديد وغالب المصادر تنسبهما إلى جَذِيْمَةَ الْأَبْرَشِ، ونسب في
المفصل / ٣٣١ إلى عمرو بن هند وفي الأول منها شاهدان : الأول : إدخال
النون ضرورة في (ترفعن)، والثاني : دخول الميم على (رُبَّ) وكفها عن
العمل ومجيء فعل بعدها . انظر الكتاب : ١٥٣/٢ ، شرح أبيات الكتاب
لابن السيرافي : ٢٥٠/٢ (الريح) ، المقتضب : ١٥/٣ ، النوادر في اللغة
٥٣٦ ، ارتشاف الضرب ٣٠٦/١ ، الإيضاح العضدي / ٢٥٣ ، أمالي بن
الشجري : ٢٤٣/٢ ، المقرب : ٧٤/٢ ، شرح المفصل : ٤٠/٩ ، مغني
اللييب / ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٤٠٧ ، وروى البيت الثاني في العيني : ٣٤٤/٣ ،
٣٤٥ : (فِي فُتُوِّ أَنَا رَابِئُهُمْ . . .) وذكر له رواية أخرى وفيها (كَالْتُهُمْ) مِنْ كَلَالِ
إِذَا حَرَسَ ، مَكَانَ (رَابِئُهُمْ) مِنْ رَبِّأَ ، وَارْتَبَأْتُهُمْ أَي رَقَبْتُهُمْ ، وَذَلِكَ إِذَا كُنْتَ
لَهُمْ طَلِيْعَةً فَوْقَ شَرْفٍ ، كَمَا رَوَى هَذَا الْبَيْتَ فِي الْخَزَانَةِ : ٥٦٧/٤ هَكَذَا :

فِي فُتُوِّ أَنَا كَالْتُهُمْ فِي بَلَايَا عَوْرَةِ بَاتُوا

قال : «والمعنى أنا انظر لهم وأصعد على موضع عال أرقبهم وانظر من
يأتيهم» وانظر أيضاً شرح قصيدة كعب بن زهير، لأبن هشام / ٢٦٦ .

(٤) في كتاب ضرورة الشعر / ٧٥ «رابئهم» .

فَأَدْخَلَ النُّونَ عَلَى ^(١) «تَرْفَعَنَّ» وَهِيَ وَاجِبَةٌ. وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ :
 إِنَّهُ ^(٢) إِنَّمَا أُدْخِلَهَا فِي هَذَا ^(٣) الْمَوْضِعِ بِسَبَبِ «مَا» لِأَنَّهَا فِي لَفْظِ «مَا»
 الْجَحْدِ، فَأَشْبَهَتِ الْكَلِمَةَ الَّتِي هِيَ «تَرْفَعَنَّ» ^(٤) وَإِنْ كَانَتْ مَوْجِبَةَ النَّفْيِ
 لَفْظًا.

قَالَ الْمَفْسَّرُ ^(٥) : وَعِنْدِي فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ «رُبَّ» تَدْخُلُ لِلتَّقْلِيلِ
 وَمَا كَانَ مُقْلَلًا فَهُوَ كَالْمَنْفِيِّ، حَتَّى إِنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ «قَلَّ» فِي مَعْنَى
 «لَيْسَ» قَالَ الشَّاعِرُ ^(٦) : /

أ ١٦٦

أُنِيخَتْ فَأَلَقْتُ ^(٧) بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا ^(٨)

(١) في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٦ «في ترفعن».

(٢) ساقطة من كتاب ضرورة الشعر/ ٧٦.

(٣) هذا «ليست في (م)».

(٤) قوله «الكلمة التي هي ترفعن» ساقطة من كتاب ضرورة الشعر/ ٧٦.

(٥) في (ب) «قال أبو سعيد»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٦.

(٦) في (ب) قال، وأسقط كلمة «الشاعر»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٦.

(٧) في (ب) «فألقت».

(٨) البيت من الطويل لذي الرمة، من قصيدة مطلعها:

مَرَرْنَا عَلَى دَارِ بِلْيَةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا، قَدْ كَادَ يَعْفُو مَقَامُهَا

انظر الديوان/ ١٠٠٤، ١٠٠٥، وفيه (أنيخت فألقت) ومثل ذلك

روي في الكتاب ١/ ٣٧٠، قال الأصمعي: البلدة الأولى يعني الكركرة،

فيقول: وضعتها فوق بلدة وهي بلدة من الأرض، قليل بها الأصوات إلا

بغام ناقته.

والشاهد فيه وصف الأصوات بقوله: (إلا بغامها) على تأويل غير، والمعنى:

قليل بها الأصوات غير بغامها، يعني صوت الناقة، وأصل البغام للظبي

=

فَلَمَّا^(١) أَشْبَهَتْ «رُبَّ» بِالتَّقْلِيلِ^(٢) الَّذِي فِيهَا^(٣) الْمَنْفِيَّ ، أَدْخَلُوا النُّونَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا ، كَمَا أَدْخَلُوهَا عَلَى مَا بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ .
 وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ «أَنَا» إِذَا وَقَفُوا عَلَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ «أَنَّهُ» ، فَإِذَا وَصَلُوا حَذَفُوا الْأَلِفَ وَالْهَاءَ فَقَالُوا «أَنْ قُمْتُ» بِحَذْفِ الْأَلِفِ وَفَتْحِ النُّونِ ، لِأَنَّ الْأَلِفَ الْمَزِيدَةَ إِنَّمَا كَانَتْ لِبَيَانِ حَرَكَةِ النُّونِ وَكَذَلِكَ الْهَاءُ ، فَإِذَا وَصِلَتْ بَانَتِ الْحَرَكَةُ وَاسْتُعْنِيَ عَنِ الْأَلِفِ ، فَرُبَّمَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَيُشْبِثُهَا وَهُوَ وَاصِلٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

= فاستعاره للناقة ، انظر حاشية الكتاب : ٣٧٠ / ١ ، وفي المقتضب : ٤٠٩ / ٤
 قال : «فإلاً هنا جاءت صفة ووقعت موقع غير» ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٢٤٧ على أنه حجة لرفع البغام ولم يجعله استثناءً فينصبه ، وفي مغنى اللبيب / ١٠٠ ، ٤١٧ ضبط (قليل) بتنوين الرفع ، وانظر البيت في الهمع : ٢٢٩ / ١ ، الدرر : ١٩٤ / ١ ، واللسان (بغم) .

(١) في (ب) «أي ليس بها صوت إلا بغامها، فلما أشبهت»، وأثبت ذلك في كتاب ضرورة الشعر / ٧٦ .

(٢) في (م) «بالقليل» .

(٣) في (ت) «منها» .

(٤) البيت من الوافر لحميد بن حرث بن بحدل الكلبي ، انظر ديوانه / ١٣٣ .

ويروى (حميد) بالرفع على أنه بدل من قوله (سيف العشيرة) أو على أنه خبر بعد خبر، كما يروى (حميدا) بالنصب فيكون بدلاً من الياء في قوله (فاعرفوني) ويحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل على المدح ، ولأبي علي الفارسي كلام لطيف على هذه المسألة في التكملة / ٢٨ - ٢٩ (فرهود) والحجة ج٣ ق٢ فليراجع هناك .

وروي البيت في الإفصاح / ٢٦٩ هكذا :

وَقَالَ الْأَعَشِيُّ^(١):

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي (م) بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا
وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ^(٢) يُنْكِرُ هَذَا، وَيُنشِدُ بَيْتَ الْأَعَشِيِّ:

= أَنَا لَيْتُ الْعَشِيرَةَ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

والشاهد في البيت إجراء (أنا) في الوصل على حد ما كان عليه في الوقف قال في شرح المفصل: ٩٣/٣: «ومنه قراءة نافع (أنا أحيي) (البقرة ٢٥٨/١) قالوا: فأثبتها في الوصل، والأعم الأغلب سقوطها، ومجاز البيت والقراءة على إجراء الوصل مجرى الوقف وهو بالضرورة أشبه، وانظر أيضاً شرح المفصل ٨٤/٩، المنصف: ١٠/١، المقرب: ٢٤٦/١ حيث أورده ابن عصفور شاهداً على نصب (حميداً) على الاختصاص، كأنه قال: أعني حميداً.

(١) البيت من المتقارب من قصيدة طويلة في مدح قيس بن معد يكرب ومطلعها:

أَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا وَشَطَطْتَ عَلَيَّ ذِي هُدَى أَنْ تُزَارَا

ورواية الديوان ١١٦: فَمَا أَنَا أُمٌّ مَا انْتِحَالِي
ويرويه المبرد في الكامل: ٣٧/٢: (فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي) ويصف هذه الرواية الأخرى بالجودة، والشاهد فيه إثبات الألف في (أنا) في الوصل من إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة، انظر ضرائر الشعر/٤٩، المقرب: ٣٥/٢، قال ابن يعيش: «إن إثبات أَلْفٍ (أنا) في الوصل لغة رديئة وبابه الشعر» انظر شرح المفصل: ٤٥/٤، وانظر أيضاً نفسه: ٨٣/٩ - ٨٤.

(٢) يعني محمد بن يزيد المبرد، الذي روى البيت كما ينشده الناس ثم قال: «والرواية الجيدة: «فَكَيْفَ يَكُونُ انْتِحَالُ الْقَوَافِي بَعْدَ الْمَشِيبِ». انظر الكامل: ٣٧/٢.

فَكَيْفَ يَكُونُ انْتِحَالِي الْقَوَافِي . . . » وَلَمْ يُنْشِدِ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ هَذَا ضَرُورَةً وَفِي الْقُرْآنِ مَنْ يُثَبِّتُ هَذِهِ الْأَلْفَ فِي الْوَصْلِ فَيَقْرَأُ «وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ»^(١) وَمَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ مِثْلَهُ (لَا يُقَالُ لَهُ ضَرُورَةٌ)^(٢) ، قِيلَ لَهُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَارِئُ وَصَلَ فِي نِيَّةِ الْوَقْفِ كَمَا قَرَأَ بَعْضُهُمْ^(٣) ﴿فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾^(٤) ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾^(٥) فَأَثْبَتُوا / هَاءَاتِ الْوَقْفِ فِي الْوَصْلِ عَلَى نِيَّةِ الْوَقْفِ وَإِنْ كَانَ الْفَصْلُ بَيْنَ النُّطْقَيْنِ قَصِيرَ الزَّمَانِ .

ب ١٦٦

* * *

(١) سورة الممتحنة الآية / ١ ، وانظر النشر : ٢ / ٢٣١ ، ٣٨٧ .

(٢) زيادة من (ب) .

(٣) قال ابن مجاهد : قرأ ابن كثير وأهل مكة ونافع وأهل المدينة وأبو عمرو وعاصم : (فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ) ، يثبتون الهاء في الوصل والوقف ساكنة ، وقرأ حمزة والكسائي «فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدِ قُلْ» بغير هاء في الوصل ، ويقفان بالهاء . وقرأ ابن عامر «فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ» بكسر الدال وَيُشَمُّ الهاء الكسر من غير بلوغ ياء ، وهذا غلط لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال ، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها «كتاب السبعة / ٢٦٢ ، انظر أيضاً حجة القراءات / ٢٦٠ .

(٤) في (ب) «فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» . سورة الأنعام / الآية ٩٠ .

(٥) سورة القارعة / الآية ١٠ - ١١ .

باب الحذف

باب الحذف: (١)

اعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِرَ يَحْذِفُ مَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي الْكَلَامِ لِتَقْوِيمِ الشُّعْرِ
كَمَا يَزِيدُ لِتَقْوِيمِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَحْذِفُهُ مِنَ الْقَوَائِفِ الْمَوْقُوفَةِ مِنْ تَخْفِيفِ
الْمُشَدَّدِ كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ أَوْ غَيْرِهِ (٢):

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ (م) لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ.

وَكَقَوْلِ طَرْفَةَ (٣):

أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ أُمَّ شَاقَتِكَ هِرْ وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرٌ
فَأَكْثَرُ الْإِنْشَادِ فِي هَذَا حَذْفُ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ لِيَتَشَاكَلَ (٤) أَوْ آخِرُ الْأَبْيَاتِ

(١) في (ت) «هذا باب الحذف»، وفيها أيضاً «قال أبو سعيد: اعلم . . .» وفي كتاب ضرورة الشعر/ ٧٩ أثبت «قال أبو سعيد».

(٢) البيت من المتقارب وهو في ديوان امرئ القيس/ ١٠٩، والعامري هو عامر ابن الأزدي، وانظر عن العامري الخزانة: ٤/ ٤٨٩، والشاهد فيه تخفيف المشدد في القافية. انظر ضرائر الشعر/ ١٣٢، وانظر البيت في المحتسب: ٢/ ٢٧٣، وأنشده ابن هشام شاهداً على زيادة «لا» توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، انظر مغني اللبيب/ ٣٢٩. وانظر بقية المصادر التي ذكرته في كتاب ضرورة الشعر/ ٧٩ - ٨٠ الهامش (٥).

(٣) البيت من الرمل، انظر الديوان/ ٤٥، وفيه شاهد على نسكين المتحرك إذا وقع رويماً، كما أن المشدد إذا وقع رويماً في الشعر المقيد خفف، فقابل راء (هر) راء (مستعر) وهي خفيفة أصلاً، انظر الخصائص: ٢/ ٢٢٨، ٣٢٠، الأشياء والنظائر: ١/ ١٨٨.

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٠ «لتشاكل».

وَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ وَاحِدٍ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ «لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أفر» صَارَ آخِرُ
جُزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ «فَعِلْ» فِي وَزْنِ الْعَرُوضِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ مِنَ الضَّرْبِ
الثَّالِثِ، وَإِذَا شَدَّدَ الرَّاءَ صَارَ آخِرُ أَجْزَائِهِ عَلَى «فَعُولٌ» مِنَ الضَّرْبِ
الثَّانِي مِنَ الْمُتَقَارِبِ، فَهُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى حَذْفِ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ لِاسْتِوَاءِ الْوَزْنِ
وَمُطَابَقَةِ الْبَيْتِ لِسَائِرِ آيَاتِ الْقَصِيدَةِ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ بَعْدَ هَذَا^(١):

تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا وَكِنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعًا صُبْرًا /

أ ١٦٧

فَهَذَا مِنَ الضَّرْبِ الثَّالِثِ لِأَغْيَرِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْجَائِزِ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ فِي
قَصِيدَةٍ^(٢) بِآيَاتٍ مِنْ ضَرْبَيْنِ.

وَمِنْ ذَلِكَ^(٣) تَخْفِيفُ الْمَشْدَدِ وَتَسْكِينُهُ مَعَ حَذْفِ حَرْفٍ بَعْدَهُ كَقَوْلِهِمْ
فِي «مُعَلَّى : مُعَلٌّ» وَفِي «عَنِّي : عَنَّ».

(١) سياق كلام السيرافي يوحى بأن البيت من قصيدة طرفة، ولم أجده في ديوان
طرفة، ولكنه في ديوان امرئ القيس ضمن قصيدة مطلعها:

أَجَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَيْرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ
لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أفر

انظر الديوان / ١٠٩ - ١١٥، وقد روت كثير من المصادر هذا البيت منسوباً
إلى امرئ القيس، انظر الهامش (٥) من كتاب ضرورة الشعر / ٨٠.

والذي يبدو أن السيرافي نظر إلى الشاهد السابق فوجده يتفق مع هذا البيت
في القافية والبحر والروي فظنها من قصيدة واحدة.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ٨١ «قصيدة واحدة».

(٣) الإشارة إلى الحذف.

قَالَ الْأَعشى (١) :

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنَ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءَ مُعَنَّ (٢)
أراد: مُعَنَّي (٣) فَحَذَفَ الْيَاءَ وَإِحْدَى النُّونَيْنِ. وَقَالَ أَيضًا فِي هَذِهِ
الْقَصِيدَةِ:

وَعَهْدُ الشَّبَابِ وَتَارَاتُهُ (٤) فَإِنْ يَكُ ذَلِكَ قَدْ بَانَ (٥) عَنْ (٦)
يُرِيدُ: عَنِّي، وَقَالَ لَبِيدٌ (٧):

-
- (١) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨١ «قال الشاعر وهو الأعشى» .
(٢) البيت من المتقارب، وهو مطلع قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب، انظر
الديوان/ ١٦٤ .
(٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨١ «مُعَنَّ» بضبطه .
(٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨١ «وتاراته» .
(٥) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨١ «قد زال» .
(٦) الديوان/ ١٦٤ وفيه صدر البيت هكذا «فإن يك ذلك قد تَدَنَّ» وفي هذه
الرواية لا شاهد فيه، وفي رواية السيرافي شاهد على حذف ياء (عن) بسبب
الوقف العارض، وهو يريد «عَنِّي» .
(٧) البيت من الرمل ورد في تذييل على قصيدته التي مطلعها:

إِنَّ تَقْوَى رَبَّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَيْبِي وَعَجَلُ

انظر الديوان/ ١٩٩، وفي طبقات فحول الشعراء: ٤٤٨/١ «شاهد»
مكان «حاضر» قال ابن سلام: «عبدالعزیز بن عمرو بن مرجوم - وكان سيد
عبدالقيس بالبصرة، وأبوه سيد، وجده سيد، وكان جده مرجوم اسمه عامر
بن عبيد، فنافر رجلاً من قومه إلى النعمان فنفره عليه، وقال: رَجَمْتُكَ
بالشرف فسمى مَرَجُومًا، وفيه يقول لبيد: (البيت). وكان عمرو بن مرجوم
العبدي رئيس عبدالقيس في يوم الجمل مع علي رضي الله عنه، انظر البيان

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ حَاضِرٌ^(١) رَهْطٌ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ
أَرَادَ : الْمُعَلِّيَّ^(٢) وَأَوَّلُ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ :

إِنَّ تَقْوَى رَبَّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَيْثِي وَعَجَلٌ
فَإِذَا^(٣) كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَذْفِ جَائِزًا، فَحَذَفُوهُمْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ وَتَسْكِينُ
مَا قَبْلَهَا أَجُوزٌ كَمَا قَالَ لَبِيدٌ فِي الْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ^(٤) «رَيْثِي
وَعَجَلٌ» (أَرَادَ : عَجَلِي)^(٥) .

وَقَدْ يَحْذِفُونَ أَيْضًا مِنَ الْقَصَائِدِ الْمُطْلَقَةِ عَلَى إِنْشَادِ مَنْ يُنْشِدُهَا
بِالْوَقْفِ الْحَذْفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْمُقَيَّدِ، قَالَ النَّابِغَةُ^(٦) : /

ب ١٦٧

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنْ

والتبيين : ٢٦٦ / ١ . قال ابن دريد : مرجوم اسمه شهاب بن عبد القيس ،
وذكر القصة السابقة ، انظر الاشتقاق / ٣٣٣ ، وفي البيت شاهد على حذف
ألف «المعلل» في الوقف ضرورة ، تشبيهاً بما حذف من الياءات في الأسماء
المنقوصة ، نحو «قاصٍ وَغَازٍ» ، انظر الكتاب : ٢٩١ / ١ ، ٢٩٢ .

- (١) في كتاب ضرورة الشعر / ٨١ «شاهد» .
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر / ٨٢ «المعلل» بضبطه .
- (٣) في (ب) «وإذا» ، ومثل ذلك . في كتاب ضرورة الشعر / ٨٢ .
- (٤) في (ب) «أنشدته» ، وهو ما أثبت في كتاب ضرورة الشعر / ٨٢ .
- (٥) ما بين المعقوفتين زيادة من كتاب ضرورة الشعر / ٨٢ .
- (٦) في (ت) ، «في» .
- (٧) البيت من الوافر ورواية الديوان / ١٤٦ «ولست مني» والقافية بكسر النون
المشددة وبعده :

فَهُمْ دِرْعِي الَّذِي اسْتَلَامْتُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ النَّسَارِ، وَهُمْ مَجْنِي
وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَيْمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظِ، إِنِّي

أَرَادَ «مِنِي»، وَالْقَصِيدَةُ مُطْلَقَةٌ، وَإِنَّمَا هَذَا إِنْشَادُ بَعْضِهِمْ.

وَمِنْ ذَلِكَ ^(١) التَّرْخِيمُ، وَالتَّرْخِيمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أَوَّلُهَا: تَرْخِيمُ النَّدَاءِ، وَهُوَ أَنْ يُحْدَفَ ^(٢) مِنْ آخِرِ الْأِسْمِ الْمُنَادَى

تَخْفِيفًا مَا تَقِفُ عَلَى تَقْصِيهِ (فِي) ^(٣) بَابِ التَّرْخِيمِ، غَيْرَ أَنَا نَذْكُرُ

مَا تَتَّصِلُ ^(٤) بِهِ ضَرُورَةُ الشَّاعِرِ، وَهَذَا التَّرْخِيمُ يَجِيءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُحْدَفَ ^(٥) مِنْ آخِرِ الْأِسْمِ الْمُنَادَى مَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَتَبْقَى ^(٦)

= شَهَدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ أَتَيْنَهُمْ بِوُدِّ الصَّدْرِ مِنِّي

وَأَنشده سيبويه في باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف

«وَلَسْتَ مِنْ» بحذف ياء المتكلم، وقال الأعمش: وهذا جائز في الكلام.

انظر الكتاب: ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ وأنشده ابن النحاس بحذف الياء، انظر

شرح أبيات سيبويه/٣٣٦، قال ابن أبي سعيد: المخاطب بهذا الشعر عيينة

ابن حصن الفزاري، والذي حمل النابغة على مخاطبته بذلك أنه أراد أن

يقطع الحلف بين بني أسد وبني ذبيان، لأن بني أسد قتلوا رجلين من بني

عبس، ولم يجب النابغة قطع الحلف فقال هذه القصيدة. والفجور، أراد به

نقض ما بين عيينة وبين بني أسد من الأمان والحلف، وقوله: لَسْتُ مِنْكَ:

أي لا أدخل معك في قطع الحلف الذي بينك وبينهم ولا أتابعك عليه،

انظر شرح أبيات سيبويه: ٣٣٥/٢ (سلطاني).

(١) الإشارة هنا إلى الحذف.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/٨٢ «تحذف».

(٣) في (م، م، س) «م» وفي (ت) زيادة قوله «إن شاء الله» بعد قوله «تقف على

تقصيه».

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/٨٣ «يتصل».

(٥) في (ب) «يحذف».

(٦) في كتاب ضرورة الشعر/٨٣ «ويبقى».

سائر الاسم على حاله كقولك في ترخيم حارث «حار»^(١) وفي حنظلة «ياحنظل» وفي «هرقل» «يا هرق» بتسكين القاف.

والضرب الثاني: أن يُحذف^(٢) للترخيم ما يجوز حذفه، ويُجعل^(٣) باقي الاسم كاسم غير مرخم، فتجريه في النداء على ما ينبغي للاسم المفرد كقولك في «حارث» «ياحار» وفي حنظلة «ياحنظل» وفي هرق «يا هرق» وهذا الترخيم إنما يكون في النداء، فإذا اضطر الشاعر فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له في غير النداء على أن^(٤) يجعله اسماً مفرداً، ويُعربه بما يستحق^(٥) من الإعراب فيقول: هذا حنظل ومررت بحنظل، ورأيت حنظلاً، قال الشاعر^(٥) /

أ ١٦٨

(١) في (س، ت) «ياحار» وهو ما أثبت في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٣.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٣ «تحذف، تجعل».

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٣ «أنه».

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٣ «يستحقه».

(٥) البيتان من الطويل للأسود بن يعفر النهشلي، وقد أنشدهما أبو زيد ضمن أبيات أخرى، وعنده «نفسى» مكان «عزى» في البيت الثاني انظر النوادر/ ٤٤٧ - ٤٤٨، وقال: «قال أبو الحسن: وهذا شعر صالح الطول اخترت منه: (وذكر الأبيات) وعندئذ روى البيت الثاني هكذا:

وَأَلْفَى سِلَاحِي كَامِلاً فَاسْتَعَارَهُ لَيْسَلِبِنِي نَفْسِي أَمَالُ بْنُ حَنْظَلٍ

وأنشدهما ابن الشجري دون نسبة، وجاءت رواية البيت الأول «الأمال لهذا الدهر». ويرى أنه من إنشاد البصريين، وقال «أراد يا مالك بن حنظلة»، فرخم حنظلة على لغة من قال: يا حار، فجعله اسماً قائماً بنفسه متصرفاً، فخفضه بعد الترخيم لخروجه عن النداء» انظر أمالي ابن الشجري: ٨٩/٢.

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلٍ ^(١) عَلَى النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ
وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلِبَنِي عِزِّي أَمَالُ بْنُ حَنْظَلٍ

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْخِيمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ
لِضَرُورَةِ الشَّاعِرِ ^(٢) كَقَوْلِكَ «هَذَا حَنْظَلٌ قَدْ جَاءَ، وَهَذَا هِرَقٌ قَدْ أَقْبَلَ» ^(٣)
وَمَرَرْتُ بِهَرَقٍ وَحَنْظَلٍ «تَحْدِفُ آخِرَهُ وَتُبْقِي مَا قَبْلَ الْمَحْدُوفِ عَلَى حَالِهِ،
فَكَانَ سَيَّبِيوِيهِ» ^(٤) وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَهُ،

وَأَنشُدُ سَيَّبِيوِيهِ الْبَيْتَيْنِ وَفِيهِمَا شَاهِدٌ عَلَى إِجْرَاءِ الْاسْمِ بَعْدَ التَّرْخِيمِ مَجْرَى
الاسْمِ الَّذِي لَمْ يَرْخَمَ، فَجَرَّ (حَنْظَلٌ) بِالْإِضَافَةِ، وَهُوَ مِمَّا رَخِمَ فِي غَيْرِ
النَّدَاءِ ضَرُورَةً. عَبَّرَ الشَّاعِرُ عَنِ الشَّبَابِ بِالرَّدَاءِ ثُمَّ نَادَى مَالِكُ بْنُ حَنْظَلَةَ
وَهُمْ قَبِيلَةٌ مُسْتَغِيثًا بِهِمْ. انْظُرِ الْكِتَابَ وَهَامِشُهُ: ٣٣٢/٢. وَقَالَ الزَّجَاجُ
عَنِ التَّرْخِيمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ «هُوَ فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ جَدًّا» الْجُمْلُ ١٧٤ - ١٧٥،
انْظُرْ أَيْضًا الْإِيضَاحَ / ١٩٠، الْمُقْرَبُ: ١٨٨/١، وَابْنُ عَصْفُورٍ يَسُوقُ
بَيْتَ الشَّاعِرِ عَلَى لُغَةِ التَّرْخِيمِ فِي لُغَةٍ مِنْ لَمْ يَنُوحِ، كَمَا أُورِدَ قَبْلَهُ شَاهِدًا عَلَى
لُغَةٍ مِنْ نُوحٍ وَهُوَ قَوْلُ أَوْسِ بْنِ حُبْنَاءَ:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ فَعَلُوا
فَأَصَلَ (ابْنُ حَارِثٍ: ابْنُ حَارِثَةَ)، وَفِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ آخَرَ وَهُوَ تَرْخِيمُ
(أَمَالٍ) فَالْهَمْزَةُ لِلنَّدَاءِ، وَأَصْلُهَا (يَا مَالِكُ) وَلَكِنْ التَّرْخِيمُ هُنَا لَيْسَ مِنْ
الضَّرُورَاتِ.

انْظُرْ شَرْحَ أَبِياتِ سَيَّبِيوِيهِ لِلسِّيْرَافِيِّ: ٣١٤/١ (الرِّيحُ)، شَرْحَ عِيُونِ
سَيَّبِيوِيهِ / ١٦٩.

- (١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٨٣ «ضَبَطَهَا مُتَعَلَّلٌ».
- (٢) فِي (ت، ب) «الشَّعْرُ» وَهُوَ مَا أُثْبِتَ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٨٤.
- (٣) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٨٤ «جَاءَ».
- (٤) عَقَدَ سَيَّبِيوِيهِ بَابًا لَمَّا رَخِمْتَ الشَّعْرَاءَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ اضْطِرَارًا، وَأُورِدَ أَمْثَلَةٌ
كَثِيرَةٌ، انْظُرِ الْكِتَابَ، ٣٤٢/١ (بُولَاقُ)، ٢٦٩/٢ (هَارُونُ).

وَأَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ آيَاتًا مِنْهَا^(١):

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ تَذَكَّرُ

فَفَتَحَ الْمِيمَ مِنْ «عِكْرِمَ» لِأَنَّ الْأَصْلَ^(٢) «عِكْرِمَةَ»، فَحَذَفَ الْهَاءَ وَبَقِيَ الْمِيمَ عَلَى حَالِهَا.

وَأَنْشَدُوا أَيْضًا^(٣):

أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا

(١) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، وأنشده سيبويه «خُذُوا حَظَّكُمْ» الكتاب: ٣٤٣/١، وهو كذلك في الديوان/١٥٧، قال ثعلب في شرحه: «يَا آلَ عِكْرِمَ: يريد عِكْرِمَةَ، فرخم وعكرمة من قيس، والأوَاصِرُ: القرباب، والواحدة أَصِرَةٌ، والبيت من قصيدة قالها زهير لبني سليم، وبلغه أنهم يريدون الإغارة على غَطَفَانَ، فقال: خُذُوا حَظَّكُمْ مِنْ وُدَّنَا، وَاذْكُرُوا الرَّحِمَ الَّتِي بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ» والشاهد فيه ترخيم «عِكْرِمَةَ» وتركه على لفظه، قال الأعلام الشنتمري: ويحتمل أن يجعل فتحته إعراباً على أن تجعله اسماً لمؤنث فلا تصرفه، انظر هامش الكتاب: ٣٤٣/١، وانظر أيضاً شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٣١٣/١ (الريح)، وذكر ابن الشجري أن ترخيم المضاف إليه هنا جائز عند الكوفيين وأن البصريين لا يميزون ذلك، انظر أمالي ابن الشجري ٨٩/٢، قال ابن يعيش: «وهذا محمول عندنا على الضرورة، وحاله حال ما رخم في غير النداء للضرورة، لأن المضاف إليه غير منادى» شرح المفصل: ٢٠/٢، وانظر أيضاً الإنصاف/٣٤٧-٣٤٨.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/٨٤ «أصله».

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير، من قصيدة مطلعها:

أَصْبَحَ وَضَلَّ حَبْلُكُمْ رِمَامًا وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا

أَرَادَ «أَمَامَةً» وحذف الهاء (وَبَقِيَ الْمِيمُ عَلَى حَالِهَا) ^(١) وَهِيَ غَيْرُ مُنَادَاةٍ .
وَأَنْشَدَ أَيْضًا لِابْنِ الْأَحْمَرِ ^(٢) :

= انظر الديوان/٢٢١، والرَّمَامُ: الْأَخْلَاقُ، وقد أجراه الشاعر في غير النداء لما اضطر كما أجراه في النداء، وهذا من أقبح الضرورات، وقد أنشد بيت الشاهد على غير ضرورة - كالرواية التي ستأتي بعد قليل - قال أبو زيد: وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في شعر، انظر النوادر في اللغة/٢٠٧، وهذا البيت أحد شواهد سيبويه، انظر الكتاب: ٣٤٣/١، وفي روايته خلاف بين المبرد وسيبويه، فسبويه ينشده بترخيم «أَمَامَةً» على مذهب الترخيم في غير النداء، والمبرد لا يرى وجهاً لرواية الترخيم في هذا البيت ويقول: «وإنما الشعر: وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامًا» وقد عرض ابن السيرافي لهذا الخلاف، وَوَجَّهَ رِوَايَةَ كُلِّ مِنْهَا بِحَيْثُ لَا تَرُدُّ كُلَّ رِوَايَةٍ بِالرِوَايَةِ الْآخَرَى، انظر شرح أبيات سيبويه: ٥٩٤/١ - ٥٩٥ (سلطاني) ١٣/٢ - ١٤ (الريح)، أمالي ابن الشجري: ١٢٨/١، ٨٩/٢، وانظر أيضاً الإنصاف/٣٥٣، الخزانة: ٣٨٩/١، أوضح المسالك: ٧٠/٤.

(١) زيادة من (ب) وأثبتته في كتاب ضرورة الشعر/٨٥.
(٢) البيت من الوافر لعمر بن أحمَرِ الْبَاهِلِيِّ، من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا به في الشام فصار يراهم إذا أتى أول الليل: ومطلعها:

أَبْتُ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلْحَا وَتُحْتَالَا بِمَا بِهِمَا اخْتِيَالَا

انظر ترجمة الشاعر في خزانة الأدب: ٣٨/٣، والبيت أحد شواهد سيبويه، انظر الكتاب: ٣٤٣/١، وانظر أيضاً المسائل العضديات/١٧٧ وفيها «وَأَوْنَةٌ أُنَالَا» وهو تصحيف لم يتبته له المحقق، المسائل البصريات/٧٧٤، ٨٩٠، المسائل العسكرية/٦٦. وفي البيت شاهدان: الأول: الفصل بالظرف «أَوْنَةٌ» بين العاطف «الواو» والمعطوف «أُنَالَا». الثاني: ترخيم «أُنَالَا» في غير النداء إذ أصلها «أُنَالَةٌ»، والترخيم في غير النداء لا يجيزه

أَبُو حَنْشٍ يُؤرِّقُنَا^(١) وَطَلَّقَ وَعَبَّادٌ وَأَوْنَةُ أَثَالًا
فَذَكَرَ سَبِيوِيَهُ أَنَّ «أَثَالَ» مَعْطُوفٌ عَلَى «أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ» غَيْرَ أَنَّهُ^(٢)
حَذَفَ الْهَاءَ مِنْهُ، وَالْأَصْلُ^(٣) «أَثَالَةٌ» وَيَقَى اللَّامَ عَلَى فَتْحِهَا.
وَمِنْ ذَلِكَ^(٤)

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلْوِمِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي
أَرَادَ: فَارِعَةَ.

- = البصريون إلا اضطراراً، انظر الخصائص: ٣٧٨/٢، العيني: ٤٢١/٢.
(١) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٥ «يؤرقني».
(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٥ «قد حذف».
(٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٨٥ «وأصله».
(٤) البيت من الوافر، أنشده أبو زيد الأنصاري، ونسبه إلى جاهلي من بني نهشل
كما أنشد بعده قوله:

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةَ صَنَاعِ
وقال: يريد: «أُمَّ فَارِعَةَ»، فحذف الهاء استخفافاً وذلك شاذ، وإنما تحذف
من المنادى، والأم هي المنادى لا فارعة، النوادر في اللغة/ ٢٠٦، ٢٠٩،
٢٦٠، وأراد بقوله: سَمَاعِي: ذِكْرِي وحسن الثناء عليّ، ونقل المرزوقي
البيت الثاني منه، انظر شرح ديوان الحماسة/ ٦٥٦، قال ابن عصفور:
«جعل (ذَكْرِي) موضع (مُذَكَّرَةٌ) وهو قبيح، لأن الأمر لا يقوم مقام الخبر
في باب (كَانَ)، وإنما فعل ذلك لأن (كُونِي) أمر في اللفظ، ومحصول الأمر
منه لها وإنما وقع على التذكير، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره، استعمل
فيه لفظ الأمر» ضرائر الشعر/ ٢٥٨، وهذان البيتان مما قرأ ابن جني على
شيخه الفارسي من نوادر أبي زيد، وسمعه ينشدهما غيره، وفي الثاني منها

وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ يُنْكِرُ هَذَا / وَلَا يُجَوِّزُهُ^(١) فِي الشُّعْرِ،
وَيُعَلِّلُ الْآيَاتِ، فَذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُ «خُذُوا حِذْرَكُمْ»^(٢) يَا آلَ عِكْرَمَ . . .
يَذْهَبُ بِعِكْرَمَ مَذْهَبَ الْقَبِيلَةِ، وَفَتَحَ^(٣) الْمِيمَ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ
لِللِّتْرَحِيمِ . وَذَكَرَ أَنَّ الرَّوَايَةَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي^(٤) :

أَلَا أَمْسَتْ حِبَالَكُمْ رِمَامًا وَلَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا
وَذَكَرَ أَنَّ «أَثَالَ» فِي بَيْتِ ابْنِ أَحْمَرَ مَعْطُوفٌ عَلَى النُّونِ وَالْيَاءِ فِي
«يُورِقُنِي»^(٥) فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ لِذَلِكَ .

قَالَ الْمُفَسِّرُ^(٦) : وَالَّذِي عِنْدِي فِي «أَثَالَ» غَيْرَ مَا قَالَهُ^(٧) الْفَرِيقَانِ وَهُوَ أَنَّ
«أَثَالَ» لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ هَاءٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ «أَثَالَةٌ» وَإِنَّمَا هُوَ «أَثَالٌ»
وَلَمْ يَنْصِبْهُ لِلْعَطْفِ عَلَى النُّونِ^(٨) وَالْيَاءِ فِي «يُورِقُنِي»، لِأَنَّ ابْنَ أَحْمَرَ يَبْكِي

== شاهد على وقوع لفظ الأمر موقع الخبر، انظر سر صناعة الإعراب:
١/٣٨٨ - ٣٨٩، انظر أيضاً خزانة الأدب: ٤/٥٧، همع الهوامع:
١/١١٣، الدرر: ١/٨٣.

- (١) في (ت، ب) «مُجَيِّزُهُ»، وهو ما أثبت في كتاب ضرورة الشعر/٨٦.
- (٢) في (ب) «حَظُّكُمْ»، وهو ما أثبت في كتاب ضرورة الشعر/٨٦.
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/٨٦ «ففتح».
- (٤) سبق تخريجه. انظر ص ٩٦.
- (٥) في الهامش (٢) من الكتاب: ج ٢، ص ٢٧٠ (هارون) قال: «في الأصل يُورِقُنِي» «يرى أن أثالاً» هنا محمول على الضمير المنصوب في «يُورِقُنَا».
- (٦) في (ب) قال أبو سعيد، وهو ما أثبت في كتاب ضرورة الشعر/٨٦.
- (٧) في كتاب ضرورة الشعر/٨٦ «قال».
- (٨) في (م) «على التنوين».

قَوْمًا مِنْ عَشِيرَتِهِ مَاتُوا أَوْ قُتِلُوا فِيهِمْ «أَبُو حَنْشٍ وَطَلَقَ وَعَبَادٌ وَأُنَالٌ»،
فَرَفَعَ الْأَسْمَاءَ الْمَرْفُوعَةَ بِيُورْقُنِي، فَدَلَّ «يُورْقُنِي» عَلَى أَنَّهُ يَتَذَكَّرُهُمْ لِأَنَّهُمْ
لَا يُورْقُونَهُ إِلَّا وَهُوَ يَذَكَّرُهُمْ، فَنَصَبَ «أُنَالًا» بِأَذْكَرِ الَّذِي قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ
«يُورْقُنِي»^(١) وَهَذَا قَوْلُ أَظُنُّ الْأَصْمَعِيِّ قَالَهُ فِي تَفْسِيرِ شِعْرِهِ. وَمِثْلُهُ: ^(٢)

إِذَا تَغْنَى الْحَمَامُ الْوُرُقُ هَيْجَنِي وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ
نصب «أُمَّ عَمَّارٍ» بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ «تَذَكَّرُنِي أُمَّ عَمَّارٍ» لِأَنَّ
التَّهْيِيجَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالذِّكْرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَا أُمَّ فَارِعَ»^(٣) فَلَمْ / يَذْكَرُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ .

أ ١٦٩

(١) يبدو أن السيرافي يروي البيت «يُورْقُنِي» على المفرد لا على الجمع «يُورْقُنَا».

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني من قصيدة مطلعها:

عُوجُوا، فَحَيُّوا لِنَعْمِ دِمْنَةَ الدَّارِ مَاذَا تُحْيُونَ مِنْ نُؤْيِ وَأَحْجَارِ

ورواية الديوان (وإن تَعَزَّيْتُ عَنْهَا) بدل (وإن تَعَزَّيْتُ)، انظر الديوان

/ ٨٢. رواه سيويه (وَلَوْ تَعَزَّيْتُ)، فنقل عن الخليل قوله: «لما قال هيجني،

عرف أنه قد كان ثم تَذَكَّرُ لتذكرة الحمام وتهيجه، فألقى ذلك الذي قد

عرف منه على أم عمَّار، كأنه قال: هيجني، فذكرني أُمَّ عَمَّارٍ. الكتاب:

١/ ١٤٤، ورواه أبو زيد:

إِذَا تَغْنَى الْحَمَامُ الْوُرُقُ ذَكَّرَنِي إِنْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ

انظر جمهرة أشعار العرب / ٢٢٥، والذي يبدو أن الواو سقطت من أول

العجز عند الطباعة، ورواية ابن جني توافق ما جاء عند أبي سعيد، انظر

الخصائص ٢ / ٤٢٥، ٤٢٨.

(٣) إشارة إليها في البيت المذكور آنفاً.

قَالَ الْمَفْسَرُ^(١): وَالْقَوْلُ عِنْدِي مَاقَالُهُ سَبِيوِيهِ وَسَائِرُ الْمُتَقَدِّمِينَ لِعَلَّتَيْنِ:
إِحْدَاهُمَا: الرَّوَايَةُ فِي «أَمَامَا».

وَالثَّانِيَةُ: الْقِيَاسُ.

وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا التَّرْخِيمَ أَصْلُ جَوَازِهِ فِي النَّدَاءِ فَإِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ إِلَى
ذِكْرِهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ أَجْرَاهُ عَلَى حُكْمِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ فِيهِ، لِأَنَّ
ضَرُورَتَهُ فِي نَقْلِهِ^(٢) مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ.
وَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ^(٣):

دِيَارُ مِيَّةٍ إِذْ مَيِّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى^(٤) مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

(١) قوله: «قال المفسر» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/٨٧.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/٨٧ «في النقل».

(٣) البيت من البسيط، وهو في ديوانه/٢٣، وفيه (وَلَا يَرَى)، قال فيه: وَيُرَوَى
«دار لمية»، تُسَاعِفُنَا: أَي تُوَاتِنَا وَتَطَاوَعُنَا. قال المبرد: أكثر ما تنشد العرب:
«دِيَارَ مِيَّةٍ» بالنصب، لأنه لما ذكر ما يحن إليه ويصبوا إلى قربه أشاد بذكر ما
قد يلقي «الديوان/٢٦»، والعبارة في الكامل ٤١/٣، وفي الكتاب:
١٤١/١ «مُسَاعِفَةٌ» مكان «تُسَاعِفُنَا» وأنشده سيبويه في موضع آخر وفيه
«تُسَاعِفُنَا» مستشهداً به على ترخيم (مِيَّة) في غير النداء، ونقل رأي يونس
في أن الشاعر كان يسميها مرة (مِيَّة) ومرة (مَيِّ) ويجعل كل واحد من
الاسمين اسماً لها. انظر الكتاب: ٣٣٣/١، انظر البيت أيضاً في النوادر في
اللغة/٢٠٨، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤٨/١ (سلطاني)،
دلائل الإعجاز/١٤٧، الأمالي الشجرية: ٩٠/٢، خزانة الأدب:
٣٧٨/١، همع الهوامع: ١٦٨/١، الدرر: ١٤٥/١، اللسان (عجم).

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/٨٨ «وَلَا تَرَى».

فَفِيهِ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ رَخِمَ «مِيَّةً» لِلضَّرُورَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَرْأَةَ تُسَمَّى بِمِيَّةٍ وَمِيٍّ ^(١) وَهُمَا اسْمَانِ لَهَا ، فَمَرَّةٌ يُسَمِّيهَا
بِهَذَا ، وَمَرَّةٌ يُسَمِّيهَا بِهَذَا .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ التَّرْخِيمِ ^(٢) أَنْ تُرَخِمَ الْأِسْمَ فَتُبْقِي ^(٣) مِنْ حُرُوفِهِ
مَا يَدُلُّ عَلَى جُمْلَةِ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ مَذْهَبِ تَرْخِيمِ الْأِسْمِ الْمُنَادِي وَهَذَا
أَيْضًا مِنْ ضَرُورَةِ ^(٤) الشَّعْرِ .

قَالَ لَبِيدٌ ^(٥) :

دَرَسَ الْمَنَا ^(٦) بِمُتَالَعٍ فَأَبَانَا

-
- (١) في (ت) «تُسَمَّى بِمِيٍّ وَمِيَّةً» وفي كتاب ضرورة الشعر/٨٨ .
(٢) تقدم الوجه الأول من الترخيم ص ٩٣ ، وسيأتي الحديث عن الوجه الثالث منه .
(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٨٨ «فيبقى» .
(٤) في كتاب ضرورة الشعر/٨٨ «ضرورات» .
(٥) هذا شطر بيت من الكامل ، وعجزه «وَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوْبَانِ» وهو مطلع قصيدة عدة أبياتها خمسة وعشرون بيتاً ، قال شارح الديوان : «المنَّا : منزلٌ ، ومُتَالَعٌ : مَوْضِعٌ ، وَأَبَانٌ : جَبَلٌ ، وَقَالُوا : الْمَنَا ، أَرَادَ : الْمَنَازِلَ ، ثُمَّ حَذَفَ الزَّاي وَاللَّامَ ، وَتَقَادَمَتْ : قَدُمْتُ ، وَالْحُبْسُ : مَوْضِعٌ ، وَالسُّوْبَانُ : وَادٍ» انظر الديوان/١٣٨ ، العمدة : ٢٥٤/١ ، المسائل العضديات/١٧٨ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٣٦/١ ، الخزانة : ٢٤٦/٤ ، الصحاح (منَّا) ، اللسان (منَّا) .
(٦) في (ت) تحت قوله «المنَّا» بخط صغير «أي المنازل» .

وَقَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ (١):

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مَفْدَمٌ بِسَبَابِ الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ (٢)

أراد: بِسَبَابِ الْكَتَّانِ. ومنه أيضاً (٣):

(١) البيت من البسيط، انظر البيت في المفضليات/٤٠٢ وفيها (مَرْتُومٌ) بدل (ملثوم) وفي شرح المفضليات/١٣٤٤ (مَلْثُومٌ)، قال التبريزي ويروى (مَرْتُومٌ)، وهو الذي رُثِمَ انفه أي كسر، أراد بالسبب: السببية، وقيل أراد السبائب، فحذف منه، وهي الشقاق. انظر أيضاً الكامل: ٤٢/٣ وفيه (ملثوم). والمقصود والممدود/٥٤، قال ابن جني: أراد بسبائب، وروى القافية (ملثوم) انظر الخصائص: ٨٠/١ - ٨١، وفيه شاهد على الحذف في (سَبَابٍ) وهو من الحذف الذي قال عنه ابن جني: إنه يخل بالبقية ويعرض لها الشبه، وقال عنه ابن سيده: إنه من شاذ الحذف، انظر المخصص: ١٦٧/١٥، وأنشد ابن جني البيت في (فصل في التحريف، دون أن يبين الكلمة المقصودة، وهو بلا شك إنما أراد (سَبَابٍ) انظر الخصائص: ٤٣٧/٣، ورواه أبو العلاء (بِرَابِيَّةٍ) مكان (عَلَى شَرَفٍ)، و (مَفْدُومٌ) مكان (مَلْثُومٌ) انظر رسالة الغفران/١٤٥، ورواه ابن عصفور وقال: «يريد: بسبب الكتّان، فحذف النون والياء المشددة، وزاد ألفاً للإطلاق، أو بسبب الكتّان فحذف الهمزة والياء» ضرائر الشعر/١٤٢، وانظر أيضاً العمدة: ٢٥٣/١، المسائل العضديات/١٧٨.

(٢) في (ت) شرح البيت بقوله: «شبه ابريق خمرهم بظبي على مكان مرتفع من الأرض وهو الشرف. مقدم: مشدود الفم، ملثوم بالكتّان كما يتلثم الإنسان على فمه» ولعله تفسير من الناسخ.

(٣) في (ت) «وقال آخر:

عُلْيَةُ مَا عُلْيَةُ مَا عُلْيَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ

عُلْيَةُ بِالْمَدِينَةِ وَالْمَطَا مَرْحُومَةٌ ذُلُّ

يريد المطايا. ومنه أيضاً: قُلْنَا لَهَا قَفِي... البيت»، وقد أثبت ذلك في

كتاب ضرورة الشعر/٨٩.

قُلْنَا لَهَا قَفِي لَنَا قَالَتْ قَافٌ
لَا تُحْسِبِي أَنَا نَسِينَا الْإِيْجَافُ^(١) /

ب ١٦٩

اكَتَفَى^(٢) بِالْقَافِ^(٣) مِنْ وَقَفْتُ.

(١) البيتان من الرجز، وهما للوليد بن عقبة بن أبي معيط، والوليد هو أخو عثمان ابن عفان رضي الله عنه لأمه. وقد أنشد ابن جني البيت الأول منها دون نسبة انظر الخصائص: ٣٠/١، ٨٠، ٢٤٦، ثم فسر قوله «قاف» بقوله: «أي وقفت» وعدَّ ابن جني باب الحذف هذا من شجاعة العربية في حذف الجملة والمفرد والحركة إذا دل على المحذوف دليل. انظر الخصائص: ٣٦١/٢، قال الأزهري: «العرب تنطق بالحرف الواحد تدل به على الكلمة التي هو منها وأنشد (البيت الأول)، ثم قال: فنطق بقاف فقط، يريد: قالت: أقف وضرب مثلاً آخر على ذلك وهو قول الشاعر:

نَادَيْتُهُمْ أَنْ أَجْمُوا أَلَا تَا قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلَا فَا

قال: تفسيره: نادوهم أن أجموا. ألا تركبون؟ قالوا جميعاً: ألا فاركبوا.

انظر باب الحروف المتقطعة من تهذيب اللغة: ٦٧٩/١٥.

وروى في شرح شواهد الشافية: ٢٧١/٤: (قُلْتُ قَفِي، قَالَتْ: قَافٌ).

وعلق عليه بما رواه عن الأغاني في نسبة الرجز إلى الوليد بن عقبة ومناسبة

ذلك بتوجيه المعنى وهو قوله: «فيقول: قلت لها قفي حتى تسريجي من

نصب السفر والسير، فقالت: قاف، أي قافني واتبعني ولا تصاحبني في

السير، فإنك قد فترت، وحصل لك الكلال، فقلت: لا تحسبينا...

الخ، بل كان المقصود استراحتك».

وبالرجوع إلى الأغاني: ١٣١/٥ وجدته ينسب الشعر إلى الوليد ولكنه

لم يذكر البيت الأول، ويروي البيت الثاني هكذا (لَا تُحْسِبِينَا قَدْ نَسِينَا

الْإِيْجَافُ) والإيجاف سرعة السير، انظر اللسان (وجف).

(٢) في (ب) «فاكتفى».

(٣) في (ت) «بذكر القاف».

وَقَالَ آخِرُ^(١):

لَوْ شِيتَ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا اللَّهَ جَهْدًا رَبَّهُ فَاسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا - وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأَا^(٢)
وَقَوْلُهُ «فَاأ»: أَرَادَ: فَأَصَابَكَ الشَّرُّ وَأَطْلَقَ الْهَمْزَةَ بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا
مَفْتُوحَةٌ^(٣). قَالَ أَبُو زَيْدٍ^(٤): أَرَادَ^(٥) فَالشَّرُّ إِنْ أَرَدْتَ، فَأَقَامَ الْأَلِفَ مَقَامَ

(١) في (ب) «وقال آخر» وبعدها في الحاشية: «وقال آخر:

عَلِيَّةُ مَا عَلِيَّةُ مَا عَلِيَّةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ
عَلِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ وَالْمَهَا مَرْحُورَةٌ ذُلُّ

وقد أنشد أبو علي الفارسي لذي الرقيات: «رُقِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ وَالْمَطَا مَحْبُوسَةٌ
ذُلُّ» انظر المسائل العضديات/١٧٧، وليس في ديوانه ولكن البيت الآخر
وهو قوله: «رُقِيَّةُ لَا رُقِيَّةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ» بالديوان/١٨٨.

(٢) هذه الأبيات من الرجز ونسبت للقيم بن أوس بن أبي ربيعة بن مالك أو هو
نعيم ابن أوس، انظر النوادر في اللغة/٣٨٦، شرح شواهد الشافية:
٢٦٢/٤، العمدة: ٢١٣/١، كما نسبت إلى حكيم بن معية التميمي انظر
المحكم: ١٩٣/٢، وهي بلا نسبة في الكتاب: ٦٢/٢، انظر الكامل:
٢٠/٢، وانشد ابن جني البيتين الأخيرين وقال: «والقول في ذلك إنه
يريد: «فا» و «تا» ثم زاد على الألف ألفاً أخرى توكيداً كما تشبع الفتحة
فتصير ألفاً - كما تقدم - فلما التقت ألفان حرك الأولى فانقلبت همزة»، سر
صناعة الإعراب/٨٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة/٢٢٢.

(٣) في (خ، ب) «قوله فَاأ»: أراد فافعل، وحذف الفاء والعين واللام من الفعل
واطلق الهمزة بالألف لأنها مفتوحة».

(٤) قوله: «قال أبو زيد» ساقطة من (ب) انظر هذا القول في النوادر في
اللغة/٣٨٧.

(٥) في كتاب ضرورة الشعر/٩٠ «فأراد».

القافية، والذي ذكرته آثر في نفسي، لأن فيه همزة مفتوحة، والذي ذكر
أبو زيد ليس فيه همزة إلا أن تقطع ألف الوصل من الشر، وفيه قبح
وقوله: «إلا أن تأ» قال أبو زيد^(١): «إلا أن تشاء»^(٢) فحذف الشين
والألف واكتفى بالهمزة والتاء^(٣)، وأطلقها للقافية^(٤)، والهمزة مكسورة
من «تسائي» لأن الخطاب لمؤنث وهي مفتوحة من «تأ» وأحب إلى^(٥) ما
قاله بعضهم: «إلا أن تأبي الخير»
وقال العجاج^(٦):

قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

وَهُوَ يُرِيدُ الْحَمَامَ، فَرَحَّمَهَا، وَفِي^(٧) كَيْفِيَّةٍ تَرَحِّيمِهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الْأَلْفِ وَالْمِيمِ مِنَ الْحَمَامِ لِلتَّرْحِيمِ الَّذِي

(١) قوله: «قال أبو زيد» ساقطة من (ب).

(٢) في النواذر في اللغة/ ٣٨٧ «ألا أن تشائي».

(٣) في (ت) «بالهمزة والهاء، وأطلقها للقافية» ما بعد ذلك ساقط منها إلى قوله:
وقال العجاج.

(٤) من قوله: «والهمزة مكسورة... إلى قوله» تأبي الخير ساقطة من (ب).

(٥) في كتاب ضرورة الشعر/ ٩١ «وأحب إلي مما قاله، ما قال بعضهم».

(٦) البيت من الرجز، ورواية الديوان/ ٢٩٥ «أوالفأ» ووردت الروايتان عن

سيبويه، انظر الكتاب: ٨/١، ٦٥. وانظر البيت أيضاً في شرح أبيات

سيبويه لابن النحاس/ ٨٦ (خطاب)، الخصائص: ١٣٥/٣، ٤٧٢/٢،

وتأويل مشكل القرآن/ ٣٠٨، شرح المفصل: ٤٢/٦، ثم انظر المحتسب:

١/٧٨، أمالي القالي ٢/١٩٩، الإنصاف/ ٥١٩، العيني: ٤/٢٨٥،

(٧) انظر الكتاب: ٢/٣٧٣، ٣٩٧، ٤١٠.

ذَكَرْنَاهُ، فَبَقِيَ «الْحَم» فَخَفَضَهُ وَأَطْلَقَهُ لِلْقَافِيَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ حَذْفَ الْأَلِفِ فَبَقِيَ «الْحَمَم» فَأَبْدَلَ مِنْ
الْمِيمِ الثَّانِيَةِ يَاءً أَسْتَقْلَالًا لِلتَّضْعِيفِ / كَمَا قَالُوا فِي «تَظَنَّتْ تَظَنَّتْ»^(١)،
وَفِي «أَمَّا: أَيًّا».

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَذْفَ الْمِيمِ وَأَبْدَلَ مِنَ الْأَلِفِ يَاءً كَمَا تُبَدَّلُ مِنَ الْيَاءِ
أَلِفٌ كَقَوْلِهِمْ فِي «مَدَارِي»: «مَدَارِي» وَفِي «عَدَارِي: عَدَارِي»^(٢)

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ مِنَ التَّرْخِيمِ: تَرْخِيمُ التَّصْغِيرِ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ
وَالشُّعْرِ^(٣)، وَهُوَ أَنْ تُصَغَّرَ الْأَسْمُ عَلَى حَذْفِ مَا فِيهِ مِنَ الزَّوَائِدِ، كَقَوْلِهِمْ
فِي تَصْغِيرِ أَزْهَرَ: زُهَيْرٌ، وَفِي تَصْغِيرِ حَارِثٍ: حُرَيْثٌ، وَفِي فَاطِمَةَ:
فَطِيمَةُ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى اسْتِقْصَائِهِ هَاهُنَا، لِأَنَّ الشُّعْرَ غَيْرُ مُخْتَصٍ بِهِ
دُونَ الْكَلَامِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَصْرُ الْمَمْدُودِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى جَوَازِهِ النُّحَوِيُّونَ، غَيْرَ أَنَّ
الْفَرَّاءَ يَشْرُطُ فِيهِ شُرُوطًا يُهْمَلُهَا غَيْرُهُ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(٤):
لَا بُدَّ مِنْ صِنْعَا وَإِنْ طَالَ السُّفْرُ

(١) «تَظَنَّتْ» ساقطة من (س).

(٢) في (م) هكذا «مَدَارًا، عَدَارًا».

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٩٢ «وفي الشعر».

(٤) وتذكر المصادر البيت الذي يليه وهو قوله: «وَإِنْ نَحْنُ كُلُّ عَوْدٍ وَكَذِبٍ وَفِي

بيت الشاهد قصر (صنعا) للوزن، أورده العيني: ٥١١/٤ - ٥١٢ فقال:

ذكره الرياشي ولم يعزه إلى راجز، وانظر إصلاح الخلل/٣٩٤، شرح

التصريح ٢/٢٩٣، مع الهوامع: ١٥٦/٢، الدور: ٢/٢١١،

الأشموني: ١٠٩/٤.

وَأَنَا هِيَ صَنْعَاءُ مَمْدُودَةٌ^(١) . وَقَوْلُ الْأَعَشَى^(٢) :

وَالْقَارِحُ^(٣) الْعَدَا وَكُلَّ طِمْرَةٍ مَا إِنَّ تَنَالَ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَاهَا

وإنما هو العدَاءُ، فعَالٌ مِنَ الْعَدُوِّ.

وقال شَمَيْتُ بْنُ زُنْبَاعٍ^(٤) :

وَلَكِنَّمَا أَهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بِنِيٍّ مِنْ أهدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلَبُ

(١) في (ب) «ممدود» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٩٣.

(٢) البيت من الكامل، وقبلة في مدح قيس بن معد يكرب:

الْوَاهِبُ الْمَائَةَ الْهَبْجَانَ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُزْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

انظر الديوان/١٤٠، قوله: القارح: يقصد به السن الذي يصيرها قارحاً، وهي الناب التي لا يعقب طلوعها سقوط سن ولا نبات آخر، والقارح من ذي الحافر بمنزلة البازل، ويكون الفرس قارحاً إذا أتم الخامسة ودخل في السادسة، انظر تهذيب اللغة، لسان العرب (قرح)، والطميرة: الفرس الجواد المشمر الخلق، أو المستعد للعدو، والقَدَالُ: مؤخر الفرس، فوق فأس القفا، والجمع (القُدُل)، انظر تهذيب اللغة (طمير)، (قذل)، والبيت في الإنصاف/٧٥٢، وروي عجزه في اللسان (عدا) هكذا: لَا تَسْتَطِيعُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَاهَا.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/٩٢ ضُبِطَتْ بِالرَّفْعِ وَكَذَلِكَ بَرَفْعِ (كُلِّ) عَلَى أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَرْفُوعٍ، وَأُظِنُّ الصَّوَابَ بِنَصْبِهَا مَعْطُوفِينَ عَلَى مَعْمُولِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ:

الْوَاهِبُ الْمَائَةَ الْهَبْجَانَ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُزْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا
وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلَّ طِمْرَةٍ

(٤) البيت من الطويل، والشاهد فيه قصر «أهداها» وهو مصدر (أهدى)، يُهْدِي، (إهداء) ولا يجيء في بابه مقصوراً، انظر الإنصاف/٧٥٣، وانظر

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ^(١) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْصَرَ مِنَ الْمَمْدُودِ مَا لَا يَجُوزُ / أَنْ يَجِيءَ
 فِي بَابِهِ مَقْصُورًا نَحْوَ حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَجِيءَ مَقْصُورَةً لِأَنَّ
 مُذَكَّرَهَا أَفْعَلٌ، فَإِذَا^(٢) كَانَ الْمَذَكَّرُ «أَفْعَلٌ» لَمْ يَكُنِ الْمُؤَنَّثُ إِلَّا «فَعْلَاءً»
 مَمْدُودَةً وَكَذَلِكَ لَا يُقْصَرُ فِيهَا «فُقَهَاءٌ» لِأَنَّهُ جَمْعٌ «فَقِيهٍ»، وَمَا كَانَ مِنْ
 فَعْلَاءٍ جَمْعٌ «فَعِيلٍ» لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَمْدُودًا نَحْوَ «كَرِيمٍ» وَ«كُرْمَاءٍ»، لَمْ يَجِيءَ
 غَيْرَ ذَلِكَ، فَقَدْ مَنَعَ الْقِيَاسُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^(٣) مَجِيءَ الْمَمْدُودِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ
 مَقْصُورًا، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الشُّعْرِ أَنْ يَجِيءَ مَقْصُورًا، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ
 مِنَ الْمَقْصُورِ لَهُ قِيَاسٌ^(٤) يُوجِبُ قَصْرَهُ لَمْ يَجِيءَ فِي الشُّعْرِ مَمْدُودًا عِنْدَهُ،
 وَهُوَ يُجِيزُ أَنْ يُمَدَّ الْمَقْصُورُ وَإِنَّمَا يُجِيزُ قَصْرَ الْمَمْدُودِ الَّذِي^(٥) يَجِيءُ فِي بَابِهِ
 مَقْصُورًا^(٦) نَحْوَ الْحُدَاءِ^(٧) وَالِدْعَاءِ، لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ «الْبُكَاءُ» مَقْصُورًا،

= أَيْضاً الْخِصَائِصُ ٩١/١٠، اللسان (ثلب)، وسيأتي هذا البيت في باب
 البدل.

(١) يقول الأنباري: «وأما ما ذهب إليه الفراء من اشتراطه في قصر الممدود أن
 يجيء في باب مَقْصُورًا فباطل، لأنه جاء القصر فيما لم يجيء في باب مَقْصُورًا»
 وأنشد «والقارح العدا انظر الانصاف / ٧٥٢.

(٢) في (ب) «وإذا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٩٣.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ٩٤ «ذكرنا».

(٤) قوله «له قياس» ساقطة من (ب).

(٥) في كتاب ضرورة الشعر / ٩٤ «الذي يجوز أن يجيء...».

(٦) في (م) «مَقْصُورًا».

(٧) الحداء: يقال حدا الإبل وحدا بها يحدو حدوا وحدا، ممدود: إذا زجر
 الحادي خلف الإبل، ويقال: حدا يحدو حدوا إذا تبع شيئاً. انظر تهذيب
 اللغة، اللسان (حدا).

وَنَحْوُ^(١) الْغِطَاءِ وَالْكِسَاءِ وَالْعَطَاءِ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِأَشْيَاءٍ لَا يُوجِبُ الْقِيَاسُ مَدَّهَا، وَلَهَا نَظَائِرٌ مَقْصُورَةٌ نَحْوُ «الْمَعْنَى، وَالْعَصَا، وَالْهُدَى»، وَلَا يَجُوزُ^(٢) أَيْضًا مَدُّ «سَكْرَى وَغَضَبِي» لِأَنَّ مُذَكَّرَهُمَا «سَكْرَانٌ وَغَضَبَانٌ»، وَهُمَا يُوجِبَانِ قَصْرَ مُؤَنَّثَيْهِمَا، وَيَجُوزُ عِنْدَهُ مَدُّ «الرَّحَا وَالرَّحَا»^(٣)، لِأَنَّ مِثْلَهُمَا فِي الْأَسْمَاءِ «الْعَطَاءِ وَالسَّيَاءِ». وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يُجِيزُونَ قَصْرَ كُلِّ مَمْدُودٍ، وَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ بَعْضِهِ / وَبَعْضٍ، وَلَا يُجِيزُ^(٤) مَدَّ الْمَقْصُورِ مِنْهُمْ أَحَدًا إِلَّا الْأَخْفَشُ وَمَنْ تَبِعَهُ، فَإِنَّهُ^(٥) كَانَ يُجِيزُ مَدَّ الْمَقْصُورِ، كَمَا أَجَازَ قَصْرَ كُلِّ مَمْدُودٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ^(٦) وَلَا شَرْطٍ فِي جَوَازِ قَصْرِ كُلِّ مَمْدُودٍ عَلَى خِلَافِ مَاقَالَ الْفَرَّاءِ، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ^(٧) الْأَبْيَاتُ الَّتِي أَنْشَدَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الْأَعَشَى: «وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمِرَةٍ» لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ فِي بَابِهِ مَقْصُورًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ فَعَّالٌ لِتَكْثِيرِ^(٨) الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: قَتَالَ وَضَرَّابٌ، وَلَا يَجِيءُ

أ ١٧١

- (١) في حاشية (ب) قال: «نسخة. الذي يجيء في بابه مقصوراً نحو».
- (٢) في (ت، ب) «يجيز» وفي هذه الحالة يكون الضمير عائداً على الفراء. وفي كتاب ضرورة الشعر/ ٩٤ مثل ذلك.
- (٣) في (ب) «الرَّحَا وَالرَّحَا»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٩٤.
- (٤) في (ب) «ولا يجيزون مد المقصور الا الأخفش» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٩٤.
- (٥) في (ب) «وكان الأخفش يجيز مد كل مقصور كما يجيز قصر كل ممدود» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٩٤.
- (٦) ساقطة من (ت) «من غير شرط من ذلك».
- (٧) في (ت، ب) «والحجة في جواز قصر الممدود على خلاف ما قال الفراء الأبيات التي أنشدناها»، ومثل ذلك في كتاب ضرورة الشعر/ ٩٥.
- (٨) في (ت) «للكثير الفعل».

فِي هَذَا «فَعْلٌ» ^(١) مَقْصُورًا مِنَ الْمُعْتَلِّ وَقَوْلٌ شَمِيَّتٌ: «بِنَفْيٍ مِنْ اِهْتَادَاهَا»
هُوَ مَصْدَرٌ ^(٢) «أَهْدَى يَهْدِي» وَلَا يَكُونُ إِلَّا «إِهْدَاءً» ^(٣) مَمْدُودًا مِثْلَ «أَكْرَمَ
يُكْرِمُ إِكْرَامًا» ^(٤)، وَأَخْرَجَ يُخْرِجُ إِخْرَاجًا، وَلَا يَجُوزُ ^(٥) فِي هَذَا الْبَابِ
«أَفْعَلٌ» ^(٦) لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلَ «أَكْرَمَ إِكْرَامًا» فَيَكُونُ مِثَالَهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ
مَقْصُورًا.

وَذَكَرَ الْفَرَّاءُ قَوْلَهُ ^(٧):

لَأُبَدَّ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

فَقَالَ: إِنَّمَا قَصَرَهَا لِأَنَّهَا اسْمٌ وَلَيْسَتْ ^(٨) بِمَنْزِلَةِ «خَمْرَاءَ» الَّتِي لَهَا مُذَكَّرٌ
يَمْنَعُ مِنْ قَصْرِهَا، وَلَمْ أَرَهُ ذَكَرَ الْبَيْتَيْنِ الْآخَرَيْنِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ أَنْشَدَ (فِي
بَعْضِ) ^(٩) شَوَاهِدِهِ قَوْلَهُ ^(١٠):

- (١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٩٥ «فَعْلٌ فَيَكُونُ مَقْصُورًا».
- (٢) فِي (ب) «وَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ أَهْدَى يَهْدِي».
- (٣) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٩٥ «وَلَا يَكُونُ الْإِهْدَاءُ».
- (٤) فِي (ت) «مِثْلَ أَكْرَمَ مِنْ يُكْرِمُ إِكْرَامًا، وَلَا يَكُونُ مِثَالَهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ مَقْصُورًا»
وَقَدْ سَقَطَتْ بَقِيَّةُ الْعِبَارَةِ، وَفِي (ب) «مِثْلَ أَكْرَمَ إِكْرَامًا. وَأَخْرَجَ إِخْرَاجًا»،
وَمِثْلَهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٩٥.
- (٥) فِي (ب) «وَلَا يَجِيءُ فِي هَذَا الْبَابِ أَفْعَالٌ فِي مَصْدَرِ أَفْعَلٍ».
- (٦) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٩٥ «وَلَا يَجِيءُ فِي هَذَا الْبَابِ (أَفْعَلٌ) فِي مَصْدَرِ
أَفْعَلٍ».
- (٧) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ. انظُرْ ص ١٠٧.
- (٨) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٩٦ «وَلَيْسَ».
- (٩) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ (ب) وَقَدْ أُثْبِتَتْهَا فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٩٦.
- (١٠) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَلَمْ أَعَثْرَ عَلَى نَسْبَتِهِ إِلَى أَحَدٍ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَصْرُ (الْأَطْبَاءِ)

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ

«وَالْأَطِبَّاءُ» جَمْعُ «طَبِيبٍ» (و) ^(١) الْقِيَاسُ يُوجِبُ مَدَّهُ وَيَمْنَعُ مِنْ قَصْرِهِ
وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فِي مَدِّ الْمَقْصُورِ قَوْلَهُ ^(٢):

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

«وَالْغِنَى» مَقْصُورٌ وَلَيْسَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

= ومدها، واكتفاؤه بالضمة عن واو الجمع في (كَانُوا حَوْلِي)، وأنشد الأنباري
هذا البيت وبيتاً آخر هكذا:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاءُ
إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلْمَأَ بِقَلْبِي وَإِنْ قِيلَ الشُّفَاءُ هُمْ الْأَسَاءُ

انظر الإنصاف/ ٣٨٥، وأنشد الفراء بيت الشاهد وفيه (عِنْدِي) مكان
(حَوْلِي) ولم ينسبه إلى قائل، انظر معاني القرآن: ٩١/١، وانظر أيضاً
الخرزانه: ٣٨٥/٢ - ٣٨٦، قال العيني: لم أر أحداً عزاه إلى قائله. انظر
العيني: ٥٥١/٤، وأنشد الفراء لزهير (والشعر في ديوان الحطيئة):

«تَوَاكَلَهَا الْأَطِيبَةُ وَالْإِسَاءُ» وقال عن الإسَاء إنه جمع الآسِي، انظر المنقوص
والممدود/ ٤٤، قال الأزهري: الإسَاء الداء بعينه، وإن شئت كان جمعاً
للآسِي وهو المعالج، كما تقول: رَاعٍ وَرِعَاءٌ، انظر تهذيب اللغة (آسِي)
وانظر أيضاً: مجالس ثعلب/ ٨٨.

(١) من قوله: «القياس يوجب مده...» إلى قوله «في مد المقصور قوله» سقطت

من (م) وأصلحها في الحاشية، وفي (ب) زيادة (من) قبل كلمة (قوله).

(٢) البيت من الوافر، لم أعثر على قائله، والشاهد فيه مد (غِنَاء) وهو مقصور

للضرورة، انظر الإنصاف/ ٧٤٧، أوضح المسالك: ٢٤٥/٣، العيني:

٥١٣/٤، شرح الأشموني: ١١٠/٤، شرح التصريح: ٢٩٣/٢،

اللسان (غنى).

أحدهما: / أن البيت يجوز إنشأه بفتح الغين «فلا فقر يدوم» ١٧١ ب
ولأغناء» «والغناء» ممدود ومعناها^(١) يتقارب^(٢).

ويجوز أن يكون «غناء»^(٣) مصدر غانته أي فاخرته بالغنى عنه كما
قال الشاعر^(٤):

كَلَانَا غِنِيٌّ عَنِ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا
أَيُّ غِنِيٍّ بَعْضٌ عَنِ بَعْضٍ .

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٩٧ «ومعناه معنى الغنى».

(٢) في (ت) «والغناء ممدود ومعناه ومعنى الغنى واحد» وفي (ب) (والمعنى) بدل
(والغنى).

(٣) في (ت) «الغناء».

(٤) البيت من الطويل، وقد أنشده ابن هشام في شواهد (كلا) دون أن ينسبه
إلى قائله، انظر مغني اللبيب/٢٧٠، ومثله فعل الأزهرى في شرح
التصريح: ٤٣/٢، والبيت من شواهد السيوطي، ونسبه لعبدالله بن جعفر
ابن أبي طالب، يخاطب ابن الحسين بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب
وكانا صديقين ثم تهاجرا، قال السيوطي: ورأيت في نوادر ابن الأعرابي:
قال الأبيرد الرياحي لحارثة بن بدر: (البيت)، ونقل عن القاضي غير ذلك،
انظر شرح شواهد المغنى/٥٥٥ - ٥٥٦، وفي فهارس شواهد العربية /
هارون / نسب البيت إلى عبدالله بن جعفر وشك في نسبه إلى المغيرة بن
حبناء، انظر اللسان (غنى)، والأشموني: ٢٦٠/٢ وانظر تعليق الأستاذ
الدكتور رمضان عبدالقواب على هذا البيت في كتاب ضرورة الشعر/٩٧،
والشاهد في البيت إضافة (كلا) إلى الضمير (نا) المشترك بين الاثنين
والجمع، وأنه يتعين مراعاة اللفظ في نحو (كَلَانَا مُحِبٌّ) لأن معناه كل منهما.

وَأَنْشَدَ الْفَرَاءُ وَغَيْرُهُ^(١) مِنَ الْكُوفِيِّينَ فِي مَدِّ الْمَقْصُورِ^(٢) :
 قَدْ عَلِمْتُ أَخْتُ بِنِي السُّغْلَاءِ
 وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجِرَاءِ
 أَنْ نَعِمَ مَأْكُولًا عَلَى الْخَوَاءِ
 يَالِكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ^(٣)

فَمَدَّ «السُّغْلَى» وَهُوَ مَقْصُورٌ، وَكَذَلِكَ «الْخَوَى» وَهَذِهِ آيَاتٌ غَيْرُ
 مَعْرُوفَةٍ وَلَا مَعْرُوفٍ قَائِلُهَا^(٤) وَغَيْرُ جَائِزِ الْاِحْتِجَاجِ بِمِثْلِهَا، وَلَوْ كَانَتْ

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٩٨ «أو غيره».

(٢) هذه الأبيات من الرجز، وفيها شاهد على جواز مد المقصور (السُّغْلَاءِ،
 الْخَوَاءِ، الْجِرَاءِ، اللَّهَاءِ) ومدّها الشاعر ضرورة. انظر المنقوص والممدود
 للفراء/٢٥، ٢٨، وروي أن الفراء نسب هذا الشعر إلى أعرابي ولم يسمه،
 وأن أبا عبد الله البكري شارح أمالي القاضي نسبه إلى أبي المقدم الراجز، انظر
 شرح المفصل: ٤٢/٦، العيني: ٥٠٧/٤، وعن الفراء: قوله: الشَّيْشَاءِ:
 الشَّيْصُ، وهو التَّمْرُ الذي لم يشتد نواه، اللسان (شيش).

السُّغْلَاءِ: ذكر الغيلان، والأنثى سِغْلَاءٌ، وتجمع على سَعَالِي، قال
 الجوهري: السُّغْلَاءُ: أَخْبَثُ الْغِيلَانِ، وَكَذَلِكَ السُّغْلَاءُ، يُمَدُّ وَيُقْصَرُ،
 تهذيب اللغة (سعل). اللَّهَاءُ: أَقْصَى الْحَلْقِ، وَهِيَ لَحْمَةٌ مَشْرِفَةٌ عَلَى
 الْحَلْقِ، وَالْجَمِيعُ لَهَا وَهَوَاتُ، انظر تهذيب اللغة (لها). انظر أيضاً: إصلاح
 الخلل/٣٩٤، العقد الفريد: ٢٠٣/٦، همع الهوامع/١٥٧/٢، الدرر:
 ٢١١/٢، ٢١٢.

(٣) في هامش (ب) «يَنْشَبُ فِي الْمِسْعَلِ وَاللَّهَاءِ»، وقد أثبتتها في كتاب ضرورة
 الشعر/٩٨.

(٤) في (ب) «ولا يعرف قائلها»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٩٨.

صَحِيحَةٌ لَمْ يُعَوِّزَنَا تَأْوُلُهَا عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي تَأْوُلُوهُ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ جَوَازِ قَصْرِ الْمَمْدُودِ وَمَدِّ الْمَقْصُورِ؟ قِيلَ لَهُ: قَصْرُ الْمَمْدُودِ تَخْفِيفٌ، وَقَدْ رَأَيْنَا الْعَرَبَ تُخَفِّفُ بِالْتَّرْحِيمِ وَغَيْرِهِ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَصَفْنَا لَهُ - وَلَمْ نَرَهُمْ يُثَقِّلُونَ الْكَلَامَ بِزِيَادَةِ الْحُرُوفِ كَمَا يُخَفِّفُونَهُ بِحَذْفِهَا، فَذَلِكَ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا. وَشَيْءٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ قَصْرَ الْمَمْدُودِ إِنَّمَا هُوَ حَذْفٌ زَائِدٌ^(٢) وَرَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ، وَمَدُّ الْمَقْصُورِ لَيْسَ بِرَدٍّ^(٣) لَهُ إِلَى أَصْلٍ.

أ ١٧٢ وَمِنْ / ذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ السَّاكِنَةِ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَى السُّكُونِ نَحْوَ «مِنْ، وَلَكِنْ» وَإِنَّمَا يُحَذَفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

- (١) في (ب) «تأولوه عليه»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٩٨.
- (٢) في (ب) «زائد فيه»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٩٩.
- (٣) في (ب) «براد له»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٩٩.
- (٤) هو النجاشي الحارثي، والبيت من الطويل، وهو أحد شواهد الكتاب: ٩/١، وفيه شاهد على حذف النون من (لكن) ضرورة لالتقاء الساكنين، وهو يريد (ولكن اسقني)، انظر أيضاً: تأويل مشكل القرآن/٣٠٦، الخصائص: ٣١٠/١، شرح أبيات سيويه: ٩٣/٢ (الريح)، ضرائر الشعر/١١٥، قال ابن الشجري: كان حقه أن يحركها لولا الضرورة، انظر أمالي الشجري: ٣٨٥/١، المنصف: ٢٢٩/٢، ٢٣٠، الإنصاف: ٦٨٤، مغني اللبيب/٣٨٤، أوضح المسالك: ١٩٣/١، وانظر أمالي المرتضى: ٢١١/٢، وللبيت وأبيات أخرى معه قصة في الخزانة: ٣٦٧/٤.

أراد: وَلَكِنْ اسْقِنِي فلم يَتَزَنَّ له .

وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعَشَى^(١) :

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمَدَامَةَ مَلَّ إِسْفِنَطُ^(٢) مَمْرُوجَةً بِبَاءٍ زُلَالٍ^(٣)

وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فِي الشُّعْرِ. وَإِنَّمَا أَلْقَوْهَا^(٤) لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، لِأَنَّ النُّونَ
تُشَبِّهُ حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَحُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ تُحَذَفُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ
وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ قَدْ يَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ الَّذِي هُوَ الصَّرْفُ^(٥) لِاجْتِمَاعِ
السَّاكِنِينَ، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِيَارُ فِيهِ التَّحْرِيكَ، وَالتَّنْوِينَ نُونٌ سَاكِنَةٌ،

(١) في (ب) «قول الشاعر الأعشى» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٠ .

(٢) في (س) «الاسفيط» وهو خطأ من الناسخ .

(٣) البيت من الخفيف من قصيد مطلعها:

مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَسُؤَالِي، فَهَلْ تَرُدُّ سُؤَالِي

الديوان/ ٢٤ وفيه (العتيق) مكان (المدامة)، وفي البيت شاهد على حذف
نون (مِنْ) لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ كما تحذف نون (لَكِنْ) و (لَمْ يَكُنْ)، قال ابن
عصفور: «يُرِيدُ مِنَ الْإِسْفِنَطِ، وفيه جمع بين ضرورتين، حذف نون «مِنْ»
وقطع همزة الوصل، ضرائر الشعر/ ١١٤، المذكر والمؤنث للفراء/ ٨٣
(رمضان عبدالنواب) وفيه (العتيق) مكان (المدامة)، المخصص:
١٩/ ١٧، قال الأزهري: الْإِسْفِنَطُ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ، انظر تهذيب اللغة
(سقط) وقال الأصمعي: هو بالرومية، وروى أنه فارسي مُعَرَّبٌ، انظر
اللسان (سقط).

(٤) يعني النون .

(٥) في (ب) «الذي هو علامة الصرف» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٠ .

فَشَبَّهُوا هَذِهِ النُّونَ الَّتِي وَصَفْنَا بِالتَّنْوِينِ، غَيْرَ أَنَّ حَذْفَ التَّنْوِينِ لِاجْتِمَاعِ^(١) السَّاكِنِينَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ وَالشُّعْرِ^(٢).

فَأَمَّا فِي الْكَلَامِ فَقَدْ قُرِئَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٣).

قال المفسر^(٤): وقد خَبَّرَنِي غير واحدٍ من أصحابنا عن أبي العباس محمد بن يزيد أنه سمع عُمَارَةَ بْنَ عَقِيلٍ يَقْرَأُ ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٥) أراد: «سَابِقُ النَّهَارِ» قال^(٦): فقلت له: لَوْ قُلْتَ سَابِقُ النَّهَارِ قَالَ: لَوْ قُلْتَهُ^(٧) لَكَانَ أَوْزَنَ، يَعْنِي أَثْقَلَ^(٨).

(١) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٠ «الالتقاء».

(٢) يقصد بقوله: «الكلام» أي المنشور منه، وفي (ب) «في الشعر ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٠».

(٣) سورة الإخلاص آية (١، ٢) ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٠.

(٤) في (ب) «قال وحدثني غير واحد».

(٥) سوريس آية ٤٠.

(٦) سقطت من (م) وأصلحها في الحاشية، كما هي ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/ ١٠١. العبارة «سابق النهار، قال».

(٧) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٠ «ولو قلت سابق النهار».

(٨) انظر الكامل: ٢٥٢/١، ٢٥٣، وفي نزهة الألباء/ ٢٣٠ قال: «ويحكي ثعلب عن عمارة بن عقيل أنه كان يقرأ (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) بنصب «النَّهَارِ» فقال: ما أردت؟ فقال: أردت «سَابِقُ النَّهَارِ» يعني بالتنوين، فقال له: فَهَلَّا قُلْتَهُ؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، أي أقوى».

وَحَضَرْتُ^(١) أَبَا بَكْرٍ بْنِ / دُرَيْدٍ^(٢) وَقَدْ أَنْشَدَ أَيْبَاتًا تُنْحَلُ إِلَى^(٣) آدَمَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهِيَ^(٤) :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهُ الْأَرْضِ مُغْبَرٌ قَيْحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي لَوْنٍ وَطَعْمٍ وَقَلَّ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ^(٥)

(١) في (ب) زيادة قوله: «قال أبو سعيد»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠١. وقد أورد ابن الشجري هذه القصة بالمعنى نفسه وبألفاظ لا تبعد كثيراً عما هي عليه هنا، انظر أمالي ابن الشجري: ٣٨٤/١.

(٢) ابن دريد هو: أبو بكر محمد بن الحسن، من أكابر علماء العربية، مقدماً في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم، كان يقال عنه بأنه أعلم الشعراء وأشعر العلماء وكان واسع الرواية، لم ير الرواة أحفظ منه، وكان يُقرأ عليه دواوين العرب فيسبق إلى إتمامها بالحفظ لها، وهو أحد الذين أخذ السيرافي عنهم. انظر الفهرست: ٦١/٦٢، إنباه الرواة: ٩٢/٣ - ١٠٠، نزهة الألباء/٢٥٦ - ٢٥٩، وانظر مزيداً من مصادر ترجمته في حواشي هذه المصادر.

(٣) «إلى» ساقطة من (ت، ب)، و(س)، وأصلحت في (م) في الحاشية. وفي (ب) «تنحل آدم» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠١.

(٤) قوله «عليه السلام» ساقطة من (ب)، ومن كتاب ضرورة الشعر/١٠١.

(٥) البيتان من الوافر، وفي الثاني منها شاهد على حذف التنوين من (البشاشة)، وهو من أقبح الضرورات، ونصبتُ على أنه تمييز نسبة، انظر الدرر: ٢٠٩/٢، همع الهوامع: ١٥٦/٢، الإنصاف/٦٦٢، ورواية الدرر (تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي حَسَنٍ وَطَيْبٍ)، وروى ابن الشجري هذين البيتين ضمن قصة طريفة وقعت لأبي سعيد السيرافي في أول لقاء له مع شيخه أبي بكر بن دريد، حين ظن ابن دريد أن في الإنشاد إقواءً، فخرجه أبو سعيد، بعد ذلك ورفع ابن دريد إليه وأدنى مجلسه منه، وأقعده إلى جواره. انظر أمالي ابن الشجري ٣٧٤/١.

قال أبو بكر^(١) أول ما^(٢) قال أقوى، فقلت^(٣) إنشاد هذا البيت^(٤) على وجه لا يكون فيه^(٥) إقواء إنما^(٦) هو «وَقَلَّ بِشَاشَةَ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ» على تقدير «وَقَلَّ بِشَاشَةَ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ» فطرح التنوين لاجتماع^(٧) الساكنين. كمعنى «وَقَلَّ بِشَاشَةَ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ»^(٨) غير أنه نقل الفعل إلى الوجه، ونصب «بَشَاشَةٌ» على التمييز كما قال تبارك وتعالى «وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا»^(٩) إنما هو: وَاشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ غير أنه حوّل فعل الشيب إلى الرأس، ونصب شَيْبًا على التمييز، ويجوز أن يكون جعل بشاشة وهي مصدر في معنى الحال فكأنه قال: وَقَلَّ بِأَشًا الْوَجْهُ الْمَلِيحُ^(١٠).

ومما ينشد من الشعر في حذف التنوين لالتقاء الساكنين قول حسان^(١١):

لَوْ كُنْتُ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ
أَوْ عَبْدِ شَمْسٍ أَوْ أَصْحَابِ اللَّوَى الصُّيْدِ

- (١) في (ب) «قال أبو بكر»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠١.
- (٢) في (ت) «أول من قال» وفي (م) سقطت «قال» وأصلحها في الحاشية.
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/١٠١ «فقلت له».
- (٤) في (ب) «إنشاد البيتين» وفي الحاشية «هذا البيت» وفوقها (خ).
- (٥) قوله «فيه» ساقطة من (ب).
- (٦) في (ب) «وإنما هو».
- (٧) في كتاب ضرورة الشعر/١٠١ «إنشاد البيتين».
- (٨) في كتاب ضرورة الشعر/١٠١ «قل».
- (٩) سورة مريم، آية/٤.
- (١٠) قوله «المليح» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/١٠٢.
- (١١) هذان البيتان من البسيط من قصيدة في هجاء مسافع بن عياض

أَوْ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ الْأَخْيَارِ قَدْ عَلِمُوا^(١)
 أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخُضْرِ الْجَلَاعِيدِ
 أَرَادَ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخُضْرِ.
 وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ^(٢):

أ ١٧٣ فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا/
 أَرَادَ: وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا.

== التميمي ، وقد وردا في الديوان/١٣٣ ، ١٤٤ مع اختلاف في الترتيب ،
 وروى أبو العباس المبرد صدراً من القصيدة ، وفسر الغريب فيها ، وبين
 أن أصحاب اللوى هم بنو عبدالدار بن قصي ، واللواء ممدود إذا أردت به
 لواء الأمير ، ولكنه احتاج إليه فقصره ، (والجلاعيد) الشداد الصلاب ،
 وروى المبرد البيت الثاني هكذا :

أَوْ فِي السَّرَارَةِ مِنْ تِيمٍ رَضِيَتْ بِهِمْ أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخُضْرِ الْجَلَاعِيدِ
 قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : حَذَفَ التَّنْوِينَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ ، وَإِنَّمَا
 يَحْذَفُ مِنَ الْحَرْفِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ . . . فَأَمَّا التَّنْوِينَ
 فَجَازَ فِيهِ هَذَا لِأَنَّهُ نُونٌ فِي الَّلَفْظِ ، وَالنُّونُ تَدْغَمُ فِي الْبَاءِ وَالْوَاوِ ، وَتَزَادُ
 حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، وَيَبْدَلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»

- (١) ضبطها في كتاب ضرورة الشعر/١٠٣ «عَلِمُوا» بالبناء للمعلوم .
 (٢) البيت من المتقارب ، الديوان/١٢٣ ، انظر معاني القرآن للفراء : ٢٠٢/٢ ،
 وذكر مذاهب العرب في اختيار التنوين إذا كان مع الجحد في نحو قولهم :
 «ما هو بتارك حقه ، وهو غير تارك حقه» ولا يكادون يتركون التنوين ، وتركه
 جائز ، وفي مثل هذا البيت فإن مذهبهم في حذف النون والنصب أن يقولوا :
 النية التنوين مع الجحد ، وإنما أسقطت النون للساكن الذي لقيها ، وأعمل
 معناها ، وفي الخفض مع حذف النون يعني الإضافة . وأنشد سيبويه البيت

وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ^(١):

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا
وَبِالْقَنَاءِ مَدْعَسًا مَكْرًا

= وقال: «لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال: رقى القوم، وهذا اضطرار» الكتاب: ١/٨٥ - ٨٦، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ١/٦٦ (الريح)، المقتضب: ١/١٩، ٢/٣١٣، المنصف: ٢/٢٣١، الأمالي الشجرية: ١/٣٨٣، وأنشده شاهداً على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وعلل ذلك بقوله: «والذي حسن لقائل هذا البيت حذف التنوين لالتقاء الساكنين ونصب اسم الله تعالى، واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة، وجر اسم الله أنه لو أضاف لتعرف بإضافته إلى المعرفة، ولو فعل ذلك لم يوافق المعطوف المعطوف عليه في التنكير، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، واعمل اسم الفاعل»، وقال المعري: «ويزعمون أن عيسى بن عمر الثقفي كان ينشد هذا البيت نصباً على حذف التنوين» وذكر البيت، وفيه (ولا ذاكر الله) انظر عبث الوليد/١٧٧، وانظر أيضاً: الخصائص: ١/٣١١، وضرائر الشعر/١٠٥، ما يجوز للشاعر في الضرورة/١٢٤، الإنصاف/٦٥٩، الخزانة: ٤/٥٥٤.

(١) الأبيات من الرجز، وأنشد أبو زيد قبلها قوله:

جاءوا يجرون البنود جراً
صهب السبال يتفنون الشراً

انظر النوادر في اللغة/٣٢١، وأنشد ابن عصفور:

إذا غطيف السلمى فرا

دون بقية الأبيات شاهداً على المنصوب على غير قياس مما غير في النسب وبابه ألا يتغير نحو «هذيل وسليم»، يقال في النسب هذلي، وسلمي «انظر

إِذَا^(١) غُطِيفُ السُّلَمِيِّ فَرًّا^(٢)

وَحَذْفُ التَّنْوِينِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِلْفَضْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نُونٍ «مِنْ، وَلَكِنْ» لِأَنَّ حَذْفَهَا^(٣) لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ فِي الشُّعْرِ ضَرُورَةٌ^(٤) وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ عَمِلَ^(٥) ضَرُورَةَ الشُّعْرِ أَدْخَلَ فِيهِ حَذْفَ التَّنْوِينِ، وَلَيْسَ هُوَ عِنْدِي كَمَا قَالَ^(٦).

وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ يَقْرَأُ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ﴾^(٧) ابْنُ اللَّهِ^(٨)

وَيَذْكُرُ أَنَّهُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ، وَأَنَّهُ حُذِفَ مِنْهُ التَّنْوِينُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَهَذَا أَبُو عَمْرٍو يَخْتَارُهُ عَلَى غَيْرِهِ وَيُفَسِّرُهُ هَذَا التَّفْسِيرَ، فَكَيْفَ يَدْخُلُ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ؟! .

وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْيَاءِ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ^(٩) وَمَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ تَشْبِيهًا

= المقرب ٦٧/٢، كما أنشد الأنباري الأبيات في الإنصاف/٦٦٥، وفيها شاهد على حذف التنوين من (غطيف)، وحذفه لالتقاء الساكنين كما تحذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين، وحذف التنوين هنا ضرورة، انظر أيضاً الأمالي الشجرية: ٣٨٢/٢ - ٣٨٣، اللسان (دعس)، تهذيب اللغة: ١٤٢/١٤، والإيضاح/٦٠.

- (١) قوله «إذا» ساقطة من (ب).
- (٢) قوله «فرا» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/١٠٤.
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/١٠٤ «لأن حذفها».
- (٤) في (ب) «في ضرورة الشعر».
- (٥) في (ب) «ذكر ضرورة الشعر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠٤.
- (٦) في (ب) «وليس هو عندي كذلك»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠٤.
- (٧) في كتاب ضرورة الشعر/١٠٤ «عزير» ولعله خطأ طباعي.
- (٨) سورة التوبة، آية/٣٠.
- (٩) في (ب) «في حالة الإضافة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠٤.

بِحَذْفِهِمْ إِيَّاهَا مَعَ التَّنْوِينِ كَقَوْلِهِمْ «هَذَا قَاضٍ بَغْدَادٌ قَدْ أَقْبَلَ» فِي الشَّعْرِ،
«وَهَذَا الْقَاضِي»^(١) وَالْوَجْهُ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: «هَذَا قَاضِي بَغْدَادٍ»^(٢) وَهَذَا
الْقَاضِي «وَذَلِكَ أَنْ قَوْلَنَا: هَذَا قَاضٍ وَرَامٍ وَغَازٍ، إِنَّمَا حُذِفَ^(٣) مِنْهُ
الْيَاءُ لِأَنَّهَا سَكَنَتْ لِاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ^(٤) وَالْكَسْرَةِ عَلَيْهَا، وَلَقِيَتْ التَّنْوِينَ
وَهُوَ سَاكِنٌ فَسَقَطَتْ / لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَإِذَا أُضِيفَ زَالَ التَّنْوِينُ
فَعَادَتْ الْيَاءُ، غَيْرَ أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ حَذْفَهَا، تَشْبِيهًا بِحَذْفِهِمْ لَهَا
مَعَ التَّنْوِينِ وَذَلِكَ^(٥) أَنَّ التَّنْوِينَ وَالْإِضَافَةَ يَتَعَاقَبَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
يُشْبِهُ صَاحِبَهُ فِي النِّيَابَةِ عَنْهُ وَالْقِيَامِ مَقَامَهُ، قَالَ خُفَّافٌ بَنُ نَدْبَةَ^(٦):
كَنَوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ^(٧)
وَأَمَّا حَذْفُ الْيَاءِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَإِنْ سَبَّوْهُ قَدْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ ضَرُورَةِ

- (١) فِي (ت) «وَهَذَا الْقَاضِي» .
(٢) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ١٠٤ «هَذَا قَاضِي بَغْدَادٌ قَدْ أَقْبَلَ» .
(٣) فِي (ب) «حَذَفَتْ مِنْهُ الْيَاءُ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ١٠٥ .
(٤) فِي (ب) «الضَّم» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ١٠٥ .
(٥) فِي (ت، ب) «وَذَلِكَ»، وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ١٠٥ .
(٦) قَوْلُهُ «بَنُ نَدْبَةَ» سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .
(٧) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبَّوْهُ، انظُرِ الْكِتَابَ: ٩/١، شَرَحَ
أَبْيَاتِ الْكِتَابِ لِابْنِ السِّيرَافِيِّ: ٢٧٧/١ (الرِّيحُ)، قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: وَيُقَالُ
إِنَّهُ مَصْنُوعٌ، صَنَعَهُ الْمَقْفَعُ، انظُرِ عَيْثَ الْوَلِيدِ/ ٢٢٨، وَانظُرِ أَيْضاً ضَرَائِرَ
الشَّعْرِ/ ١٢٠، وَمَغْنَى اللَّيْبِ/ ١٤٣، الْإِنْصَافُ/ ٥٤٦، شَرَحَ الْمَفْصَلُ:
١٤٠/٣، وَقَدْ أَرَادَ الشَّاعِرُ «كَنَوَاحِي» وَلَكِنَّهُ اِكْتَفَى بِالْكَسْرَةِ عَنِ الْيَاءِ كَمَا
يَجْتَزُّونَ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ وَبِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلْفِ .

الشاعر^(١) فَأَنْكَرَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَقَالُوا^(٢) : قَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ بِحَذْفِ
الْيَاءِ فِي غَيْرِ رُؤُوسِ الْآيِ ، وَقَرَأَ بِهِ عِدَّةٌ مِنَ الْقُرَّاءِ^(٣) كَقَوْلِهِ^(٤) ﴿مَنْ
يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾^(٥) وفي آي غيرها .

وَمَا جَاءَ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ وَقَرَأَتْ بِهِ الْقُرَّاءُ لَمْ يَدْخُلْ مِثْلُهُ فِي ضَرُورَةِ
الشُّعْرِ، وَالَّذِي أَرَادَهُ^(٦) سَبِيوِيهِ عِنْدِي غَيْرُ مَا ذَهَبَ^(٧) إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ
حَذْفَ الْيَاءِ فِي مِثْلِ مَا ذَكَرْنَا^(٨) يَتَكَلَّمُ بِهِ بَعْضُ^(٩) الْعَرَبِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى
إِثْبَاتِهَا .

كَمَا قَالَ كَثِيرٌ^(١٠) :

عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي دِلَاصٌ حَصِينَةٌ
أَجَادَ الْمُسَدِّي سَرْدَهَا وَأَذَالَهَا

- (١) انظر الكتاب : ٢٩١/٢ ، ٣٠٠ .
- (٢) في (ت) «وقالوا» ، ومثل ذلك في كتاب ضرورة الشعر/١٠٦ .
- (٣) قوله «بحذف الياء . . . إلى قوله : عدة من القراء» ساقطة من (م) .
وأصلحت في الحاشية بخط الناسخ نفسه ، وفي (س) «وقرأته عدة من
القراء» .
- (٤) في كتاب ضرورة الشعر/١٠٦ «كقوله تعالى» .
- (٥) سورة الكهف آية /١٧ وفي (ت) لم يذكر إلا صدر الآية فقط .
- (٦) في كتاب ضرورة الشعر/١٠٦ «أراد» .
- (٧) في كتاب ضرورة الشعر/١٠٦ . ذهبوا .
- (٨) في (ب) «وذلك أن حذف الياء مما ذكرنا» ومثله في كتاب ضرورة
الشعر/١٠٦ .
- (٩) في حاشية (ب) «بعض» وفي المتن «أكثر العرب» .
- (١٠) البيت من الطويل ، الديوان/٨٥ ، والدلاص : اللبن البراق الأملس هو
يريد الدروع انظر تهذيب اللغة واللسان (دلص) . والمسدي الذي نسجها .

فَأَثَبَتِ الْيَاءَ فِي «العاصي»، وَإِنَّمَا أَرَادَ سَبِيوِيهِ أَنَّ الَّذِينَ لُغْتُهُمْ^(١) /
 إِثْبَاتُ^(٢) الْيَاءِ قَدْ^(٣) يَحْدِفُونَهَا لِلضَّرُورَةِ تَشْبِيهًا بِالتَّنْوِينِ، إِذْ كَانَتْ الْأَلْفُ
 وَاللَّامُ وَالتَّنْوِينُ يَتَعَاقَبَانِ^(٤).

وَمِنْ ذَلِكَ هَاءُ الْكِنَايَةِ الْمُتَّصِلَةِ، حُكْمُهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِحَرْفٍ مَفْتُوحٍ
 أَوْ مَضْمُومٍ أَنْ تُضَمَّ وَتُزَادَ عَلَيْهَا وَاوٌ فِي الْوَصْلِ كَقَوْلِكَ: «رَأَيْتُهُو،
 وَضَرَبْتُ غُلَامَهُو يَأْفَتِي»، وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِحَرْفٍ مَكْسُورٍ كَانَ فِيهَا^(٥)
 وَجْهَانِ: إِنْ شِئْتَ ضَمَمْتَهَا وَأَلْحَقْتَهَا وَاوًا، وَإِنْ شِئْتَ كَسَرْتَهَا وَأَلْحَقْتَهَا
 يَاءً كَقَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِغُلَامِهِي وَغُلَامَهُو يَأْفَتِي». وَإِنَّمَا أَلْحَقُوا^(٦) هَذِهِ الْوَاوُ
 وَالْيَاءَ لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ، فَأَرَادُوا^(٧) إِبَانَةَ حَرَكَتِهَا، وَالْأَصْلُ فِيهَا الضَّمُّ
 وَسَوْفَ نَشْرَحُ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٨).

فَإِذَا كَانَ مَا^(٩) قَبْلَهَا سَاكِنًا فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَ وَاوًا أَوْ يَاءً
 فِيمَا كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ مِنْهُ الْيَاءُ، وَأَلْحَقْتَ وَاوًا فِيمَا كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ مِنْهُ غَيْرُ

(١) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٧ «من لغتهم».

(٢) في (ت) «ثبات»، وفي (ب) «الذين من لغتهم إثبات».

(٣) «قد» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٧.

(٤) يقصد أن التعريف بالألف واللام يعاقب التنوين، وأنها لا يجتمعان في
 الاسم الواحد، وفي (م) «متعاقبان».

(٥) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٧ «فيه».

(٦) في (ب) «ألحقوها» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٧.

(٧) في (م)، (س) «وأراد» وما أثبتته من (ت).

(٨) في (ب) «إن شاء الله تعالى»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٨.

(٩) «ما» ساقطة من (ب) وفي كتاب ضرورة الشعر/ ١٠٨ «فإذا كان قبلها

ساكن...».

الْيَاءِ^(١) وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحِقْ كَقَوْلِكَ «عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَمِنْهُ وَمِنْهُ» وَكِلَاهُمَا جَيِّدٌ بِالْغُ.

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى ذَلِكَ أَجْمَعِ كَانَ سَاكِنًا، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِمَّا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

أَوْ مُعْبَرٌ الظَّهْرُ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّهِ مَاحِجٌّ رَبُّهُ^(٣) فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ /
وقال آخر^(٤):

- (١) في (ت، ب) «فيما كان قبل الهاء منه ياء» .
(٢) البيت من البسيط لرجل من باهلة، انظر الكتاب: ١٢/١، المقتضب:
٣٨/١، ضرائر الشعر/١٢٢، المقرب: ٢٠٣/٢، وفي الإنصاف/٥١٦
«يُنْأَى» مكان «يُنْبِي» والشاهد فيه قوله «رَبُّهُ» إذ حذف صلة ضمير الغائب وهو الواو التي تتبع الهاء، وفسر ابن السيرافي هذا البيت بقوله: «المُعْبَرُ مِنَ الْإِبِلِ: الَّذِي يُتْرَكُ وَبِرِهِ عَلَيْهِ لَا يُجْزَى سَنِينَ، وَالْوَلِيَّةُ: الْبُرْدَعَةُ الَّتِي تَقَعُ عَلَى ظَهْرِهِ، وَيُنْبِي: يَرْفَعُ... وَقَوْلُهُ مَاحِجٌّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ: يَرِيدُ إِنْ صَاحَبَهُ لَوْ كَانَ حَجًّا أَوْ اعْتَمَرَ لاحتاج إلى النظر في إصلاح بعيره والقيام عليه وجز وبره حتى تقع الولية عليه والرحل وقوعاً جيداً متمكناً فيتمكن الراكب»
شرح أبيات سيويه: ٤٢٢/١ (سلطاني)، ٢٨٠/١ (الريح)، وانظر أيضاً
شرح أبيات سيويه لابن النحاس/٨.
(٣) في (ب) أثبت فوق لفظ «رَبُّهُ» كلمة «قصر» وإنما أراد أن يقرأ هذا الحرف بالقصر دون إشباع الضم.
(٤) البيت من الطويل، لحنظلة بن فاتك، انظر الكتاب: ١١/١ وفي ضرائر الشعر/١٢٣ نسبه إلى حنظلة بن مالك، ولعله تصحيف، ونسبه ابن السيرافي إلى تَلِيدِ الْعَبْشَمِيِّ وَقَالَ: وَالشَّعْرُ مَنْسُوبٌ فِي الْكِتَابِ إِلَى حَنْظَلَةَ بْنِ فَاتِكِ، وَقَدْ أَثْبَتَ مَا عَرَفْتَهُ «انظر شرح أبيات سيويه: ١٧٢/١ (الريح)، أما الغنداجاني فينسب البيت إلى تَلِيدِ الْعَبْشَمِيِّ، انظر فرحة الأديب/٦٢،

وَأَيَقِّنَ أَنْ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ^(١) النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرٌ^(٢)

أراد: بَعْدَهُو^(٣)، فَهَؤُلَاءِ حَذَقُوا الْوَاوَ فَقَطْ وَبَقُوا ضَمَّةَ الْهَاءِ.

وقال آخر^(٤):

فَإِنْ يَكُ غَثًا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِي لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا^(٥)

= وجاء قبله قوله:

شَفِيْتُ الْغَلِيلَ مِنْ سُمَيْرٍ وَجَعُونَ وَأَفْلَتْنَا رَبُّ الصَّلَاصِلِ عَامِرُ

وأنشد ابن النحاس البيت دون نسبة، انظر شرح أبيات سيبويه/٧،
وَالْآبِرُ: هو الذي يلقح النخل ويصلحه. والشاهد في البيت اختلاس ضمة
الهاء في (بَعْدَهُ) وعدم إشباعها لتتولد عنها وَاوٌ، ولم يقل (بَعْدَهُو)، انظر
الإنصاف/٥١٧.

- (١) في كتاب ضرورة الشعر/١٠٩ «لغسيل» بالعين، ولعله خطأ طباعي.
- (٢) في حاشية (ب) قال: «مدحه بالشجاعة».
- (٣) قوله: «أراد: بَعْدَهُو» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/١٠٩.
- (٤) في (ب) «وقال الآخر»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠٩.
- (٥) البيت من الطويل وينسب إلى مالك بن حريم الهمداني من قصيدة
مطلعها:

جَزَعْتَ، وَلَمْ تَجْزَعْ، مِنَ الشَّيْبِ مَجْزَعًا وَقَدْ فَاتَ رَبِّي الشُّبَابَ فَوَدَّعَا

انظر الأصمعيات/٦٢ - ٦٧ (شاكر وهارون) ٣٨ - ٤٠ (وليم بن الورد)،
قال أبو سعيد: وَحُرَيْمٌ (بالحاء المهملة) اسم أبيه المعروف عند الرواة وأهل
اللغة، وكان أبو العباس المبرد يقول: حُرَيْمٌ وينسب في ذلك إلى التصحيف
«شرح الكتاب: ج-٢، ق/٢١٠ (المدينة): وبيت الشاهد أحد شواهد
سيبويه، والشاهد فيه حذف الياء من (لِنَفْسِهِ) ضرورة في الوصل تشبيهاً
بها في الوقف إذ قال: (لِنَفْسِهِ)، انظر الكتاب وهامشه: ١٠/١، وانظر
أيضاً شرح أبيات سيبويه: ١٦٦/١ - ١٦٧ (الريح). قال المبرد: «واعلم

وَالْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ «لِنَفْسِهِ» فَحَذَفَ الْيَاءَ وَبَقِيَ الْكَسْرَةُ عَلَى حَالِهَا.
وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ هَذِهِ الْحُرُوفِ لِأَنَّهَا زَوَائِدُ تَسْقُطُ فِي الْوَقْفِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلَّا^(١) أَجَزْتُمْ حَذْفَ التَّنْوِينِ مِمَّا يَنْصَرِفُ لِأَنَّهُ زَائِدٌ
لَا يَثْبُتُ فِي الْوَقْفِ كَمَا^(٢) أَجَزْتُمْ حَذْفَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنَ الْهَاءِ؟ قِيلَ لَهُ:
الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بَيْنَ وَهُوَ أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ لَاحِقَتَانِ بِالْهَاءِ^(٣) وَإِنَّمَا أُرِيدُ بِهِمَا
بَيَانُهُمَا^(٤) فِي اللَّفْظِ، فَإِذَا وُصِلَ الْكَلَامُ قَامَ مَا بَعْدَهُمَا^(٥) مُقَامَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ
فِي إِبَانَتِهَا، وَإِنْ كَانَتَا أَبْلَغَ فِي الْبَيَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ^(٦) فَإِنَّ^(٧) حَذْفَهُمَا لَا يُخْلُ
بِمَعْنَى، وَلَا يُدْخِلُ شَيْئًا فِي غَيْرِ بَابِهِ، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ مَتَى صَرَفْتَهُ دَخَلَ
فِي غَيْرِ بَابِهِ^(٨)، وَوَقَعَ اللَّبْسُ، فَلَمْ يُشْبِهْ حَذْفُ الْوَاوِ تَرْكَ الصَّرْفِ.

= أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك، حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء إذ لم يكونا من أصل الكلمة» ثم أنشد البيت بإثبات الياء في (عَيْتَيْهِ) وحذفها من (لِنَفْسِهِ) المقتضب: ٣٨/١، ٢٦٦، وانظر أيضاً الكامل: ٣٧/٢، الإنصاف/٥١٧، ضرائر الشعر/١٢٣، الوحشيات/٢٥٩.

- (١) في (ت، ب) «فهلأ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠٩.
- (٢) «كما» ساقطة من (م).
- (٣) في (ب) «اللاحقتين بالهاء إنما أريد بهما..» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٠٩.
- (٤) في (ت) «بَيَانُهُمَا».
- (٥) في كتاب ضرورة الشعر/١١٠ «بعدها».
- (٦) في (ت) «ومع وذاك».
- (٧) «فإن» ساقطة من (م)، (س).
- (٨) في (ب) «وما لا ينصرف متى ترك صرفه دخل في غير بابيه».

وَرُبَّمَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَحَدَفَ الْحَرَكَةَ أَيْضًا، قَالَ الشَّاعِرُ^(١) /:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ
وَمِطْوَايَ مُشْعَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٢) :

(١) قوله «الشاعر» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/ ١١٠ .

(٢) البيت من الطويل، وينسب ليعلى بن الأحول الأزدي، والهاء في قوله «أخيلُهُ» عائدة على البرق في بيت قبله وهو قوله:

أَرِقْتُ لِبَرْقِ دُونَهُ شَرَوَانَ بِيَانٍ، وَأَهْوَى الْبَرْقِ كُلَّ بِيَانٍ

انظر اللسان (مطأ)، ويسوقه النحاة مثلاً على ما أجري في الوصل على حد الوقف، قال أبو الفتح ابن جني: «على أن أبا الحسن حكى سكون الهاء في هذا النحو لغة أزد السراة» انظر الخصائص: ١/ ١٢٨، وانظر أيضاً المسائل العسكرية/ ١٩٨، المقتضب: ١/ ٣٩، ٢٦٧، المنصف: ٣/ ٨٤، المحتسب ١/ ٢٤٤ .

وروى الأخفش هذا البيت شاهداً على أن من العرب من يسكن هاء الإضمار للمذكر، وأنه في لغة أزد السراة، وأنه كما يزعمون كثيراً ولم يسقه الأخفش على أنه من أبيات الضرورة، انظر معاني القرآن/ ١٧٩ (الورد) ومناقشة هذا الرأي عند سعيد الأفغاني انظر «مع الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن» مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة، العدد ٤٨ ص ٢١٣ . على أن الألوسي يرى أن ذلك لغة لا ضرورة، انظر الضرائر/ ٨٢، ولعله استثنى ذلك من البغدادي، الخزانة: ٢/ ٤٠١ - ٤٠٢ .

وتضطرب المصادر في رواية هذا البيت، ففي جمهرة اللغة: ٣/ ١١٨ يروى (الحَرَامِ) بدل (العَتِيقِ) وفي الخزانة: ٢/ ٤٠١ (أَزِيغُهُ) بدل (أُخِيْلُهُ) وأشار إلى أن آخرين يروونه (أَشِيْمُهُ)، كما روى البغدادي أيضاً أن رواية صاحب الأغاني ومحمد بن حمزة العلوي في حماسته «وَمِطْوَايَ مِنْ شَوْقٍ لَهُ أَرْقَانِ» وعلى ذلك لا شاهد فيه

انظر الخزانة: ٢/ ٤٠٣ - ٤٠٤، ومعنى «أخيلُهُ» انظر إلى غيْلَتِهِ، «وَمِطْوَايَ» مثنى «مِطْوَى» حذف نونه عند الإضافة إلى ياء المتكلم، بمعنى الصاحب.

وَأَقْبَحُ مِنْ هَذَا حَذْفُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْ «هُوَ، وَهِيَ» وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ
وَالْيَاءَ فِيهِمَا مُتَحَرِّكَتَانِ تَثْبِتَانِ فِي الْوَقْفِ، قَالَ الرَّاجِزُ^(١):

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ هِ مِنْ هَوَاكَ^(٢)

أراد: ^(٣) هِيَ مِنْ هَوَاكَ.

وقال آخر^(٤):

فَيِّنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
أراد: فَيِّنَا هُوَ يَشْرِي.

وقال آخر^(٥):

يِّنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلَّلْنَا وَمَانُعَلَّلُهُ

(١) قوله «الراجز» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/١١١.
(٢) البيت من الرجز، ولم ينسبه أحد إلى قائل، وأبو سعيد ينفرد برواية «دَارٌ
لِسَلْمَى» أما بقية المصادر التي ذكرته فترويه «دَارٌ لِسُعْدَى» وَهُوَ أَحَدُ شَوَاهِدِ
سَيُوبِهِ، الكتاب: ٩/١، والشاهد فيه حذف الياء من (هِيَ) تشبيهاً لها
بالياء في مثل (بِهِ) والواو في (هُوَ). انظر الخصائص: ٨٩/١، أمالي ابن
الشجري: ٢٠٨/٢ وانظر بقية المصادر في كتاب ضرورة الشعر/١١١
حاشية (٢)، وقبل هذا البيت قوله: «هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَيَّ تِبْرَاكَأ» انظر
الضرائر/٨٧.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/١١١ «أراد: إِذْ هِيَ...».

(٤) سبق ذكر هذا البيت وتخرجه انظر ص ٥١.

(٥) البيت من البسيط، ولم أقف على نسبه إلى شاعر، والشاهد فيه كالشاهد في
البيت قبله. انظر الكتاب: ١٢/١، الإنصاف ٦٧٨، الدرر: ٣٦/١،
الضرائر/٧٨، الخزانة: ٢٦٥/٥ (هارون).

أراد: بَيَّنَّا هُوَ. وَالْجَيْدُ^(١) فِي هَذَا أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ مِنْهُ مَحذُوفَةً عَلَى لُغَةٍ
مَنْ يَقُولُ «هُوَ، وَهِيَ» وَيُسَكَّنَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ فِي حَذْفِهَا
بِضْرَبَتِهِ الَّتِي الْمَحذُوفُ مِنْهَا الْوَاوُ السَّاكِنَةُ^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ^(٣) يَحذِفُونَ الْوَاوُ السَّاكِنَةَ وَالْيَاءُ السَّاكِنَةَ إِذَا كَانَ
قَبْلَهَا ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ، فَيَكْتَفُونَ بِالضَّمَّةِ مِنَ الْوَاوِ، وَبِالْكَسْرَةِ مِنَ الْيَاءِ،
سَوَاءً كَانَتِ الْوَاوُ ضَمِيرًا أَوْ لَمْ تَكُنْ نَحْوُ^(٤) قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ^(٦)

أَرَادَ: «كَانُوا» فَكَتَفَى بِالضَّمَّةِ مِنَ الْوَاوِ، وَرُبَّمَا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا فِي آخِرِ
بَيْتٍ مُقَيَّدٍ، فَيُحذَفُ الْوَاوُ وَيُسَكَّنُ مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٧):

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ
عَلَى الْجِبَالِ الضَّمُّ لَارْفَضُ الْجَبَلِ

(١) العبارة من قوله: «والجيد في هذا إلى قوله: الواو ساكنة» ساقطة من كتاب

ضرورة الشعر/١١٢.

(٢) من قوله «والجيد في هذا... إلى قوله الواو ساكنة» سقط من (م، س)، وما

أثبتته هنا من (ت) وهامش (ب).

(٣) قوله «قد» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/١١٢.

(٤) قوله «نحو» ساقطة من كتاب ضرورة الشعر/١١٢.

(٥) سبق تخريج هذا البيت، انظر ص ١١٢.

(٦) في (ت) «الأساء» وفي (ب) الآسات.

(٧) البيتان من الرجز، ولم أقف على قائلهما، وفيهما شاهد على حذف واو الضمير

اجتزاء بما قبلها من الضم، وموضع الشاهد قوله (حمل) أراد (حملوا) فحذف

الواو وأبقى الضمة، وجاء بالحرف ساكناً للوقف. انظر ضرائر

الشعر/١٢٨، شرح المفصل: ٨٠/٩.

فَهَذَا الْبَيْتُ فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : «حَمَلٌ» عَلَى / لُغَةٍ مَنْ يَحْذِفُ الْوَاوَ وَيَكْتَفِي
بِالضَّمَّةِ فَلَمَّا وَقَفَ سَكَّنَ .

ب ١٧٥

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : لَوْ أَنَّ مَنْ أَدْعُو مِنْ قَوْمِي حِينَ
أَدْعُوهُمْ^(١) حَمَلٌ ، وَكَانَ تَقْدِيرُ اللَّفْظِ فِيهِ لَوْ أَنَّ جَمَعَ قَوْمِي حِينَ
أَدْعُوهُمْ^(٢) ، فَحَذَفَ^(٣) مِنْ وَأَقَامَ مَقَامَةَ الْقَوْمِ وَوَحَّدَ عَلَى لَفْظِهِ .
وَمَا يُشْبَهُ هَذَا قَوْلُهُ^(٤) :

كَفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا
جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ

- (١) في (ب) «حين أدعوه»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١١٢ .
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر/١١٣ زاد بعده «حمل» .
- (٣) في (ب) «فحذف جميع من» ، وفي كتاب ضرورة الشعر/١١٣ «فحذف
جمع وأقام» .
- (٤) البيتان من الرجز، وقد روى الفراء ذلك شاهداً على قراءة قوله تعالى : ﴿يَوْمَ
يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾ (هود/١٠٥) وقال : «كتبت بغير الياء وهو في موضع رفع ،
فإن أثبت فيه الياء إذا وصلت القراءة كان صواباً، وإن حذفها في القطع
والوصل كان صواباً، قد قرأ بذلك القراء، فمرح حذفها، إذا وصل قال الياء
ساكنة، وكل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور
فإن العرب تحذفها وتجتزئ بالضممة من الواو، وبالكسرة من الياء» معاني
القرآن : ٢/٢٧، كما أورد الفراء ذلك شاهداً، أيضاً على بعض الحروف
القرآنية التي حذفت فيها الواو والياء، ولو كُنَّ بهما كان ذلك صواباً، انظر
المصدر نفسه جـ٢/١١٨، جـ٣/٢٦٠ . كما ذكر البيتان في مصادر أخرى
ولم ينسبها أحد إلى قائل، انظر ضرورة الشعر/١١٣ حاشية (٣) .

أَرَادَ: تُعْطِي فَحَذَفَ الْيَاءَ وَكَتَفَى بِالْكَسْرِ مِنْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

إِضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ^(٢) قَوْنَسَ الْفَرَسِ
فَإِنَّ الْخَلِيلَ^(٣) يَقُولُ فِي هَذَا إِنَّهُ حَذَفَ النُّونَ الْخَفِيفَةَ مِنْهُ، أَرَادَ:
إِضْرِبَنَّ^(٤) عَنْكَ فَحَذَفَ النُّونَ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَحَذَفَهَا لَا يُخِلُّ بِمَعْنَى وَلَا

(١) البيت من المنسرح، روى أبو زيد عن أبي حاتم قال: «أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة (وأنشد هذا البيت) وقال: أراد النون الخفيفة» انظر النوادر في اللغة/١٦٥، ودفع ابن جني حذف نون التوكيد في مثل هذا البيت، معللاً ذلك بعد وروده عن العرب، وأن هذا البيت مصنوع والرواية لا تثبت به، انظر سر صناعة الإعراب: ٨٢/١ وقال أيضاً «قالوا: أراد (اضربَنَّ عَنْكَ) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف في القياس على ما أذكره له...» الخصائص: ١٢٦/١، والمؤلف وغيره ممن يروي هذا البيت يروونه شاهداً على حذف النون الخفيفة الداخلة على الفعل (اضرب) للتأكيد من غير أن يلقاها ساكن، قال ابن عصفور: والصحيح حذفها تخفيفاً لما كان حذفها لا يخل بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلاً عليها» ضرائر الشعر/١١١، وتختلف بعض المصادر في روايته فعند ابن عصفور «بالسوط» بدل «السيف» ومثل ذلك في اللسان (قنس) وابن جني يرويه في الخصائص «بالسيف» وفي سر صناعة الإعراب «بالسوط». وانظر البيت في الإنصاف/٥٦٨، مغني اللبيب/٨٤٢، شرح المفصل: ٤٤/٩.

(٢) في (ت) «السوط» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١١٣.

(٣) يعني الخليل بن أحمد الفراهيدي.

(٤) في (ب) «اضربا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١١٤.

يُدْخِلُ شَيْئًا فِي غَيْرِ بَابِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي حَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ^(١) مِنْ هَاءِ
الضَّمِيرِ.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: أَرَادَ: اضْرِبْ عَنْكَ، فَكَثُرَ السَّوَاكِنُ فَحَرَّكَ
لِلضَّرُورَةِ. فَهُوَ^(٢) عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَعَلَى قَوْلِ الْفَرَّاءِ
مِنْ بَابِ الزِّيَادَةِ.

ومما يشبه الترخيم قوله^(٣):

أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لَا يُحْسِنُ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثْرًا^(٤)

أراد «كَيْفَ لَا يُحْسِنُ»، ولا يجوز أن يكون في معنى «كَيْ»، لِأَنَّ /
الرَاعِيَيْنِ لَمْ يَفْعَلَا شَيْئًا كَيْ لَا يُحْسِنُ أَثْرًا مِنَ الْبُعْرَانِ.

أ ١٧٦

وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، كَقَوْلِكَ: «إِنْ تَأْتِيَنِي أَنَا
أَكْرَمُكَ» تريد: فَأَنَا أَكْرَمُكَ، قال الشاعر^(٥):

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

(١) في كتاب ضرورة الشعر/ ١١٤ «في حذف الياء والواو».

(٢) في (ب) «فهذا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١١٤.

(٣) في (ب) «قول الشاعر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١١٤.

(٤) البيت من البسيط ورواه الفراء:

مِنْ طَالِبِينَ لِبُعْرَانٍ لَنَا رَفَضَتْ كَيْ لَا يُحْسِنُ.....

انظر معاني القرآن: ٢٧٤/٣، وهذه الرواية توافق إحدى روايات البغدادي

انظر الخزانة: ١٠٢/٧ (هارون) وإن كان البغدادي في إحدى رواياته قد

وافق رواية السيرافي هذه، انظر الخزانة: ١٠٧/٧، انظر أيضاً شرح

المفصل: ١١٠/٤، والشاهد فيه قوله «كي لا يحسن» وقد أراد «كَيْفَ».

(٥) البيتان من الرجز، وتختلف المصادر في نسبتها، فمنها ما ينسبها إلى جرير

أراد: فَتَصْرَعُ، وقال آخر^(١):

مَنْ يَعْمَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
أَرَادَ: فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْفَاءُ وَاجِبَةً هَاهُنَا لِأَنَّ جَوَابَ

= ابن عبد الله البجلي، انظر الكتاب: ٤٣٦/١، العيني: ٤٣٠/٤،
والخزانه: ٦٤٣/٣، ومنها ما ينسبها إلى عمرو بن خثارم البجلي، انظر
فرحة الأديب/١١١، الخزانة: ٣٩٦/٣، وهنا روى البغدادي قصة حول
نظم الأرجوزة وروايته للشعر هكذا:

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنِّي أَخُوكَ فَاتَّظَرْنَ مَا تَصْنَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ إِنِّي أَنَا الدَّاعِي نِزَارًا فَاسْمَعُوا

انظر أيضاً نفسه: ٥٤١/٤. انظر أيضاً المقتضب: ٧٢/٢، الكامل:
١٣٤/١، قال أبو العباس: «أراد سيبويه إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ»
وهو عندي على قوله: إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ فَأَنْتَ تُصْرَعُ يَا قَتِي» انظر أيضاً
المقرب: ٢٧٥/١، ضرائر الشعر/١٦٠، الإنصاف/٦٢٣، ما يجوز
للشاعر في الضرورة/١٢٠، اللسان (بجَل).

(١) البيت من البسيط، وهو أحد شواهد الكتاب: ٤٣٥/١، وقد نسبه سيبويه
إلى حسان بن ثابت، وأثبت (سيان) بدل (مِثْلَانِ) والشاهد عنده قول
الشاعر: (اللَّهُ يَشْكُرُهَا) وذلك على جواز حذف الفاء من جواب الشرط إذا
كانت جملة اسمية أو فعلاً مرفوعاً، وذلك في الشعر، انظر الكتاب:
٤٥٨/١، ونسبه المبرد في المقتضب: ٧٢/٢ إلى عبد الرحمن بن حسان وفيه
«يَفْعَلُ» بدل (يَعْمَلُ)، والبيت في الانتصار ضمن إحدى المسائل التي غلط
فيها المبرد سيبويه مستدلاً برواية الأصمعي للبيت وهي: «مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ
فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ» انظر الانتصار ق/١٩٠، انظر أيضاً ضرائر
الشعر/١٦٠.

الشَّرْطِ مَتَى كَانَ جُمْلَةً أَوْ فِعْلاً مَرْفُوعًا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْفَاءِ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا أُتِي
بِهَا لثَلَاثًا يُسَلِّطُ مَاقْبَلَهَا عَلَى مَا بَعْدَهَا^(١)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ»
فَتَجْزِمُ أَقُمْ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلَوْ أَدْخَلْتَ الْفَاءَ عَلَيْهَا بَطَلَ جَزْمُهَا، لَا تَقُولُ «إِنْ
تَقُمْ فَأَقُمْ» فَحَذَفُ الْفَاءِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ ضَرُورَةِ الشُّعْرِ،
وَقَدْ كَانَ سَبَبِيهِ يُجِيزُ هَذَا الْوَجْهَ، وَيُجِيزُ أَيْضًا تَقْدِيمَ الْجَوَابِ عَلَى
تَقْدِيرِ^(٢) اللَّفْظِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكُ» وَكَانَ
الْأَصْمَعِيُّ^(٣) يُنْشِدُ «مَنْ يَفْعَلُ^(٤) الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ».

وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ يَأْبَى أَنْ يُقَدِّرَ الْجَوَابَ مُقَدِّمًا، لِأَنَّهُ
قَدْ وَقَعَ فِي مَوْقِعِهِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ، وَالشَّيْءُ إِذَا / وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ^(٥) لَمْ

ب ١٧٦

= وروى الفراء ذلك وقال: «ألا ترى أن قولك (الله يشكرها) مرفوع كانت
فيه الفاء أو لو لم تكن، فلذلك صلح فيه ضميرها» أي ضمير الفاء، انظر
معاني القرآن: ٤٧٦/١، وقد وهم أبو زيد فأسند إلى سيبويه أنه روى البيت
لعبدالرحمن بن حسان، وسيبويه إنما رواه لحسان بن ثابت - كما مر - انظر
النوادر في اللغة/٢٠٧، والبيت ينسب إلى كعب بن مالك وهو في
ديوانه/٢٨٨، انظر البيت أيضاً في الخصائص: ٢٨١/٢، سر صناعة
الإعراب: ٢٦٤/١ - ٢٦٥، المصنف: ١١٨/٣، المقرب: ٢٧٦/١،
الخزانة: ٦٤٤/٣، ٥٤٧/٤.

(١) في (ت) «لثلاث تسلط أن على لم بعدها».

(٢) في (ب) «تقدير الجواب على تقديم اللفظ»، ومثله في كتاب ضرورة
الشعر/١١٦.

(٣) انظر الانتصار، ق/١٩٠.

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/١١٧ «مَنْ يَعْمَلُ...».

(٥) في كتاب ضرورة الشعر/١١٧ «موقعه».

يُنَوِّبُهُ التَّقْدِيمُ، وَمِثْلُهُ^(١) :

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنِّهَا مُطْبَعَةٌ مِّنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا
أَي فَلَآ يَضِيرُهَا. وَاسْتِقْصَاءُ هَذَا الْاِحْتِجَاجِ^(٢) لِسَيَّبِيهِ فِي إِجَازَةِ
الْوَجْهَيْنِ لَهُ مَوْضِعٌ سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ حِذْفُهُمُ الْفَتْحَةَ مِنْ عَيْنِ «فَعَلَ» كَقَوْلِهِمْ فِي «هَرَبَ»: «هَرَبٌ»
وَفِي «طَلَبَ، طَلَبٌ»، قَالَ الرَّاجِزُ أَنْشَدَهُ الْأَصْمَعِيُّ^(٤):

عَلَى مَحَالِّاتٍ عَكِسْنَ عَكْسًا
إِذَا تَسَدَّاهَا طَلَابًا غَلَسَا

(١) البيت من الطويل ونسبه سيبويه إلى الهذلي دون تعيين اسم الهذلي هذا،
وقال: «هكذا أنشدناه يونس، كأنه قال: لَا يَضِيرُهَا مِّنْ يَأْتِيهَا. ولو أريد
حذف الفاء جاز» الكتاب: ٤٣٨/١، قال الأعلام: وهو عند المبرد على
إرادة الفاء، لأن «يضير» إذا تقدمت على (مَنْ) ارتفعت به وبطل فيها
الجزء، لأن حرف الشرط لا يعمل فيه ما قبله» (نفسه)، وأنشده المبرد دون
نسبة في المقتضب: ٧٢/٢، وأنشده ابن النحاس منسوباً لأبي ذؤيب وفيه
«فَقُلْتُ لَهُ أَحْمَلُ...» انظر شرح أبيات سيبويه/١٦٦ (زاهد)، والبيت في
ديوان الهذليين: ١٥٤/١ - ١٥٦ منسوب لأبي ذؤيب، وفيه «فَقِيلَ
تَحْمَلُ...» ومثل ذلك في الشعر والشعراء: ٦٥٩/٢ ضمن أبيات يخاطب
فيها ابن اخته خالد بن زهير الهذلي وذكر بعض هذه الأبيات وطرف القصة
وتوجيه الشاهد عند ابن السيرافي، انظر شرح أبيات سيبويه ١٩٣/٢
(سلطاني)، ١٨١/٢ (الريح).

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/١١٨ «والاحتجاج».

(٣) في (ب) «إن شاء الله تعالى» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١١٨.

(٤) البيتان من الرجز، ولم أقف على نسبتها لشاعر، انظر ضرائر الشعر/٨٤،
شرح شواهد الشافية: ١٨/٤.

أَرَادَ: غَلَسَا وَلَيْسَ ذَلِكَ وَجْهَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ الْفَتْحَةَ غَيْرَ مُسْتَقْلِلَةٍ
وَأِنَّمَا يَفْعَلُونَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الضَّمِّ وَالْكَسْرِ^(١) كَقَوْلِكَ^(٢) فِي «فِيخَذُ: فَنَحَذُ»،
وَفِي «عَضِدُ: عَضِدُ» وَلَا يَقُولُونَ فِي «جَبَلٍ جَبَلٌ»^(٣) ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ
يُضْطَرُّونَ فَيَفْتَحُونَ السَّاكِنَ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي «خَفَقُ:
خَفَقُ»، وَفِي «حَشَكُ: حَشَكُ» فَلَمَّا زَادُوا هَذِهِ الْفَتْحَةَ عَلَى السَّاكِنِ ،
وَالسُّكُونُ أَخْفُ مِنَ الْفَتْحِ كَانَ حَذْفُ الْفَتْحَةِ أَجْدَرَ لِأَنَّهُمْ يُحَلُّونَهُ
بِالْحَذْفِ مَحَلًّا^(٤) هُوَ أَخْفُ مِنْ مَحَلِّهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ فِي الْإِعْرَابِ كَقَوْلِهِمْ:

قَامَ الرَّجُلُ إِلَيْكَ ، وَذَهَبَتْ جَارِيَتُكَ^(٥) ، وَأَنَا^(٦) أَذْهَبُ إِلَيْهِ .

وَكَانَ سَبَبُوهُ يُجِيزُ هَذَا وَيُنشِدُ^(٧) فِيهِ آيَاتًا ، وَأَنْشَدَ غَيْرَهُ / أَيْضًا مِمَّنْ
يُؤَافِقُهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ ، فَمِمَّا أَنْشَدَ^(٨) فِي ذَلِكَ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٩) :

أ١٧٧

(١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ١١٨ «فِي الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ» .

(٢) فِي (ب) «كَقَوْلِهِمْ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ١١٨ .

(٣) انظُرْ: الْكِتَابُ: ٢٩٨/٢ .

(٤) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ١١٨ «مَحَلًّا لَهُ هُوَ . . .» .

(٥) فِي (س) «بِجَارِيَتِكَ» .

(٦) فِي (س ، م) «فَأَنَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ» .

(٧) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ١١٩ «وَأَنْشَدَ» .

(٨) فِي (ب) «فَمِمَّا أَنْشَدَهُ سَبَبُوهُ» .

(٩) الْبَيْتُ مِنَ السَّرِيعِ ، وَرَوَايَةُ الْدِيَّوَانِ/ ٨٦ «فَالْيَوْمَ أُسْقَى» وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ

ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ لِلْبَيْتِ رَوَايَةً أُخْرَى وَهِيَ «فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ» وَقَالَ عَنْهَا إِنَّهَا
هِيَ الرِّوَايَةُ الْجَيِّدَةُ ، وَذَكَرَ أَنَّ مِنْ رَوَى «فَالْيَوْمَ أُشْرِبْ» فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَبِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
فَسَكَّنَ الْبَاءَ مِنْ «أَشْرَبَ وَالْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ «أَشْرَبُ» بِالرَّفْعِ .
وَقَالَ أَبُو نُخَيْلَةَ^(١) :

إِذَا اغْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ
بِالْدُّوْ أَمْثَالِ السَّفِينِ الْعُومِ

= على ضرورة قبيحة وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوه . انظر:
النوادر في اللغة/ ١٨٧ - ١٨٨ . والبيت أحد شواهد سيويه وكثير من كتب
النحو ترويه «فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ» انظر: الكتاب: ٢٩٧/٢ ، الخصائص:
، ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ، ٩٦/٣ ، شرح المفصل: ٤٨/١ ،
التصريح: ٨٨/١ ، الخزانة: ٥٣٠/٣ ، ويرى ابن عصفور أن هذه الرواية
تخرج على نقص الحركة بحذف حركة الباء من «أَشْرَبُ» تشبيهاً للمنفصل
بالم متصل ، انظر المقرب ٢٠٤/٢ . وَالْمُسْتَحَبُّبُ: الذي يحمل الشيء في
الحقبة خلفه إذا ركب ، وَالْوَاعِلُ: الذي يدخل على القوم وهم يشربون
فيشرب معهم دون دعوة ، وسمى الداخل في نسب ليس له «وَاعِلًا» وهو في
كلام أهل البصرة «الطَّفِيلِيُّ» ، وفي كلام أهل الحجاز «الْبَرْقِيُّ» انظر: النوادر
في اللغة/ نفسه ، اللسان (وَعَلَّ) ، (حَقَبَ) ، وسيأتي بعد قليل ، انظر أيضاً
رسالة الغفران/ ٣٦٨ ، ٤٣٥ .

(١) البيتان من الرجز ، والشاهد فيهما تسكين الباء في (صاحب) ضرورة ، وهو
يريد: «ياصاحب» ، انظر: الكتاب: ٢٩٧/٢ ، الخصائص: ٧٥/١ ،
٣١٧/٢ ، قال الفراء: «يريد صاحب قوم» فجزم الباء لكثرة الحركات ،
وروى عن الرواسي عن أبي عمرو بن العلاء «لا يحزنهم» جزم ، معاني
القرآن: ٣٧١/٢ ، وانظر الشاهد في المصدر نفسه: ١٢/٢ - ١٣ . رسالة
الغفران/ ٣٦٩ ، جمهرة اللغة: ١٥١/٣ ، الموشح/ ١٥٠ ، ٣٥١ ، وسيأتي
بعد قليل .

وَلَمْ يَقُلْ «صَاحِبٌ» وَلَا «صَاحِبٍ» وَهُمَا الْوَجْهُ.

وَقَالَ آخِرُ^(١):

وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً صَهْبَاءَ مِثْلَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ
رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُثْرَرِ
فَقَالَ^(٢) «هَنْكَ» فَسَكَّنَ النُّونَ^(٣).

(١) قوله «آخر» سقطت من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/١٠٢.

(٢) في (ب) «وقال».

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/١٢٠ «وسكن النون».

والبيتان من السريع وهما للأقيشر الأسدي، واسمه المغيرة بن عبدالله، انظر ديوانه/٦٦، وأنشد سيبويه البيت الثاني وفيه شاهد على تسكين النون من (هَنْكَ) وهو مرفوع ضرورة، قال الأعلام: وبعض النحويين ينشد البيت (وقد بدا ذاك من المثرر)، انظر الكتاب وهامشه: ٢٩٧/٢، انظر أيضاً البيتين وبيتاً قبلهما وقصة ذلك في شرح أبيات سيبويه: ٣٩١/٢ (سلطاني)، ٣٣٧/٢ (الريح) الخزانة: ٢٧٩/٢، العيني: ٥١٦/٤، وانظر بيت الشاهد في الخصائص: ٧٤/١، وشرط الشاهد في الخصائص: ٩٥/٣، انظر أيضاً المحتسب: ١١٠/١، شرح عيون سيبويه/٢١٠، وأنشد ثعلب الأول منها على قصر الممدود، وفيه (صَفْرًا كَلَوْنَ) بدل (صهباء مثل) انظر مجالس ثعلب/٨٨، ونسب ابن الشجري شرط الشاهد إلى الفرزدق، انظر الأمالي الشجرية: ٣٨/٢، وانظر أيضاً شرح التصريح: ٢٩٣/٢، شرح الأشموني: ١٠٩/٤، الدرر: ٣٢/١، الهمع: ٥٤/١، ١٥٦/٢، اللسان (هنا) وسيأتي بعد قليل، ونسب البيت للفرزدق وفيه (عَقَالَةً) بدل (ما فيهما) انظر الشعر والشعراء/١٠٦.

وَقَالَ لَيْدٌ^(١) :

تَرَكَ أَمَكِنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النَّفُوسِ حَامِئَهَا
وقال جرير^(٢)

(١) البيت من الكامل، ورواية الديوان/٣١٣ «أَوْ يَعْتَلِقُ» بدل «أَوْ يَرْتَبِطُ» وبمثل ذلك رواه ثعلب، مجالس ثعلب/٥٠، ٣٦٩ وقال: «قال هشام (الضري): والناس يقولون «كل النفوس» واختيار أبي العباس «بعض النفوس» وذلك لأن «بعض» تكون بمعنى «كل» ومنه قول ابن مقبل:

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَلَوْلَا الدِّينُ عِبْتُكُمَا بِيَعُضِ مَا فَيْكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي
وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبَيِّنُ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ﴾ (سورة الزخرف/٦٣). تكون بمعنى «كل» وبمعنى «بعض» وأنشد لبيد... كما أنشده في موضع آخر/٣٦٨ «أَوْ يَرْتَبِطُ» وقال: حتى يرتبط، ثم نسق به،... أو جزم «يرتبط» لكثرة الحركات، قال: هونسق، كأنك قلت: إذا لم يكن أحد ذين، قال أبو العباس: وهو أجود.

وقال أبو زيد القرشي: وروى: أَوْ يَقْتَفِي، وروى: أَوْ يَعْتَلِقُ» انظر: جمهرة أشعار العرب/٣١٩. وقال ابن جني: «قيل فيه إنه يريد «أَوْ يَرْتَبِطُ» على معنى «لَأَلْزَمْتَهُ أَوْ يُعْطِينِي حَقِّي»، وقد يمكن عندي أن يكون «يَرْتَبِطُ» معطوفاً على «أَرْضَهَا» الخصائص: ٣٤١/٢، وانظر البيت أيضاً فيه ص ٣١٧. وفي الجزء الأول/٧٤، وانظر أيضاً شرح أبيات الشافية: ٤٠٥/٤.

(٢) البيتان من البسيط، انظر ديوانه/٤٤١، ورواية الديوان (فلم تعرفكم العرب) وعندئذ لا شاهد في البيت، وروى ابن جني عن أبي علي (فلا تعرفكم العرب) بسكون (تَعْرِفُكُمْ) الخصائص: ٧٤/١، ٣١٧/٢، ضرائر الشعر/٩٤، وفي البيان والتبيين: ٨٣/٣ (فما تدريكم) انظر أيضاً جمهرة اللغة: ١٥١/٣، المخصص: ١٨٨/١٥. والأهواز: تسع كور بين البصرة وفارس. انظر معجم البلدان (الأهواز).

وتيرى: نهر بالأهواز، انظر معجم البلدان (تير)، (نهر).

مَا لِلْفَرْزَدَقِ مِنْ عِزٍّ يَلُودُ بِهِ إِلَّا بَنُو الْعَمِّ فِي أَيْدِيهِمُ الْخَشَبُ^(١)
 سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلِأَهْوَاؤِ مَنْزِلِكُمْ^(٢) أَوْ نَهْرٍ تِيرِي فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٣)
 والوجه: تَعْرِفُكُمْ^(٤).

قَالَ سَيْبَوَيْهِ: شَبَّهُوا هَذِهِ الضَّمَاتِ وَالْكَسْرَاتِ الْمَحْدُوفَةَ بِالضَّمَّةِ مِنْ
 عَضُدٍ، وَالْكَسْرَةِ مِنْ فَخِذٍ حِينَ قَالُوا «عَضُدٌ، وَفَخِذٌ»^(٥) غَيْرَ أَنَّ حَذْفَهَا
 مِنْ عَضُدٍ وَفَخِذٍ / حَسَنٌ مُطَرِّدٌ فِي الشُّعْرِ وَالْكَلامِ جَمِيعًا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ
 لَا يُزِيلُ مَعْنَى، وَلَا يُغَيِّرُ إِعْرَابًا، وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ يَزُولُ الْإِعْرَابُ الَّذِي بِهِ
 تَتَعَقَدُ الْمَعَانِي^(٦) إِلَّا أَنَّهُ شَبَّهَ اللَّفْظُ بِاللَّفْظِ.

ب ١٧٧

وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ وَالزَّجَّاجُ يُنْكِرَانِ هَذَا وَيَأْبَيَانِ
 جَوَازَهُ، وَيُنشِدَانِ بَعْضَ مَا أَنْشَدْنَا عَلَى خِلَافِ الرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا.
 فَأَمَّا بَيْتُ امْرِئِ الْقَيْسِ فَأَنْشَدَاهُ:

- (١) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢١ (الكرب).
- وفي (م) بخط الناسخ نفسه (الكرب) فوق كلمة «الخشب» وإلى جوار ذلك
 قال عن كلمة «الكرب»: بخط سف فوق الخشب، وكلاهما جيد «ويبدو
 أن السيرافي نفسه أورد الروایتين شاكاً في إثبات إحداهما دون الأخرى، وفي
 (ب) «الكرب» هي القافية، ووضع إلى جوارها في الحاشية «الخشب».
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢١ «ونهر تيرى».
- (٣) في (ت) «أو نهر زبيرى» وهو خطأ، وفيها أيضاً «يعرفكم» بالياء.
- (٤) في (ب) «فما تعرفكم».
- (٥) الكتاب: ٢٩٧/٢ (بتصرف).
- (٦) في (ب) «الذي تتعقد به المعاني» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢١.

فَالْيَوْمَ أَسْقَى غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ وَ فَالْيَوْمَ فَاشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ^(١)
وَأَمَّا بَيْتُ أَبِي نُخَيْلَةَ فَأَنْشَدَاهُ^(٢) :

إِذَا أَعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِ قَوْمِ^(٣)

وَأَنْشَدَا مَوْضِعَ «هَنْكٍ مِنَ الْمِثْرَةِ» وَقَدْ بَدَأَ ذَلِكَ مِنَ الْمِثْرِ^(٤) وَمَوْضِعَ
«فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ» فَلَمْ تَعْرِفْكُمْ الْعَرَبُ^(٥) .

وَأَمَّا بَيْتُ لَبِيدٍ فَإِنَّ الْجَزْمَ فِيهِ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى «تَرَأَى أَمَكِنَةَ إِذَا لَمْ
أَرْضَهَا» «وَإِذَا لَمْ يَأْتِنِي^(٦) مَوْتِي» وَأَرَادَ بِالْمَوْتِ هَاهُنَا أَسْبَابَ الْمَوْتِ الَّتِي
لَا يُمَكِّنُ مَعَهَا بَرَّاحُ الْمَكَانِ وَمُفَارَقَتُهُ مِنَ الْعِلَلِ الْحَابِسَةِ لَهُ وَالضَّرُورَاتِ
الدَّافِعَةِ إِلَى الْمَقَامِ ، وَقَدْ تُسَمَّى أَسْبَابُ الْمَوْتِ مَوْتًا ، قَالَ اللَّهُ^(٧) (عَزَّ
وَجَلَّ)^(٨) : «وَلَقَدْ كُتِبَ تَمَنُّونَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ
تَنْظُرُونَ»^(٩) .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَزْمُ^(١٠) «عَلَى الْمَجَاوِرَةِ لِلْمَجْزُومِ كَمَا / قَالُوا:

(١) انظر قبله ص ١٣٩ .

(٢) قوله : «فأنشده» ساقطة من (ب) .

(٣) انظر قبله ، ص ١٣٩ .

(٤) انظر قبله ، ١٤٠ .

(٥) انظر قبله ، ص ١٤٢ .

(٦) في (م) «تأتيني» .

(٧) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٣ «تعالى» .

(٨) ما بين القوسين سقط من (م، س) وأثبت في (ت) .

(٩) سورة آل عمران ، آية ١٤٣ .

(١٠) في (ب) «الجزم أيضاً على المجاورة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٣ .

هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ، «وَيَرْتَبِطُ»^(١) لَوْ حُرِّكَ كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّأْوِيلِ^(٢) الَّذِي تَأْوَلَهُ مَنْ يَرَى تَسْكِينَهُ لِلضَّرُورَةِ، يَجْعَلُ^(٣) «أَوْ» بِمَعْنَى «حَتَّى» وَإِلَّا أَنْ^(٤) كَأَنَّهُ قَالَ: «حَتَّى يَرْتَبِطَ بَعْضُ النُّفُوسِ حَامِيَهَا» أَوْ «إِلَى أَنْ يَرْتَبِطَ»، وَهُوَ يَعْنِي نَفْسَهُ.

قَالَ الْمُفَسِّرُ^(٥): وَالْقَوْلُ عِنْدِي مَاقَالُهُ سَبَبِيهِ فِي جَوَازِ تَسْكِينِ حَرَكَةِ الإِعْرَابِ لِلضَّرُورَةِ، وَذَلِكَ أَنَّا رَأَيْنَا الْقُرَّاءَ قَدْ قَرَأُوا «مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ»^(٦) وَخَطَّهُ^(٧) فِي الْمُصْحَفِ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ، وَوَافَقَهُمُ النَّحْوِيُّونَ عَلَى جَوَازِ الإِدْغَامِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، مِمَّا تَذْهَبُ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ فِيهِ لِلِإِدْغَامِ^(٨) فَلَمَّا كَانَتْ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ يَجُوزُ ذَهَابُهَا لِلِإِدْغَامِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ، جَازَ^(٩) أَيْضًا ذَهَابُ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ، وَلَيْسَ لِقَوْلِ مَنْ يَأْبَى ذَلِكَ، وَيَحْتَجُّ فِي فَسَادِهِ بِأَنَّهُ يَذْهَبُ مِنْهُ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ مَعْنَى، لِأَنَّ الإِدْغَامَ^(١٠) يَذْهَبُ أَيْضًا حَرَكَةُ الإِعْرَابِ.

(١) إشارة إلى ذكرها في بيت لبيد أنف الذكر.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٣ «التأويل».

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٣ «ويجعل».

(٤) في (ب) «وإلى أن»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٣.

(٥) في (ب) «قال أبو سعيد»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٤.

(٦) سورة يوسف، الآية ١١.

(٧) في (ب) «وخطه وكتابه»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٤.

(٨) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٤ «مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام».

(٩) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٤ «صار».

(١٠) في (ب) «لأن الإدغام أيضاً يذهب».

وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعَرَبِ يُسَكِّنُونَ لَامَ
الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا الْهَاءُ وَالْمِيمُ أَوْ الْكَافُ وَالْمِيمُ كَقَوْلِهِ ^(١) «أَنَا أَكْرَمُكُمْ
وَأَعْظَمُكُمْ» ^(٢).

ب ١٧٨

وَقَدْ حَكَى عَنْ بَعْضِ الْقُرَاءِ «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ» ^(٣) «وَيُعَلِّمُكُمْ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ» ^(٤) فَهَذَا ^(٥) يَدُلُّ / عَلَى جَوَازِ مَا قُلْنَا وَتَقْوِيهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ ^(٦) أَنَّهُمْ يُدْخِلُونَ جِزْمًا عَلَى جِزْمٍ إِذَا لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ سَاكِنَانِ،
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَجْزِمُونَ «يَشْتَرِي وَيَتَّقِي» فَيُسْقِطُونَ الْيَاءَ، فَرُبَّمَا ^(٧) اضْطُرَّ
الشَّاعِرُ فَحَذَفَ الْكَسْرَةَ الَّتِي تَبْقَى بَعْدَ حَذْفِ الْيَاءِ، فَيَقُولُ «لَمْ يَشْتَرِ زَيْدٌ
شَيْئًا، وَلَمْ يَتَّقِ زَيْدٌ رَبَّهُ» وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ رَأَى ^(٨) الْمَجْزُومَ مُسَكِّنًا لِلْجِزْمِ
وَالْجَازِمُ يُوجِبُ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ «يَشْتَرِي وَيَتَّقِي» لَأَسْبِيلَ فِيهِ إِلَى
التَّسْكِينِ إِلَّا بِحَذْفِ الْيَاءِ ثُمَّ تَسْكِينِ مَا قَبْلَهَا جُعِلَ الْحَذْفُ وَالتَّسْكِينُ
جَمِيعًا عَلَامَةً لِلْجِزْمِ ^(٩) لِأَنَّ التَّسْكِينِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِمَا، وَيَجُوزُ ^(١٠) أَنْ

(١) في (ث) «كقولك»، وفي (ب) «كقولهم» ومثله في كتاب ضرورة

الشعر/ ١٢٤.

(٢) «وأعظمكم» هكذا ضبطها في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٥.

(٣) سورة البقرة، الآية ٦٧.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٥١.

(٥) في (ب) «وهذا يدل»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٥.

(٦) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٥ «ومن ذلك أيضاً».

(٧) في (ب) «وربما اضطر»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٥.

(٨) في (ب) «قدّر أن».

(٩) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٥ «للجزم».

(١٠) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٢٥ «وقد يجوز».

يَكُونُ هَذَا عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَحْدِفُ الْيَاءَ فِي الرَّفْعِ وَيَكْتَفِي بِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا،
كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١) ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾^(٢) فَلَمَّا جَزَمَ حَرْفًا^(٣) مُتَحَرِّكًا
سَكَّنَهُ.

قَالَ الرَّاجِزُ أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ^(٤):

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْنَا دَقِيقًا
وَهَاتِ خُبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقًا

فِي آيَاتٍ أُخْرَى، وَقَالَ آخَرُ^(٥):

(١) فِي (ب) «كَقَوْلِهِ تَعَالَى» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/١٢٦.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ، آيَةٌ /٦٤.

(٣) قَوْلُهُ «حَرْفًا» سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(٤) الْبَيْتَانِ مِنَ الرَّجْزِ، وَهُمَا مَنْسُوبَانِ إِلَى الْعِدَافِرِ بْنِ زَيْدِ الْكِنْدِيِّ، وَالرَّوَايَةُ الْمَشَارُ إِلَىهَا هَكَذَا (قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْنَا سَوِيقًا وَهَاتِ بَرَّ الْبَخْسِ أَوْ دَقِيقًا) انظُرِ النُّوَادِرَ فِي اللُّغَةِ/١٧٠، وَاللِّسَانَ (بَخْسٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «سَكَنَ رَاءً: (اشْتَرَى) وَهَذَا مَنْكِرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ» انظُرِ النُّوَادِرَ فِي اللُّغَةِ/١٧٠، وَفِي الْمَنْصَفِ: ٢٣٧/٢ قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: «قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي النُّوَادِرِ عَنْ أَبِي زَيْدٍ: (قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْنَا سَوِيقًا) فَحَدَفَ الْيَاءَ وَالْكَسْرَةَ جَمِيعًا، وَانظُرْ أَيْضًا الْخِصَائِصَ: ٣٤٠/٢ وَرَوَى ابْنُ عَصْفُورٍ الْبَيْتَيْنِ بِمِثْلِ رَوَايَةِ السِّيْرَانِيٍّ وَنَسَبَهُمَا أَيْضًا إِلَى الْعِدَافِرِ الْكِنْدِيِّ، انظُرْ: ضَرَائِرُ الشَّعْرِ/٩٧، شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ: ٢٢٤/٤ - ٢٢٧، وَالسُّوَيْقُ مَا يَجْعَلُ مِنَ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالْبُرُّ: هُوَ الْخِنْطَةُ وَالْقَمْحُ، وَالْبَخْسُ: أَرْضٌ تَنْبَتُ مِنْ غَيْرِ سَقْيٍ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَسْبَتِهِ لِشَاعِرٍ، انظُرِ الْخِصَائِصَ: ٣٠٦/١،

حَيْثُ قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: «أَجْرِي (تَقْف) مَجْرِي (عَلِم) حَتَّى صَارَ (تَقْف) (كَعَلِم)» وَانظُرِ الْمَخْصَصَ (٣٠٦/١) وَاللِّسَانَ (وَقْفٌ)، وَانظُرِ الْبَيْتَ أَيْضًا فِي الْخِصَائِصَ: ٣٣٩/٢، وَصَدْرُهُ أَيْضًا فِي الْمَصْدَرِ نَفْسَهُ ص ٣١٧. وَانظُرْ

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقَ اللَّهُ مُؤْتَابًا^(١) وَغَادِي

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُجْرُونَ هَاءَ التَّأْنِيثِ فِي الْوَصْلِ مُجْرَاهَا فِي الْوَقْفِ فَلَا
يَقْلِبُونَهَا تَاءً، وَلَا سَبِيلَ إِلَى هَذَا إِلَّا بِالتَّسْكِينِ / لِأَنَّهُمْ مَتَى حَرَّكُوا وَجَبَ
الْقَلْبُ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَا وَلَا شَبَعَ
مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَاضْطَجَعَ^(٣)

= أيضا المحتسب: ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، شرح شواهد الشافية: ٢٢٨/٤،
الصحاح (أوب)، ضرائر الشعر/٩٧.
(١) في (ت) «مؤتلف».

(٢) قوله «الشاعر» سقطت من (ب) ولم يثبتها في كتاب ضرورة الشعر/١٢٧.

(٣) البيتان من الرجز، هما لمنظومين مرثد الأسدي، ويروى قبلهما قوله:

يَارُبُّ أَبَايَ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعٌ
تَقْبُضُ الذُّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

والشاهد فيهما قوله (فاضطجع) فكثير من كتب اللغة ترويه (فالطجع)
على إبدال اللام من الضاد في اللفظين. كما أن في الأول منها شاهداً آخر
وهو قوله (ألا دعه) حيث أبدل التاء هاء في الوصل فأجراه مجرى الوقف.
انظر: الممتع/٤٠٣، شرح شواهد الشافية: ٣٢٤/٢، ٢٢٦/٣، معاني
القرآن للفراء: ٣٨٨/١، والخصائص: ٦٣/١، ٢٦٣ قال ابن جني:
«وأصله (فاضتجع) فأبدلت التاء طاء لوقوع الضاد قبلها، فصارت
(فاضطجع) ثم أبدلت الضاد لاما» الخصائص: ١٦٣/٣، انظر أيضاً:
المنصف: ٣٢٩/٢، إصلاح المنطق/٩٥. ورسالة الغفران/٤٣٥ (مع
اختلاف في الرواية).

وَقَالَ آخِرُ^(١):

لَسْتُ إِذْنُ لِرِزْعَبَلَةَ إِنْ لَمْ أُغَيَّرْ بِكَلَّتِي إِنْ لَمْ أُسَاوِ بِالطُّوْلِ

وَمِنَ الْحَذْفِ إِقَامَتُهُمُ الصِّفَةَ مَقَامَ الْمُوصُوفِ فِي الشَّعْرِ فِي الْمَوْضِعِ
الَّذِي يَقْبُحُ فِي الْكَلَامِ مِثْلُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا
إِيَّاكَ أَنْ تَكْسِبَانَا^(٣) شَرًّا^(٤)

(١) هذا الشاهد من مسدس الرجز جاء على التهام كما أنشده الفراء ونسبه
للقناني، انظر معاني القرآن: ١/٣٨٨، أو هو صدر بيت وبيت كما أنشده
ثعلب، انظر مجالس ثعلب/٤٧٣، وفسر الفراء البكَّة بأنها الطريقة، كأنه
قال: إن لم أُغَيَّرْ بِكَلَّتِي حَتَّى أُسَاوِيَ، فهذه لامرأة: امْرَأَةٌ طُوْلِي، وَنِسَاءُ
طُوْلٌ وَقَالَ ثَعْلَبُ: زَعْبَلَةٌ اسْمُ رَجُلٍ، وَزَعْبَلَةٌ: الْكَثِيرُ، وَفَسَّرَ الْبَكَّةَ بِأَنَّهَا
الْحَالُ وَالخَلْطُ. انظر أيضا مقاييس اللغة: ١/٢٨٤، واللسان (بكل)

(٢) قوله «الشاعر» سقطت من (ب). ومن كتاب ضرورة الشعر/١٢٧.

(٣) «تَكْسِبَانِي» هكذا ضبطها في كتاب ضرورة الشعر/١٢٧ بضم أوله وكسر
السين.

(٤) البيتان من الرجز ولم أقف على نسبتها لشاعر، وفي روايتها خلاف بين
المصادر فالمبرد مثلا يقول عن البيت الأول: «على هذا غير جائز، وإنما
صوابه: فَيَا غُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا، كما تقول: يَا رَجُلُ الْعَاقِلُ، أَقْبَلُ»،
المقتضب: ٤/٢٤٣، وبعض المصادر تروي البيت الثاني وفيه (تَكْسِبَانِي)
بدل (تَكْسِبَانَا) إضافة إلى بيان وجه الخلاف بين الكوفيين والبصريين في
توجيه رواية (فَيَا الْغُلَامَانَ)، انظر الأصول ١/٣٧٣، وانظر الإنصاف
/٣٣٦-٣٣٨، أسرار العربية/٢٣٠، اللامات/٥٣، وضرائر الشعر /
١٦٩، المقرب: ١/١٧٧، شرح المفصل: ٢/٩-١٠، العيني:
٤/٢١٥-٢١٦، الخزانة: ١/٢٥٨.

أَرَادَ: فَيَا أَيُّهَا^(١) الْغُلَامَانِ، فَأَقَامَ الْغُلَامَيْنِ مَقَامَ أَيِّ، وَقُبِحَ هَذَا لِأَنَّ
حَرْفَ النَّدَاءِ لَا يَلِيهِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، لِأَنَّهُ يُعْرَفُ الْمُنَادَى إِذَا قُصِدَ،
وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ يُعْرَفَانِهِ وَلَا يَجْتَمِعُ^(٢) تَعْرِيفَانِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ.
وَمِثْلُهُ^(٣):

مِنَ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ غَنِيٌّ
يريد: يَا أَيَّتُهَا^(٤) أَلَّتِي.
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥):

- (١) في الأصول المخطوطة هكذا «فَيَا أَيُّهَا» وفي (ب) «فَيَا أَيُّهَا».
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر/١٢٨ «فلا»
- (٣) البيت من الوافر، ولم تنسبه المصادر التي وقفت عليها إلى قائل، والشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في الضرورة تشبيها بيا الله، انظر الكتاب وهامشه: ٣١٠/١، قال الزجاجي: «وكان المبرد يرد هذا ويقول: هو غلط من قائله أو ناقله، لأنه لو قيل (فَيَا غُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا) لاستقام البيت وصح اللفظ به، ولم تدع ضرورة إلى إخال الألف واللام» اللامات/٥٣، وقد يكون الزجاجي نقل هذا الرأي عن مسائل الغلط التي رد على المبرد ابن ولاد أكثرها في كتابه الإنتصار، لأن ماجاء في مقتضب المبرد يوافق ما ذهب إليه سيويه فهو يقول: «وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي، إذ كانت الألف واللام لاتنصلان منها، وشبه ذلك بقولك: يَا اللهُ اغْفِرْ لِي، فقال: البيت...» المقتضب: ٢٤١/٤، وانظر أيضا الفصل ٤٢/، شرح الفصل: ٨/٢، الأصول: ٤٦٣/٣، ضرائر الشعر/١٦٩، الإنصاف/٣٣٦، الخزانة: ٣٥٨/١.
- (٤) في (م) «يَا أَلَّتِي»، «يَا أَيَّتُهَا».
- (٥) البيتان من الرجز، وتضطرب المصادر في روايتها ونسبتها، وأما الشاهد فيها فهو دخول النداء على (اللَّهُمَّ) وإثباته مع وجود العوض في آخر

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثُ أَلْمًا
دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ
فَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ^(١) إِدْخَالُ «يَا» عَلَى اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّمَا
الضَّرُورَةُ الْجَمْعُ بَيْنَ «يَا» وَبَيْنَ «اللَّهُمَّ» فِي هَذَا الْاسْمِ، وَذَلِكَ أَنَّ

= الاسم، انظر المقتضب: ٢٤٢/٤، المحتسب: ٢٣٨/٢، وروى ابن
الشجري في أماليه: ١٠٣/٢ (أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ) بدل (دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ) ثم
قال: وما خصوا به النداء قولهم (اللَّهُمَّ) ولم يستعملوا فيه حرف النداء إلا
أن يضطر شاعر وفي المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين فليراجع هناك.

ورواه أبو زيد:

إِنِّي إِذَا مَا لَمْتُ أَلْمًا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ انظر نوادر أبي
زيد/٤٥٨، وانظر أيضا أسرار العربية: ٢٣٢، شرح المفصل: ١٦/٢،
الإنصاف/٣٤١ وقد أفرد لها مسألة «قال البغدادي:» وهذا البيت من
الأبيات المتداولة في كتب العربية لا يعرف قائله، ولا بقيته، وزعم العيني أنه
لأبي خراش الهذلي، قال: وقبله:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمًا

وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذي زعم أن قبله بيت مفرد لا قرين له،
وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته، وقد
أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر، وكان يقولها وهو يسعى بين الصفا
والمروة وهما:

لَا هُمْ هَذَا خَامِسٌ إِنْ تَمَّا أُمَّهُ اللَّهُ وَقَدْ أُمَّا
إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا الخ

انظر الخزانة: ٣٥٨/١، ٣٥٩، والعيني ٢١٦/٤، وقد رجعت إلى

ديوان أمية بن أبي الصلت فلم أجد لهذه الأبيات ذكراً.

(١) في (ب) «يعني إدخال (يا) على اسم الله تعالى» ومثله في كتاب ضرورة
الشعر/١٢٩.

العَرَبَ لِاتُّنَادِي اسْمًا فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مٌ^(١) إِلَّا اسْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢) فَيَقُولُونَ :
يا الله اغْفِرْ لَنَا^(٣) ، (وَيُبَدِّلُونَ المِيمَ فِي آخِرِهِ مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ عَوْضًا ،
فَيَقُولُونَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا)^(٤) فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ / رَدَّ الحَرْفَ المَحذُوفَ
مَعَ كَوْنِ عَوْضِهِ ، وَقَدْ مَضَى^(٥) نَحْوٌ مِنْ هَذَا .

١٧٩ ب

وَمِنْ ذَلِكَ إِقَامَتُهُمُ الفِعْلَ فِي مَوْضِعِ الاسْمِ إِذَا كَانَ الفِعْلُ نَعْتًا ،
كَمَا ، قَالَ النَّابِغَةُ^(٦) :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أَرَادَ : جَمَلٌ يُقَعِّعُ .

- (١) في (ب) «فيه الألف واللام» ومثله في كتاب ضرورة الشعر ١٢٩ .
- (٢) في (ب) «إلا اسم الله تعالى» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٢٩ .
- (٣) في (ب) «اغفر لي» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٢٩ .
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) ، وأثبتها في كتاب ضرورة الشعر / ١٢٩ .
- (٥) في (ب) «مر نحو من هذا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٢٩ .
- (٦) البيت من الوافر ، من قصيدة يخاطب بها عيينة بن حصن الفزاري ، انظر
الديوان / ١٤٦ قال سيبويه : «أَيُّ كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ» وهو من
شواهد باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً ، ويقصد به هنا حذف
الموصوف ، انظر الكتاب : ٣٧٥ / ١ ، المقتضب ٢ / ٢٣٨ قال المبرد «الشَّنِّ
وَهُوَ الجِلْدُ اليَابِسُ ، فَإِذَا قُعِّعَ بِهِ نَفَرَتْ الإِبِلُ مِنْهُ» الكامل ١ / ٣٨٦ ، مجاز
القرآن : ٤٧ / ١ ، ٢٤٧ ، وروى في الفصل : ١٨٨ وفيه (بَيْنَ رِجْلَيْهِ) بدل
(خَلْفَ رِجْلَيْهِ) ، وقال البغدادي : «وَهَذَا مِثَالٌ لِقِيَامِ الظَّرْفِ مَقَامَ
المَوْصُوفِ لِضُرُورَةِ الشَّعْرِ» الخزانة : ٣١٢ / ٢ ، العيني : ٦٧ / ٤ ، شرح
أبيات سيبويه للنحاس / ١٥٠ ، شرح المفصل : ٥٩ / ٣ - ٦١ .

وَقَالَ آخِرُ^(١):

لَوْ قُلْتِ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثِمِ
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

أَرَادَ: أَحَدٌ يَفْضُلُهَا.

وَهَذَا الْحَذْفُ يَحْسُنُ وَيَكْثُرُ مَعَ «مِنْ» كَقَوْلِنَا^(٢): «مِنَّا ظَعَنَ، وَمِنَّا أَقَامَ» فِي الْكَلَامِ وَالشُّعْرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا «مِنْ» بِمَعْنَى «الْبَعْضِ»، فَكَأَنَّكَ قُلْتِ: «بَعْضُنَا ظَعَنَ وَبَعْضُنَا أَقَامَ»، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٣): ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(٤) كَأَنَّهُ قَالَ: وَإِنْ مِنْهُمْ بَعْضٌ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ^(٥).

(١) البيتان من الرجز، وفيهما شاهد على حذف المستثنى (أحد)، انظر الكتاب: ٣٧٥/١، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس/١٥٠، وروى الفراء الأول منها هكذا: (لَوْ قُلْتِ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَأْتِمِ) وقال: ويروى أيضا (تَيْثِمِ) معاني القرآن: ٢٧١/١، ونقل البغدادي رواية الفراء وتفسيره، ثم قال: «وهذا البيت من رجز لحكيم بن معية الربيعي . . . نسبه إليه سيبويه في موضع آخر من كتابه» الخزانة: ٣١١/١ وفي المكان نفسه نقل أيضا عن ابن يعيش نسبة البيت إلى الأسود الحماني، انظر شرح المفصل: ٦١/٣، ونسبه العيني إلى ابن الأسود الحماني، انظر العيني: ٧١/١. والمَيْسَمِ: بكسر الميم الأولى، هو الجَمَالُ، يقال: امرأة ذات ميسم إذا كان عليها أثر الجمال.

(٢) في (ب) «كقولك»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٣٠.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٣١ «الله تعالى».

(٤) سورة النساء، آية / ١٥٩.

(٥) في (ب) لم ترد هذه الآية والذي فيها هكذا: «قال الله تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ أي بعض أهل المدينة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٣١.

باب البدل

بَابُ الْبَدَلِ

اعْلَمْ أَنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ الْحَرْفَ مِنَ الْحَرْفِ فِي الشَّعْرِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُبَدَّلُ^(١) مِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ لِمَعْنَى يُجَاوِلُونَهُ، مِنْ تَحْرِيكِ سَاكِنٍ أَوْ تَسْكِينِ مُتَحَرِّكِ لَيْسَتْوِي وَزُنُ الشُّعْرِ بِهِ، أَوْ رَدَّ شَيْءٍ إِلَى أَصْلِهِ أَوْ تَشْبِيهِ بِنَظِيرِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ شُمَيْتِ بْنِ زَيْبَاعٍ فِي قَصِيدَةٍ^(٢) لَهُ مِنْهَا^(٣) :

أ١٨٠

فَأَقْسِمُ لَوْ لَاقَى هِلَالًا وَتَحْتَهُ مِصْلٌ^(٤) كَذِيبِ الرَّذْهَةِ الْمُتَأَوَّبِ
لَأَدَّأهَا كَرَاهًا وَأَصْبَحَ بَيْتُهُ لَدَيْهِ مِنَ الْإِعْوَالِ نَوْحٌ مُسَلَّبٌ
وَلَكِنَّا أَهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةٌ بِنِيٍّ مِنْ أهدَاها لَكَ الدَّهْرُ إِثْلَبُ
فَهَمَزَ الْأَلْفَ فِي «أَدَّأها» لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَها سَاكِنَةً لَمْ يَسْتَقِمِ الْبَيْتُ .
وَمِثْلُهُ^(٥) :

قَدْ كَادَ^(٦) يَذْهَبُ بِالْذُّنْيَا وَلِذَّتْهَا مَوَالِيءُ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحٌ^(٧)

(١) في (م) «يبدل» والصواب من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر/١٣٣ .

(٢) في (ب) «في قصيدته»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٣٣ .

(٣) سبق الكلام عن البيت الثالث من هذه الأبيات في باب قصر الممدود، انظر: ص ١٠٨ وأضيف هنا أن ابن عصفور أنشد البيت الثاني في باب إبدال الهمزة من الألف، ونسبه إلى شبيب بن ربيع، وجاء عنده (الأغوال) بدل (الإغوال) انظر ضرائر الشعر/٢٢١ .

(٤) في كتاب ضرورة الشعر/١٣٣ «مصك» .

(٥) من قوله (قول شमित بن زيباع . . . إلى قوله «ومثله») ساقطة من (ت) .

(٦) زاد في (ب) قوله: «ويروى شحاح» وفي كتاب ضرورة الشعر/١٣٤ (قد كان) .

(٧) البيت من البسيط وينسب إلى جرير بن عبد الله البجلي، وفيه شاهد على

فَهَمَزَ الْيَاءَ مِنْ «مَوَالِي» لِاسْتِقَامَةِ الْبَيْتِ .

وَمِثْلُهُ^(١) :

يَاعَجَبَا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا
حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْزَبَا
خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذَهَبَا

= تحريك الياء في (مَوَالِي) بالرفع وهو شاذ، وروى (مَوَالِيء) بالهمزة، وضرورة اخرى وهي صرف مالا ينصرف، وهنا أبدل الشاعر الهمزة من الياء وهذا لا يجوز في الكلام.

والعُوس: مكان أو قبيلة، يقال: كبش عوس إذا كان قويا يحمل عليه وقيل غير ذلك. وسُحَّاح يقال: سَحَّت الشاة تسحُّ سحوحاً إذا سمت، وغنم سُحَّاح أي سمان. شبههم بهذه الكباش لطول رعيهم في مراتع اللذات. انظر المفصل: ١٠/١٠٣، ضرورة الشعر/٢٢٤، شرح شواهد الشافية: ٤/٤٠٢ - ٤٠٣.

(١) الأبيات من الرجز، ولم أقف على نسبتها لقائل، ويروى بعدها قوله: (فَقُلْتُ أُرْدِفْنِي فَقَالَ مَرْحَبَا).

والشاهد فيها قوله (زَأْمَهَا) حيث أبدل الهمزة من الألف. ويروي ابن خالويه هذه الأبيات عن ابن مجاهد هكذا: (لَقَدْ رَأَيْتُ يَا لِقَوْمِي عَجَبَا... خَطَامُهَا...) انظر إعراب ثلاثين سورة/٣٤، قال في الصحاح: وِحْمَارُ قَبَانٍ: دُوَيْبَةٌ... (قَبْن) ووضفها السيوطي بأنها أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها، وأن لها ستة أرجل، تألف السباح، كما وصفها الجاحظ وابن البيطار أيضا بمثل ذلك انظر شرح شواهد الشافية: ٧/٤، وانظر: المنصف: ١/٢٨١، سر صناعة الإعراب/٧٢ - ٧٣، الخصائص: ٣/١٤٨، الممتع/٣٢١، ضرائر الشعر/٢٢٢ - ٢٢٣، شرح المفصل: ١/٣٦، ٩/١٣٠، اللسان (زَمَم، قَبْن).

وَأِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِ «زَامَهَا» فَهَمْزُ الْأَلِفِ لِيُمْكِنَ ^(١) دُخُولَ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هَمْزُهَا دُونَ أَنْ يُبَدِّلَهَا حَرْفًا آخَرَ لِأَنَّ أَقْرَبَ الْحُرُوفِ مِنَ الْأَلِفِ الْهَمْزَةَ، وَرُبَّمَا تَكَلَّمَ بَعْضُ الْعَرَبِ بِمِثْلِ هَذَا فِرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ كَنَحْوِ «دَابَّةٍ»، وَضَالٌّ ^(٢) لِأَنَّ الْأَلِفَ سَاكِنَةً، وَالْحَرْفَ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَرْفِ الْمَشْدَدِ سَاكِنًا، فَيَكْرَهُونَ الْجَمْعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ ^(٤) أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَمْرٍو بْنِ عَبِيدٍ فِي الْفَجْرِ فَقَرَأَ «وَلَا الضَّالِّينَ» ^(٥) فَقُلْتُ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٦):

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَّرُهُ مِنْ الشَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا / ١٨٠ ب

- (١) في (ب) قال بعد الأبيات: «فهمز زامها، والاصل فيه زامها».
- (٢) في (ب) «فهمز الألف ليمكن الحركة عليها».
- (٣) في (م) «ضالك»، وفي كتاب ضرورة الشعر/ ١٣٥ «دابة، ضال».
- (٤) أبو زيد هو ابن أوس بن ثابت الأنصاري، وأصله من قبيلة الخزرج أبوه من رجال الحديث وجده صحابي جليل. يذكر في لقب أبي زيد (الأنصاري والبصري والنحوي، واللغوي، والخزرجي) ولد في سنة ١٢٢هـ/ ٧٣٩م. وتوفي ٢١٥هـ. انظر تاريخ بغداد: ٧٧/٩، إنباه الرواة: ٣١/٢، بغية الوعاة/ ٢٥٤ - ٢٥٥، مراتب النحويين/ ٤٢، نور القبس/ ١٠٤.
- (٥) سورة الفاتحة، آية ٧/.
- (٦) البيت من البسيط، ونسبه سيبويه لرجل من بني يشكر، الكتاب: ٣٤٤/١، انظر أيضا الشاهد في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٩٢/، المقتضب: ١٤٧/١ وفيه نسب المبرد البيت لأبي كاهل اليشكري، وانظر أيضا: شرح شواهد الشافية: ٤٤٣/٤ - ٤٤٤، مجالس نعلب ١٩٠/، ضرائر الشعر/ ٢٢٦، ونسب العيني البيت لأبي كاهل النمر بن تولى اليشكري، انظر العيني ٥٨٣/٤، يقول عزيمة: «وقال النحاس في

أَرَادَ «مِنْ» أَرَانِبَهَا» و «مِنْ الثَّعَالِبِ» غَيْرَ أَنَّهُ كَرِهَ إِبْقَاءَ الْبَاءِ فِي
 الْحَرْفَيْنِ فَيَلْزِمُهُ تَحْرِيكُهَا، وَتَحْرِيكُهَا يُفْسِدُ^(١) الشُّعْرَ، فَأَبْدَلَ مِنْهَا حَرْفًا
 لَا يُحْرِكُ وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِ «تَظَنُّيْتُ وَتَقَضَّيْتُ» فِي مَعْنَى تَقَضَّضْتُ وَتَظَنَّنْتُ
 أَبْدَلُوا يَاءَ مِنْ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ لَمَّا كَرَهُوا التَّضْعِيفَ، فَكَذَلِكَ^(٢) أَبْدَلُوا يَاءَ
 مِمَّا ذَكَرْنَا لَمَّا احْتَأَجُّوا إِلَى إِقَامَةِ^(٣) الْوِزْنِ وَسَلَامَةِ الْإِعْرَابِ.

وَمِثْلُهُ^(٤) :
 وَبَلْدَةٌ لَيْسَ لَهَا حَوَازِقُ
 وَلِضَفَادِي جَمَّهَا نَقَانِقُ

أَرَادَ: لِضَفَادِعِ جَمَّهَا.

= شرح أبيات الكتاب: ويقال إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة، وتعجب منه
 ثعلب، فقال: إنما كان يتمر اللحم بالبصرة، فكيف غلط في هذا» هامش
 المقتضب ١/ ٢٤٧، ولم أجد هذا القول في شرح النحاس للبيت المذكور،
 وانظر البيت في الصناعتين / ١٦٩، الأصول: ٣/ ٤٦٧، الصحاح
 واللسان (رنب). وفيه شاهدان:

الأول (مِنْ الثَّعَالِي) وهو يريد (الثَّعَالِبِ)، والثاني (مِنْ أَرَانِبَهَا) وهو يريد
 (مِنْ أَرَانِبَهَا) إذ أبدل الباء ياء فيها، لأنه اضطر إلى التسكين، والباء
 لا تسكن في هذا الموضع، وأبدل منها الياء، لأنها تسكن في حال الخفض،
 وانظر الضرائر للألوسي / ١٥٣.

(١) «من» ساقطة من (س، ت، ب) ومن كتاب ضرورة الشعر / ١٣٦
 وصححت في (م) في الحاشية.

(٢) في (ب) «يكسر الشعر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٦.

(٣) في (ب) «وكذلك» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٦.

(٤) في (ب) «استقامة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٦.

(٥) هذان البيتان من الرجز، أنشدهما سيبويه والمبرد وابن عصفور وغيرهم.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(١):

الله^(٢) أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَةٍ
مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَةٍ^(٣).

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ
وَلِضْفَادِي جِهَةٌ تَفَانِقُ،

قال الأعلام: هو مصنوع لخلف الأحمر، انظر الكتاب وهامشه:
٣٤٤/١، المقتضب: ٢٤٧/١، المقرب: ١٧١/٢، والشاهد فيه إبدال
الياء من العين في الضفادع ضرورة، والمنهل: المورد، الحوازق: الجماعات،
انظر شرح شواهد الشافية: ٤٤١/٤ - ٤٤٢، قال ابن جني: «يريد
الضفادع، فكره أن يسكن العين في موضع الحركة، فأبدل منها ما يكون
ساكناً في حال الجر وهو الياء، سر صناعة الإعراب / ٧٦٣، الممتع
/ ٣٧٦، ضرائر الشعر / ٢٢٦، الهمع: ١٥٧/٢، ورواه مصحفاً في
الدرر: ٢١٣/٢، وعده ابن النحاس من الشواذ كما عدّ الترخيم في غير
النداء شاذاً أيضاً، وانظر أيضاً الضرائر للألوسي / ١٥٢.

- (١) في (ب) «قولهم» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٧.
- (٢) في (ب) «والله» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٧.
- (٣) البيتان لأبي النجم العجلي، انظر مجالس ثعلب / ٢٧٠ ويرويهما ابن جني
هكذا (... مَسْلَمَتٌ، وَيَعْدِمَتٌ) انظر الخصائص: ٣٠٤/١، كما أنشد
بعدهما:

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتِ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ

انظر سر صناعة الإعراب: ١٦٠/١، ١٦٣ وقال: «أراد (بَعْدِمَا) فأبدل
الألف في التقدير هاء فصارت (بَعْدِمَةٌ)» انظر أيضاً شرح شواهد الشافية:
٢١٨/٤، ضرائر الشعر / ٢٣٢.

فَأَبْدَلَ مِنَ الْأَلْفِ هَاءً فِي «بَعْدِمَه»، لِأَنَّهَا مُتَقَارِبَتَا الْمَخْرَجِ ، وَهُمَا
بَعْدُ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَهَاءٌ شَبِيهَةٌ^(١) بِالْأَلْفِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَفْتَحُ^(٢)
مَا قَبْلَهَا فِي التَّأْنِيثِ، كَمَا أَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، وَمِنْ
ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٣) :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَارْعَى فِرَارَةَ لَاهِنَاكَ الْمَرْتَعِ
أَرَادَ^(٤) : لَاهِنَاكَ الْمَرْتَعِ، فَقَلَبَ الْهَمْزَةَ أَلْفًا حِينَ أَحْتَاجُ إِلَى تَسْكِينِهَا
كَمَا تُقَلَّبُ الْأَلْفُ إِذَا أَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيكِهَا.

(١) فِي (م، س) «شَبِيه».

(٢) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٣٧ «أَنَّهُ يَفْتَحُ».

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَفِي الْدِيْوَانِ / ٤٠٨ (وَمَضَتْ لِمَسْلَمَةَ الرُّكَّابِ مُودِّعًا)
وَهُوَ أَحَدُ شَوَاهِدِ سَيَّبِيهِ وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى إِبْدَالِ الْأَلْفِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي (هَنَّاكَ)
ضَرُورَةٌ إِذْ حَقَّقَهَا أَنَّ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ لِأَنَّهَا مَتَحْرَكَةٌ. انظُرِ الْكِتَابَ وَهَامِشَهُ :
١٧/١، الْمَقْتَضِبُ : ١٦٧/١، الْكَامِلُ : ١٠٠/١، وَمَسْلَمَةُ هُوَ مَسْلَمَةُ بَنِي
عَبْدِ الْمَلِكِ، كَانَ وَالِيًا عَلَى الْعِرَاقِ، فَعَزَلَ وَوَلِيَهَا بَعْدَهُ عُمَرُ بْنُ هُبَيْرَةَ
الْفَزَارِي، فَهَجَّاهُ الْفَرَزْدَقُ بِقَضِيْدَةٍ مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ. وَيُرْوَى ابْنُ الشَّجَرِيِّ
أَنَّ ذَلِكَ إِبْدَالٌ لِاتَّخْفِيفٍ فَالْهَمْزَةُ أَبْدَلَتْ يَاءً فِي قَوْلِهِ (هَنَّاكَ) وَهَذَا الْإِبْدَالُ
لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَالتَّخْفِيفُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ فِي هَذَا النَّحْوِ أَنَّ
تَجْعَلُ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنٍ. انظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٠/١، ثُمَّ هُوَ يُسَمِّيهِ
تَخْفِيفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنَّ تَجْعَلُ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنٍ. انظُرْ
١٨٣/٢، قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : «أَبْدَلْتُ (يَعْنِي الْأَلْفَ) مِنْهَا (يَعْنِي الْهَمْزَةَ) عَلَى
غَيْرِ قِيَاسٍ إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا». الْمَقْرَبُ : ١٧٩/٢، انظُرْ أَيْضًا
الْمَمْتَعُ / ٤٠٥، الْمَفْصَلُ / ٣٥٠، شَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٢٢/٤، ١١/٩.

(٤) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٣٨ «وَأَرَادَ».

وَلَا يَرْهَبُ ابْنُ الْعَمِّ مَاعِشْتُ صَوْلَتِي وَلَا أُخْتِي مِّنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ
وَأِنِّي وَإِنْ أُوْعِدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لِمُخْلِئِ إِيْعَادِي وَمُنْجِزِ مَوْعِدِي

أَرَادَ: وَلَا أُخْتِيءَ، فَقَلَبَ مِنَ الْهَمْزَةِ يَاءً حِينَ اِحْتِاجَ إِلَى تَسْكِينِهَا،
وَإِنَّمَا جَعَلْنَا هَذَا فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الْمُتَحَرِّكَةَ إِذَا كَانَ مَاقْبَلَهَا^(٢)
فَتْحَةً أَوْ كَانَتْ مَضْمُومَةً وَقَبْلَهَا كَسْرَةً فَإِنَّ^(٣) تَلْيِينَهَا أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنٍ
وَلَا تَبْطُلُ حَرَكَتُهَا، وَقَدْ تَبْطُلُ حَرَكَتُهَا فِي مَوَاضِعَ غَيْرِ هَذِهِ^(٤)، وَسَتَقْفُ^(٥)

(١) البيتان من الطويل، وتضطرب المصادر في نسبتها، فابن عبدربه ينسبها
لعامر بن الطفيل ولكنه يرويهما على النحو التالي: (العقد الفريد: ٢٠٥/١)

وَلَا يَرْهَبُ ابْنُ الْعَمِّ مَاعِشْتُ صَوْلَتِي وَيَأْمَنُ مِنِّي سَطْوَةَ الْمُتَهَدِّدِ
وَأِنِّي وَإِنْ أُوْعِدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لِيَكْذِبُ إِيْعَادِي وَيَصْدُقُ مَوْعِدِي

وعندئذ لا شاهد فيه، ونسباً في اللسان (ختا) لعامر ابن الطفيل أيضاً.
وجاء البيتان ضمن قصيدة عدة أبياتها سبعة عشر بيتاً في ملحقات ديوان
طرقة بن العبد / ١٥٧، وترويهما بعض الكتب من غير نسبة، انظر طبقات
النحويين واللغويين / ٣٩، ٤٠، ورواية الزبيدي هذه لا شاهد فيها
لاختلاف الألفاظ، وأنشد ابن عصفور بيت الشاهد وقال: «يريد: ولا
أختي»، فأبدل من الهمزة ياء لما احتيج إلى التسكين، لأن الياء تسكن في
هذا الموضع وأمثاله، والهمزة لا تسكن فيه، ضرائر الشعر / ٢٢٩.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٩ «إذا كان قبلها فتحة»

(٣) في (ب) «كان تليينها» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٩

(٤) في (ت، م) «هذا» والصواب من (ب) ومثله في كتاب ضرورة الشعر
١٣٩/

(٥) في (ت، م) «ستقف» بلا واو والصواب من (ب) ومثله في كتاب ضرورة
الشعر / ١٣٩.

عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (تَعَالَى) (١).

فَأَمَّا (٢) قَوْلُ حَسَّانَ (٣):

سَأَلَتْ هُذَيْلُ رَسُوْلَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ
وَقَوْلُ الْآخِرِ (٤):

- (١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب)، ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٩ .
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٣٩ «وأما» .
- (٣) من البسيط ، وقد روي مفردا في ديوانه / ٤٦ ، وفيه (. . . بهاجات) بدل (بما قالت)، والشاهد فيه إبدال الألف من الهمزة في قوله (سالت) انظر الكتاب: ٢ / ١٣٠ ، ١٧٠ ، ورواية الكتاب تتفق مع رواية الديوان، المقتضب: ١ / ١٦٧ ، وروايته توافق رواية السيرافي هنا، الكامل: ٢ / ١٠٠ ، ١٠١ وفيه (بما سالت) بدل (بما قالت) ومثله في الفصل / ٣٥٠ ، شرح الفصل: ٩ / ١١٤ ، الأصول: ٣ / ٤٧٠ ، المحتسب: ١ / ٩٠ .
- (٤) البيتان من الخفيف ونسبا في الكتاب: ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ١٧٠ إلى زيد بن عمرو بن نفيل القرشي، والشاهد هنا في قوله (سألتني) حيث أبدل فيه الهمزة ألفاً، ومثل ذلك في الأصول: ٣ / ٤٧٠ ، وروى ابن جني البيت الثاني منها دون نسبة، انظر الخصائص: ٣ / ٤١ ، ١٦٩ ، المحتسب: ٢ / ١٥٥ وجاء في حاشية شرح الفصل: ٤ / ٧٦ «البيت لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي، وقيل لنبيه بن الحجاج» وفي الخزانة ٣ / ٩٥ - ٩٩ نسبة إلى زيد بن عمرو، وأورد رأيا آخر في نسبه إلى نبيه أبو الرزام بن الحجاج بن عامر بن حذيفة، نفسه / ١٠١ ، وفي مغني اللبيب / ٤٨٣ نسبة محققا الكتاب إلى سعيد بن زيد الصحابي أو لأبيه زيد بن عمرو بن نفيل القرشي، وأشارا إلى نسبه إلى نبيه بن الحجاج - أخي منه - وأشار رمضان عبدالتواب إلى النسبتين الأوليين وجعل النسبة الأخيرة لمنه بن الحجاج بن عامر عن شرح المغني (٢٦٦) انظر ضرورة الشعر / ١٤٠ ، انظر أيضا معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣١٢ ، الأزهية / ٦٨ .

سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَانِي ^(١) بِنُكْرٍ
 وَيَ كَأَنَّ مَنْ ^(٢) يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُجِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ
 فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَخْفِيفِ الْهَمْزِ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ:
 «سَلْتُهُ أَسْأَلُهُ وَهُمَا يَتَسَاوَلَانِ» فَلَا يَهْمَزُ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ الشَّاعِرُ غَيْرَ مَهْمُوزٍ
 عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: وَمِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ الَّتِي
 يَنْبَغِي أَلَّا يَجُوزَ مِثْلُهَا، وَلَا تُصَحِّحَ فِيهِ الرَّوَايَةُ عَنِ شَاعِرٍ ^(٣) أَيْبَاتٌ ^(٤)
 لِبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ ^(٥) : /

ب ١٨١

- (١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٠ «جئتما» وعليه ينكسر البيت .
 (٢) قال أبو الفتح : في (ويكأنه) ثلاثة أقوال، انظر المحتسب : ١٥٥/٢ ، في
 (م) (وَيْكَ أَمَّنْ) في (ت) «وَيَ كَأَنَّ مَنْ» وفي (ب) «وَيْكَأَنَّ مَنْ» ومثله في
 كتاب ضرورة الشعر / ١٤٠ .
 (٣) في (ب) «عن شاعر لقبحه أبيات...» ومثله في كتاب ضرورة الشعر
 / ١٤٠ .
 (٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٠ «أبيات تروى عن» .
 (٥) الأبيات من الوافر ونسبت في المنصف : ١٥٥/٢ - ١٥٦ إلى المستوغر بن
 ربيعة بن كعب بن سعد، وفيه (وَأَوْدَى سَمْعُهُ) بدل (وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ)،
 (يَجْتَرَسُ) بدل (تَلْتَمِسُ) وصدر البيت الرابع فيه (فَلَا ذَاقَ النَّعِيمَ وَلَا
 شَرَابًا)، وفيه أيضا (يُسْقَى) بدل (يُشْفَى)، وأنشد الأنباري البيت الأول
 وفيه (إِذَا مَا الشَّيْخُ صَمٌّ فَلَمْ يَكَلِّمْ...) انظر إيضاح الوقف والابتداء
 / ٣٨٠، وأنشد ابن جني البيت الثاني والرابع من هذه الأبيات وفيها (ولا
 يُسْقَى) وقال : «وأخذه عليُّ أبو علي وقت قراءتي تصريف أبي عثمان عليه،
 فقال : وَلَا يُشْفَى» سر صناعة الإعراب / ١٦٥، وكذلك المنصف :

إِذَا مَا الْمَرْءُ صَمٌّ فَلَمْ يُنَاجِي وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ إِلَّا نِدَايَا
 وَلَا عَبَّ بِالْعَشِيِّ بَنِي بَنِيهِ كَفِعْلِ الْمَرْءِ تَلْتِمِسُ^(١) الْعَطَايَا^(٢)
 يُلَاعِبُهُمْ وَوَدُّوا لَوْ سَقَوْهُ مِنْ الذُّيْفَانِ مُتْرَعَةً مَلَايَا
 فَأَبْعَدَهُ الْإِلَهَ وَلَا يُؤْتِي وَلَا يُشْفِي مِنَ الْمَرَضِ الشُّفَايَا

قَالَ^(٣) أَبُو الْعَبَّاسِ : هَذِهِ آيَاتٌ لَوْ أُنْشِدَتْ عَلَى الصَّوَابِ لَمْ تَنْكَسِرْ،
 فَلَا وَجْهَ لِجَازَتِهَا^(٤) وَقَالَ الْمَفْسَّرُ^(٥) : وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمَازِنِيُّ وَلَمْ يَطْعَنْ فِي
 الرَّوَايَةِ^(٦) وَقَالَ : جَعَلُوا أَلْفَ الْإِطْلَاقِ بِمَنْزِلَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَأَنْتَ تَقُولُ
 فِي هَاءِ التَّأْنِيثِ : «عِظَايَةَ، وَشِكَايَةَ وَنَهَايَةَ».

قَالَ الْمَفْسَّرُ^(٧) : وَعِنْدِي^(٨) فِي جَوَازِهَا وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا أُدْخِلَ

= ١٠٥/٢ وفيه (وَلَا يُسْقَى) وقال: ويروى (وَلَا يُشْفَى)، وروى البيتين أيضا
 في الخصائص وفيهما (وَلَا يُسْقَى) وقال: «وقرأته على أبي علي (وَلَا يُسْقَى)»
 وفي الخصائص: ٣٧٦/٢ رواهما ابن جني أيضا ولكنه أورد (وَلَا يُعْطَى)
 بدل (وَلَا يُشْفَى)، وأنشد في اللسان (حما) الأبيات الأربعة منسوبة إلى
 أعصر بن سعد بن قيس عيلان وانظر ضرائر الشعر / ٢٠٤، وانظر مصادر
 أخرى في ضرورة الشعر / ١٤٠ - ١٤١.

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٠ «يلتمس».

(٢) في (ب) «العطايا».

(٣) في (ب) «فقال أبو العباس»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤١.

(٤) يريد لو قيل فيها (نداء، العطاء، ملاء، الشفاء) بالهمزة، وهي رواية
 البحري في الحماسة / ٣٢٤.

(٥) في (ب) «قال أبو سعيد» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤١.

(٦) في (ب) «في روايتها» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤١.

(٧) في (ب) «قال أبو سعيد» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤١.

(٨) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤١ «عندي».

أَلِفَ الإِطْلَاقِ^(١) وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ بَيْنَ أَلِفَيْنِ، وَالْهَمْزَةُ تُشْبِهُ الأَلِفَ، فَكَأَنَّهُ
اجْتَمَعَ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ فَاسْتَقْبَلَ ذَلِكَ فَقَلَبَ مِنَ الْهَمْزَةِ يَاءً كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ
بِخَطَايَا وَمَطَايَا، وَقَدْ كَانَ خَطَاءً وَمَطَاءً قَبْلَ أَنْ تُقَلَّبَ يَاءً.

وَوَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ الْكِسَائِيَّ^(٢) حَكَى أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقْلِبُ مِنَ
الْهَمْزَةِ يَاءً فِي التَّشْنِيَةِ، وَيَبْعُضُهُمْ يَقْلِبُ مِنْهَا^(٣) «وَأَوَّ»، وَيَبْعُضُهُمْ يَدْعُهَا هَمْزَةً
عَلَى حَالِهَا، كَقَوْلِهِمْ فِي تَشْنِيَةِ «رِدَاءٍ»: رِدَاءٌ آنٍ وَرِدَا آيَانٍ وَرِدَا أَوَانٍ فَشَبَّهَ
الشَّاعِرُ أَلِفَ الإِطْلَاقِ بِأَلِفِ التَّشْنِيَةِ /

وَمِنْ ذَلِكَ بَدَلُ الأَسْمَاءِ^(٤) الأَعْلَامِ وَهُوَ يَجِيءُ فِي الشُّعْرِ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَضْرُبٍ^(٥).

ضَرَبٌ^(٦) جَائِزٌ فِي الشُّعْرِ وَالكَلَامِ .
وَضَرَبٌ جَائِزٌ فِي الشُّعْرِ دُونَ الكَلَامِ .
وَضَرَبٌ لَا يَجُوزُ فِي الشُّعْرِ وَلَا فِي الكَلَامِ .

(١) في (ب) «أدخل ألف الإطلاق لإبقاء التانيث وأنت تقول في هاء التانيث
عظاية» ويبدو أنه تكرار للفقرة السابقة على سبيل الخطأ.

(٢) أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائي النحوي، أحد أئمة القراءة من أهل
الكوفة استوطن بغداد، كان يعلم الرشيد ثم الأمين والمأمون، هو رأس
المدرسة النحوية الكوفية، كان ورعاً ثقة، توفي سنة ١٨٢ هـ وقيل غير ذلك،
انظر الفهرست / ١٠٣، تاريخ بغداد: ٤٠٣/١١، طبقات القراء:
٥٣٥/١، إنباه الرواة: ٢٥٦/٢، طبقات النحويين واللغويين / ١٣٨.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٢ «وبعضهم يقلبها».

(٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٢ «أسماء الأعلام».

(٥) في (ب) «أوجه» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٢.

(٦) في (ب) «وجه» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٢.

فَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِي الشُّعْرِ وَالْكَلَامِ فَنَحْوُ تَصْغِيرِ الْأَسْمِ الْعَلَمِ الَّذِي
يُعْرَفُ بِغَيْرِ التَّصْغِيرِ كَقَوْلِكَ^(١) فِي «عَبْدِ اللَّهِ : عُبَيْدِ اللَّهِ»، وَفِي «زَيْدٍ :
زُيَيْدٍ» فَهَذَا^(٢) جَائِزٌ فِي الشُّعْرِ وَالْكَلَامِ .
قال الراعي^(٣) :

وَلَا أَتَيْتُ نَجِيدَةَ بَنِ عُوَيْمِرٍ أَبْغِي الْهُدَى فَيَزِيدُنِي^(٤) تَضَلِيلًا

(١) في (ب) «كقولهم» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٢ .

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٣ «وهذا» .

(٣) البيت من الكامل، وهو في ديوانه / ٢٣٣ من قصيدة في مدح يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، وقيل : إنها في مدح عبد الملك بن مروان ومطلعها :

مَا بَالَ دَفَكَ بِالْفَرَّاشِ مَذِيلًا أَقْدَى بِعَيْنِكَ أَمْ أَرَدْتَ رَحِيلًا

ويظن السجستاني أن الراعي قال :

وَلَا أَتَيْتُ نَجِيدَةَ بَنِ عَامِرٍ البيت

وقال النحويون نجيدة بن عويمر، انظر فعلت وأفعلت / ١٩٢ - ١٩٣ ،
وأنشد العسكري البيت على ما جاء في الديوان وقال « . . . فأخبر أنه
على شيء من الضلال لأن الزيادة لا تكون إلا على أصل، وأراد أن يمدح
نفسه فهجاها» الصناعتين / ١٠٤ ، (ونجيدة بن عويمر) هو نجدة بن عامر
الحنفي أحد رؤوس الخوارج، وهو من أصحاب نافع بن الأزرق وإليه
تنسب النجدية، انظر الكامل : ٣ / ١٨٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤ ، وانظر : جمهرة
أشعار العرب / ٩٢٠ ، وفيه (ولما) بدل (ولاً) ، طبقات فحول الشعراء
/ ٥٠٨ وفيه (ولاً) وقد أورد البغدادي جزءاً من القصيدة في الخزانة :
١ / ٥٠٢ - ٥٠٤ ، انظر أيضاً اللسان (ضلل) وفيه (وما أتيت) وذكر سبب
ذلك وهو قوله : «هكذا قال الراعي بالوقص وهو حذف التاء من متفاعلن
فكرهت الرواة ذلك وروته (ولما أتيت) على الكمال» .

(٤) في (ب) «فَيْرِيدُنِي» .

وأراد: نَجْدَةَ بِنَ عَامِرِ الْخَارِجِيِّ، وقد يُنشدُ البيتُ ^(١) عَلَى التَّكْبِيرِ:

«وَلَا أُتِيْتُ نَجْدَةَ بِنَ عَامِرٍ، وَهُوَ مُزَاخَفٌ جَائِزٌ

وَقَالَ النَّابِغَةُ فِي هَذَا: ^(٢)

مُقَرَّنَةٌ بِالْعَيْسِ وَالْأَدَمِ كَالْقَطَا ^(٣) عَلَيْهَا الْخُبُورُ مُحَقَّبَاتُ الْمَرَاجِلِ
وَكُلُّ صَمُوتٍ ثَلَاثَةٌ تَبِيعِيَّةٌ وَنَسِجٌ سَلِيمٌ كُلُّ قَضَاءٍ ذَائِلٌ

أَرَادَ: سُلَيْمَانَ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ رَحِمَ فَاسْقَطَ الْأَلِفَ وَالنُّونَ، كَمَا تَقَدَّمَ
مِنْ حُكْمِ التَّرْخِيمِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ صَغْرًا تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ، وَهُوَ أَنْ
يُحَذَفُ ^(٤) مِنْهُ الزَّوَائِدُ ثُمَّ يُصَغَّرُ، وَالزَّوَائِدُ فِي «سُلَيْمَانَ» الْيَاءُ وَالْأَلْفُ
وَالنُّونُ ^(٥) فَحُذِفْنَ كُلَّهُنَّ ثُمَّ صُغِّرَ مَا بَقِيَ كَمَا / يُقَالُ فِي عِمْرَانَ: عَمِيرٌ،
وَفِي أَزْهَرَ: زُهَيْرٌ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ.

ب ١٨٢

- (١) في (ب) «ينشد هذا البيت» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٣ .
(٢) البيتان من الطويل، ورواية الديوان / ١٢٠ (وَالْأَدَمِ كَالْقَنَا . . .)
وَالصَّمُوتُ: الدَّرْعُ، ثَلَاثَةٌ: سَابِغَةٌ، قَضَاءٌ: صَلْبَةٌ مُحْكَمَةٌ، ذَائِلٌ: طَوِيلَةٌ
الذَّيْلُ، وَالذَّرْعُ مُؤَنَّثٌ. وَأَنشَدَ الْأَنْبَارِيُّ الْبَيْتَ الثَّانِيَّ مَنْسُوبًا إِلَى النَّابِغَةِ
وَقَالَ: «أَرَادَ: وَنَسِجٌ سَلِيمَانَ، وَسَلِيمَانَ لَمْ يَنْسِجِ الدَّرُوعَ وَإِنَّمَا نَسَجَهَا دَاوُدُ»
شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / ٢٧٠، كما روى هذا البيت في
أساس البلاغة (صَمَتٌ) وفيه (ذَائِلٌ) بِالْيَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَهُوَ بِلَا شَكِّ تَصْحِيفٌ،
وَفِي (نَثَلٌ) بِالْهَمْزِ (ذَائِلٌ) كَمَا رَوَى الْبَيْتَ فِي اللِّسَانِ (صَمَتٌ، ذَيْلٌ، قَضَى)
بِالْهَمْزِ أَيْضًا مَنْسُوبًا إِلَى النَّابِغَةِ وَبِالْهَمْزِ أَيْضًا فِي ثَلَاثِ رِسَائِلٍ فِي الْحُرُوفِ
/ ٩٩، انظر مصادر أخرى في ضرورة الشعر / ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) في الديوان «كالقنا».

(٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٤ «تحذف».

(٥) «والنون» ساقطة من (م) وصححت في الحاشية.

وأما ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام فأن يُبدل اسم من الاسم
المعروف به، كما أبدلوا «معبداً من عبد الله»، «وسلاماً من سليمان»
على غير قياسٍ يُوجب ذلك، قال الحطيئة^(١):

وَمَارَضِيَتْ لَهُمْ حَتَّى رَفَدْتَهُمْ مِنْ وَائِلٍ رَهْطٍ بَسْطَامٍ بِأَصْرَامِ
فِيهِ الرَّمَاحُ وَفِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ بِيَضَاءِ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلَامِ

أَرَادَ: سُلَيْمَانَ^(٢)

وقال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ يَرِثِي أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ^(٣):

(١) البيتان من البسيط، وهما في الديوان / ٢٢٧، وفيه (جذلاء مُبْهَمَةٌ مِنْ صُنْعِ
سَلَامٍ)، ثلاث رسائل في الحروف / ٩٩، وفيه:

(فِيهَا الرَّمَاحُ وَفِيهَا كُلُّ... جَذَلَاءِ مُبْهَمَةٍ... . . .)، ما يجوز للشاعر

في الضرورة / ٢١٢ وفيه (جذلاء مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلَامٍ)، الجمهرة

٣/ ٥٠٣، وروى الشطر الأخير بلفظ المصدر السابق وفي المزهري:

١/ ١٨٩، ولفظ: (جذلاء مُحْكَمَةٍ مِنْ صُنْعِ سَلَامٍ) في المزهري: ٢/ ٥٠٠،

وروى ابن عصفور البيتين مرة وفيهما (رَهْطِ بَسَامٍ) بدل (رَهْطِ بَسْطَامٍ)

والشطر الأخير فيه (مِنْ نَسْجِ سَلَامٍ) ومرة روى البيت الثاني وفيه (مِنْ

صُنْعِ سَلَامٍ) انظر: ضرائر الشعر / ١٦٨، ٢٣٩، الضرائر / ٥٢٠.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٥ «سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

(٣) البيتان من الطويل من قصيدة في رثاء أخيه، روي الأول منها عقب رواية

البيت الثاني انظر: جمهرة أشعار العرب / ٥٨٧، وفيه (فَإِنْ تُعْقِبُ

الْأَيَّامُ... . .)، وترتيب البيتين — على ماجاء عند السيرافي جاء في

الأصمعيات / ٣٣ - ٣٤ (الورد)، (١٠٧ - ١٠٨) (شاعر وهارون)،

الجمهرة ٣/ ٥٠٣ واللسان (غضب) وفيه البيت الأول فقط ولفظه (فَإِنْ

تُعْقِبُ الْأَيَّامُ... . .) وأنشده ابن السكيت: (فَإِنْ تُنْسِيءُ الْأَيَّامُ... . .)

فَإِنْ تُنْسِنَا الْأَيَّامَ وَالذَّمْرُ تَعَلَّمُوا^(١)
بَنِي قَارِبٍ أَنَا غَضَابٌ لِمَعْبِدٍ^(٢)

ثم قال:

تَنَادَوْا فَقَالُوا: أَرَدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا
فَقُلْتُ: أَعْبُدُ اللَّهَ ذَلِكَمُ الرُّدِي

فَسَاءَ مَعْبَدًا وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ^(٣) إِلَى مَعْنَى الْعُبُودَةِ.
كَذَلِكَ^(٤) سَاءَ الْحَطِيبَةُ^(٥) سَلَامًا لِأَنَّ سَلَامًا^(٦) وَسُلَيْمَانَ اشْتَقَاكُهُمَا مِنَ
السَّلَامَةِ.

وَأَمَّا مَا لَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ وَلَا (يَجُوزُ)^(٧) فِي الْكَلَامِ فَالْغَلَطُ الَّذِي يَغْلُطُهُ

= .. أَنِّي غَضَابِي ..) انظر ثلاثة كتب في الحروف / ٩٩، وقال: غَضَابِي
عَلَى جَهَةِ سَكَارِي، يريد: إِنَّا غَضَابٌ لِعَبْدِ اللَّهِ، وفي شعراء النصرانية
/ ٧٥٨ (فَإِنْ تُمَكِّنُ الْأَيَّامُ ... أَنَا غَضَابٌ بِمَعْبِدٍ)، وأنشد في
ضرائر الشعر / ٢٢٩ بمثل لفظ رواية أبي سعيد، وأنشد أبو تمام بعض
أبيات القصيدة ومن بين ما أنشد جاء البيت الثاني الوارد هنا، انظر شرح
ديوان الحماسة: ٨١٦/٢، ومثله فعل الاصبهاني في الزهرة / ٥٤٠ وانظر
أيضاً الخزانة: ٢٧٩/١١ (هارون)، الضرائر / ٥٢.

- (١) في (م، س) «يَعَلَّمُوا».
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٥ «بِمَعْبِدٍ».
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٥ «رجع».
- (٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٥ «وكذلك سمي الحطيثة سليمان»
- (٥) في (ب) «وكذلك سمي الحطيثة سليمان سلاما» - إشارة الى بيته الوارد آنفا.
- (٦) في (م، ن) «لان سلام» وفي (ب) «لان سليمان وسلاما» ومثله في كتاب
ضرورة الشعر / ١٤٥.
- (٧) قوله «يجوز» سقطت في جميع النسخ، وأصلحت في (م) بخط صغير بين
=

الشاعر في اسم أو غيره مما يُظن^(١) أن الأمر على ما قال، كقوله^(٢) :
والشَّيخُ عُثْمَانُ أَبُو عَفَّانَ

فَظَنَّ أَنَّ «عُثْمَانَ» يُكْنَى «أَبَا عَفَّانَ»، لِأَنَّ اسْمَ أَبِيهِ «عَفَّانَ» وَإِنَّمَا هُوَ
«أَبُو عَمْرٍو» فَهَذَا مَا لَا يَجُوزُ.
وكقول الآخر^(٣) :

مِثْلُ النَّصَارِيِّ قَتَلُوا الْمَسِيحَ/ ^(٤)

أ١٨٣

وَإِنَّمَا الْيَهُودُ عَلَى مَا قَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى: قَتَلُوا الْمَسِيحَ، وَقَدْ
أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ (تَعَالَى) ^(٥) فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ
شُبِّهَ لَهُمْ﴾ ^(٦)

= السطرين. ولم ترد في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٥.

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٥ «يظن أن الأمر فيه».

(٢) البيت من الرجز وفيه من الإبدال ما لا يجوز في الشعر ولا في غيره، فهو هنا
يريد (عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ) وعفان اسم أبيه، وكنيته أبو عمرو. انظر الهمع:
١٥٨/٢، ضرائر الشعر / ٢٤٦، شرح القصائد السبع الطوال / ٢٧٠،
جمهرة اللغة: ٥٠٣/٣، قال الشنقيطي: «ولم أعر على قائله ولا تتمته»
الدرر: ٢٢٢/٢، وانظر الضرائر / ٥٢، والمزهر: ٥٠٠/٢.

(٣) في (ب) «كقول آخر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٦.

(٤) البيت من الرجز، ولم أقف على نسبه لشاعر، انظر: تأويل مشكل القرآن
/ ٢٠٢، المعاني الكبير: ٨٧٩/٢، قال ابن قتيبة: سمع بالنصارى والمسيح
ولم يدر كيف الأمر فقال «على ماتوهم» وانظر أيضا ثلاثة كتب في الحروف
/ ١٠٠، أما ابن عصفور فنقل أقوال السيرافي في هذه الجزئية بالحرف وقليل
من التصرف، انظر ضرائر الشعر / ١٤٦.

(٥) قوله «تعالى» زيادة من (ت، ب)

(٦) سورة النساء، آية / ١٥٧.

وَمَوْضِعُ الْإِنْكَارِ عَلَى الشَّاعِرِ أَنَّ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا قَتْلَهُ اعْتَقَدُوا أَنَّ
الَّذِينَ قَتَلُوهُ هُمُ الْيَهُودُ، غَيْرَ أَنَّهُ ظَنَّ لَمَّا كَانَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مُخَالِفِينَ
لِلْإِسْلَامِ وَجَاحِدِينَ لِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمْ جَمِيعًا مُشْتَرِكُونَ فِي سَائِرِ
مَنْ يُنْكِرُونَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ^(١). وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الشُّعْرِ، رَبِّمَا^(٢) جَاءَ مِنْهُ
مَا يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ غَلَطٌ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَيْسَ بِغَلَطٍ كَقَوْلِ زُهَيْرٍ^(٣):

فَتُنْتِجُ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشَامَ كُلَّهُمْ

كَأَحْمَرَ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعُ فَتَقْطِمِ

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(٤) وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: إِنَّهُ غَلِطَ فِي قَوْلِهِ «كَأَحْمَرَ
عَادٍ» بَيْنَمَا هُوَ «أَحْمَرُ ثَمُودَ» الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ، فَتَزَلَّ الْعَذَابُ عَلَى قَوْمِهِ

(١) في ضرائر الشعر / ٢٤٦ «من الأشياء» وكان ابن عصفور قد نقل هذا النص
بتأمامه.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٧ «وربما»

(٣) البيت من الطويل من معلقة زهير المشهورة، انظر شرح شعر زهير (صنعة
ثعلب) / ٢٨، حيث قال أبو العباس: «وإنما أراد أحمر ثمود، فقال أحمر عاد
وهذا غلط... وإنما أراد أحمر ثمود عاقر الناقة، وقوله: ثُمَّ تُرْضِعُ فَتَقْطِمِ
يريد أنه يتم أمر الحرب، لأن المرأة إذا أرضعت ثم فطمت فقد تَمَّتْ»،
انظر أيضا ثلاثة كتب في الحروف / ١٠٠ حيث أورد الشطر الثاني من هذا
البيت، شرح المعلقات السبع للزوزني / ٦٦، شرح القصائد السبع الطوال
/ ٥١، ٢٦٩، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٥٢، الجمهرة: ٥٠٣/٣،
وساق ابن رشيق هذا البيت ضمن أغاليط الرواة، وذكر مأخذ الأصمعي
على زهير ورد عليه بقوله: «ولا أدري لم خطأه وقد سمع قول الله عز وجل
﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ فهل قال هذا إلا وثم عاد أخرى؟» العمدة:
٢٤٦/٢، وذكره السيوطي ضمن أغلاط الرواة في المزهرة: ٥٠٣/٢.

(٤) في (ب) «فقال الأصمعي» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٧.

بَعَّرَهُ، وَصَارَ مَشُومًا عَلَيْهِمْ، وَالْعَرَبُ تَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلَ وَتَذْكُرُهُ^(١).

قَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ يَصِفُ عَاقِرَ النَّاقَةِ^(٢):

فَاتَاهَا أَحْيَمِرٌ كَأَخِي السَّهْمِ بِمِ بَعْضِ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا
أَي فَعَقَرَهَا، يَعْنِي النَّاقَةَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْعَرَبُ تُسَمِّي ثَمُودَ «عَادًا الْآخِرَةَ»،
وَتُسَمِّي قَوْمَ هُودٍ «عَادًا الْأُولَى» كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٣) «وَأَنَّهُ أَهْلَكَ
عَادًا الْأُولَى» قَالُوا^(٤): «إِنَّمَا ذَكَرَ/»^(٥) الْأُولَى لِأَنَّ ثَمُودَ هِيَ عَادُ الْآخِرَى
فَقَوْلُ زُهَيْرٍ صَحِيحٌ عَلَى هَذَا، وَفِي نَحْوِ هَذَا قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبٍ^(٦):

فَجَاءَ بِهَا مَا شِئْتَ مِنْ لَطْمِيَّةٍ يَدُومُ الْفُرَاتُ فَوْقَهَا وَيَمُوجُ

ب ١٨٣

(١) تقول العرب: «كَأَحْمَرِ عَادٍ أَوْ كَلَيْبِ لِيَوَائِلِ» انظر المستقصى في أمثال
العرب: ٢٠١/٢ -

(٢) سبق الكلام عن هذا البيت في باب: صرف مالا ينصرف للضرورة انظر
ص ٤٤ وجاء به المؤلف هنا على أنه غلط فيه الشاعر.

(٣) في (ب) «كما قال تعالى ذكره» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٨.

(٤) سورة النجم، آية / ٥٠ .

(٥) في (ب) «إنما ذكر عاداً الأولى» .

(٦) البيت من الطويل، وهو في ديوان الهذليين / ١٣٤، مقاييس اللغة:

٢/ ٢٥٦، ثلاثة كتب في الحروف / ١٠١، قال القيرواني: «قالوا: والدرة

لا تكون في الفرات. وإنما تكون في الماء المالح» ما يجوز للشاعر في الضرورة

/ ٦٨، وقال أبو هلال العسكري مثل ذلك ثم أردف: «وقال من احتج له:

إنما يريد بهاء الدرّة صفاه، فشبه بهاء الفرات لأن الفرات لا يخطئه الصفاء

والحسن» انظر الصناعتين / ١١١، تأويل مشكل القرآن / ٢٨٧.

فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : هَذَا غَلَطٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ اللُّؤْلُؤَ يَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ
 الْعَذْبِ لِبُعْدِهِ ^(١) عَنْ مَوَاضِعِ اللُّؤْلُؤِ ، وَمَعْنَى «يَدُومُ الْفُرَاتُ» ^(٢) وَيَمُوجُ «
 أَي يَسْكُنُ مَرَّةً وَيَهْبِجُ مَرَّةً بِالرِّيحِ أَوْ زِيَادَةِ الْمَاءِ . وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ
 أَنَّ هَذَا صَحِيحٌ ، وَأَنَّ الْأَصْمَعِيَّ هُوَ الْغَالِطُ ، قَالَ : ^(٣) وَكَيْفَ يَذْهَبُ
 عَلَى أَبِي ذُوَيْبٍ وَهُوَ مِنْ هُدَيْلٍ وَمَسَاكِينُهُمْ جِبَالُ مَكَّةَ الْمُطَلَّةُ عَلَى الْبَحْرِ
 وَمَوَاضِعِ اللُّؤْلُؤِ؟ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ ^(٤) أَبُو ذُوَيْبٍ بِالْفُرَاتِ هَاهُنَا مَاءَ اللُّؤْلُؤَةِ
 الَّذِي قَدْ عَلَاهَا ، وَجَعَلَهُ فُرَاتًا إِذْ كَانَ أَعْلَى الْمِيَاهِ مَا كَانَ فُرَاتًا وَقَوْلُهُ
 يَدُومُ ^(٥) أَي يَسْكُنُ ، وَيَمُوجُ أَي يَضْطَرِبُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ ^(٦) يَسْكُنُ فِي عَيْنِ
 النَّاطِرِ مَرَّةً وَيَضْطَرِبُ أُخْرَى لِصِفَائِهَا (وَبَرِيقِهَا) ^(٧) وَأَنَّ الْمَاءَ هُوَ مَاءُ
 اللُّؤْلُؤَةِ .

وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ : ^(٨)

كَبِيرِ الْمَقَانَةِ الْبِيَّاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ الْمُحَلَّلِ ^(٩)

- (١) في (ت) «لِبُعْدِهِ» .
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر / ٤٨ «يَدُومُ الْفُرَاتُ فَوْقَهَا وَيَمُوجُ» .
- (٣) «قال» ليست في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٩
- (٤) من قوله «أبو ذؤيب بالفرات . . .» الى قوله «ويموج أي يضطرب» ساقطة من (ت) . .
- (٥) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٩ «يَدُومُ الْفُرَاتُ» .
- (٦) في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٩ «أَرَادَ أَنَّهُ» .
- (٧) «وبريقها» زيادة من (ت، ب) وأثبتها في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٩ .
- (٨) في (ب) «وكقول امرئ القيس» وقافيته في (ب) «محلل»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٤٩ - ١٥٠ .
- (٩) البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، انظر الديوان / ٣٤، وروايته

ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْبَكْرَ هَاهُنَا اللُّؤْلُؤَةُ، وَجَعَلَهَا بَكْرًا لِأَنَّهَا
أَوَّلُ شَيْءٍ خَرَجَ ^(١) مِنَ الصَّدْفِ، وَذَكَرُوا أَنَّ اللُّؤْلُؤَةَ / الْكَبِيرَةَ النَّفِيسَةَ
تَكُونُ فِي طَرَفِ الصَّدْفَةِ، فَأَوَّلُ مَا تَنْشَقُّ ^(٢) تَخْرُجُ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بَكْرًا.

فَأَمَّا ^(٣) قَوْلُهُ: «غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ» وَالنَّمِيرُ الْعَذْبُ ^(٤). فَإِنَّهُ لَمْ يَرُدَّ أَنَّهَا فِي
الْعَذْبِ الْمَشْرُوبِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ مَاءَ الْبَحْرِ الَّذِي هِيَ ^(٥) فِيهِ غِذَاءٌ لَهَا
كَغِذَاءِ الْمَاءِ الْعَذْبِ لَنَا ^(٦)، فَمَاءُ الْبَحْرِ نَمِيرٌ لَهَا ^(٧). وَقَوْلُهُ: «غَيْرٌ مُحَلَّلٌ»
أَيُّ لَا يَحِلُّهُ أَحَدٌ مُسْتَوِطِنًا مُقِيمًا.

وَقَدْ يُبَدَلُ ^(٨) بَعْضُ الْعَرَبِ حُرُوفًا مِنْ حُرُوفٍ لِاتِّجْرِي ^(٩) مَجْرِي الضَّرُورَةِ

== (كَبَّرَ مُقَانَاةً . . .) وَالْمُقَانَاةُ: الْخَلْطُ، أَيُّ أَنَّهَا بَيَّضَاءُ.

النَّمِيرُ: النَّامِي فِي الْجَسَدِ، شَرَحَ الْقِصَائِدُ السَّبْعَ الطَّوَالَ / ٧٠، وَرَوَاهُ
ابْنُ يَعِيشَ (غَيْرٌ مُحَلَّلٌ) وَذَكَرَ فِيهِ الْوَجْهَ التَّالِيَةَ:

- الْجَرُّ فِي (الْمُقَانَاةِ) كَقَوْلِكَ (الْحَسَنُ الْوَجْهَ)
- النِّصْبُ: فِيهَا كَقَوْلِكَ (الْحَسَنُ الْوَجْهَ) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.
- الرَّفْعُ: كَقَوْلِكَ (الْحَسَنُ الْوَجْهَ) انظُرْ شَرَحَ الْمَفْصَلِ ٦ / ٩١، اللِّسَانُ
(قَنَا).

- (١) فِي (ب) «يَخْرُجُ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٠ .
- (٢) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٠ «تَشَقُّ» .
- (٣) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٠ «وَأَمَّا» .
- (٤) فِي (ب) «الْعَذْبُ الْمَشْرُوبُ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٠ .
- (٥) فِي (م) «هُوَ» .
- (٦) زَادَ فِي (ب) بَعْدَ قَوْلِهِ «الْعَذْبُ لَنَا» وَقَوْلَهُ وَالنَّمِيرُ الْعَذْبُ وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ
ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٠ .
- (٧) فِي (ب) «نَمِيرُهَا» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٠ .
- (٨) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٠ «تَبَدَّلُ» .
- (٩) فِي (ب) «لَا تَجْرِي ذَلِكَ مَجْرِي الضَّرُورَةِ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ

لِأَنَّ ذَلِكَ لُغْتُهُمْ كَأَيْدَالِ بَنِي تَمِيمِ الْعَيْنِ مِنَ الْهَمْزَةِ كَمَا قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^(١) :
 أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءِ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ
 أَرَادَ: ^(٢) «أَنَّ تَرَسَّمْتَ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ هَذَا فِي الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا
 كَرَاهِيَةً لِاجْتِمَاعِهِمَا^(٣)»، وَهَذَا الَّذِي يُسَمَّى^(٤) عَنَعْنَةُ تَمِيمٍ، وَرُبَّمَا أَبَدَلُوا
 مِنَ الْهَمْزَةِ الْوَاحِدَةِ مَعَ النُّونِ، وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فِي «أَنَّ»، وَسُمِّيَ

(١) البيت من البسيط وهو في ديوانه / ٣٧١ وفيه (أَنَّ تَرَسَّمْتَ . . .) قال أبو
 نصر الباهلي: التَّرَسُّمُ: التَّثْبُتُ وَالنَّظْرُ . . . وَخَرْقَاءُ لَا تَنْفَعُ أَهْلَهَا، وَقَالَ
 مُحَمَّدُ بْنُ حَجَّاجِ الْأَسَدِيِّ: حَجَجْتَ فَمَرَرْتَ بِفَلَجَةٍ، فَقِيلَ لِي: هَاتِيكَ
 خَرْقَاءَ صَاحِبَةِ ذِي الرَّمَةِ . . . قَالَتْ: أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ عَمِكَ ذِي الرَّمَةِ:
 تَمَّامُ الْحَجِّجِ أَنْ تَقِفَ الْمَطَايَا عَلَى خَرْقَاءَ وَاضِعَةَ اللَّثَامِ
 وَمَاءِ الصَّبَابَةِ: رِقَّةُ الشُّوقِ، مَسْجُومٌ: سَائِلٌ مَهْرَاقٌ.

وَأَنشَدَ ثَعْلَبُ صَدْرَ الْبَيْتِ وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى عَنَعْنَةِ تَمِيمٍ، فَإِنَّمَا تَقُولُ فِي
 مَوْضِعِ (أَنَّ): (عَنْ)، وَقَالَ: وَسَمِعْتُ ذَا الرَّمَةَ يَنْشُدُ عَبْدَ الْمَلِكِ: أَعْسُنُ
 تَرَسَّمْتَ . . .) وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ثَعْلَبٌ قَدْ سَمِعَ ذَا الرَّمَةَ
 فَبَيْنَهُمَا مِنَ السَّنِينَ مَا يَنْفِي ذَلِكَ، وَقَدْ تَنَبَّهَ لِذَلِكَ أَسْتَاذُنَا الْمُحَقِّقُ عَبْدُ السَّلَامِ
 هَارُونَ فَنَبَهَ عَلَيْهِ أَنْظَرَ مَجَالِسِ ثَعْلَبِ / ٨١ وَهَامِشُهُ. قَالَ ابْنُ جَنِّي: وَأَنشَدَ
 ذَا الرَّمَةَ عَبْدَ الْمَلِكِ (أَعْنُ تَرَسَّمْتَ . . .) الْخِصَائِصُ: ١١/١، الْمُقْرَبُ
 ١٨١/٢، الْمُتَمَعُّ / ٤١٣ وَفِيهِ (تَوَسَّمْتَ) بِدَلِّ (تَرَسَّمْتَ) وَلَمْ أَجِدْهَا عِنْدَ
 غَيْرِهِ وَلَعَلَّ ذَلِكَ مِنَ التَّصْحِيفِ، سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ / ٢٢٩، وَأَنشَدَهُ فِي
 ص ٧٢٢ (أَنَّ) وَقَالَ: وَمِنْ ذَلِكَ (الزِّيَادَةُ) أَنْ تَدْخُلَ فَاصِلَةٌ بَيْنَ الْهَمْزَيْنِ
 الْمُحَقَّقَتَيْنِ اسْتِكْرَاهًا لِاجْتِمَاعِهِمَا مُحَقَّقَتَيْنِ، قَالَ ذُو الرَّمَةِ: (أَنَّ تَرَسَّمْتَ)،
 وَأَنْظَرَ الْخِزَانَةَ: ٤٩٥/٤.

(٢) فِي (ب) «وَإِنَّمَا أَرَادَ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥١

(٣) فِي (ب) «كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِهِمَا» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥١

(٤) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥١ «نَسْمِيهِ»

عَنْعَنَةَ لِاجْتِمَاعِ الْعَيْنِ وَالنُّونِ، فَكَبُّوا مِنْهَا فِعْلًا.

وَقَدْ يُبَدَّلُ بَعْضُهُمْ مِنْ كَافِ الْمُؤنَّثِ شَيْنًا، كَقَوْلِهِمْ: «مِنْشٍ يَا امْرَأَةَ»
يُرِيدُ^(١): «مِنْكَ»، قَالَ الشَّاعِرُ: ^(٢)

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِدْشِ جِيدَهَا سِوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشٍ دَقِيقُ
وَهَذِهِ اللَّغَةُ فِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ. وَتُسَمَّى كَشْكَشَةً بِكْرٍ. وَمِنْهُمْ / مَنْ
يُبَدِّلُ مَكَانَ الْيَاءِ الْمَشْدَدَةَ وَالْمُخَفَّفَةَ جِيمًا فِي الْوَقْفِ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي
الْمَشْدَدَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

ب ١٨٤

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ

(١) في (ت) «يريدون» .

(٢) البيت من الطويل لمجنون بني عامر من قصيدة يخاطب فيها غزالاً رأى فيه
ملامح محبوبته وهاك بعض الأبيات التي رويت مع هذا البيت:

أَيَّاشِبَةَ لَيْلِي لِاتْرَاعِي فَإِنِّي لَكَ الْيَوْمَ مِنْ وَخْشِيَّةٍ لَصْدِيقُ
تَفَرُّ وَقَدْ أَطْلَقْتُهَا مِنْ وَثَاقِهَا فَأَنْتِ لِلَّيْلِ مَاحِيَتِ عَتِيقُ
وَيَاشِبَةَ لَيْلِي لَوْ تَلَبَّثْتَ سَاعَةً لَعَلَّ فُؤَادِي مِنْ جَوَاهُ يُفِينُ
فَعَيْنَاكِ عَيْنَاهَا

انظر ديوانه / ٢٠٧ وقد روي بيت الشاهد من غير كشكشة، ونسب
البيت إليه في سر صناعة الإعراب: ٢٠٦/١، جمهرة اللغة: ٥/١، دون
كشكشة، ومثل ذلك في شرح المفصل: ٨/١٠، وانظر أيضاً: الكامل:
١٣٣/٣، الخصائص: ٤٦٠/٢، الممتع / ٤١١، ذيل الأمالي / ٦٣،
الخرزانه: ٥٩٥/٤، الإبدال: ٢٣١/٢، اللسان (كشش).

(٣) كلمة «الشاعر» ساقطة من كتاب ضرورة الشعر / ١٥٢ والأبيات من -
الرجز، وفيها شاهد على إبدال الجيم من الياء، وهي لغة لبعض العرب -
كما بين السيرافي وغيره - قال الأعلام في علة الإبدال هذه: «لأن الياء
==

الْمَطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْمَشِجِ
وَبِالْغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنَجِ
وَقَالَ فِي الْمُخَفَّةِ^(١):

يَارَبِّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَجَّتِجَ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجُ يَأْتِيكَ بَجِ
أَقْمَرُ نَهَاتُ يُنْزِي وَفَرْتِجَ

= خفيفة وتزاد خفاء بالسكون بالوقف، فأبدلوا مكانها الجيم لأنها من مخرجها وهي أبين» انظر الكتاب وهامشه: ٢٨٨/٢، وهذا النوع من الإبدال ليس باطراد كما يزعم ابن عصفور سواء كانت الياء المشددة متطرفة أو غير متطرفة انظر المقرب: ١٦٤/٢، وانظر أيضا نفسه: ٢٩/٢، شرح أبيات سيويه للنحاس / ٢٣٥، كتاب المقرب في ترتيب المعرب / ٥٤٣، المحتسب: ٧٥/١، وذكر ابن جني بعد هذه الأبيات بيتا آخر هو قوله:

يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّصِجِ

ونسب الشعر لرجل من أهل البادية. انظر المنصف: ١٧٨/٢، انظر تهذيب اللغة: ٦٨/١ وفيه: «الْمَطْعِمُونَ اللَّحْمَ» وساقه شاهدا على عجمة قضاة. ثم انظر الأشموني ٢٨١/٤ وفيه (وَبِالْغَدَاةِ كُتِلَ الْبَرْنَجِ). ومثل ذلك في العيني: ٥٨٥/٤ وقال: ويروى (كُبَسَّ الْبَرْنَجِ) انظر أيضا اللسان (برن)، وَالْبَرْنِي: ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ، وفلقه، ماسقط منه بعد تكتله في جلله، وقوله: بِالْوَدِّ: أصله بِالْوَتْدِ، قلبت التاء دالا وأدغمت الدال في الدال، والصِّصِجُ: هو قرن البقر.

(١) الأبيات من الرجز ونسبت في النوادر في اللغة / ٤٥٦ إلى رجل من أهل اليمن. قال أبو زيد: أراد: حَجَّتِي، وَوَفَّرْتِي، وَبِجِ أَرَادَ: بِي. وعلل ثعلب إبدال الياء جيما في المشددة بقرب المخرج ثم قال: «ولا بأس أن تحيء في الياء المخففة...» وأنشد البيتين الأولين من الثلاثة. انظر مجالس ثعلب

وَقَدْ يُبَدِّلُونَ مِنْ تَاءِ الْمُخَاطَبَةِ^(١) كَافًا، قَالَ^(٢) الرَّاجِزُ:^(٣)

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَ مَا عَصَيْكَ
وَطَالَ مَا عَنَيْكَ^(٤) إِلَيْكَ

= ١١٧/ ، وانظر أيضا سر صناعة الإعراب: ١٧٧/١ حيث نسبها إلى الفراء وأظنه عنى الرواية وفيها (لَاهُمْ) بدل (يَارَبُّ) محكية عن أبي علي، ومثل ذلك من الإسناد في الابدال ٩٦/ ، وضرائر الشعر ٢٣١/ . انظر أيضا الصحاح: ٢٩٧/١ (باب الجيم)، والعيني: ٥٧٠/٤، قال: الشَّاحِجُ: الْبَغْلُ، وَالْوَفْرَةُ: الشَّعْرُ إِلَى شَحْمِ الْأُذُنِ، ثُمَّ الْجَمَّةُ، ثُمَّ اللَّئِمَةُ وَهِيَ الَّتِي أَلَمَتْ بِالْمُنْكِيِّينَ، انظر أيضا: شرح أبيات سيويه لابن النحاس ٣٣٥/ ، المقرب: ١٦٥/٢، الممتع ٣٥٥/ ، وروى ابن قتيبة البيت الأول منها دون نسبة، انظر الشعر والشعراء ١٠٧/ .

(١) في (ب) «تاء المخاطب» ومثله في كتاب ضرورة الشعر ١٥٣/

(٢) في كتاب ضرورة الشعر ١٥٣/ «كما قال الراجز»

(٣) الأبيات من الرجز والبغدادي يرى أنها من مشطور السريع، انظر الخزانة:

٢٥٧/٢، وتنسب لراجز من حمير، النوادر في اللغة ٣٤٧/، وتروى في

بعض المصادر (وَطَائِمًا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ) انظر المصدر السابق، الممتع ٤١٤/،

المقرب ١٨٢/٢، وفيها شاهد على إبدال الكاف من تاء الخطاب، لأنها

أختها في الهمس، انظر سر صناعة الإعراب: ٢٨٠/١، المسائل

العسكريات ١٥٨/، وفي الأبيات شاهد آخر على إبدال الياء من الألف في

(قَفَيْكَ). انظر شرح شواهد المغنى للبغدادي: ٣٤٢/٣، شرح الشافية:

٢٠٢/٣، وأراد بابن الزبير عبدالله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما.

وابن هشام يرى أن الكاف بدل من التاء بدلاً تصريفاً، لامن إنابة ضمير

عن ضمير كما يعتقد ابن مالك، انظر مغنى اللبيب ٢٠٤/، وانظر أيضا

المسائل البصريات ٨٥٠/، ثلاثة كتب في الحروف ١٥٣/ .

(٤) في (ب) «مَا عَنَيْتَنَا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر ١٥٣/ وكثير من المصادر.

لَنْضَرِبَا^(١) بِسَيْفِنَا قَفِيكَا

وكما أبدلت خَيْرُ والنُّضِيرُ من الثَّاءِ تَاءً في كثير من الحروف كقولهم في
تُوم^(٢) تُووم، وفي المَبْعُوثُ: مَبْعُوتُ، وفي الخَيْثُ: خَيْتُ، قال
الشَّاعِرُ^(٣):

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القَلِيلُ مِنَ الرُّزْمِ (م) قِ وَلَا يَنْفَعُ الكَثِيرُ الخَيْثُ^(٤)

ويروى أن الخليل قال للأصمعي: لم قال: الخَيْثُ؟ فقال: هذه
لُغَتُهُمْ، يَجْعَلُونَ مَكَانَ الثَّاءِ تَاءً، فقال له الخليل: فلم جعلوا الكَثِيرَ
بالثَّاءِ؟، فسكت الأصمعي.

قال المفسر^(٥): وَهَذَا عِنْدِي يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

- (١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٣ «لَنْضَرِبَنَّ» بالنون المخففة.
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٤ «التوم: توم».
- (٣) قوله: «الشاعر» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر / ١٥٤
- (٤) هذا البيت والبيتان اللذان روي بعده هنا من الخفيف، للسموئل بن عادياء
انظرا ديوانه / ١٢، ورويت الأبيات ضمن القصيدة في الأصمعيات / ٢٠ -
٢١، «الورد» ٨٥ - ٨٦ (شاعر وهارون)، ويروى البيت الثاني في
الأصمعيات هكذا:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قِيلَ اقْرَأْ عُنوانَهَا وَقَرَيْتُ

كما روى البيت الثاني في ضرائر الشعر / ١٥٧ والبيتان الثاني والثالث
ضمن أبيات أخرى في الشعر والشعراء: ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ وفيه (مَنْشُورَةٌ
فَقَرَيْتُ)، وروى أبو زيد قصة هذا القلب في حوار طريف وقع بين الخليل
ابن أحمد والأصمعي، ليس بعيداً عنه هنا، انظر النوادر في اللغة / ٣٤٥ -
٣٤٧، وانظر المخصص: ٣ / ٩٥، وانظر البيتين الأخيرين في العيني:
٤ / ٣٣٢، وانظر اللسان وتاج العروس (خبت).

- (٥) في (ب) «قال أبو سعيد» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٤

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ إِبْدَاهُمُ التَّاءُ مِنَ التَّاءِ فِي حُرُوفٍ^(١) بِأَعْيَانِهَا،
وَالْحَبِيثُ^(٢) مِنْهَا، وَلَا يُبَدَّلُونَهَا / فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ كَمَا أُبَدِلَ مِنَ التَّاءِ
الْفَاءُ فِي مَغْفُورٍ وَمَغْثُورٍ وَفُومٍ وَثُومٍ، وَلَا يَجِبُ الْبَدَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ .
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ قَالَهُ «الكَثِيرُ»^(٣) بِالتَّاءِ غَيْرَ أَنَّ الرُّوَاةَ
نَقَلُوهُ^(٤) بِالتَّاءِ عَلَى مَا تَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ، وَلَمْ يَنْقُلُوا «الْحَبِيثُ» بِالتَّاءِ لِلْقَافِيَةِ
لِأَنَّهَا تَائِيَةٌ^(٥) وَمِنْهَا^(٦) :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيَتْ
أَلِي الْفَضْلُ أُمِّ عَلِيٍّ إِذَا حُوسِبَ (م) تُ أَنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيَتْ
وَقَدْ يُبَدَّلُ الشَّاعِرُ بَعْضَ حُرُوفِ الْجَرِّ مَكَانَ بَعْضٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ
الضَّرُورَةِ كإِبْدَاهِمُ «عَلَى» مِنْ «عَنْ» كَمَا قَالَ^(٧) :

إِذَا رَضِيَتْ عَلِيٌّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا^(٨)

(١) فِي (ب) «فِي حُرُوفٍ مَا بِأَعْيَانِهَا» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٥ .

(٢) فِي (ب) «الْحَبِيثُ مِنْهَا» .

(٣) قَوْلُهُ «الكَثِيرُ» سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

(٤) فِي (ب) «نَقَلُوا بِالتَّاءِ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٥ .

(٥) فِي (ب) «لِلْقَافِيَةِ التَّائِيَةِ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٥ .

(٦) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٥ «وَفِيهَا» .

(٧) فِي (ب) «قَالَ الشَّاعِرُ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٥٦ .

(٨) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، يَنْسَبُ لِلْقَاحِيفِ الْعَقِيلِيِّ الْعَامِرِيِّ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ مَجِيءُ

(عَلَى) فِي مَوْضِعِ (عَنْ)، انْظُرِ الْخِصَائِرَ: ٣١١/٢، ٣٨٩، الْمُحْتَسَبُ:

١/٥٢، ٣٤٨، الْإِنْصَافُ: ٦٣٠، الْكَامِلُ: ١٩٠/٢، ٩٨/٣، مَجَازُ

الْقُرْآنِ: ٨٤/٢، النُّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ / ٤٨١، الْغَرِيبُ الْمُصَنَّفُ: ٤٢٣،

أَيُّ عَنِّي . وَقَالَ النَّابِغَةُ: ^(١)

كَأَنَّ رَحِيَّ وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ ^(٢) وَحَدٍ ^(٣)
أَرَادَ (زَالَ) ^(٤) عَنَّا، وَهَذَا كَثِيرٌ لَيْسَ ^(٥) مِنَ الضَّرُورَةِ فَاسْتَقْصِيهِ .

* * *

= الاقتضاب: ٢٦٤/٢، ٢٦٦، الأمالي الشجرية: ٢٦٩/٢، قال ابن هشام «لما كان (رَضِيَ عَنِّي) بمعنى أقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي: انها جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط». انظر مغنى اللبيب / ٨٨٧، ١٩١، العيني: ٢٨٢/٣، شرح التصريح: ١٤/٢، الخزانة: ٢٤٧/٤.

(١) في (ب) «النابغة الجعدي» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٦ والبيت من قصيدة النابغة الذبياني (انظر هامش ٧).

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٦ «وَحَدٍ» «بكسر الحاء»

(٣) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني من قصيدة في مدح النعمان وفيها يعتذر له عما رماه به المُنْخَلُ الشُّكْرِي ومطلعها:

يَادَارَ مِيَّةً بِالْعَلِيَاءِ فَالْسَّنْدِ أَقْوَتْ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

انظر ديوانه / ٦٥، وروى ابن جني البيت على أن أصل «أَحَدٍ» (وَحَدٍ) أي منفرد انظر الخصائص: ٢٦٢/٣، ومثله في شرح المفصل: ١٦/٦، على أن ابن الشجري رواه على أن (زَالَ النَّهَارُ بِنَا) بمعنى (زَالَ عَنَّا) ولكثرة استعمال الباء في موضع (عَن) الأمالي الشجرية: ٢٧١/٢، قوله: ذي الْجَلِيلِ: واد قرب مكة، وهو أيضا واد قرب أجا، انظر معجم البلدان: ١٥٨/٢ على أن رواية الديوان (يَوْمَ الْجَلِيلِ) والله أعلم.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب)

(٥) في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٦ «وليس»

الإبدال في الأعمية

الإبدال في الأعجمية (*)

وَقَدْ يُبَدَّلُونَ^(١) مِنْ كَلَامِ الْعَجَمِ إِذَا تَكَلَّمُوا بِهِ فَعَرَبُوهُ، وَرَبَّمَا
اِخْتَلَفُوا فِي الْبَدَلِ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَانُوتِ
«كُرْبُقُ»^(٢)، «وَكُرْبُجُ»، وَالْأَصْلُ فِيهِ كُرْبَه^(٣) فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ بِالْقَافِ،
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ بِالْجِيمِ، وَكَذَلِكَ «الْفَالُودُجُ» / و«الْفَالُودُقُ»

ب ١٨٥

(*) هذا العنوان من اختيار المحقق نظراً لاختلاف طبيعة الإبدال هنا عنه في
الضرورة الشعرية.

(١) عقد سيويه باباً لهذه المعاني سماه «باب ما أعرب من الأعجمية» بين طرائق
العرب في تعريب الألفاظ الأعجمية وأن العرب قد تلحق البناء الأعجمي
ببناء العربي، وقد لاتلحقه، وضرب أمثله لكل نوع. وبين أيضاً «أن
الأعجمية يُغَيَّرُهَا دَخُولُهَا الْعَرَبِيَّةَ بِإِبْدَالِ حُرُوفِهَا، فَحَمَلَهُمْ هَذَا التَّغْيِيرُ عَلَى
أَنْ أَبَدَلُوا وَغَيَّرُوا الْحَرَكَةَ كَمَا يَغْيِرُونَ فِي الْإِضَافَةِ إِذَا قَالُوا هَنِيٌّ نَحْوَ رَبَّانِيٍّ
وَتَقْفِيٍّ، وَرَبَّمَا حَذَفُوا كَمَا يَحْذِفُونَ فِي الْإِضَافَةِ، وَيَزِيدُونَ كَمَا يَزِيدُونَ فِيمَا
يَبْلَغُونَ بِهِ الْبِنَاءَ وَمَا يَبْلَغُونَ بِهِ بِنَاءَهُمْ» وَأَعْقَبَ هَذَا الْبَابَ بِيَابِ آخَرَ شَرَحَ
فِيهِ «أَطْرَادَ الْإِبْدَالِ فِي الْفَارْسِيَّةِ» وَجَاءَ بِأَمْثَلَةٍ شَبِيهَةٍ. انظر الكتاب:
٣٤٢/٢.

وعقد الجواليقي لمذاهب العرب في استعمال الأعجمي باباً استهله بقوله:
«اعلم أنهم كثيراً ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها
فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجا، وربما أبدلوا
مابعد مخرجه أيضاً، والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من
حروفهم وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب، وفصل في
ذلك مما يدعوننا إلى إحالة القارئ إليه. انظر المعرب / ٥٤ وما بعدها. وانظر
شرح كتاب سيويه للرماني، ج ٥، ق ٦٣ - ٦٤

(٢) في (ب) «قُرْبُقُ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٧

(٣) كُرْبَه: تنطق في الفارسية بإمالة فتحة الباء نحو الكسرة، ولا تظهر الهاء

(وَالأَصْلُ^(١) بِالْفَارِسِيَّةِ بِأَلْوَذِهِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْبَاءِ)^(٢)،
 وَدُخْتُنُوشُ وَتَخْتُنُوشُ^(٣)، وَالأَصْلُ فِيهِ: دُخْتُ نُوشٍ^(٤).
 وقال العجاج^(٥):

كَأَنَّهُ مُسْرَوَّلٌ أَرْنَدَجَا

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٧ «والأصل فيه»

(٢) ما بين القوسين زيادة من (خ، ب)

(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٧ «وَدُخْتُنُوشُ»، ودختنوش، وتختنوش

(٤) الفَالْوَذَجُ: نوع من الحلوى.

دُخْتُنُوشُ: (دُخْتُ: بنت، نُوشُ: عابسة) قال الجواليقي:

وهي بنت لقيط بن زرارة، سماها أبوها باسم بنت كسرى فقلبت

الشين سينا لما عُرِّبَ، ومعناه بنت الهنيء» المعرب / ١٩٠ وقال الشاعر:

يَالَيْتَ شِعْرِي عَنكَ دُخْتُنُوشُ إِذَا أَتَاهَا الْخَبْرُ الْمَرْمُوشُ
 أُنْحَمِشُ الْخَدَّيْنِ أُمِّ تَمِيسُ لَا، بَلْ تَمِيسُ، إِنَّهَا عَرُوشُ

وهي القائلة في زوجها عمير بن معبد بن زرارة:

أعيني ألا فابكي عمير بن معبد وَكَانَ ضَرُوبًا بِالْيَدَيْنِ وَبِالْيَدِ

انظر الشعر والشعراء / ٧١٤ - ٧١٥

(٥) البيتان من الرجز، الأول في الديوان / ٣٥٢، وقبله:

وَكُلُّ عَيْنَاءِ تُرْجِي بِحَزَجَا
 وَالبَحْزَجُ: البرغز والفرقد والجوذُرُ... (ولد البقرة).

والبيت الثاني في الديوان / ٣٥٤ وقبله:

فِي نَعَجَاتٍ مِنْ بِيَاضِ نَعَجَا

وَالأَرْنَدَجُ: جلود يعمل منها الحِفافُ، يقال لها يرندج، وهو أعجمي قد

أعرب، يقول: هذا الثور كأنه قد ألبس هذه الجلود التي تعملها الأساكفة،

=

كَمَا رَأَيْتَ فِي الْمَلَأِ^(١) الْبَرْدَجَا
أَرَادَ: الْبَرْدَهَ وَهُمْ^(٢) الرَّقِيقُ^(٣).
وَقَالَ أَيْضاً^(٤):

فَهُنَّ يَعْكِفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا
عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا

==
وجعلهن كأنهن قد لبسن خفافاً، لأن بقر الوحش في قوائمهن سواد: انظر
الديوان / ٣٥٣، والمَلَأُ: المَلَاخِفُ، والواحدة مُلَاءَةٌ، وقوله: البردج: هو
السَّبِيُّ وهو بالفارسية (بَرْدَه) فأعربه. الديوان / ٣٥٤، والمعرب / ٥٨، قال
الأصمعي: وقولهم: (الْبَرْدَانُ) بِيغْدَادَ، إنما أرادوا مَوْضِعَ السَّبِيِّ. انظر
المعرب / ٩٥. قال الجواليقي: الأَرَنْدَجُ واليَرَنْدَجُ، أصله بالفارسية (رَنْدَه)
وهو جلد أسود... وعنه قال ابن دريد: هِيَ الْجُلُودُ الَّتِي تُدْبَعُ بِالْعَفْصِ
حَتَّى تَسْوَدَّ، وأنشد العجاج:

كَأَنَّهُ مُسْرَوَّلٌ أَرَنْدَجَا

المعرب / ٦٤، وانظر البيت الثاني في شفاء الغليل / ٦١.

- (١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٧ «في النَّبِيطِ».
- (٢) في (م) «وَهُوَ مِنَ الرَّقِيقِ» وأصلحها في الحاشية «وَهُمُ الرَّقِيقُ». والهاء في
«الْبَرْدَه» لاتظهر في النطق.
- (٣) في (خ) زيادة قوله «وهم الرقيق من الممالك»
- (٤) الديوان / ٨، والبيت الأول وشرحه في الديوان / ٣٥٤ - ٣٥٥.
انظر أيضا العقد الفريد: ٣٤٦/٦، والفَنَزَجُ: رَقْصُ الْمَجُوسِ، وقيل:
رَقْصُ الْعَجَمِ إِذَا أَخَذَ بَعْضُهُمْ يَدَ بَعْضٍ وَهُمْ يَرْقِصُونَ، انظر تهذيب
اللغة: ٣٢٢/١، ١٣٢/٥، ٢٤١/١١، قال ابن السكيت: لعبة لهم
(المجوس) تسمى (بَنْجَكَانَ) بالفارسية، فعرب، وقال ابن الأعرابي:

وإنما هو «الْبَنْجَكَانُ» قال أبو حاتم: وَالْبَنْجَكَانُ^(١) الدَّسْتَبِنْدُ^(٢).
وقال أيضاً^(٣):

يَوْمَ خَرَجَ يُخْرِجُ السَّمْرَجَا

وَأَصْلُهُ بِالْفَارِسِيَّةِ: سَامِرَةٌ^(٤)، يَعْنِي يَخْرُجُ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
وَقَالَ آخَرُ: ^(٥)

لَوْ كُنْتُ بَعْضَ الشَّارِبِينَ الطَّوْسَا^(٦)

الْفَنْزَجُ: لعب النبيط إذا بطروا، وقال شمر: الْفَنْزَجُ: النَّزْوَانُ، تهذيب
اللغة ١١/٢٤٨، المعرب / ٢٨٥، شفاء الغليل / ١٩٩، قال الأصمعي:
يعكفن: يُقْمَنَ حَوْلَهُ، وَحَجَا: أَقَامَ، يقال: حَجَا يَحْجُو حَجْوًا وَحَجًّا، إذا
ثَبَّتَ بِالْمَكَانِ وَأَقَامَ بِهِ، وفصل في الديوان بين البيتين قوله:

بِرُبُضِ الْأَرْضَى وَحِقْفِ أَعْوَجَا عَكْفَ النَّيِّطِ

وانظر أيضا اللسان (عَكْفَ)، الجمهرة: ٣/٣٢٥، ٥٠٠

- (١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٨ «الْبَنْجَكَانُ»
- (٢) دَسْتٌ: بمعنى يَدٌ، وَدَسْتٌ بَدْتُ تعني سِوَارَ الْمِعْصَمِ، وكأنه يشبه تَحَلُّقَهُمْ فِي الرَّقْصِ بِالسَّوَارِ تُحِيطُ بِالْمِعْصَمِ .
- (٣) البيت من الرجز في ديوان العجاج / ٣٥٥، نقل الأزهري عن الليث:
السَّمْرَجُ: يوم جباية الخراج، قال العجاج: (. . . البيتين) قال ابن
السكيت: أصله بالفارسية (سَمْرَةٌ) وهو استخراج الخراج في ثلاث مرات،
وهناك تفسيرات أخرى، انظر تهذيب اللغة: ١١/٢٤١، المعرب / ٢٣٢،
وانظر أيضا شفاء الغليل / ١٤٦، اللسان (سمرج).
- (٤) في (خ) «سَيْبَرَه» وفي (ب) قال في الحاشية: «صوابه سَمْرَةٌ».
- (٥) في (ب) سقطت كلمة (آخر)
- (٦) البيت من الرجز وهو في ديوان زوْبة / ٧٠، والجمهرة: ٣/٥٠٠، وجاء
بعده:

أراد: اذرنطوس^(١)، وهو دواء.

وقال رؤبة^(٢):

بَارِكْ لَهُ فِي شُرْبِ اذْرِنطُوسِ^(٣)

فَعَرَّبَ^(٤) مَرَّةً بِالطُّوسِ وَمَرَّةً باذْرِنطُوسِ^(٥).

وقال آخر: ^(٦)

فِي جِسْمِ شَخْتِ الْمُنْكَبِينِ قُوشِ^(٧)

مَا كَانَ إِلَّا مِثْلَهُ مَسُوسًا.

والطُّوسُ: دواء المَشِيّ، وعن أبي عمر: طَاسٌ يَطُوسُ طَوْسًا، إِذَا حَسُنَ وَجْهُهُ وَنَضَرَ بَعْدَ عِلَّةٍ، وهو مأخوذ من الطُّوسِ وهو القَمَرُ، وطَاسَ الشَّيْءُ يَطِيسُ طَيْسًا، إِذَا كَبُرَ انظُرَ تَهْدِيبَ اللُّغَةِ (طَاسَ)، وانظر أيضا المعرب ٢٧٠/.

(١) في (خ) «اذري طوس»

(٢) في (ب) «قال آخر وهو رؤبة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٩

(٣) البيت من الرجز ولم أجده في ديوان رؤبة لكنه نسب إليه في الجمهرة:

٣/ ٥٠٠، وروي البيت في المعرب / ٢٧٠ هكذا (بارك له في شرب اذريطوسا) وقال: هو ضرب من الأدوية، وانظر التعليق على البيت السابق.

(٤) في (ب) «فعرَّب» من غير إعجام. في كتاب ضرورة الشعر / ١٥٩ (فعرَّب)

بالبناء على المجهول يعني اللفظ، وضبطه السيرافي بالبناء على المعلوم (فعرَّب) يعني الشاعر، والله أعلم.

(٥) في (خ، ب) «اذريطوس»

(٦) في (خ) «الآخر»

(٧) البيت من الرجز وهو في ديوان رؤبة / ٧٩، قال الأزهري: الشُّخْتُ:

الدَّقِيقُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حتى إنه يُقَالُ لِلدَّقِيقِ العُنُقِ والقَوَائِمِ (شُخْتُ).

أَرَادَ: كَوَجَكَ فَغَيْرٌ^(١)، وَلِهَذَا أَشْبَاهُ كَثِيرَةٌ لَا أُحْصِيهَا.

وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَعْرِيبِ الْعَجَمِيَّةِ وَالتَّكَلُّمِ بِهَا فِي الشُّعْرِ^(٢) وَلَا فِي إِبْدَالِ حَرْفِ جَرٍّ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ضَرُورَةٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ وَالشُّعْرِ، وَلَا يُنْسَبُ قَائِلُهُ إِلَى دُخُولِ / فِي ضَرُورَةٍ^(٣).

أ١٨٦

وَمِمَّا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ جَعَلَ الْكَافِ فِي مَوْضِعِ «مِثْلٍ»^(٤)، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: زَيْدٌ كَكَعْمَرٍ^(٥)، يُرِيدُونَ بِهِ كَمِثْلِ عَمْرٍو، فَجَعَلُوا الْكَافَ الثَّانِيَةَ فِي مَوْضِعِ «مِثْلٍ»، وَجَعَلُوا الْكَافَ الْأُولَى حَرْفًا جَرًّا دَخَلَ عَلَيْهِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفَيْنُ

= تهذيب اللغة (شخت)، اللسان (شخت) ونقل الجواليقي عن ابن قتيبة في قول رؤبة. (البيت): قَوْشٌ: صَغِيرٌ، وَهُوَ بِالْفَارْسِيَّةِ (كَوَجَكَ) فَعَرَّبَهُ، الْمَعْرَبُ / ٣٠٤ - ٣٠٥، وَفِي مَادَّةِ (قَشًا) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ وَاللِّسَانِ مَعَانٍ قَرِيبَةً مِنْ هَذَا.

- (١) ساقطة من (خ)
- (٢) في (خ، ب) «في الشعر معربة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٠
- (٣) في (خ) «ولا ينسب قائله إلى اضطرار»
- (٤) في حاشية (م) قوله «اسماً وإدخال حروف الجر عليها كإدخالها على «مثل» وهو في (ب) وأثبت في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٠
- (٥) في (خ، س) «كعمرو»
- (٦) قوله «الشاعر» ساقطة من كتاب ضرورة الشعر / ١٦٠ والبيت من الرجز وقائله خَطَامُ المَجَاشِعِيِّ وَإِلَيْهِ نَسَبُ فِي الْكِتَابِ: ١٣/١، ٢٠٣، ٣٣١/٢، انظر البيت أيضاً في: المنصف: ١٩٢/١، ٨٢/٣، قال: «يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون مثل يُؤكَّرَم» ويكون على لغة من

(يَعْنِي كَمِثْلَ مَا يُؤْتَفَنُ) ^(١) وَالْكَافُ ^(٢) الْأُولَى زَائِدَةٌ وَهُوَ كَقَوْلِهِ عَزَّ
وَجَلَّ ^(٣): «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ^(٤) الْمَعْنَى ^(٥) لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ وَالْكَافُ
زَائِدَةٌ لِأَغْيَرِ وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَا لَوْ لَمْ نَجْعَلْهَا زَائِدَةً لَأَسْتَحَالَ الْكَلَامُ،
وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً فَهِيَ بِمَعْنَى «مِثْلٌ» وَإِنْ كَانَتْ حَرْفًا فَيَكُونُ
التَّقْدِيرُ: لَيْسَ مِثْلُ مِثْلِهِ شَيْءٌ، وَإِذَا قُدِّرَ بِهَذَا التَّقْدِيرِ أُثْبِتَ لَهُ مِثْلٌ
وَنُفِي الشَّبَهُ عَنْ مِثْلِهِ، وَهَذَا مُحَالٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

= قال (تَثَقُّتُ الْقَدْرَ)، عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ (وَذَاكَ صَنِيْعٌ لَمْ تَثْفُ لَهُ قَدْرِي)،
وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنْ يَكُونَ (يُؤْتَفَنُ) يُفْعَلِينَ، بِمَنْزِلَةِ يُسَلَّقِينَ، وَيُجْعَلِينَ، شَرْحُ
الشَّافِيَةِ: ١/١٣٩، وَهَنَّاكَ أَقْوَالٌ أُخْرَى، انْظُرْ فَصْلَ الْمَقَالِ ٩٧/،
وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْكَافَ الثَّانِيَةَ فِي (كَكَمَا) وَضَعْتَ مَوْضِعَ (مِثْلٍ) فَادْخَلَ عَلَيْهَا
كَافَ التَّشْبِيهِ، وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى تَعَاقُبِ الْكَافِ وَمِثْلٍ فِي الْمَعْنَى، فَيَدْخُلُ
بَعْضُهُمَا عَلَى الْآخَرَ، كَمَا دَخَلَتْ الْكَافُ عَلَى (مِثْلٍ) فِي هَذَا الْبَيْتِ فَإِنْ (مِثْلٍ)
قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

(فَصِيرُوا مِثْلَ كَمُضْفٍ مَأْكُولٍ)

انْظُرِ الْكِتَابَ: ١/٢٠٣، الْمُقْتَضِبُ: ٢/٩٧، ٤/١٤٠، ٣٥٠،
وَالْخَصَائِصُ: ٢/٣٦٨، مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٣٩/، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ
٣٠٣/ (فَارِس) الْأَصُولُ: ١/٣٣٨، الْمُحْتَسِبُ: ١/١٨٦، ارْتِشَافُ
الضَّرْبِ: ١/١١٨، وَأَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ:
(وَمَا ثَلَاثُ كَكَمَا يُؤْتَفَنُ) انْظُرْ: شَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ الطَّوَالِ ٢٤٢/،
الْخَزَانَةُ ١/٣٦٧، وَمَعَهُ آيَاتٌ أُخْرَى وَسَوْفَ يَأْتِي هَذَا الْبَيْتُ قَرِيبًا.

- (١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَقَطَ مِنْ (م) وَصَحَّحَ فِي الْحَاشِيَةِ.
- (٢) فِي (خ) «فَالْكَافُ»
- (٣) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ١٦١/ «كَقَوْلِهِ تَعَالَى»
- (٤) سُورَةُ الشُّورَى، آيَةُ ١١/
- (٥) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ١٦١/ «وَالْمَعْنَى» وَكَلِمَةُ «شَيْءٌ» سَاقِطَةٌ مِنْهُ

وَالثَّانِي: أَنَّ نَفْسَ اللَّفْظِ بِهِ مُحَالٌ فِي كُلِّ أَحَدٍ، وَذَلِكَ أَنَّا لَوْ قُلْنَا:
 «لَيْسَ مِثْلُ مِثْلٍ زَيْدٍ أَحَدٌ» لَأَسْتَحَالَ، وَذَلِكَ أَنَّا إِذَا اثْبَتْنَا لَزِيدٍ مِثْلًا فَقَدْ
 جَعَلْنَا زَيْدًا مِثْلًا لَهُ، لِأَنَّ مَآثِلَ الشَّيْءِ فَقَدْ مَآثِلُهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَغَيْرُهُ
 جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مِثْلًا لِعَمْرٍو، وَعَمْرٍو لَيْسَ مِثْلًا لَزَيْدٍ، فَإِذَا نَفَيْنَا
 الْمِثْلَ عَنْ مِثْلِ زَيْدٍ، وَزَيْدٌ هُوَ مِثْلُ مِثْلِهِ فَقَدْ أَحَلْنَا.

وَمِنْ ذَلِكَ^(٣) وَضَعُهُمُ الْأِسْمَ مَكَانَ الْأِسْمِ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِعَارَةِ
 وَقَدْ جَرَى مِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ حَتَّى لَوْ أَخْرَجْتَهُ مُخْرَجًا عَنْ بَابِ
 الضَّرُورَاتِ، لَمْ يَكُنْ بِالْمُخْطِئِ^(٤) فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْحَطِيبَةِ:

سَقَوْا^(٥) جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا تَرَكْتَهُ^(٦)

وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ^(٧)

ب ١٨٦

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦١ «الله تعالى»

(٢) في (ب) «ولا يجوز» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٢

(٣) الإشارة إلى قوله «مالا يجوز إلا في الشعر» السابق

(٤) في (خ) «حتى لو أخرجته عن باب الضرورات لم تكن بالمخطئ»

(٥) في (ب) «قروا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٦١

(٦) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٢ «جفوته»

(٧) البيت من الطويل وهو للحطيبية من قصيدة في ديوانه / ١٧ - ٢١ . وترويه

بعض المصادر (قروا جارك العيمان لما جفوته) انظر تأويل مشكل القرآن

/ ١٥٤، الصناعتين / ٣٣٢، قال المبرد: إنما الرواية (قروا) المقتضب:

١ / ٥٢، انظر الجمهرة: ٣ / ٤٩٠، والمخصص: ١٢ / ١٨١، والشاهد فيه

قوله (مشافره)، لأن العرب تقول (هو غليظ المشافر) تريد الشفتين، وإنما

المشافر للإبل . والعيممة: شدة الشهوة للبن حتى لا يصبر عنه . انظر اللسان

(عوم)

أراد: شَفْتِيهِ، وَالْمَشَافِرُ لِلْإِبِلِ .
وَقَالَ آخَرُ: ^(١)

سَأْمَنُهَا أَوْ سَوْفٍ أَجْعَلُ أَمْرَهَا
إِلَى مَلِكٍ أَظْلَافُهُ لَمْ تَشَقِّقْ
أَرَادَ: عَقْبِيهِ، وَالْأَظْلَافُ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فِي مَوْضِعِ عَقِبِ ^(٢) الْإِنْسَانِ
وَقَدَمِهِ .

وَقَالَ آخَرُ يَصِفُ إِبِلًا: ^(٣)

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ كَصَوْتِ الْمِسْحَلِ
بَيْنَ وَرِيدَيْهَا وَبَيْنَ الْجَحْفَلِ

(١) البيت من الطويل وينسب لعقفان بن قيس بن عاصم، كما ينسب للأخطل، ونسب أيضا إلى بعض الأسديين، ويروى صدره (سَأَجْعَلُ مَالِي أَوْ سَأَجْعَلُ أَمْرَهُ) وترويه المصادر شاهداً على قبح الاستعارة التي لاشك فيها إذ جعل للإنسان ظلفاً، وإنما الظلفُ لِشَاءٍ وَالْبَقَرِ. انظر تأويل مشكل القرآن / ١٥٣-١٥٤ الصناعتين / ٣٣٢، أمالي القالي ١٢٠ / ٢، أسرار البلاغة / ١٣٢، الموازنة: ٤٤ / ١، ثلاثة كتب في الحروف / ٩٤، جمهرة اللغة: ٤٩٠ / ٣، المخصص: ١٣٤ / ٦، اللسان (ظلف)

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٣ «عقبي»

(٣) البيتان من الرجز لأبي النجم العجلي، انظر جمهرة اللغة: ٤٩٠ / ٣، ثلاثة كتب في الحروف / ٩٥، وفيه (كَصَوْتِ الْمُنْجَلِ) بدل (كَصَوْتِ الْمِسْحَلِ)، والجحفل هنا يريد عريض الجنين وغليظ الشفتين، وهو موضع الشاهد إذ جعل الجحافل للإبل وإنما هي للدواب ذوات الحوافر من خيل ونحوها، كما أن نفظ الجحفل يعني السيد الكريم عظيم القدر، قال أوس بن حجر:

بَنِي أُمِّ ذِي الْمَالِ الْكَثِيرِ يَرَوْنَهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا، سَيِّدَ الْأَمْرِ جَحْفَلًا

انظر ديوانه / ٩١، وروي في اللسان (جحفل): (سيد القوم)

وَالْجَحْفَلُ لِدَوَاتِ الْحَوَافِرِ وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ الْمَشْفَرُ .
وَقَالَ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ: ^(١)
وَالْحَشْوُ مِنْ حَفَانِهَا كَالْحَنْظَلِ

وَالْحَفَّانُ صِغَارُ النَّعَامِ فَجَعَلَهَا هَاهُنَا صِغَارَ ^(٢) الْإِبِلِ .
وَقَالَ أَوْسُ بْنُ حُجْرٍ: ^(٣)

وَدَاتٍ ^(٤) هِذْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا
تُضْمِتُ بِأَلْمَاءِ تَوَلَّبًا جَدِعًا ^(٥)

(١) انظر البيت في: جمهرة اللغة: ٤٩٠/٣، ثلاثة كتب في الحروف / ٩٦،
اللسان (حفن)

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٣ «لصغار» .

(٣) في (ب) «قال آخر وهو أوس بن حجر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٤

(٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٤ «وَدَاتٍ» مضبوطة بالضم .

(٥) البيت من المنسرح وهو في ديوان الشاعر / ٥٥، والنواشير: يراد بها عصب

الذراع، والتولب: ولد الحمار، وجدعًا: ردىء التغذية والشاهد فيه إساءة

الاستعارة بجعل الطفل تولبًا. والمصادر التي تروي هذا البيت غالبًا ماتذكر

المناظرة التي جرت بين المفضل الضبي والأصمعي بسبب قوله (جدعًا).

انظر طبقات النحويين واللغويين / ١٦٣، إنباة الرواة: ٣٠٢/٣،

الحيوان: ٢٥/٤، المصون في الأدب / ١٨٧، وفيه (نَوَاهِقُهَا) بدل

(نَوَاشِرُهَا)، الخصائص: ٣٠٦/٣، العمدة: ٢٥٠/٢، ٢٦٤، مجالس

العلماء / ١٤، التنبيهات / ٨٦، أسرار البلاغة / ١٣٣، المقرب:

٢٠٦/١، أمالي القالي: ٣٥/٣، ثلاثة كتب في الحروف / ٩٦ وقال:

«ومعنى البيت. يقول: بَكَى أَبْنَاهَا، وَلَمْ تَجِدْ لَهُ لَبْنًا، فَأَسْكَنْتَهُ بِالْمَاءِ» الزهر:

٢/٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٩، اللسان (جدع)، الصناعتين / ١٨١.

أَرَادَ بِالتَّوَلَّبِ طِفْلاً مِنَ النَّاسِ ، وَالتَّوَلَّبُ وَلَدُ الْحِمَارِ ، وَقَدْ كَانَ
 الْمُفْضَلُ^(١) رَوَى «جَدْعًا» فَأَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ : وَقَالَ : هُوَ «جَدْعًا»^(٢) أَي
 سَيِّءِ الْغِذَاءِ قَالَ : فَنَظَرَهُ الْمُفْضَلُ وَصَاحَ ، فَقَالَ لَهُ الْأَصْمَعِيُّ : تَكَلَّمْ
 كَلَامَ^(٣) النَّمْلِ وَأَصِْبْ^(٤) .
 وَقَالَ آخَرُ :^(٥) /

أ١١٨٧

لَهَا حَجَلٌ قَدْ قَرَعَتْ عَنْ رُؤُوسِهِ
 لَهَا فَوْقَهُ مِمَّا تَحْلَبُ وَاشِلُ

(١) هو المفضل بن محمد الضبي، كان عالماً بالشعر، ويعد أوثق من روى الشعر
 من الكوفيين، وروى عنه أبو زيد شعراً كثيراً، توفي في أواخر القرن الثاني
 للهجرة. انظر ترجمته في: مراتب النحويين / ١١٦، طبقات النحويين
 واللغويين / ١٩٣، وإنباه الرواة: ٢٩٨/٣ - ٣٠٥ وبهامشه مزيد من
 المصادر.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٤ «جدع»

(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٥ «بكلام»

(٤) من قوله «قال فناظره المفضل... إلى قوله وأصيب» ساقطة من (خ)

(٥) البيت من الطويل للبيد العامري من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر
 ومطلعها:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

ورواية الديوان (مِنْ رُؤُوسِهِ) بدل (عَنْ رُؤُوسِهِ)، قال في شرح البيت:
 «قال ابن بري: وجدت هذا البيت بخط الأمدى: قَرَعَتْ أَي تَقَرَّعَتْ،
 كما يقال قَدَّمَ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ، وَخَيَّلَ: بِمَعْنَى: تَخَيَّلَ، وَهُوَ يَصِفُ الْإِبِلَ بِكَثْرَةِ
 اللَّبَنِ، وَأَنَّ رُؤُوسَ أَوْلَادِهَا صَارَتْ قُرْعًا أَي صُلْعًا لِكَثْرَةِ مَا يَسِيلُ عَلَيْهَا مِنْ
 لَبْنِهَا، وَتَحْلَبُ أُمَّهَاتُهَا عَلَيْهِ» انظر البيت في ثلاثة كتب في الحروف / ٩٦،
 اللسان (حجل)

وَالْحَجَلُ إِنَاثُ الْقَبَجِ ، فَوَضَعَهَا لِصِغَارِ الْإِبِلِ ، وَيُقَوَّى أَنَّ هَذَا
خَارِجٌ مِنْ بَابِ الضَّرُورَاتِ مَارُويٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) أَنَّهُ
قَالَ ^(٢) : «لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ» ^(٣) وَالْفَرَسَنُ لِلْبَعِيرِ
لَا لِلشَّاةِ . وَيُقَالُ : أَتَى فُلَانٌ أَرْضَ كَذَا فَغَرَزَ ذَنْبَهُ بِهَا ^(٤) (إِذَا أَقَامَ
بِهِ) ^(٥) وَغَرَزُ الذَّنْبِ لِلْجَرَادِ ^(٦) .

وَمِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ جَعَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بِمَعْنَى «الَّذِي» مَعَ الْفِعْلِ
كَقَوْلِ طَارِقِ بْنِ دَيْسِقِ الْيَرْبُوعِيِّ ^(٧) :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضَ الْعُجْمِ نَاطِقاً
إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدُّعِ ^(٨)

(١) وقوله «وسلم» ساقطة من (م، خ)

(٢) قوله «انه قال» ساقطة من (خ)

(٣) النهاية ٤٢٩/٣

(٤) في (خ) «فَغَرَزَ اسْمُهُ بِهَا»

(٥) ما بين القوسين ساقط من (م، س)

(٦) هذا وجه من وجوه الاستعارة، والعرب تقول أيضاً: رَكِبَ فُلَانٌ ذَنْبَ
الرَّيْحِ إِذَا سَبَقَ وَلَمْ يُدْرِكْ، وَإِذَا رَضِيَ بِحِظِّ نَاقِصٍ قِيلَ: رَكِبَ ذَنْبَ
الْبَعِيرِ، وَذَنْبُ الرَّجُلِ اتِّبَاعُهُ. انظر اللسان (ذنب)

(٧) قوله: «اليربوعي» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر ١٦٦/

(٨) البيت من الطويل ويبدو أن السيرافي قد وهم في هذه النسبة، فالمصادر
تنسبه إلى ذِي الْخِرْقِ الطُّهَوِيِّ واسْمُهُ دَيْنَارٌ أَوْ قَرَطُ بْنُ هِلَالٍ، فَأَبُو زَيْدٍ
يُرْوَى هَذَا الْبَيْتَ مَنْسُوباً لِذِي الْخِرْقِ الطُّهَوِيِّ ضَمَّنَ قَصِيدَةَ أَوْلَاهَا:

أَتَانِي كَلَامُ الثَّعْلِيِّ ابْنِ دَيْسِقٍ فِي أَيِّ هَذَا وَيَلَهُ يَتَرَعُّ

وَفَسَّرَ السُّكْرِيُّ مَقْصُودَهُ بِأَنَّ الثَّعْلِيَّ هُوَ طَارِقُ بْنُ دَيْسِقٍ، انظر النوادر في

أَرَادَ: الَّذِي يُجَدِّعُ، وَلَوْ قَالَ: الْمَجْدَعُ لِلزَّمَةِ أَنْ يَخْفِضَ فَيُقْوِي، لِأَنَّ الْقَصِيدَةَ مَرْفُوعَةً، فَفَرَّ مِنَ الْإِقْوَاءِ^(١) إِلَى مَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْهُ^(٢) وَفِيهِ عِنْدِي وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ الَّتِي بِمَعْنَى «الَّذِي» وَلَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ، وَلَكِنْ أَرَادَ «الَّذِي» نَفْسَهَا، فَحَذَفَ الذَّالَ وَالْيَاءَ وَإِحْدَى اللَّامَيْنِ، لِإِنَّهُ رَأَى «الَّذِي» يَلْحَقُهَا حَذْفٌ، كَقَوْلِهِمْ: «الَّذِي» وَالَّذِي كَمَا قَالَ^(٣):

كَالَّذِي تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا.

وربما حذفوا فأجحفوا، وبَقُوا مِنَ الْكَلِمَةِ الْحَرْفَ مِنْهَا وَالْحَرْفَيْنِ

= اللغة: ٢٧٦، قال ابن الأنباري «... فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسا واستعمالاً، فكذلك هاهنا، وإنما جاز هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها» الإنصاف / ١٥١، وانظر أيضاً مغني اللبيب / ٧٢، وأمالي السهيلي / ٢١، ضرائر الشعر / ٢٨٩، ونقل البغدادي الأبيات عن النوادر، انظر الخزانة: ١٦/١، ٤٨٨/٢، ونسب العيني البيت للطهوي، وقال «واسمه دينار بن هلال» انظر العيني: ٤٦٧/١، وانظر همع الهوامع: ٨٥/١، الدرر: ٦١/١

- (١) الإقواء: هورفع قافية وجر أخرى في شعر واحد، انظر مختصر القوافي / ٣١
(٢) قوله «منه» ساقطة من (ب) من كتاب ضرورة الشعر / ١٦٦
(٣) البيت من الرجز، وقد اختلفت المصادر في نسبه، ففي ديوان الهذليين / ٦٥١ منسوب لرجل من هذيل ضمن الرجز الآتي:

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمَّلُودَا
مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
وَلَا تَرَى مَالًا لَهُ مَمْدُودَا
أَقَائِلُونَ أَعْجَلِي الشُّهُودَا

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَ
وَلَا أَحِبُّ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ^(٢)

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا

كَاللَّذِّ تَزْبَى صَائِدًا فَاضْطَيْدًا

وبعض هذه الأبيات وردت ضمن ملحقات ديوان رؤبة / ١٧٣ فيما ينسب إليه من شعر وفي كثير من المصادر ترد هذه الأرجاز أو بعضها دون نسبة، ففي الكامل: ١٧/١ جاء بيت الشاهد غير منسوب، وقال في هامشه وقبله:

فَأَنْتَ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كَيْدًا

وأنشد ابن الشجري بيت الشاهد دليلا على اللغة في (اللذ) وأنشد قبله:

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا

انظر أمالي ابن الشجري: ٥٧٢/٢، شرح الكافية: ٢٥٥/١، شرح المفصل: ١٤٠/٣ وأنشد أبوعلي الفارسي بيتين من هذا الرجز دون نسبة. انظر المسائل الحلبيات ٤٦/، والزبية: جمعها زبى، وهي أماكن تُحْفَرُ لِلْأَسَدِ قَالَ ابْنُ وَلاَدٍ عَنْ هَذَا الْبَيْتِ: «يُرِيدُ كَالَّذِي، فَحَذَفَ وَالزُّبَى أَمَاكِنُ مُرْتَفِعَةٌ وَيُقَالُ فِي مِثْلِ (قَدْ بَلَغَ الْمَاءُ الزُّبَى) . . . وَإِنَّمَا تُحْفَرُ الزُّبَى لِلْأَسَدِ فِي الْأَمَاكِنِ الْعَالِيَةِ» التنبهات ٣٣٧/ ونسب البيتان الأولان في الجمهرة: ٢٩١/٢ إلى رؤبة، وأنشد ابن جني ثلاثة أبيات من ذلك الرجز دون نسبة ولم يرد بيت الشاهد ضمن ما أنشد، انظر الخصائص: ١٣٦/١، كما أنشد البيتين الأولين في المحتسب: ١٩٣/١، وأنشد أيضا الثلاثة الأبيات الأولى في سر صناعة الإعراب ٤٤٧/ وكل ذلك دون نسبة وانظر أيضا الخزانة: ٣/٦، ٤٢١/١١ (هارون) واللسان (زبى).

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٧ «كقوله»

(٢) أنشده سيبويه في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد، وفسره بقوله: «يُرِيدُ:

إن شراً فشرٌّ، وَلَا يُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ» قال الأعلام: الشاهد في لفظه بالفاء من قوله «فَشَرٌّ» والتاء من قوله «تَشَاءُ»، ولما لفظ بهما وفصلهما بما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضاً من الهاء التي يوقف عليها... الكتاب وهامشه: ٦٢/٢، قال البغدادي: «واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة، فيوصل بهمزة بعدها ألف، وقد يقتصر على الألف، قال:

(بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا
وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ)

قال: ويروي (فأاً) و (تأاً) كأنه زيد على الألف ألف آخر، كإشباع الفتحة ثم حركت الأولى للساكنين، فقلبت الهمزة كما ذكرنا في أبتة، شرح شواهد الشافية: ٣٢٣/٢، ووهم ابن السيرافي بقوله: قال سيويه في باب مالا ينصرف، وأنشد (بالخير... البيتين)، فسيويه أنشد الشعر في الباب الذي أشرنا إليه آنفاً، وقال ابن السيرافي أيضاً: «هذا الشعر يروى لنعيم بن أوس، من ربيعة بن مالك، وقال: بعد الفاء همزة مفتوحة يتبعها ألف، وكذلك بعد التاء، ويكون البيتان المتقدمان (فَدَعَا، فَاسْمَعَا) رَوِيَهُمَا الْعَيْنُ وَالْبَيْتَانِ الْمَتَأَخِرَانِ (فَأَأْ، تَأَأْ) رَوِيَهُمَا الهمزة» انظر شرح أبيات سيويه: ٢٧٧/٢، ٢٧٨ (الريح)، ٣٢٠/٢، ٣٢٢ (سلطاني). ونسب ابن منظور البيتين الأخيرين إلى حكيم بن مَعِيَةَ التميمي، وأنشده مع بيت قبله هكذا:

إِنْ شِئْتِ يَا سَمْرَاءُ أَشْرَفْنَا مَعَا
دَعَا كِلَانَا رَبَّهُ فَاسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَيُّ
وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأَيُّ

ثم قال، قال لقمان بن أوس بن ربيعة بن مالك بن زيد بن مناة بن غنم

إِنْ شِئْتُ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا
اللَّهُ جَهْدًا رَبَّهُ فَاسْمَعَا

أراد: «أَنْ تَشَاءَ»^(١)، فحذف الشين والألف. وَمَنْ رَوَى هَذَا «إِلَّا أَنْ تَأْ» بغير همز فَقَدْ غَلِطَ، لِأَنَّ أَوَّلَ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ:

إِنْ شِئْتَ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا

==
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ، وَإِنْ شَرًّا فَأَيُّ
وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأَيُّ

انظر اللسان (معى)، ونسب أبو زيد هذا الشعر إلى لُقَيْمِ بْنِ أَوْسِ بْنِ بَنِي رِبِيعَةَ بْنِ مَالِكٍ، فَقَدْ أَجَابَ بِهَا أَمْرَاتَهُ إِذْ تَقُولُ لَهُ:

قَطَّعَكَ اللهُ الْمَلِيكَ قِطْعًا
فَوْقَ السَّمَاءِ قِصْدًا مُوَضَّعًا
تَاللهِ مَا عَدَّيْتُ إِلَّا رُبْعًا
جَمَعْتَ فِيهِ مَهْرَ بَنِي أَجْمَعًا

انظر النوادر في اللغة / ٣٨٦ - ٣٨٧، وأنشد أبو حيان البيتين الآخرين دون نسبة، انظر ارتشاف الضرب: ٤٠٨/١، وأنشد السيوطي البيت الثالث دون نسبة انظر الهمع: ٢١٠/٢، قال ابن جني: «والقول في ذلك أنه يريد (فأ) و(تأ) ثم زاد على الألف ألفاً أخرى توكيداً كما تشبع الفتحة فتصير ألفاً - كما تقدم - فلما التقت ألفان حرك الأولى فانقلبت همزة» انظر سر صناعة الإعراب / ٨٣، وأنشد هذا البيت القيرواني وساق مثله وهو قول الشاعر:

نَادَوْهُمْ أَنْ أَجْمُوا إِلَّا تَأْ قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ بَلَى فَا

يريدون: أَلَا تَرَكَبُونَ، قَالُوا: بَلَى فَارْكَبُوا، انظر ما يجوز للشاعر في

الضرورة / ٢٣٢ - ٢٣٣ نتائج الفكر / ٢٢٥

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٧ «إِلَّا أَنْ تَشَاءَ»

الله جَهْدًا^(١) رَبِّهُ فَأَسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأُفْعَلَا

والأبيات هي من مشطور الرجز، وهي^(٢) «مُسْتَفْعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُنْ
مُسْتَفْعِلُنْ».

كَقَوْلِ الْعَجَّاجِ^(٣):

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَّوًا قَدْ شَجَا

وَالْقَافِيَةُ الْعَيْنُ وَالْأَلِفُ وَضَلُّ فِي «دَعَا، وَأَسْمَعَا» ثُمَّ جَعَلَ الْهَمْزَةَ
مَكَانَ الْعَيْنِ كَمَا قَالَ:^(٤)

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٧ «جَهْرًا»

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٦٧ «وهو»

(٣) هذا البيت مطلع أرجوزته، وبعده قوله: مِنْ طَلَّلِ كَأَلْتَحِمِي أَنهَجَا.

انظر الديوان / ٣٤٨، انظر أيضا العقد الفريد: ٣٣٤/٦ وفيه غير

منسوب، وهو في تهذيب اللغة: ٦١٠/١٠ وروايته «مَا هَاجَ أَشْجَانًا...»

(٤) هذا الرجز جاء ضمن الأمثال، ويضرب في سوء السمع والإجابة، فأبوعبيد

القاسم بن سلام يرويه «حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةٌ فَإِنْ لَمْ تَفْهَمْ فَأَرْبَعَةٌ» انظر

فصل المقال ٥٠ - ٥١ ومثله فعل العسكري، انظر جمهرة الأمثال:

٣٧٨/١، وقال أبوسعيد: «فَإِنْ لَمْ تَفْهَمْ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ فَأَلْمَرْبَعَةَ، يَعْنِي الْعَصَا»

مجمع الامثال: ٣٤٢/١ - ٣٤٣. وجاء في الفاخر / ٧٦. هكذا «حدث

الرعناء بحديثين فان أبت فاربع» أي أمسك. وروى في المستقصى:

٦٠/٢ كما جاء عند السيرافي، وأشار المؤلف إلى الرواية الثانية، وذكر قصة

طريقة لهذا المثل فالتمسها هناك، وذكر السدوسي الرواية نفسها بعد أن سرد

القصة التي تواكبها، انظر الأمثال / ٤٥ (الضبيب)، ٤٨ (رمضان)

حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةً
فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبَعَةَ

وإنَّما استَجَازَ هَذا لِأَنَّ^(١) العَيْنَ وَالْهَمْزَةَ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدٍ، كَمَا
قَالَ^(٢):

أَنَا لَهَا بَعِيرُهَا الْمُدَّلُّ
أَحْمِلُهَا وَحَمَلْتَنِي أَكْثَرُ

فَجَعَلَ الرَّاءَ مَكَانَ اللَّامِ لِتَجَاوُرِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ .
وَمِنَ الضَّرُورَةِ قَوْلُهُ^(٣)

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَّرِيَنِي وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةَ صَنَاعِ

فَجَعَلَ «ذَكَّرِيَنِي» فِي مَوْضِعِ «مُذَكَّرَةٍ»، وَهَذَا قَبِيحٌ، وَذَلِكَ
أَنَّ^(٤) فِعْلَ الْأَمْرِ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْأَسْمِ، وَإِنَّمَا يَقُومُ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ
وَالْمَاضِي مَقَامَ الْأَسْمِ^(٥) كَقَوْلِكَ «كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ»، أَي قَائِمًا/ وَكَانَ زَيْدٌ
قَدْ انْطَلَقَ، أَي مُنْطَلِقًا، وَلَكِنَّهُ اضْطُرَّ فَوَضَعَ فِعْلَ الْأَمْرِ مَوْضِعَ الْفِعْلِ
الْمُسْتَقْبَلِ فِي خَبَرِ كَانَ، لِأَنَّ ابْتِدَاءَ كَلَامِهِ أَمْرٌ وَهُوَ قَوْلُهُ «كُونِي»

١١٨٨

- (١) فِي (ب) «وَيُسْتَجَازُ هَذَا» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٦٨
- (٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .
- (٣) سَبَقَ تَخْرِيجَ هَذَا الشَّعْرِ ص ٩٨ وَمِنَاقِشَةَ الشَّاهِدِ فِي الْبَيْتَيْنِ .
- (٤) فِي (م، س) «فَهَذَا»
- (٥) فِي (ب) «لِأَنَّ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٦٨
- (٦) قَوْلُهُ «مَقَامَ الْأَسْمِ» سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) وَمِنْ كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٦٩

وَمَحْصُولٌ^(١) الْأَمْرُ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُ لَهَا عَلَى التَّذْكِيرِ فَلَمَّا كَانَ فِي الْمَعْنَى أَمْرًا لَهَا
بِتَذْكِيرِهِ اسْتُعْمِلَ فِيهِ لَفْظُ الْأَمْرِ إِذْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَهَذَا يُشْبِهُ قَوْلَهُمْ:
«أَنْتَ الَّذِي قُتِمْتَ» وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِسْمُ الْمَبْدُوءُ بِهِ لِلْخِطَابِ، وَالثَّانِي
لِلْغَائِبِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْأَوَّلِ لَمْ يُخْفَلْ بِهِ، وَرُدُّ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَوَّلِ، فَقَامَ
رَدُّ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَوَّلِ مُقَامَ رَدِّهِ إِلَى الثَّانِي إِذْ كَانَ هُوَ هُوَ فِي الْمَعْنَى،
وَكَذَلِكَ^(٢) «وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي» أَرَادَ: «وَذَكَّرْنِي بِالْمَكَارِمِ» أَيْ
كُونِي مُذَكَّرَةً لِي بِالْمَكَارِمِ، وَأَدْخَلَ «كُونِي» لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا، إِذْ
كَانَتْ الْفَائِدَةُ فِيهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ^(٣)

(١) فِي (م) «مَحْصُول»

(٢) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٦٩ «وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ»

(٣) هَذَا مِنَ الرَّجْزِ وَقَدْ نَسَبَهُ أَبُو زَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو بْنِ مَلْقَطٍ، وَهُوَ شَاعِرٌ طَائِي
جَاهِلِيٌّ، انْظُرِ النُّوَادِرَ فِي اللُّغَةِ: ٢٦٧ - ٢٦٨، وَالْأَزْهِيَّةُ / ٢٦٥، وَأَنْشُدَهُ
أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ شَاهِدًا عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ «بِنَعْلِي» انْظُرِ شَرْحَ الْأَبْيَاتِ
الْمَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ / ٤٨٠، وَمِثْلُهُ فَعَلَ ابْنُ هِشَامٍ حَيْثُ اسْتَعْمَلَتْ الْبَاءُ
لِلتَّعْدِيَةِ، انْظُرِ مَعْنَى اللَّيْبِ / ١٤٦، كَمَا أَنْشُدَهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ (ص ٤٣٧)
شَاهِدًا عَلَى مَا يَرَاهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مِنْ اعْتِبَارِ (مَهْمًا) اسْتِفْهَامِيَّةً مَبْتَدَأً وَالْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ (لِي) الْخَبْرِ، وَ(نَعْلِي) فَاعِلٌ وَالْبَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَانْظُرِ الْجَنَى الدَّانِي
١١٢، ٥٥١، وَفِيهِ كَلَامٌ مَفِيدٌ حَوْلَ (مَهْمًا) وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَهْمًا) مِنْ قَوْلِهِ
(مَهْمًا) اسْمٌ فَعَلَ بِمَعْنَى اسْكُتْ وَأَكْفُفْ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ مِنَ اللَّوْمِ وَشِبْهِهِ،
كَأَنَّهُ يَخَاطَبُ لَائِمًا عَلَى مَا رَأَاهُ مِنَ الْوَلَهَةِ، ثُمَّ قَالَ: «مَالِي اللَّيْلَةَ» تَعْظِيمًا لِلْحَالِ
الَّتِي أَصَابَتْهُ... انْظُرِ أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ: ١٣٧/٣، وَرَوَى الْبَغْدَادِيُّ
الْقَصِيدَةَ كُلَّهَا عَلَى أَنَّ (مَهْمًا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ، انْظُرِ الْخِزَانَةَ: ٦٣١/٣، وَانْظُرِ
الضَّرَائِرَ / ٣٢٠.

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَه
 أُوْدَى بِنَعْلِي وَسِرْبَالِيَه
 أَنْكَ قَدْ يَكْفِيكَ بَغِي الْفَتَى
 وَدَرَاهُ أَنْ تَرْكُضَ الْعَالِيَه

«ومهما» لا يكون^(١) إلا في الشرط والجزاء، كقولك: مهما تفعل
 أفعل، وهذا^(٢) الشاعر لم يرد ذلك، وإنما أراد: مالي الليلة؟ مستفهماً،
 ثم زاد «ما» الأخرى كما تزداد صلة في مواضع وكرهه / اللفظتين^(٣)، فقلب
 من الألف الأولى هاء، ولو لم يقلب لم ينكسر البيت ولم يفسد، ولكنه
 استقبح تكرر^(٤) اللفظين، ففعل فيه مايفعله في^(٥) الضرورة، لتشاركهما
 في القبح عنده.

ب ١٨٨

وَمِنْ ذَلِكَ كَافُ التَّشْبِيهِ لَا يَتَّصِلُ بِهَا مَكْنِيٌّ^(٦) فِي الْكَلَامِ ،
 لِاتِّقَوْلِ: «أَنَاكَ، وَلَا أَنْتَ كِي» وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْكَافِ

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٠ «لا تكون»

(٢) في (ب) «في هذا»

(٣) في (س، خ، ب) «اللفظين» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٠

(٤) في (خ، ب) «تكرير»

(٥) في (ب) «مايفعله في غير الضرورة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٠

(٦) يقصد بالمكني الضمير، وهو مصطلح كوفي. انظر معاني القرآن للفراء:

١/٥، ١٩، ٨٥، ٢١٠، وقد يسميه الكوفيون كناية. انظر المصطلح

النحوي / ١٧٤ والإشارة في قوله «وَمِنْ ذَلِكَ...» تعود إلى قوله «وَمِنْ
 أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ...» المذكور آنفاً.

والمثل^(١) «وَاحِدٌ، فَإِذَا كُنِيَ عَنِ الْمُسَبِّهِ اسْتَعْمَلُوا «مِثْلًا» فَقَطْ، فَإِذَا اضْطَرَّ
الشَّاعِرُ جَازَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الْكَافِ بِمَكْنِيٍّ، إِذْ كَانَ مَعْنَاهُمَا^(٢) مَعْنَى الْمِثْلِ،
وَقَدْ يَجُوزُ اتِّصَالُ الْمَكْنِيِّ بِمِثْلِ، قَالَ الْعَجَّاجُ^(٣) :

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبًا^(٤)

* * *

- (١) في (ب) «ومثل سواء» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٠
(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٠ «معناها»
(٣) البيت من الرجز وهو من شواهد الكتاب : ٣٩٢/١، والشاهد فيه إدخال
الكاف على الهاء العائد على الذَّنَابَاتِ، انظر شرح التصريح : ٣/٢، كما
عطف (أَقْرَبًا) على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، انظر حاشية
الصبان : ٢٠٨/٢، الأحاجي النحوية : ٦٧، والذَّنَابَاتِ الواردة في البيت
قبله وهو قوله :

(خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبًا) شَبَّهَ الْمُخَاطَبُ يَقَعُ مِنْ أَنْوْفِ الْإِبِلِ، وَهَذَا
اسْتَعْمَلَتْ اسْمَ مَوْضِعٍ بَعَيْنِهِ، انظر معجم البلدان : ٧/٣ - ٨، (أُمُّ
أَوْعَالٍ) : هَضْبَةٌ مَعْرُوفَةٌ قَرِبَ بَرَقَةٍ أَنْقَدَ بِالْيَمَامَةِ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : وَيُقَالُ
لِكُلِّ هَضْبَةٍ فِيهَا أَوْعَالٌ (أُمُّ أَوْعَالٍ)، وَرَوَى يَاقُوتُ الْبَيْتَ هَكَذَا :

(وَأُمُّ أَوْعَالٍ بِهَا أَوْ أَقْرَبًا ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْكَبًا)

انظر معجم البلدان : ٢٤٩/١، والمعنى : أن هذا الحمار الوحشي ترك
الذَّنَابَاتِ نَاحِيَةَ الشَّمَالِ قَرِيبًا مِنْهُ، وَتَرَكَ أُمَّ أَوْعَالٍ كَالذَّنَابَاتِ أَوْ أَقْرَبَ مِنْهَا،
وَيُرْوَى (نَحَى الذَّنَابَاتِ . . .) انظر شرح التصريح : ٤/٢ .

(٤) زاد في (ب) «وقال امرؤ القيس :

فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً
كه ولا كهناً إلا حائلاً

بَابُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

بَابُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ

اعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِرَ رَبِّبًا^(١) يُضْطَرُّ حَتَّى يَضَعَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ
الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُوضَعَ فِيهِ، وَيُزِيلُهُ^(٢) عَنْ قَصْدِهِ الَّذِي لَا يَحْسُنُ فِي
الْكَلَامِ غَيْرُهُ، وَيَعْكِسُ الإِعْرَابَ، فَيَجْعَلُ الْفَاعِلَ مَفْعُولًا، وَالْمَفْعُولَ
فَاعِلًا، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ فِيمَا لَا يُشْكَلُ مَعْنَاهُ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الأَخْطَلِ^(٣):

أَمَّا كَلِيبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهَا
عِنْدَ الْمَفْآخِرِ إِيرَادٌ وَلَا صَدْرُ
مِثْلِ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَّغْتَ
نَجْرَانَ أَوْ بَلَّغْتَ سَوْءَاتِهِمْ هَجْرًا

١١٨٩

(١) في (ب) «قَدْ يُضْطَرُّ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٣ .

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٣ «فيزيله»

(٣) هذان البيتان من البسيط من قصيدة مدح الأخطل فيها بني مروان، وهجا
جريراً وقومه انظر ديوانه / ١٠٩ - ١١٠، وأنشد أبو عبيدة البيت (مثل
القنَافِذِ . . .) وقال: «وَهَذَا الْبَيْتُ مَقْلُوبٌ وَلَيْسَ بِمَنْصُوبٍ» انظر مجاز
القرآن: ٣٩/٢، قال أبو العباس المبرد: «جعل الفعل للبلدتين على السعة»
الكامل: ٣٧٠/١، وقال ابن السراج: «فجعل (هَجْرًا) في اللفظ هي التي
تبلغ السوات، لأن هذا لا يشكل ولا يحيل» الأصول: ٤٦٥/٣، وانظر
أيضاً مغني اللبيب / ٩١٧، وأنشد ابن الشجري بيت الشاهد، ونقل عن
الأخفش نفسه قوله: «جعل هجر أنها هي البالغة وهي المبلوغة في المعنى»
وفسر قوله (هَدَّاجُونَ) فقال: الهدجان مثنى الشيخ، وَهَدَجَ الظِّلْمُ إِذَا
مَشَى فِي ارْتِعَاشٍ» انظر أمالي ابن الشجري: ٣٦٧/١، وانظر أيضاً

أَرَادَ: بَلَغْتَ نَجْرَانَ سَوَاءَهُمْ أَوْ هَجَرًا، وَذَلِكَ وَجْهُ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ
السُّوءَاتِ تَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ فَتَبْلُغُ مَكَانًا آخَرَ، وَالْبُلْدَانُ لَا يَنْتَقِلْنَ^(١) وَإِنَّمَا
يُبْلَغْنَ وَلَا يَبْلُغْنَ .
وقال النمر (بن تولب)^(٢):

= الهمع: ١٦٥/١، قال في الدرر: ١٤٤/١ «استشهد به على أن العرب
نصبت الفاعل ورفعت المفعول به» وهذا لا يقاس عليه، انظر الأشعموني:
٧١/٢، وانظر أيضا المحتسب: ١١٨/٢، والجمل: ٢١١/٢. وانظر أيضا
شرح الأبيات المشككة الإعراب / ١٢٥، ٥١٧، معاني القرآن للأخفش
٣١٨/ (الورد)، ضرائر الشعر / ٢١٨، ورواه ابن قتيبة (على العيارات
هَذَا جُؤُنٌ . . .) وقال: «وكان الوجه ان يقول: سَوَاءَهُمْ - بالرفع - نَجْرَانَ
وَهَجَرَ، فَقَلَبَ، لِأَنَّ مَا بَلَغْتَهُ فَقَدْ بَلَغَكَ، قال تعالى ﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ أَي
بَلَغْتُهُ» تأويل مشكل القرآن / ١٩٥.

(١) في (ب) «لا تنتقلن»

(٢) البيتان من المتقارب للنمر بن تولب، وكثير من المصادر تجعل أولهما ثانيًا مع
تغيير بعض كلماتها، انظر شعر النمر بن تولب / ٣٧٨، وابن قتيبة أنشد
الأول منها شاهداً على حذف بعض الكلام فعندما قال: (. . . فَسَوْفَ
تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا) إِنَّمَا أَرَادَ: أَيْنَمَا ذَهَبَ، أَوْ أَيْنَمَا كَانَ، انظر تأويل مشكل القرآن
/ ٢١٧، أدب الكاتب / ٢١٤ المعاني الكبير: ١٢٦٤/٣، وأنشد الفارسي
البيت الثاني عن الأخفش وفيه: (وَإِنْ أَنْتَ لَأَقِيَّتَ فِي نَجْدَةٍ . . .) وقال:
«يُرِيدُ: وَلَا تَتَهَيَّبَهَا، انظر شرح الأبيات المشككة الإعراب / ١٢٥،
وبالرواية نفسها انظر أمالي ابن الشجري: ٣٦٧/١، وأنشد ابن عصفور
البيتين وفيهما «فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يُحْشَهَا . . .»، (فَإِنَّ أَنْتَ حَاوَلْتَ أَسْبَابَهَا . . .)
انظر ضرائر الشعر / ٢٦٩، وانظر أيضا ثلاثة كتب في الأضداد / ١٢٨،
٢٠٢، الاقتضاب / ٣٦٣، الحلل / ٣٤٤، وانظر أبيات القصيدة في
الخزانة: ٤٣٨/٤، العيني / ١ - ٤٧٤ - ٤٧٥.

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَلْقَاهَا^(١) فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيُّنَا
وَإِنْ أَنْتَ حَاوَلْتَ أَسْبَابَهَا فَلَاتَتَهَيَّيْكَ أَنْ تُقَدِّمًا

وَإِنَّمَا^(٢) أَرَادَ: فَلَا تَتَهَيَّيْهَا لِأَنَّ الْمَنِيَّةَ لَاتَهَابُ أَحَدًا.
وَقَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ^(٣) مِثْلَ ذَلِكَ^(٤):

وَلَا تَهَيَّبُنِي الْمَوْمَاءُ أَرْكَبُهَا
إِذَا تَجَاوَبَتْ^(٥) الْأَضْدَاءُ بِالسَّحْرِ^(٦)

- (١) في (ب) «مَنْ يَحْشَهَا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٤
(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٤ «أَرَادَ» وأسقط (وإنما).
(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٤ «وقال آخر وهو ابن مقبل».
(٤) في (خ) «وقال الآخر في مثل ذلك»، وفي (ب) «وقال آخر ابن مقبل» وابن
المقبل اسمه تميم بن أبي بن مُقْبِل، شاعر مخضرم. انظر طبقات فحول
الشعراء ١ / ١٥٠، والشعر والشعراء: ٤٦٢ / ١
(٥) في (ب) «إِذَا تَنَاوَحَتْ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٤
(٦) البيت من البسيط وهو في ديوانه / ٧٩ قال ابن عصفور: «يريد: وَلَا أَتَهَيَّبُ
الْمَوْمَاءَ» ضرائر الشعر / ٢٦٩، وانظر البيت في: شرح الأبيات المشكّلة
الإعراب. / ١٢٥، أمالي ابن الشجري: ٣ / ١، ثلاثة كتب في الأضداد
/ ٤٩ حيث قال الأصمعي: «تَهَيَّبْتُ الشَّيْءَ إِذَا هَبْتُهُ، وَتَهَيَّبَنِي الشَّيْءُ إِذَا
خَوَّفَنِي» وقال السجستاني: وَهَيَّبَنِي الشَّيْءُ إِذَا هَبْتُهُ وَتَهَيَّبْتُهُ» ثم أنشد
البيت، المصدر نفسه / ١٢٨، وانظر المعنى نفسه عند ابن السكيت في
المصدر نفسه / ٢٠٢، وانظر أيضا: المعاني الكبير: ٣ / ١٢٦٤، جمهرة
اللغة: ٢ / ١١٥، مغني اللبيب / ٩١٢، الحيوان ٧ / ٥٩، قال ابن السَّيد
بعد أن روى هذا البيت - وبيت النمر بن تولب قبله: «ويجوز عندي أن
تكون الكاف في (تَهَيَّبْتُكَ) حرف خطاب لا محل لها من الإعراب كالكاف التي
في (أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَاصِّنَعًا؟)، وَالنَّجَاءُكَ، فَلَا يَكُونُ مَقْلُوبًا، وَكَأَنَّهُ قَالَ

أراد: وَلَا أَتَهَيَّبُ الْمُؤَمَّةَ.

وقال آخر^(١):

كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تُقُولُ كَمَا كَانَ الزَّانِ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ.

أَرَادَ: كَمَا كَانَ الرَّجْمُ فَرِيضَةَ الزَّانِ^(٢).

فَلَيْسَ^(٣) هَذَا مِنْ جَعْلِ الْمَفْعُولِ فَاعِلًا، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اسْمَ كَانَ وَهُوَ

وَلَا تَتَهَيَّبُ أَنْ تُقَدِّمَ» الاقتضاب / ٣٦٣، وانظر الشاهد أيضا في الصحاح،
واللسان (هيب).

(١) البيت من الكامل وهو للنابغة الجعدي، انظر ديوانه / ١٦٠ وانظر البيت
أيضا في معاني القرآن للفراء: ١/ ٩٩، ١٣١، وتأويل مشكل القرآن
/ ١٩٩، مجاز القرآن: ١/ ٣٧٨، الأضداد للسجستاني / ١٥٢، المقصور
والممدود لابن السكيت / ١٠٩ (فرهود)، قال الفراء: «الزَّانَا وَالشَّرَّاءُ أَهْلُ
الْحِجَازِ يَمْدُونَهُ» المنقوص والممدود / ٢٧، ووافقه السجستاني إذ قال «الزنى
مِمَّا يُقْصَرُ وَيُمَدُّ، فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَمْدُونَهَا، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقْصِرُونَهَا» المرجع
السابق وخالفهم الجوهري وابن منظور (زنى)، قال الجوهري: «الْقَصْرُ
لَأَهْلِ الْحِجَازِ وَالْمَدُّ لِأَهْلِ نَجْدٍ» وقال ابن منظور «الزنى مَقْصُورٌ لُغَةً أَهْلُ
الْحِجَازِ، وَالزَّانَاءُ مَمْدُودَةٌ لُغَةً بَنِي تَمِيمٍ» وانظر أيضا الإنصاف / ٣٧٣، وأمالي
المرتضى: ١/ ٢١٦، الصَّاحِبِيُّ / ١٧٢، ضرائر الشعر لابن عصفور
/ ٢٧٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٩٥، وفي الأخير: (كَانَتْ فَرِيضَةَ
مَا أَتَيْتَ كَمَا...) وانظر الخزانة: ٤/ ٣٢.

(٢) زاد في (ب): «ويروى: كَمَا كَانَ الزَّانَاءُ يُحَدُّ بِالرَّجْمِ» ومثله في كتاب ضرورة
الشعر / ١٧٥. الزَّانَاءُ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، وَالرَّجْمُ حَدُّ الْمُحْصَنِ.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٥ «وليس»

«فَرِيضَةٌ» وَأَقَامَ مَقَامَهَا مَا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَيْهِ وَهُوَ «الزَّانَا» وَجَعَلَ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ هِيَ خَبْرُ كَانَ. وَهُوَ كَلَامٌ عَلَى نَظْمِهِ، وَتَلْخِيصُهُ: كَمَا كَانَتْ فَرِيضَةُ الزَّانَا فَرِيضَةَ الرَّجْمِ^(١) لِأَنَّ الْفَرِيضَةَ هِيَ الْوَاجِبَةُ، وَالَّذِي يُجِبُ بِالزَّانَا هُوَ الرَّجْمُ^(٢) لِأَنَّهَا مِنْ أَجْلِ الزَّانَا تَجِبُ، وَالْوَاجِبُ هُوَ الرَّجْمُ، فَأُضِيفَ إِلَى الشَّيْءِ وَإِلَى سَبَبِهِ وَحُذِفَ / مِنْ الْأَوَّلِ، وَأُقِيمَ مَقَامَهُ كَمَا يُفَعَّلُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

ب ١٨٩

وَمِثْلُ هَذَا فِي إِضَافَةِ وَاحِدٍ^(٣) إِلَى شَيْئَيْنِ^(٤) لِتَعَلُّقِهِ بِهِمَا الْمَصْدَرُ الَّذِي يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ لِقُوعِهِ مِنْهُ، وَإِلَى الْمَفْعُولِ لِقُوعِهِ بِهِ، وَإِلَى الزَّمَانِ لِقُوعِهِ فِيهِ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى^(٥) ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٦) وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:^(٧)

وَتَشَقَّى الرَّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ

- (١) في (خ) «وتلخيصه كما كان فريضة الزنا الرجم»
- (٢) زاد في (ب) «فأضيفت الفريضة إلى الزنا وإلى الرجم جميعاً» ومثله في كتاب ضرورة الشعر ١٧٥.
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٦ «شيء واحد»
- (٤) في (ب) «في إضافة شيء واحد إلى سبيين»
- (٥) في (خ) «كقول الله عز وجل»
- (٦) سورة سبأ، آية ٣٣.
- (٧) هذا عجز بيت من الطويل لحُدَاش بن زهير بن ربيعة، وصدره: (وَنَرَكَبُ خَيْلاً لَأَهْوَادَةَ بَيْنَهَا) وَخُدَاش: شاعر جاهلي في الطبقة الخامسة من شعراء الجاهلية ويقال: إنه أسلم، انظر طبقات فحول الشعراء ١٤٤/١، الشعر والشعراء: ١٥١/١، المؤلف والمختلف / ١٠٧، والبيت من قصيدة مطلعها:

أَمِنْ رَسْمِ أَطْلَالٍ بِتَوْضِيحِ كَالسَّطْرِ فَمَا شِنْ مِنْ شَعْرِ فَرَابِيَةِ الْجَفْرِ

فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا: مَاذَكَرْتُهُ^(١) مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الضِّيَاطِرَةَ هُمُ الَّذِينَ يَشْقَوْنَ بِالرَّمَاكِ^(٢) لِقَتْلِهِمْ بِهَا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الرَّمَاكِ تَشْقَى بِالضِّيَاطِرَةِ لِأَنَّهُ^(٣) لَمْ يَجْعَلْهُمْ أَهْلًا لِلتَّشَاغُلِ بِهَا^(٤) وَحَقَّرَ شَأْنَهُمْ جِدًّا، فَجَعَلَ طَعْنَهُمْ بِالرَّمَاكِ إِشْقَاءً^(٥) لِلرَّمَاكِ، كَمَا يُقَالُ:

«شَقِي الْخَزُّ بِجِسْمِ فُلَانٍ»^(٦) إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْبَسِيهِ. قَالَ الشَّاعِرُ:^(٧)

= رواها أبو يزيد الأنصاري في جمهرة أشعار العرب / ٥١٥ - ٥٢٢، وروى بيت الشاهد هكذا:

وَنَرَكِبُ خَيْلًا لَاهَوَادَةَ بَيْنَهَا وَنُعْصِي الرَّمَاكِ بِالضِّيَاطِرَةِ الحُمْرِ

المصدر نفسه / ٥١٩، ورواه ابن قتيبة في المقلوب على خطأ هكذا: «... وَتُعْصِي الرَّمَاكِ بِالضِّيَاطِرَةِ الحُمْرِ» أَي تُعْصِي الضِّيَاطِرَةَ بِالرَّمَاكِ بِمَعْنَى يُطْعَنُونَ بِهَا، انظر تأويل مشكل القرآن / ١٩٨، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٦٦، انظر أيضا مجاز القرآن: ١١٠/٢، الكامل: ٦٢/٢، الأصول: ٤٦٥/٣، الأضداد للسجستاني / ١٥٣، الصاحبي / ١٧٢، واللسان (ضطر).

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٦ «ماذكرناه»

(٢) في (خ) «يشقون بها»

(٣) في (م) «لأنهم»

(٤) في (م) «بهم».

(٥) في (ب) «شقاء» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٦

(٦) انظر الأصول: ٤٦٥/٣

(٧) البيت من الطويل وينسب لحميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري، ففي

الاقتضاب / ١١٧ ذكر هذا البيت ومعه بيت آخر وهو قولها:

=

بَكَى الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ ^(١) وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ

وَعَجَّتْ عَجِيْجًا ^(٢) مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ ^(٣)

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأخِيرَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ لَيْسَ ^(٤) مِنَ الضَّرُورَةِ
لَمْ يَكُنْ عِنْدِي بَعِيدًا ، لِأَنَّهَا أَشْيَاءٌ قَدْ فَهِمَ ^(٥) مَعَانِيَهَا ، وَلَيْسَتْ بِأَبْعَدَ مِنْ
قَوْلِهِمْ : أُدْخِلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِي ، وَالْخَاتَمَ فِي إِصْبَعِي كَمَا قَالَ
الشَّاعِرُ : ^(٦)

تَرَى الشُّورَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

= وَقَالَ الْعَبَاءُ نَحْنُ كُنَّا نِيَابَهُ وَأَكْسِيَّةٌ مَضْرُوجَةٌ وَقَطَائِفُ

والبيتان في هجاء رَوْحِ بِنِ زِنْبَاعِ زَوْجِهَا ، انظر القصة أيضا في المصدر
نفسه / ٣٠٦ ، وذكر ياقوت البيتين مع اختلاف في بعض ألفاظ البيت الثاني
منهما وذكر القصة المتصلة بهما ، انظر إرشاد الأريب : ٢٠ / ١١ ، وبيت
الشاهد أحد شواهد الكتاب : ٢ / ٢٥ - ٢٦ وفيه (نبا) بدل (بكى) ، وساقه
سيبويه شاهداً على ترك صرف (جُدَام) على معنى القَبِيلَةِ ، انظر أيضا
المقتضب : ٣ / ٣٦٤ ، ما ينصرف ومالا ينصرف / ٥٧ ، سمط اللآلي :
١ / ١٨٠ ، المخصص : ١٧ / ٤٠

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٧ «عوف»

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٧ «وَضَجَّتْ ضَجِيْجًا»

(٣) في (خ ، ب) «بَكَى الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ... وَضَجَّتْ ضَجِيْجًا...»

(٤) في (خ) «ليستا بضرورة»

(٥) في (ب) «قَدْ فَهِمْتُ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٧

(٦) البيت من الطويل ولم اهتمد لمعرفة قائله ، ورواه سيبويه شاهداً على إضافة

(مُدْخِلَ) إِلَى (الظِّلِّ) وَنَصَبَهُ الرَّأْسَ بِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ وَالْقَلْبِ ، وَكَانَ الْوَجْهَ

أَنْ يَقُولَ مُدْخِلَ رَأْسِهِ الظِّلَّ ، لِأَنَّ الرَّأْسَ هُوَ الدَّاخِلُ فِي الظِّلِّ ، انظر

=

وإِنَّمَا يُدْخِلُ الرَّأْسَ فِي الْقَلَنْسُوتِ وَالْإِصْبَعِ فِي الْخَاتَمِ ، وَرَأْسَ الثَّوْرِ /
 فِي الظِّلِّ ^(١) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوَّهُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ ^(٢) وَإِنَّمَا الْعُصْبَةُ
 تَنُوُّ بِالْمَفَاتِيحِ ، وَفِيهَا قَوْلٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّهَا عَلَى غَيْرِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ ،
 وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ تَنُوُّ بِالْعُصْبَةِ ﴾ أَي تَنْيئُهَا ^(٣) كَمَا تَقُولُ :
 « ذَهَبَ بَزِيدٌ وَأَذْهَبَهُ » وَكَذَلِكَ نَاءٌ بِهِ وَأَنَاءٌ وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ الْفَرَّاءِ ^(٤) تُثْقَلُ
 الْعُصْبَةُ وَتُمِيلُهُمْ مِنْ ثِقَلِهَا ، وَيُقَالُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ : « سَاءَكَ وَنَاءَكَ »
 وَمَعْنَاهُ « أَنَاءَكَ » وَأَتْبَعَهُ « سَاءَكَ » ^(٥) يُقَالُ : « هَنَانِي الطَّعَامُ وَمَرَانِي » إِتْبَاعًا ،
 وَإِذَا أَفْرَدُوهُ قَالُوا : « أَمْرَانِي » ^(٦) .

= الكتاب ٩٢/١ ، قال ابن السراج : والنحويون يجيزون مثل هذا في غير
 ضرورة فيقولون : يَسَارِقُ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ الأصول : ٤٦٤/٣ ، انظر
 أيضا الهمع : ١٢٣/٢ ، الدرر : ١٥٦/٢ حيث يروى عجزه هكذا
 (وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعُ) وقد أورد الفراء هذا البيت عند تفسيره لقول
 الله عز وجل ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ ﴾ (ابراهيم / ٤٦) انظر معاني
 القرآن : ٨٠/٢ ، وانظر أيضا تأويل مشكل القرآن / ١٩٤ ، ما يجوز للشاعر
 في الضرورة / ١٠٣ ، والبيت يصف هاجرة شديدة الحر ألجأت الثيران إلى
 كنسها فترى الثور مدخلا رأسه في ظل كناسه لما يجد من شدة الحر، وسائره
 باد للشمس . الدرر : ١٥٦/٢

(١) في (خ) من قوله «الرأس . . . إلى قوله في الخاتم» محذوف، وإنما أثبت:
 «وإِنَّمَا يُدْخِلُ الثَّوْرُ رَأْسَهُ فِي الظِّلِّ»

(٢) سورة القصص، آية / ٧٦. وزاد في (ب) «أُولِي الْقُوَّةِ» ومثله في كتاب
 ضرورة الشعر / ١٧٧

(٣) في (م، س) «تنئها» وفي (خ) «تبتهل»

(٤) انظر: معاني القرآن : ٣١٠/٢

(٥) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٨ «كما يقال»

(٦) من قوله «ومعنى هذا عند الفراء . . . إلى قوله أمراني» ساقطة من (خ).

وَمِنْ ذَلِكَ تَأْخِيرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنِ مَوْضِعِهِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَجَاوِرَةِ الْمُضَافِ بِلاَ فَضْلِ ، كَقَوْلِكَ : «غُلَامٌ زَيْدٍ» ، «وَضَارِبٌ بَكْرٍ» فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ^(١) جَازَ أَنْ يَفْصِلَ^(٢) بِالظُّرُوفِ وَحُرُوفِ الْجَرِّ مُشَبَّهًا^(٣) بِإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، حَيْثُ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْمَائِهَا بِالظُّرُوفِ فَقَطُّ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :^(٤)

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا
أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتِ الْفَرَارِيحِ^(٥)

أَرَادَ : كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا .

- (١) في (ب) «اضطر شاعر جاز» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٨ .
(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٨ «يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا»
(٣) في (ب) «فَتَشَبَّهَهَا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٨ .
(٤) في (ب) «قال الشاعر ذو الرمة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٧٩ .
(٥) البيت من البسيط وهو في ديوانه / ٩٩٦ وفيه : (انقاض) بدل (أصوات) ،
والإيغالُ : المضيُّ وَالْإِبْعَادُ ، وَالْمَيْسُ : خَشْبُ الرَّحْلِ وَالْقَتَبُ ،
وَالْأَنْقَاضُ : مَصْدَرُ أَنْقَضْتَ الدَّجَاجَةَ إِذَا صَوَّتَتْ . . . يُرِيدُ : أَنَّ رِحَالَهُمْ
جَدِيدَةٌ ، وَقَدْ طَالَ سَيْرُهُمْ ، فَبَعْضُ الرَّحْلِ يَحْكُ بَعْضًا فَيَحْصُلُ مِثْلُ
أَصْوَاتِ الْفَرَارِيحِ مِنْ اضْطِرَابِ الرَّحَالِ لِشِدَّةِ السَّيْرِ ، انظر الخزانة :
١١٩/٢ ، ٢٥٠ ، والبيت أحد شواهد الكتاب : ٩٢/١ ، ٢٩٥ ،
٣٤٧ ، والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور
لضرورة الشعر ، يريد : كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ .
انظر المقتضب : ٣٧٦/٤ ، الخصائص : ٣٠٤/٢ ، التعليق / ٤٠ ، أ ،
الإنصاف / ٤٣٣ ، سر صناعة الإعراب : ١٠/١ ، ضرائر الشعر لابن
عصفور / ١٩١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٢ ، ١٠٠ ، عيار الشعر
/ ٧٠ ، العملة / ٦٠ ، الموشح / ٢٩٢ ، شرح المفصل : ١٠٣/١ ،

وَقَالَ أَبُو حَيَّةَ^(١) :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

أَرَادَ: بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يَوْمًا.

وَقَالَ آخَرَ^(٢) :

١٩٠ ب

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لَلَّهِ دَرَّ الْيَوْمَ مِنْ لَامِهَا

= ٧٧/٣، الصناعتين ١٨٢/، شرح ديوان الحماسة: ١٠٨٣/٣،

الإفصاح ١٢٨/، الحجّة لابن خالويه ١٥١/.

(١) البيت من الوافر لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِي واسمه الهَيْثَمُ بَنُ الرَّبِيعِ وَفِيهِ شَاهِدُ

عَلَى إِضَافَةِ الْكَفِّ إِلَى الْيَهُودِيِّ مَعَ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ، يَرِيدُ: كَمَا خُطَّ

الْكِتَابُ يَوْمًا بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ، انظر الكتاب: ٩١/١،

المقتضب: ٣٧٧/٤، الأصول: ٢٢٧/٢، ٤٦٧/٣، الخصائص:

٤٠٥/٢، أوضح المسالك: ٢٣٢/٢، شرح ابن عقيل: ٨٣/٢،

الانصاف ٤٣٢/، الأشموني: ٢٧٨/٢، الدرر: ٦٦/٢، الهمع

٥٢/، شرح التصريح: ٥٩/٢، ماجوز للشاعر في الضرورة ٤٥/، عيار

الشعر ٧١/، الصناعتين ١٨٢/، أمالي ابن الشجري: ٢٥٠/٢، شرح

المفصل: ١٠٣/١، الافصاح ١١٥/، وروى العيني: ٤٠٧/٣ بعده

قوله:

عَلَى أَنَّ الْمَصِيرَ بِهَا إِذَا مَا أَعَادَ الظَّرْفُ يُعْجَمُ أَوْ يُقِيلُ

وفي اللسان (عجم) جاء صدر البيت هكذا:

(بِتَخْبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا ..)

(٢) البيت من السريع لعمر بن قميّة، انظر ديوانه ١٨٢/، ونقل ياقوت عن

العمراني قوله عن (ساتيدما) «هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبدا، وأنشد:

وَأَبْرَدُ مِنْ ثَلْجِ سَاتِيْدَمَا وَأَكْثَرُ مَاءٍ مِنَ الْعِكْرِشِ ...

=

أَرَادَ: اللهُ- دَرُّ مَنْ لَأَمَهَا الْيَوْمَ.

قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ^(١):

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ

إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

قال: وساتيدما جبل بين ميفارقين وسعرت، وكان عمرو بن قميئة قال هذا لما خرج مع امرئ القيس الى بلاد الروم، والإشارة هنا إلى الأبيات:

قَدْ سَأَلْتَنِي بِنْتُ عَمْرٍو عَنِ الْأَرْضِ الَّتِي تُنْكِرُ أَعْلَامَهَا
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأَمَهَا
تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخَوَاهَا فِيهَا وَأَعْلَامُهَا

انظر معجم البلدان: ١٦٨/٣ - ١٦٩، معجم ما استعجم:
٧١١/٣، (وساتيدما) ممدود وقصر للضرورة انظر الإفصاح/ ١٥٦،
والبيت من شواهد الكتاب: ٩١/١، ٩٩، والشاهد فيه الفصل بين
المتضايفين وعجزه في الأصول: ٢٢٧/٢، وانظر أيضا عيار الشعر/ ٧١،
ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ٩٩، مجالس ثعلب: ١٢٥/١، شرح
الإفصاح/ ١١٦، المحتسب: ١١٦/١، فرحة الأديب/ ٨٦-٨٧، شرح
أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٤٣/١ (الريح) المفصل/ ٩٩، شرح
المفصل: ١٠٣/١، ١٠٨/٢، ٢٠/٣، قال ابن يعيش: «الفصل بين
المضاف والمضاف إليه قبيح لأنها كالشيء الواحد» انظر أيضا الخزانة:
٢٤٧/٢، شعراء النصرانية/ ٢٩٥، الانصاف/ ٤٣٢، التعليقة: ق
٢٣، مقدمتان في علوم القرآن/ ١٢٥، الكافية في النحو: ٢٩٣/١.

(١) البيت من الطويل منسوب في الكتاب: ٩٢/١ لدرنا بنت عبيدة من بني
قيس بن ثعلبة، قال ابن السيرافي: «والذي وجدته: وقالت درنا بنت سيار
ابن صبرة بن حطان بن عمرو بن ربيعة» وساق هذا البيت وبيتا قبله هو:

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ إِنْ قُلْتُ وَأَبَابَاهُمَا

ولا يجوز هذا عند البصريين إلا في الظرف^(١) وقد أنشد قوم^(٢) فيه^(٣)
مالا يثبت أهل الرواية وهو^(٤) قوله^(٥) :

== شرح أبيات سيبويه : ١٤٩/١ (الريح) ، وتعقبه الغندجاني في ذلك وقال :
والصواب : دُرْنَى بنت سَيَّار على النسب الثاني ، قالت ترثي أخويها . ثم
ساق المرثية في تسعة أبيات وصفها بأنها أبيات رائعة ، انظر فرحة الأديب
/ ٥٠ ، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٠٨٢/٣ - ١٠٨٣ تنسب إلى
عَمْرَةَ الخُثَعَمِيَّة في رثاء ابنيها ، ومثل ذلك في الإفصاح / ١٢٩ ، وفي
الإنصاف / ٤٣٤ ذكرت النسبتان إلا أنه قال : دُرْنَا بنت عبيبة الجحدرية ،
انظر أيضا في المفصل / ١٠٠ ، الخصائص : ٤٠٥/٢ ، مايجوز للشاعر في
الضرورة / ١٠٠ ، عيار الشعر / ٧٢ وفيه (وَدَعَاهُمَا) بدل (فَدَعَاهُمَا) حيث
جعله ابن طباطبا من الكلام الغث المستكره الغلق ، انظر أيضا الصناعتين
/ ١٨٣ ، ونسبه أبوزيد لامرأة من بني سعد جاهلية وقال : «ولم أسمعه من
المفضل» النوادر في اللغة / ٣٦٥ ، وفي الأصول : ٣٤١/١ ساق البيت
السابق لبيت الشاهد دون نسبة ، أما اللسان (أبي) فقد نسبه لدُرْنَانَت سيار
ابن ضبرة في رثاء أخويها وقال : ويقال هو لعمرة الخُثَيْمِيَّة ولعله صحف
(الخُثَعَمِيَّة) ، وقال في الدرر : ٦٦/٢ ، «وهي عمرة الخثعمية ترثي ابنيها
وقيل هي درنى بنت عبيبة» قال العيني : «أقول : قائلته هي عمرة الخثعمية
ترثي ابنيها كذا قال في الحماسة ، وقال الزمخشري : قائلته درنى بنت عبيبة»
ثم ساق القصيدة كلها ، انظر العيني : ٤٧٢/٤ - ٤٧٣ ، والشاهد في البيت
الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور ، يريد : هُمَا أَخَوَا مَنْ لَا
أَخَالَهُ فِي الْحَرْبِ ، انظر الكافية في النحو : ٢٩٣/١ .

- (١) في (ب) «في الظروف» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٠
- (٢) قوله «قوم» ساقطة من كتاب ضرورة الشعر / ١٨٠
- (٣) «فيه» ساقطة من (خ)
- (٤) «وهو» ساقطة من (خ) ، ونقلها عنه البغدادي في الخزانة : ٢٥١/٢
- (٥) لفظ «قوله» ساقطة من (م ، س)

فَزَجَّجَهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(١)

أَيَّ زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقَلُوصَ، وَلَيْسَتْ الْقَلُوصُ بِظَرْفٍ.

وقال آخر:^(٢)

تَمَّرُ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ

غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

(١) البيت من الكامل ولم يعرف قائله ولعله من زيادات الأخفش في حواشي

الكتاب، انظر الخزانة: ٢٥١/٢، قال البغدادي: «قال ابن خلف: هذا

البيت يروى لبعض المدنيين المولدين، وقيل: هو لبعض المؤنثين ممن لا يحتج

بشعره»، والشتمري (هامش الكتاب ٨٨/١) أنشد البيت مسندا إلى

الأخفش وقال: «ومثل هذا لا يجوز في شعر ولا في غيره، وإنما يجوز في الشعر

بالظرف خاصة، لأنه موجود وإن لم يذكر، فأقبح لذلك» والزنجشري قال:

«وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله (فَزَجَّجْتُهَا بِمِرْجَةٍ: زَجَّ

الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ) فسيبويه بريء من عهده» المفصل ١٠٣/١، شرح

المفصل: ١٩/٣، قال الفراء: «وهذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم

نجد مثله في العربية» معاني القرآن: ٣٥٨/١، وقال في موضع آخر:

ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

(فَزَجَّجْتُهَا مُتَمَكَّنًا: زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ) قال الفراء: باطل، والصواب

(زَجَّ الْقَلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ) المصدر نفسه: ٨١/٢، ٨٢، وأنشده ثعلب

هكذا: (فَزَجَّجْتُهَا مُتَمَكَّنًا زَجَّ: الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ) وقال: وأنشد

بعضهم: (زَجَّ الصَّعَابَ أَبِي مَزَادَةَ) مجالس ثعلب ١٢٥/١، وانظر

الخصائص: ٤٠٦/٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠١/١، حجة

القراءات ٢٧٣/٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٧٣/٢، إتحاف فضلاء

البشر ٢١٨/١، الإنصاف ٤٢٧/١، مقدمتان في علوم القرآن ١٢٥/١،

الكافية في النحو: ٢٩٣/١

(٢) البيت من الطويل، وصفه البغدادي بأنه من أفحش ما جاء في الشعر ودعت

أَرَادَ: وَقَدْ شَفَتْ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا غَلَائِلَ صُدُورِهَا^(١) وَهَذَا قَبِيحٌ
جَدًّا. وَأَمَّا قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ (وَهُوَ ابْنُ عَامِرٍ)^(٢) «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ»^(٣) أَرَادَ: قَتَلَ
أَوْلَادَهُمْ، فَهَذَا خَطَأٌ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، وَالَّذِي دَعَاهُ إِلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّ
مُصْحَفَ أَهْلِ الشَّامِ فِيهِ يَاءٌ مُثَبَّتَةٌ فِي شُرَكَائِهِمْ فَقَدَّرَ أَنَّ الشُّرَكَاءَ هُمْ

= إليه الضرورة وأنه مصنوع وقائله مجهول، انظر الخزانة: ٢٥٠/٢، قال ابن
الحاجب: «أعلم أن الفصل بينهما (المضاف والمضاف إليه) في الشعر
بالظرف والجار والمجرور غير عزيز، . . . وبغيرهما عزيز جداً» وأنشد البيت
انظر الكافية في النحو: ٢٩٣/١، والشاهد هنا الفصل بن المتضايين بغير
الظرف، والأصل أن يقول: شَفَتْ عَبْدُ الْقَيْسِ فِيهَا غَلَائِلَ صُدُورِهَا، أو
يقول: شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا، انظر الإنصاف / ٤٢٨.

- (١) من قوله «أراد: وقد شفت. . . إلى قوله: صدورها» ساقطة من (ب)
(٢) في (خ) «وقرأ بعض الناس» ما بين القوسين ساقط من (م، س) وفي (ب)
«وأما قراءة بعضهم وهو ابن عامر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨١
(٣) سورة الأنعام، آية رقم ١٣٧، قال ابن مجاهد «واختلفوا في قوله» وَكَذَلِكَ
زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ» فقرأ ابن عامر وحده
(وَكَذَلِكَ زَيْنٌ) برفع الزاي (لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ برفع اللام (أَوْلَادِهِمْ)
بنصب (لعله أراد بنصب الدال)، (شُرَكَائِهِمْ) بياء، وقرأ الباكون (وَكَذَلِكَ
زَيْنٌ) بنصب الزاي، لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ) بنصب اللام (أَوْلَادِهِمْ)
خفضاً، (شُرَكَائِهِمْ) رَفَعًا «كتاب السبعة / ١٧٠، قال الزجاج:
(شُرَكَائِهِمْ) ارتفعوا بتزيينهم، ويقال إن هؤلاء المزيين كانوا يخدمون
الأوثان، وقيل: شُرَكَائِهِمْ: «شَيَاطِينُهُمْ» حجة القراءات / ١٧٤، انظر
معاني القرآن للأخفش: ١٨٧/١، (فارس) معاني القرآن للفراء: ٣٥٨/١
- ٣٥٩، وانظر تفصل هذه المسألة ووجوه القراءات فيها في إعراب القرآن
لابن النحاس: ٩٧/٢ - ٩٨، الحجة لابن خالويه / ١٥٠، إتخاف فضلاء
البشر / ٢١٧ - ٢١٨

المُضِلُّونَ لَهُمُ الدَّاعُونَ إِلَى قَتْلِ أَوْلَادِهِمْ^(١) ، فَأُضِيفَ الْقَتْلُ إِلَيْهِمْ كَمَا يُضِيفُ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، وَنَصَبَ الْأَوْلَادَ لِأَنَّهُمُ الْمَفْعُولُونَ ، وَلَوْ أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمَفْعُولِينَ فَقَالَ : قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ، لَلَزِمَهُ أَنْ يَرْفَعَ الشُّرَكَاءَ فَيَكُونَ مُخَالَفًا / لِلْمُصْحَفِ ، فَكَانَ اتِّبَاعُ الْمُصْحَفِ آثَرَ عِنْدَهُ .

١١٩١

وَوَجْهُ الْآيَةِ أَنْ يُخْفِضَ «شُرَكَائِهِمْ» بَدَلًا مِنَ الْأَوْلَادِ وَيَجْعَلَ أَوْلَادَهُمْ^(٢) الشُّرَكَاءَ لِأَنَّ أَوْلَادَ النَّاسِ شُرَكَاءَ آبَائِهِمْ فِي أَحْوَالِهِمْ وَأَمْلَاكِهِمْ .

وَفِيهَا وَجْهٌ آخَرُ^(٣) ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ الْمَثْبُتَةُ فِي الْمُصْحَفِ مَضْمُومَةً وَتَكُونَ^(٤) بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ «شَفَاهُ اللَّهُ شِفَايَا»^(٥) وَهَذِهِ لُغَةٌ غَيْرُ مُخْتَارَةٍ فِي الْقُرْآنِ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَجْوَدُ ، وَتَقْدِيرُ هَذَا «وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ» يَرْفَعُهُمْ بَزَيْنَ ، وَهَذَا مِنَ الْوَجْهَانِ عَلَى تَخْرِيجِ^(٦) مُصْحَفِ أَهْلِ الشَّامِ ، وَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ لِأَوْجَعِ لَهَا .

وَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٧) :

(١) في حاشية (ب) : «قال أبو حاتم : كذلك قرأ ابن عباس على التقديم والتأخير

كان يقول «قتل شركائهم أولادهم» وكان ابن عباس يقرأ بذلك كما في

مصحفهم ويروى عن أهل الشام»

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٢ «الأولاد هم الشركاء»

(٣) في (ب) «ووجه آخر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٢

(٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٢ «وقد تكون»

(٥) في (ب) «شفاه الله يشفيه» وفي كتاب ضرورة الشعر / ١٨٢ «يشفيه شفايا»

(٦) في (ب) «على تخريج خط مصحف . . .»

(٧) في (م ، س ، ب) «وأما قوله» دون ذكر الشاعر ومثله في كتاب ضرورة الشعر

كُمَيْتٍ يَزُلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُنْتَزِلِ^(١)

فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَقْلُوبِ ، وَتَقْدِيرُهُ : كَمَا زَلَّ الْمُنْتَزِلُ بِالصَّفْوَاءِ .
وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ (مِنْ) ^(٢) قَوْلِكَ : «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»^(٣) فِي مَعْنَى
أَذْهَبْتُهُ فَيَكُونُ زَلَّتْ بِهِ فِي مَعْنَى أَزَلْتُهُ ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَذْهَبُ
إِلَى أَنَّ قَوْلَكَ : «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» تُرِيدُ بِهِ غَيْرَ مَعْنَى ^(٤) «أَذْهَبْتُ زَيْدًا» وَذَلِكَ
أَنَّ قَوْلَكَ «أَذْهَبْتُ زَيْدًا» مَعْنَاهُ أَزَلْتُهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونِ أَنْتَ بَاقِيًا فِي
مَكَانِكَ لَمْ تَبْرَحْ وَإِذَا قُلْتَ : ذَهَبْتُ بِهِ ^(٥) فَمَعْنَاهُ أَنَّكَ ذَهَبْتَ / مَعَهُ ^(٦) .

ب ١٩١

(١) البيت من الطويل وهو من معلقته المشهورة :

قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

الديوان / ٣٧ ، قال ابن الأنباري : «ويروى (عَنْ حَازِ مَتْنِهِ) وحاز مَتْنَهُ :

وسطه» انظر شرح القصائد السبع الطوال / ٨٤ ، وروي عجزه في شرح

ديوان الحماسة للمرزوقي : ٤٦١ / ١ وعلق المحققان عيه بأن صدره : (يزل

الغلام الخف عن صهواته) ، انظر أيضا شرح المعلقات السبع للمرزوقي

/ ٢٤ ، أشعار الشعراء الستة الجاهليين / ٣٧ .

(٢) ما بين القوسين زيادة من (خ)

(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٣ (ذهبت به)

(٤) في (ب) «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ مَعْنَاهُ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى أَذْهَبْتُ زَيْدًا» ، ومثله في كتاب

ضرورة الشعر / ١٨٣

(٥) في (ب) «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» ، ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٣

(٦) في (ب) «وهذا يحكى عن أبي العباس المبرد وبعض الناس ينكر هذا»

ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٣

وَكَانَ بَعْضُ النَّاسِ يُنْكِرُ هَذَا وَيَقُولُ: مَعْنَاهُمَا سَوَاءٌ، لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ^(١) قَالَ: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾^(٢) فِي مَعْنَى أَذْهَبَ^(٣) سَمْعَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٤) غَيْرُ ذَاهِبٍ.

وَيُحْتَجُّ بِالْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ أَنَّ الصَّفْوَاءَ غَيْرُ زَالَةٍ، وَالأَوَّلُ يُحْكَى عَنِ الْمُبَرَّدِ^(٥).

وَلِلْمُحْتَجِّ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنْ يَقُولَ فِي الْآيَةِ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ^(٦) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبًا فَقَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ (جَلَّ وَعَزَّ)^(٧) فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ^(٨) بِالْمَجِيءِ وَالِإِتْيَانِ (فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ)^(٩) وَهُوَ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(١٠) وَقَالَ ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا

-
- (١) فِي (خ) «لأن الله تبارك وتعالى قال: وفي (ب)» لأن الله تعالى قد قال. ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٣
- (٢) سورة البقرة، آية / ٢٠
- (٣) فِي كتاب ضرورة الشعر / ١٨٣ «أذهب الله . . .»
- (٤) فِي (خ، ب) «وهو تعالى غير ذاهب» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٣
- (٥) قوله: «والأول يحكى عن المبرد» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر / ١٨٤. وانظر مغني اللبيب / ١٣٨، الجامع الصغير في النحو / ٨٨
- (٦) فِي (ب) «إن الله تعالى» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٣
- (٧) قوله «عز وجل» أسقطها في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٤
- (٨) ما بين القوسين ساقط من (خ)
- (٩) ما بين القوسين ساقط من (م، س، ب) ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٤
- (١٠) سورة الفجر، آية / ٢٢

أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴿١﴾ وَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ: ^(٢)
كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا ^(٣)

فَإِنَّمَا يُرِيدُ: غَابَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَ النَّهَارُ، وَهُمْ مَازَالُوا، وَالْمَعْنَى
أَيْضًا مَعَهُمْ بِأَنْ غَابَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَ وَقْتُه، فَصَارَ بِمَعْنَى قَوْلِكَ:
«ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» فِي مَعْنَى أَذْهَبْتُهُ وَذَهَبْتُ مَعَهُ.

وَقَدْ كَانَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ يُجْعَلُونَ الْبَاءَ هَاهُنَا فِي مَعْنَى «عَلَى»
فَيَقُولُونَ زَالَ النَّهَارُ بِنَا، فِي مَعْنَى «عَلَيْنَا» وَهَذَا غَيْرُ مُتَحَصِّلٍ، وَالْقَوْلُ ^(٤)
مَا خَبَّرْتُكَ بِهِ.

فَأَمَّا ^(٥) قَوْلُ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ: ^(٦)

دِيَارُ الَّتِي كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِئِي تَحُلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاهُ الرِّكَائِبِ /

أ١٩٢

(١) سورة البقرة، آية / ٢١٠

(٢) في (ب) «...» بذي الجليل على مستأنس و«و» ومثله في كتاب ضرورة

الشعر / ١٨٤

(٣) انظر قبله ص ١٨١.

(٤) في (ب) «والقول فيه...»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٥

(٥) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٥ «وأما»

(٦) البيت من الطويل من قصيدة مطلعها:

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَاطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعِمْرَةَ وَحُشَا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ

انظر الديوان / ٣٤، وقد رواها أبو زيد كاملة في جمهرة أشعار العرب / ٦٣٣

- ٦٤٢، وعنده (دِيَارُ الَّتِي كَانَتْ) بدل (دِيَارُ الَّتِي كَادَتْ) وانظر الكامل:

٢ / ٢٥٩، الأصول: ٣ / ٤٦٦، حيث قال ابن السراج: «أي تجعلنا نحل

لا أن تنتقل إلينا»، انظر أيضا الحماسة البصرية: ٢ / ٨٥، الإيضاح

العضدي / ١٦٩، الخزانة: ٢ / ١٦٤، اللسان (حلل)

فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَتَأَوَّلُهُ عَلَى مَعْنَى «مُحَلَّنًا وَيُنزَلْنَا»^(١) مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَنْتَقِلَ بِنَا عَلَى الْمَذْهَبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي «ذَهَبْتُ بِهِ» مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ^(٢)
مَعَهُ^(٣) وَهَذَا صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْهَا بِمَنَى أَرَادُوا الْحُلُولَ فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي رَأَوْهَا فِيهِ لِلِاسْتِمْتَاعِ بِرُؤْيَيْهَا وَحَدِيثِهَا، فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ
سُرْعَةَ رَكَائِبِهَا وَرَكَائِبِهِمْ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:^(٤)

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٥ «مُحَلَّنًا وَيُنزَلْنَا»

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٥ «تذهب»

(٣) زاد في (ب) «قال أبو سعيد: والأمر عندي على خلاف ذلك، من قبل أنهم
لما رأوا ديارها اشتاقوا إليها وتصوروها، فصارت بالتصور كأنها معهم، نازلة
في الديار، فهي قد أنزلتهم، ونزلت معهم» والعبارة من قوله: «وهذا
صحيح... حتى قوله: وركائبهم» محذوفة من (ب). والأمر نفسه في
كتاب ضرورة الشعر / ١٨٥ - ١٨٦ من حيث العبارة الزائدة والأخرى
المحذوفة.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه / ١٨٠ (الصاوي) وليس في طبعة صادر،
وفي طبقات فحول الشعراء: ٣٦٥/١ قوله: (وأصبح ما في الناس إلا
مملكا). قال المبرد: ولو كان هذا الكلام على وجهه لكان قبيحا، وكان
يكون إذا وضع الكلام في موضعه أن يقول: وما مثله في الناس حي يقاربه
إلا مملك أبو أم هذا المملك أبو هذا الممدوح، فدل على أنه خاله، بهذا
اللفظ البعيد، وهجنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير حتى كان هذا الشعر
لم يجتمع في صدر رجل واحد» الكامل: ٢٨/١، وأنشده ابن جني على أنه
من أبيات الكتاب وقال: «إنما جاز فيه الفصل بين ما لا يحسن فصله
لضرورة الشعر» الخصائص: ١٤٦/١ - ١٤٧. ومثله ذلك في المصدر

فَإِنَّ فِيهِ ضَرْوِيًّا مِنَ الْعُيُوبِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَحَقُّ الْكَلَامِ
 وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ اللَّفْظُ^(١) : وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَيْثُ يُقَارِبُهُ إِلَّا
 مُمَلِّكُ أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَزْدَقَ مَدَحَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ هِشَامِ بْنِ
 إِسْمَاعِيلَ^(٢) بْنَ هِشَامِ الْمَخْزُومِيِّ خَالَ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَأَبُو أُمِّ
 هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْمَخْزُومِيِّ،
 فَقَالَ : وَمَا مِثْلُهُ يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ الْمَمْدُوحَ فِي النَّاسِ حَيْثُ يُقَارِبُهُ أَيُّ أَحَدٍ
 يُشَبِّهُهُ إِلَّا مُمَلِّكٌ : يَعْنِي إِلَّا^(٣) خَلِيفَةً، أَبُو أُمِّهِ : يَعْنِي أَبَا^(٤) أُمَّ الْخَلِيفَةِ، أَبُوهُ :
 يَعْنِي : أَبُو الْمَمْدُوحِ فَالْهَاءُ فِي «أُمِّهِ» تَعُودُ إِلَى «الْمَمَلِكِ» وَهُوَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ

= نفسه : ٣٢٩/١ ، ٣٩٣/٢ ، وفيها معاً قال ابن جني : «ومثل ذلك بيت
 الكتاب «والواقع أن سيبويه لم ينشده، والذي في الكتاب : ١٤/١ ، هو من
 إنشاد الأخفش كما نص عليه الشنتمري في حاشية الكتاب . وأنشد
 الجرجاني هذا البيت شاهداً على فساد النظم ، انظر دلائل الإعجاز / ٨٣ ،
 وأورده ابن عدلان في الانتخاب / ٢٠ وقال : «في البيت ضرورتان :
 إحداهما : الفصل بين صفة (حَيٍّ) و(حَيٍّ) والثانية : بين المبتدأ الذي هو
 (أَبُو أُمِّهِ) وخبره (حَيٍّ) ، انظر البيت أيضاً في ضرائر الشعر لابن عصفور
 / ٢١٣ ، المثل السائر : ٢٥١/٢ ، الإفصاح / ٨٤ ، عيار الشعر / ٧٢ ،
 العمدة : ٢٦٧/٢ ، الصناعتين / ١٨٠ ، حيث قال : عن البيت إنه في مدح
 هشام بن إسماعيل .

- (١) في (م ، س) «وحق الكلام على ما ينبغي أن يكون اللفظ عليه» ومثله في
 كتاب ضرورة الشعر / ١٨٦ مع تغيير آخر العبارة (أن يكون عليه اللفظ)
 (٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٦ «... بن إسماعيل المخزومي»
 (٣) «إلا» ساقطة من كتاب ضرورة الشعر / ١٨٦
 (٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٦ «أبو»

الْمَلِكِ وَالْهَاءِ فِي «أَبُوهُ» يَعُودُ^(١) إِلَى «إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِشَامٍ»^(٢)، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ^(٣) بِمَا لَيْسَ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ»^(٤) مُبْتَدَأٌ فِي مَوْضِعِ نَعْتِ الْمَمْلُوكِ / فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ «حَيٌّ» وَحَيٌّ هُوَ خَيْرٌ مِمَّا، وَفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ «حَيٌّ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ «يُقَارِبُهُ» وَهُوَ نَعْتُ «حَيٌّ» «بِأَبُوهُ» وَهُوَ خَيْرٌ مُبْتَدَأً، وَقَدَّمَ الْأَسْتِثْنَاءَ

١٩٢ ب

وَتَرْتِيبُ الْكَلَامِ مَعَ تَقْدِيمِ الْأَسْتِثْنَاءِ أَنْ يُقَالَ: وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُوكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ حَيٌّ يُقَارِبُهُ، كَمَا تَقُولُ: «مَا مِثْلُ زَيْدٍ إِلَّا عَمْرًا أَحَدٌ» فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَّا تَقْدِيمُ الْأَسْتِثْنَاءِ فَقَطُّ، مَا كَانَ مَعِينًا، وَالَّذِي فِيهِ عَيَانٌ:

أَحَدُهُمَا: الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ بِخَبَرٍ مِمَّا .
وَالْآخَرُ: الْفَضْلُ بَيْنَ خَبَرٍ مِمَّا وَنَعْتِهِ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:^(٥)

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ رَأْيَهَا
فَأَسْتَجْهَلَتْ حُلْمًا وَهِيَ سَفَهَاؤُهَا

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٧ «تعود»

(٢) في (ب) «هشام بن إسماعيل» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٧

(٣) في (ب) «والخبر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٧

(٤) قوله «أبوه» ساقطة من (ب). ومن كتاب ضرورة الشعر / ١٨٩

(٥) البيتان من الكامل ونسبهما في اللسان (كفر) إلى الفرزدق، وفي المقرب:

١ / ١٣٠ جاء البيت الثاني من غير نسبة، وقال: «التقدير: يتشاجر أبناؤها وقد كَفَرَتْ أَبَاؤُهَا، أَي لَبَسَتْ الدُّرُوعَ، وَإِنْ كَانَ مِضَافًا فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ
 قَدْ كَفَرَتْ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا^(١)
 وَتَقْدِيرُهُ: ^(٢) قَدْ سَفَّهَتْ أُمِّيَّةٌ حُلَمَاءُهَا رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ
 سُفَهَاؤُهَا، فَأَبْدَلَ «حُلَمَاءُهَا» مِنْ أُمِّيَّةَ، وَرَفَعَ «سُفَهَاؤُهَا»
 بِاسْتَجْهَلَتْ، وَوَضَعَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ
 «فَاسْتَجْهَلَتْ» هُوَ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ «سَفَّهَتْ»^(٣)، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ
 حُكْمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الثَّانِي^(٤)،

== تضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول، فإن أضفته إلى الفاعل خففته وبقي
 المفعول منصوباً . . . وإن أضفته إلى المفعول خففته وبقي الفاعل على رفعه
 وهي قليل . . .

والبيت الأول في الديوان / ٨ (ط الصاوي) بشيء من الاختلاف، والبيت
 الثاني في الديوان / ١٠ (ط ٢ المكتبة الأهلية بيروت)، وليس في طبعة صادر،
 وأنشد ثعلب البيت الأول دون نسبة وفيه (هَيْهَاتَ مَا سَفَّهَتْ . . .)، ونصب
 (حُلَمَاءُهَا)، ووضحه بقوله: «قال: اسْتَحَفَّتِ السُّفَهَاءُ حَتَّى جَهَلَتْ
 الحُلَمَاءُ» مجالس ثعلب: ٥٨/١

(١) في حاشية (ب) قال: «حاشية: أنشدهما الباهلي كما هنا، وقال: حُلَمَاءُ بَدَلُ
 مِنْ أُمِّيَّةَ، أَي قَدْ سَفَّهَتْ حُلَمَاءُهَا بِتَشَاجُرٍ أَبْنَاؤُهَا كَمَا تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ
 ضَرْبِ أَخَاكَ زَيْدًا، وَكَفَرَتْ أَبَاؤُهَا فِي السَّلَاحِ، كَذَا ذَكَرَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي
 معاني الشعر له»

(٢) في (ب) «هَيْهَاتَ قَدْ سَفَّهَتْ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٧

(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٨ «قَدْ سَفَّهَتْ»

(٤) في (خ) «وحكمه أن يعمل في الظاهر أحد الفعلين إما سَفَّهَتْ وإما
 اسْتَجْهَلَتْ، والآخر يكون مكنياً فأعملها جميعاً بعد الفعل الثاني، وهذا
 كقولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَعْطَانِي وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرْهَمًا إِذَا أَعْمَلْتَ
 الفعل الثاني، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الفعل الأول قلت: رَأَيْتُ عَلِمْتُ وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ

(وَسَبِيلُ^(١) الْفِعْلَيْنِ الْمَعْطُوفِ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخِرِ إِذَا أُخِّرَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ
 الْأَوَّلُ عَنِ الْفِعْلَيْنِ أَنْ يُؤْتَى بِهِ بَعْدَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الثَّانِي، فَيُقَالُ
 «سَفِهَتْ فَاسْتَجْهَلَتْ سَفَهَاؤُهَا حُلْمًاؤُهَا. / وَمِثْلُهُ «خَرَجَتْ فَعَضِبَ
 زَيْدٌ هِنْدٌ» وَمِثْلُهُ «أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِيهِ زَيْدٌ دِرْهَمًا، وَأَعْطَانِي وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ
 زَيْدٌ دِرْهَمًا» وَتَقُولُ أَيْضًا عَلَى هَذَا «ظَنَّ عَمْرُو أَوْ قَالَ هُوَ هُوَ زَيْدًا
 مُنْطَلِقًا^(٢)، وَلَوْ قُلْتَ: ظَنَّ عَمْرُو^(٣) أَوْ قَالَ زَيْدٌ هُوَ إِيَّاهُ مُنْطَلِقًا لَمْ يَحْسُنْ
 لِأَنَّ الظَّاهِرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَعْمَلَ^(٤) فِيهِمَا الْفِعْلُ^(٥) الْأَوَّلُ أَوْ الثَّانِي، وَلَا يَحْسُنْ

أ١٩٣

== زَيْدٌ دِرْهَمًا فترفع زيدًا بالفعل الثاني وتنصب الدرهم بالفعل الأول» وهذه
 العبارة في (ب) مع تغيير طفيف في بعض الألفاظ مبدوءة بقوله: قال
 أبوسعيد: وحكمه أن...

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٨ جاءت العبارة التالية مكان الأخرى
 المحذوفة التي ذكرت هنا بين المعقوفتين وهي قوله:

«قال أبو سعيد: وكان حكمه في الظاهر أن يعمل أحد الفعلين إما
 سَفِهَتْ وَإِمَّا اسْتَجْهَلَتْ، فعملهما جميعًا بعد الفعل الثاني، وهذا كقولك:
 «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» و«أَعْطَانِي وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» إِذَا أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ
 الثَّانِي، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ قُلْتَ: «أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا دِرْهَمًا» فَالَّذِي
 تَعْمَلُهُ فِي الظَّاهِرِ أَحَدَ الْفِعْلَيْنِ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ
 زَيْدٌ دِرْهَمًا «ترفع زيدًا بالفعل الثاني وتنصب الدرهم بالفعل الأول» وهذه
 العبارة هي عبارة عن (ب)

(٢) ومن كتاب ضرورة الشعر / ١٨٨ وما بين القوسين ساقطة من (خ، ب)
 (٣) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٩ وفي (خ، ب) «ظَنَّ عَمْرُو أَوْ قَالَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ
 إِذَا أَعْمَلْتَ» قَالَ «فَإِنْ أَعْمَلْتَ الظَّنَّ فَالْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: ظَنَّ أَوْ قَالَ هُوَ هُوَ
 عَمْرُو زَيْدًا مُنْطَلِقًا»

(٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٩ «إِمَّا أَنْ يَفْعَلَ فِيهِمَا الْأَوَّلُ»

(٥) قوله: «الفعل» ساقطة من (ب)

أَنْ يَعْمَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ فِي وَاحِدٍ مِنَ الظَّاهِرَيْنِ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا وَقَعَتِ الْأَسْمَاءُ بَعْدَ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا ، فَإِذَا وَقَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي مَوْضِعِهِ لَمْ يُحْتَجْ فِيهِ إِلَى هَذَا ، فَاسْتَعْمِلَ ^(١) كَمَا يَنْبَغِي . فَلَمَّا كَانَتْ حُلْمَاؤُهَا وَسَفَهَاؤُهَا بَعْدَ سَفَهَتْ اسْتَجْهَلَتْ لَمْ يَحْسُنَ أَنْ يَكُونَ ^(٢) (الْمَرْفُوعُ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ وَهُوَ حُلْمَاؤُهَا قَبْلَ الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ الثَّانِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا) ^(٣) .

قَالَ الْمَفْسَرُ: ^(٤) وَيَجُوزُ (عِنْدِي) ^(٥) عَلَى الْقِيَاسِ : قَامَ فَاَنْطَلَقَ زَيْدٌ زَيْدٌ ، عَلَى أَنَّكَ تَرَفَعُ زَيْدًا الثَّانِي بَقَامَ ، وَتَرَفَعُ الْأَوَّلَ بَاَنْطَلَقَ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ قَامَ زَيْدٌ فَاَنْطَلَقَ زَيْدٌ ، وَالْوَجْهُ الْإِضْمَارُ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا جَائِزًا ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهِ قَوْلُهُ ^(٦) :

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٩ «استعمل»

(٢) في كتاب ضرورة الشعر / ١٨٩ - ١٩٠ وفي (خ، ب) «لم يحسن أن يكونا ظاهرين بعد الفعلين جميعًا وأحدهما غير الآخر، ولو كان أحدهما هو الآخر لكان أقرب إلى الجواز، لأنه كان يجعل ظاهره مكان مضمرة، وذلك أنك إذا قلت: قَامَ فَاَنْطَلَقَ زَيْدٌ ورفعت زَيْدًا بَقَامَ وَجَعَلْتَ فِي أَنْطَلَقَ ضَمِيرًا مِنْهُ صَارَ التَّقْدِيرُ: قَامَ زَيْدٌ فَاَنْطَلَقَ»

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من كتاب ضرورة الشعر / ١٩٠

(٤) ما بين القوسين ساقط من (خ، ب) وفي (ب) «قال أبو سعيد» مكان «قال المفسر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٠

(٥) زيادة من (خ)، وفي (ب) «يجوز على القياس» ومثله في كتاب ضرورة الشعر

(٦) ١٩٠/ البيت من الخفيف وينسب لعدي بن زيد، وهو في ديوانه / ٦٥، كما ينسب لغيره، فسيبويه ينسبه لسواده بن عدي، انظر الكتاب: ٣٠/١، ومثله أبوعلي الفارسي، انظر التعليقة / ق ٢٧ ب، ويضيف الأعلام أنه قيل لأمية ابن أبي الصلت. قال ابن السيرافي: «كذا في الكتاب سواده بن عدي،

لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ
 نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا
 وَالْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُهُ شَيْءٌ.
 وَقَوْلُهُ: ^(١)

قَدْ كَفَّرَتْ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا

فَأَبَاؤُهَا يَرْتَفِعُ بِكَفَّرَتْ، وَمَعْنَاهُ / لَبَسَتْ السَّلَاحَ وَتَغَطَّتْ بِهِ، وَتَرْتَفِعُ
 أَبْنَاؤُهَا بِتَشَاجُرٍ كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ بِالْمُضَدِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ
 بَأَنَّ يَتَشَاجَرُ أَبْنَاؤُهَا، فَلَبَسَتْ الْآبَاءُ السَّلَاحَ بِتَشَاجُرِ الْأَبْنَاءِ، وَقَدْ كَانَ
 يَنْبَغِي إِلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَ مَا قَدِ ارْتَفَعَ بِتَشَاجُرٍ وَبَيْنَ تَشَاجُرٍ بِقَوْلِهِ: قَدْ
 كَفَّرَتْ، لِأَنَّ مَا يَعْمَلُ فِيهِ الْمُضَدُّ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَةِ لَهُ ^(٢).

= والقصيدة تروى لعدي بن زيد، وتروى لسواد بن زيد بن علي بن زيد»
 شرح أبيات سيويه: ٨٧/١، ونسبه ابن الشجري في أماليه: ٢٨٨/١ إلى
 عدي بن زيد، ومثله المرزوقي في ديوان الحماسة: ٣٦/١. قال الأعلام:
 «الشاهد في البيت إعادة الظاهر مكان المضمرة وفيه قبح، إذ كان تكريره في
 جملة واحدة» انظر هامش الكتاب: ٣٠/١، وابن الشجري لا يرى قبحا في
 إعادة ذكر الظاهر، وعلل استغناء العرب بذكر المضمرة بنزوعهم إلى
 الإيجاز والاختصار، كما يرى أن تكرير لفظة (الموت) ثلاث مرات إنما أريد
 به التعظيم والتفخيم، انظر أمالي بن الشجري: ٢٤٣/١، قال المرزوقي
 «وهم يفعلون ذلك (يكررون الظاهر ولا يأتون بضميره) في أسماء الأجناس
 والأعلام وبين أنهم إنما يكررون أسماء الأجناس والأعلام إذا قصدوا
 التفخيم» انظر شرح ديوان الحماسة: ١١٨/١. انظر أيضا شرح أبيات
 سيويه لابن النحاس/٦٧، النكت ١٩٨/١، مغني اللبيب/٦٥٠، البيان في
 غريب القرآن ٦٣/١، الخزانة ١٨٣/١، ٥٣٤/٢، ٥٥٢/٤.

(١) انظر قبله.
 (٢) زاد في (ب) «فأعرف ذلك إن شاء الله تعالى» ومثله في كتاب ضرورة الشعر

(وَفِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ وَجْهٌ أَقْرَبُ مِنْ هَذَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ «حُلْمًا أَوْهَا» ابْتِدَاءً، «وَسُفَهَاؤُهَا» خَبْرًا لَهُ، وَمَعْنَاهُ أَنْ حَلِيمَهُمْ صَارَ سَفِيهًا، وَكَذَلِكَ «آبَاؤُهَا» أَبْنَاؤُهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، يَعْنِي مِنْ طُولِ تَرَدُّدِهَا قَدْ صَارَ^(١) أَصَاغِرُهَا وَمَنْ نَشَأَ فِيهَا كِبَارًا^(٢)).

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ: الَّذِي أَخْتَارُهُ أَنَّ الْكَلَامَ انْقَطَعَ عِنْدَ «اسْتَجْهَلْتُ» وَاسْتُونَفَ «حُلْمًا أَوْهَا سَفَهَاؤُهَا» بِنِيَّةِ «حُلْمًا أَوْهَا مِثْلُ سَفَهَاؤِهَا فِي عُمُومِ الْجَهْلِ لَهُمْ وَقُوَّتِهِ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ انْقَطَعَ الْكَلَامُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي عِنْدَ «كَفَّرْتُ»، وَمَعْنَى كَفَّرْتُ: لَبَسْتُ السَّلَاحَ، وَاسْتَأْنَفْتُ «آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا» يَعْنِي: الْآبَاءُ مِثْلُ الْأَبْنَاءِ فِي التَّكْفِيرِ بِالْأَسْلِحَةِ وَمُدَاوِمَةِ الْحَرْبِ^(٣).
وَقَالَ^(٤) الْفَرَزْدَقُ^(٥):

- (١) في (ب) «قد صارت» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٩١.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (م، س) زيادة من (خ، ب).
- (٣) من قوله «وقال أبو العباس ثعلب... إلى قوله: ومدائمة الحرب» ساقطة من (ب، خ) ومن كتاب ضرورة الشعر.
- (٤) في كتاب ضرورة الشعر / ١٩١ «قال الفرزدق»
- (٥) البيت من الطويل، وليس في ديوان الفرزدق (صادر) ونسبه إليه ابن عصفور في ضرائر الشعر / ٢١٣، ونقله فيما يبدو عن الخصائص: ٣٩٧/٢، «الذي قال عنه: حديث طريف، وذلك أنه - فيما ذكر - يمدح خالد بن الوليد ويهجو أسدًا، وكان أسد واليها بعد خالد، قالوا: فكأنه قال: وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفًا إذ كان أسدًا أميرها، ففي كان على هذا ضمير الشأن والحديث، والجملة بعدها التي هي (أسد أميرها) خبر عنها، ففي هذا التنزيل أشياء منها: الفصل بين اسم كان الأولى وهو خالد وبين خبرها الذي هو (سيفًا) بقوله: (بها أسد إذ كان) فهذا واحد...» كما

فَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ
 بِهَا أَسَدٌ^(١) إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرُهَا
 فَهَذَا الْبَيْتُ يُدْخِلُهُ^(٢) النَّحْوِيُّونَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَيَذْكُرُونَ أَنَّهُ
 يَمْدَحُ خَالِدًا^(٣) وَيَذْمُ أَسَدًا^(٤)، وَكَانَا وَالْيَمِينَ بِخُرَاسَانَ، وَخَالِدٌ قَبْلَ
 أَسَدٍ، وَتَقْدِيرُهُ:

فَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ بِالْبَلَدَةِ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا سَيْفًا، إِذْ كَانَ أَسَدٌ
 أَمِيرُهَا، وَيَكُونُ رَفَعَ (أَسَدٌ) بِكَانَ الثَّانِيَةَ، وَأَمِيرُهَا نَعْتُ لَهُ، وَ«كَانَ» فِي
 مَعْنَى وَقَعَ، وَيَجُوزُ/ أَنْ يَكُونَ فِي كَانَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ، وَيَكُونُ
 «أَسَدٌ وَأَمِيرُهَا» مُبْتَدَأً وَخَبْرًا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الضَّمِيرِ.

(قَالَ الْمَفْسِّرُ^(٥)): وَهَذَا عِنْدِي كَلَامٌ فَاسِدٌ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَرْتَفِعُ بِكَانَ

== نقل عن ابن جني ضياء الدين بن الأثير انظر المثل السائر ٢/٢٥٠ - ٢٥١
 و (أسد) هو أسد بن عبد الله القسري انظر إعراب القرآن المنسوب إلى
 الزجاج / ٧٠٥.

(١) في (م) «أَسَدًا».

(٢) في (خ) «يدخلونه».

(٣) خالد بن عبد الله القسري.

(٤) هو أسد بن عبد الله القسري البجلي، ولي خراسان سنة ١٠٨هـ، أسلم على
 يديه (سامان) جد السامانيين، توفي في بلخ سنة ١٢٠هـ. انظر الكامل في
 التاريخ : ٢٣٤/٤، تاريخ الطبري : ١٢٩/٧، وتاريخ ابن خلدون : ٩٦٣
 (بولاق)، الأعلام : ٢٩٨/١.

(٥) مابين القوسين ساقط من (خ)، وفي (ب) «قال أبو سعيد» ومثله في كتاب
 ضرورة الشعر / ١٩٢

وَهُوَ قَبْلَهُ، وَالْمَعْنَى فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا قَدَّرُوهُ، وَلَيْسَ فِي الْبَيْتِ ضَرْوْرَةٌ، عَلَى
أَنَا نَجْعَلُ أَسَدًا بَدَلًا مِنْ خَالِدٍ، وَنَجْعَلُهُ هُوَ خَالِدٌ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ لَهُ
بِالْأَسَدِ، وَكَأَنَّهُ^(١) قَالَ: فَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفًا
أَمِيرُهَا، وَتَجْعَلُ سَيْفًا خَبْرًا لَكَانَ الثَّانِيَةِ، وَتَجْعَلُ^(٢) «أَمِيرُهَا» الْاسْمَ،
وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ فِي كَانَ الثَّانِيَةِ ضَمِيرًا مِنْ «أَسَدٍ» وَجَعَلْتَ «أَمِيرُهَا»
بَدَلًا مِنْ الضَّمِيرِ، وَسَيْفًا هُوَ الْخَبْرُ.

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٣):

وَتَرَى عَطِيَّةً ضَارِبًا بِفِنَائِهِ رَبْقَيْنِ بَيْنَ حِظَائِرِ الْأَغْنَامِ
مُتَقَلِّدًا لِأَبِيهِ كَانَتْ عِنْدَهُ أَرْبَاقَ صَاحِبِ ثُلَّةٍ وَبِهَامِ

أَرَادَ: مُتَقَلِّدًا أَرْبَاقَ صَاحِبِ ثُلَّةٍ وَبِهَامِ كَانَتْ عِنْدَهُ، فَقَدَّمَ النَّعْتَ
عَلَى الْمَنْعُوتِ، وَلَمْ يَكُنْ النَّعْتُ بِاسْمٍ فَيَقَعُ الْفِعْلُ عَلَيْهِ وَهُوَ «مُتَقَلِّدًا»،
وَيُجْعَلُ الْمَنْعُوتُ بَدَلًا مِنْهُ.

وَقَالَ الْآخَرُ:^(٤)

صَدَدَتْ فَاطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

(١) فِي (ب) «فَكَأَنَّهُ»

(٢) فِي (خ، ب) «وَيَجْعَلُ»

(٣) الْبَيْتَانِ مِنَ الْكَامِلِ وَهُمَا فِي دِيْوَانِهِ ٣٠٦/ (صَادِر) وَهُمَا مِنْ أَبْيَاتِ إِحْدَى
النَّقَائِضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَرِيرِ

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَنَسَبُهُ سَيَبُويَه لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالشُّنْتَمَرِيُّ نَسَبَهُ
لِلْمَرَارِ الْفَقْعَسِيِّ، الْكِتَابُ: ١٢/١ وَجَمِيعُ الْكُتُبِ الَّتِي رَوَتْ هَذَا الشَّاهِدَ

وَوَجْهُ الْكَلَامِ : وَقَلَّ مَا يَدُومُ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ، وَذَلِكَ أَنَّ
 ٦٤ الْأَصْلَ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ : قَلَّ وَصَالَ يَدُومُ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ / لِأَنَّ
 «قَلَّ» قَبْلَ دُخُولِ «مَا» حُكْمَهَا أَلَّا يَلِيهَا^(١) الْأَفْعَالُ، لِأَنَّهَا فِعْلٌ، وَلَا يَلِي
 الْفِعْلَ فِعْلٌ فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا^(٢) «مَا» لِيُوطِئُوا لِلْفِعْلِ أَنْ يَلِيَهُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ

= ترويه على أنه خطاب لأنثى (صَدَدَتْ، فَأَطَوَلَتْ) إلا الأصبهاني، فقد قال
 في الأغاني: ٣١٩/١٠ «روي أن المزار قال في حبسه: (صَرَمْتُ وَلَمْ تَصْرِمِ
 وَأَنْتَ صَرُومٌ) وقال: وهي طويلة» وقبل هذا بقليل روى البيت وآخر قبله
 منسوبين إلى الشاعر هكذا:

عَزَفْتُ وَلَمْ تَصْرِمِ وَأَنْتَ صَرُومٌ وَكَيْفَ تَصَابِي مَنْ يُقَالُ حَلِيمٌ
 صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتْ الصُّدُودَ وَلَا أَرَى وَصَالًا عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فروى الشعر على أنه خطاب للمذكر. المصدر نفسه: ٣١٥/١٠. قال
 أبو علي الفارسي «(قَلَّ) حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل، فإذا دخلت عليه
 (مَا) كَفَّتْهُ وَهَيَّأَتْهُ لِلدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ، كما تهىء (رُبَّ) للدخول على
 الفعل، فكان حكمه أن يليه (يَدُومُ) دون (وَصَالَ)، ولا يجوز أن يرفع
 (وَصَالَ) بـ(يَدُومُ) وقد تأخر عن الاسم، ولكن بـ(يَكُونُ) ونحوه، لأنه
 لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قدره لأنه موضع فعل» التعليق ق/١٠. أ.
 وانظر الشاهد في الكتاب: ٤٥٩/١، المقتضب ٨٤/١، المنصف: ١٩١/١،
 ٦٩/٢، المحتسب: ٩٦/١، الإنصاف/ ١٤٤، قال ابن عصفور:
 «يريد: وَقَلَّمَا يَدُومُ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ، ففصل بين (قَلَّمَا) والفعل
 بالاسم المرفوع وبالمجرور» ضرائر الشعر ٢٠٢، انظر أيضا: ما يجوز
 للشاعر في الضرورة/ ٢٠٣، الخزانة: ٢٨٧/٤، ومغني اللبيب/ ٤٠٣،

٧٦٨، ٧٥٨

(١) في (ب) «تليها» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٣

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٤ «فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا»

لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَلِيَ «مَا» فَكَانَ ^(١) حُكْمُهَا أَنْ يُؤَلِّقَ مَا دَخَلَتْ «مَا» مِنْ أَجْلِهِ وَهُوَ الْفِعْلُ، فَلَمَّا اضْطُرَّ قَدَّمَ الْأِسْمَ الَّذِي كَانَ يَقَعُ بَعْدَ «قَلَّ» قَبْلَ دُخُولِ «مَا» وَإِذَا قُلْتَ: قَلَّمَا يَدُومُ وَصَالٌ، فَإِنَّ قَلَّ لَمْ تَزُلْ عَنْ فِعْلِيَّتِهَا، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهَا «مَا» وَهِيَ اسْمٌ مُبْهَمٌ، يُجْعَلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلزَّمَانِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: قَلَّ وَقْتُ يَدُومُ فِيهِ وَصَالٌ، وَيُحَذَفُ الْعَائِدُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ ^(٢) وَجَلَّ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ^(٣) يُرِيدُ: تَجْزِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ.

وَقَدْ يَجُوزُ فِي «قَلَّ مَا» أَنْ تَجْعَلَ «مَا» زَائِدَةً، وَيُرْفَعُ ^(٤) «وَصَالٌ» بِقَلَّ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: وَقَلَّ وَصَالٌ يَدُومُ، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَلَا ^(٥) ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ ^(٦) يُرِيدُ «فَبِنَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ» ^(٧).

* * *

-
- (١) في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٤ «وَكَانَ الْحُكْمُ»
(٢) في (ب) «قال الله تعالى» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٤
(٣) سورة البقرة، آية / ٤٨ - ١٢٣
(٤) في (ب) «وَيُرْفَعُ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٤
(٥) في (ب) «عز وجل» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٤
(٦) سورة النساء، آية / ١٥٥، المائة / ١٣
(٧) في (ب) «فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ» وما بعدها سقط، كما سقط من كتاب ضرورة الشعر.

بَابُ تَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ عَنْ وَجْهِهِ

بَابُ تَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ عَنْ وَجْهِهِ

(قال أبو سعيد^(١): فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢)):

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا

وَالْوَجْهُ فِي هَذَا الرَّفْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ «سَأْتَرُكَ» هُوَ مَرْفُوعٌ مُوجِبٌ وَمَابَعْدُهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، دَاخِلٌ فِي مَعْنَاهُ، فَحُكْمُهُ / أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى لَفْظِهِ وَإِنَّمَا يُنْصَبُ^(٣) مَا كَانَ جَوَابًا لشيءٍ مُخَالِفٍ لِمَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ: «مَا تَجْلِسُ

أ١٩٥

- (١) ما بين القوسين زيادة من (خ) وأثبتها في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٥ .
(٢) البيت من الوافر، وينسب للمغيرة بن حبناء التميمي، وهو في الكتاب: ٤٢٣/١، ٤٤٨، دون نسبة، ونصب (فأستريحًا) اضطرارًا وهو خبر واجب بإضمار (أن) وروي في المقتضب: ٢٤/٢ بنصب (وألحق، فأستريحًا) وفيه أيضًا (وألحق بالعراق) بدل (بالحجاز)، والبيت في الأصول: ٤٧١/٣، ضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٨٤، ما يجوز للشاعر في ضرورة الشعر/ ٢٠٦، المحتسب: ١٩٧/١، الهمع: ١٠/٢، الدرر: ٩٠/٢، الخزانة: ٦٠٠/٣، قال البغدادي: «والبيت لم يعزه أحد من خدمة كلام سيويه إلى قائل معين، ونسبه العيني إلى المغيرة بن حبناء بن عمر بن ربيعة الحنظلي التميمي وتبعه السيوطي في أبيات المغني، وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه «وأنشده السيوطي في شرح الشواهد منسوبًا إلى المغيرة بن حبناء بن عمرو الحنظلي، ونقل عن الفارسي قوله: «فأستريح بالنصب للضرورة لأن الوجه رفعه عطفًا على ألحق إذ الكلام موجب، لكنه لما كان في معنى أن ألحق أستريح، أو أن يكن لحاقًا يكن استراحة أشبه غير الموجب فنصبه بإضمار أن». شرح شواهد المغني: ٤٩٧/١، انظر البيت أيضًا في كتاب الرد على النحاة / ١٢٥ .

(٣) في (ب) «تنصب».

عِنْدَنَا فَنُحَدِّثُكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُحْكَمُ فِي مَوْضِعِهِ وَلَا يُقَالُ فِي
الْكَلَامِ «أَنَا أَجْلِسُ عِنْدَكُمْ فَأُحَدِّثُكُمْ» إِنَّمَا هُوَ «فَأُحَدِّثُكُمْ»، فَإِذَا اضْطُرَّ
شَاعِرٌ^(١) فَنَصَبَ فِيهَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَجْهَ فِيهِ الرَّفْعُ تَأَوَّلَ^(٢) تَأْوِيلًا يُوجِبُ
النَّصْبَ كَالْتَأْوِيلِ الَّذِي يُتَأَوَّلُ فِيهَا يُخَالِفُ آخِرُهُ أَوَّلُهُ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ: «مَا تَجْلِسُ عِنْدَنَا فَنُحَدِّثُكَ»، فَتَأْوِيلُهُ «مَا يَكُونُ مِنْكَ جُلُوسٌ
فَحَدِيثٌ مِنَّا»، غَيْرَ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقَعَهُ «أَنَّ» الْخَفِيفَةَ
وَفِعْلُ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «يُعْجِبُنِي قِيَامُكَ»، «وَيُعْجِبُنِي
أَنْ تَقُومَ» فِي مَعْنَاهُ، فَإِذْ^(٣) (قَدْ وَضَحَ هَذَا)^(٤)، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ:
مَا تَجْلِسُ عِنْدَنَا فَنُحَدِّثُكَ، إِنَّمَا تَنْفِي جُلُوسَهُ وَلَسْتَ بِنَافِ الْحَدِيثِ^(٥)
عَلَى كُلِّ حَالٍ كَمَا نَفَيْتَ جُلُوسَهُ^(٥)، وَإِنَّمَا يَقْدَرُ^(٦) فِي ذَلِكَ أَحَدُ تَقْدِيرَيْنِ:
إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى قَوْلِكَ: مَا تَجْلِسُ عِنْدَنَا فَكَيْفَ نُحَدِّثُكَ، فَتَكُونُ
نَافِيًا لِلْجُلُوسِ، وَنُحْبِرُ أَنَّ الْحَدِيثَ مُتَعَذِّرٌ^(٧) وَقُوعُهُ مَعَ عَدَمِ
الْجُلُوسِ، أَوْ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ: مَا تَجْلِسُ عِنْدَنَا مُحَدِّثِينَ لَكَ وَقَدْ تَجْلِسُ
عِنْدَنَا عَلَى غَيْرِ حَدِيثٍ بَيْنَنَا، فَتَكُونُ نَافِيًا لِلْجُلُوسِ الَّذِي يَقْتَرِنُ^(٨) بِهِ

(١) في (ب) «الشاعر» وفي كتاب ضرورة الشعر / ١٩٦ «وإذا اضطر الشاعر».

(٢) في (ب) «تأول» وفي كتاب ضرورة الشعر / ١٩٦. «يؤول».

(٣) في (م) «فإذا».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب). وهي مثبتة في كتاب ضرورة
الشعر / ١٩٦.

(٥) في (ب) «الحديث... الجلوس» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٦.

(٦) في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٦ «نقدر».

(٧) في (ب) «يتعذر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٦.

(٨) في (ب) «يقترن» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٩٦.

الحديث، ولم تَعَمِدْ لِنَفْيِ الْحَدِيثِ / فَلَمَّا خَالَفَ الْأَوَّلُ الثَّانِي هَذِهِ
 الْمُخَالَفَةَ كَرَهُوا أَنْ يَعْطِفُوا الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فِي لَفْظِهِ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي
 مَعْنَاهُ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «مَا تَجْلِسُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثُنَا»، فَأَنْتَ نَافٍ لِكُلِّ
 وَاحِدٍ مِنَ الْجُلُوسِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ
 قُلْتَ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا فَعَمْرًا»^(١)، كُنْتَ ضَارِبًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ
 تَعَلُّقِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ الثَّانِي فِي «مَا» جَوَابًا تَضَمَّنَ مَعْنَى
 يُخَالَفُ بِهِ^(٢) الْأَوَّلَ وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى، فَقَدَّرَ الْأَوَّلُ تَقْدِيرَ
 مَصْدَرٍ، لِأَنَّهُ قَالَ: مَا يَكُونُ مِنْكَ جُلُوسٌ، وَقَدَّرَ فِي^(٣) الثَّانِي «أَنْ»
 فَنَصَبَ^(٤) الْفِعْلَ بِهَا، ثُمَّ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ فِي لَفْظِ الْفِعْلِ وَالثَّانِي
 يَقْتَرِنُ بِهِ مَا يُصِيرُهُ اسْمًا وَهُوَ «أَنْ» فَحَذَفَ^(٥) «أَنْ» لِيَتَشَاكَلَ^(٦) الْأَوَّلُ
 وَالثَّانِي^(٧) فِي الْفِعْلِيَّةِ وَلَمْ يَبْطُلِ النَّصْبُ الَّذِي أَثَرَتْهُ «أَنْ»^(٨)، لِئَلَّا
 يَدْخُلَ الثَّانِي فِيمَا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ، فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فِي الْمُتَّفَقِينَ رَدَّهُ
 إِلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي يُوجِبُ النَّصْبَ^(٩) وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ طَرْفَةَ:^(١٠)

- (١) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٦ «وعمرا».
- (٢) قوله (به) ساقطة من كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٧.
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٧ «وقدر من الثاني أن، فنصب بها الفعل».
- (٤) في (م، س) «أن ينصب».
- (٥) في (خ، ب) «فحذفت».
- (٦) في (ب) «ليشاكل» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٧.
- (٧) في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٧ «ليشاكل الأول الثاني».
- (٨) ساقطة من «م، س».
- (٩) في (ب) «يوجب النصب هنا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٧.
- (١٠) في (ب) «ومثل هذا قول طرفة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ١٩٧.

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا
وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمُ^(١)

وَالْوَجْهُ فَيُعْصَمُ.
وَقَالَ آخَرُ:^(٢)

هُنَالِكَ لَا تَجْزُونِي عِنْدَ ذَاكُمْ
وَلَكِنْ سَيُجْزِينِي إِلَهِهُ فَيُعْقِبَا^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو من شعر طرفة بن العبد البكري، انظر ديوانه/١٥٩ ونسبه إليه سيبويه وفيه شاهد على نصب (فِيُعْصَمًا) ضرورة، انظر الكتاب: ٤٢٣/١، على أن ابن عصفور يرى أن الشاهد في هذا البيت والبيت الذي قبله ومثلها في البيت التالي هو نصب المضارع بعد الفاء في غير الأجوبة الثمانية وهي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض، والدعاء، انظر ضرائر الشعر/٢٨٥، قال المبرد، وأكثرهم ينشد (لِيُعْصَمًا) وهو الوجه الجيد، انظر المقتضب: ٢٤/٢، وروى في الإفصاح/١٨٤ هكذا «وَيَأْوِي إِلَيْهِ الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمًا»، وقال: وروى (لِيُعْصَمًا) انظر أيضًا ما يجوز للشاعر في الضرورة/٢٠٦، الخصائص: ٣٨٩/١، الأصول: ٤٧١/٣، الرد على النحاة/١٢٦، وانظر المحتسب: ١٩٧/١.

(٢) في (ب) «وقال الآخر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/١٩٨.

(٣) البيت من الطويل من قصيدة قالها الأعشى في هجاء عمرو بن المنذر بن عبدان في عتاب بني سعد بن قيس ومطلعها:

كَفَى بِالذِّي تُوَلِّيْنَهُ لَوْ تَجَنَّبَا شِفَاءَ لِسُقْمٍ بَعْدَمَا عَادَ أَشْيَا
الديوان/١٧٥ وروى «وَتَمَّتْ» بدل (هُنَالِكَ) في الكتاب: ٤٢٣/١ عن يونس بن حبيب، وكذلك في الرد على النحاة/١٢٥، وبهذه الرواية جاء به الهروي شاهدًا على زيادة التاء في (ثُمَّ)، انظر الأزهية/٢٧٢، على أن أبا

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَا

= سعيد يسوقه هنا شاهداً على نصب (يُعقب) بأن، أو بالفاء ضرورة، قال الأعلام: «ويجوز أن يريد النون الخفيفة، وهو أسهل في الضرورة» انظر هامش الكتاب: ٤٢٣/١.

(١) البيتان من الرجز وهما ضمن ملحقات ديوان العجاج/ ٨٩، قال السيوطي: «هو (يعني البيت الأول منهما) من أرجوزة لأبي حيان الفقعسي، وقيل: لمساور بن هند العبسي، وبه جزم الترمذي والبطليوسي، وقيل للعجاج وقال السيرافي: قائله التدمري، وقال الصاغاني: قائله عبد بني عبس» انظر شرح شواهد المغني/ ٩٧٣. والبيتان في الكتاب: ١٤٥/١، ونسبهما سيبويه إلى عبد بني عبس، وروى ابن السراج بعدهما بيتاً ثالثاً وهو قوله:

وَدَاتَ قَرْنَيْنِ ضُمُوزَا ضِرْرَمَا

وقال: «لأنه حين قال: (سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا) علم أن القدم مُسَالِمَةٌ كما أنها مُسَالِمَةٌ، فنصب (الْأَفْعُونَ) بأن القدم سالمتها، لأنك إذا قلت: سَأَلْتُ زَيْدًا، وَضَارَبْتُ عَمْرًا فقد كان منك مثل ماكان إليك». الأصول: ٤٧٣/٣، قال الفراء: «فنصب الشجاع، والحيات قبل ذلك مرفوعة، لأن المعنى: قَدْ سَأَلَمْتُ رَجُلَهُ الْحَيَّاتُ وَسَأَلَمْتُهَا، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من الْقَدَمِ واقعاً على الحيات معاني القرآن: ١١/٣، وقال ابن جني «ورواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا إلى أنه أراد: القدمان، فحذف النون» الخصائص: ٤٣٠/٢، وروى الشاهد برفع (الحَيَّاتُ) هنا، وكذلك في المنصف: ٦٩/٣ برفعها ونصب الباقيات، ولكنه في سر صناعة الإعراب/ ٤٣١، ٤٨٣، رواه بنصب (الحيات) والجميع، وقال: «قالوا: أراد: القدمان، فحذف النون، ونصبوا الحيات، وجعلوا الأفعون وما بعدها بدلاً منها فهذه رواية لا يعرفها أصحابنا، والصحيح عندنا هو مارواه سيبويه: (قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا . . .) برفع (الحياتُ)، ونصب

وَكَانَ الْوَجْهُ^(١): الْأَفْعَوَانُ وَالشُّجَاعُ الشُّجَعَمُ، غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُ: قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا يُوجِبُ أَنَّ الْقَدَمَ أَيْضًا قَدْ سَأَلَمَتِ الْحَيَّاتِ، لِأَنَّ بَابَ الْمُفَاعَلَةِ يُوجِبُ^(٢) اثْنَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعَلُ بِصَاحِبِهِ مِثْلَمَا يَفْعَلُ بِهِ صَاحِبُهُ، فَلَمَّا ذَكَرَ مُسَأَلَةَ الْحَيَّاتِ لِلْقَدَمِ، دَلَّ أَنَّ الْقَدَمَ^(٣) قَدْ سَأَلَمَتِ أَيْضًا^(٤)، فَكَانَهُ قَالَ: وَسَأَلَمَتِ الْقَدَمُ الشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا، فَحَذَفَ لِمَا ذَكَرْنَا.

وَكَانَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يَرْوِي هَذَا الْبَيْتَ بِنَصْبِ الْحَيَّاتِ^(٥)، وَيَجْعَلُ «الْقَدَمَا» فِي مَعْنَى الْقَدَمَيْنِ^(٦)، وَيَحْذِفُ النُّونَ، كَمَا قَالَ تَابُطَ شَرًّا: ^(٧)

= (الْقَدَمَ)، وَنَصَبَ (الْأَفْعَوَانَ) وَمَا بَعْدَهُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ (سَأَلَمَ) . . . « وَرَوَى فِي الْمَقْتَضِبِ: ٢٨٣/٣، بَرَفَعَ (الْحَيَّاتِ)، وَمِثْلَهُ فِي تَأْوِيلِ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ / ١٩٥، وَانظُرْ أَيْضًا الْإِفْصَاحَ / ١٤٢، ٣٣٧ - ٣٣٨، انظُرْ أَيْضًا جَمْهَرَةَ اللُّغَةِ: ٣٧٥/٣، شَرَحَ دِيوَانَ الْحَمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ: ١٦٩/٢ (عَالَمِ الْكُتُبِ)، اللِّسَانُ (شَجَع).

- (١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٩٩ «وَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ».
- (٢) فِي (ب) «يَكُونُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ» وَمِثْلَهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٩٩.
- (٣) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٩٩ «الْقَدَمُ أَيْضًا».
- (٤) قَوْلُهُ «أَيْضًا» سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) وَمِنْ كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٩٩.
- (٥) زَادَ فِي (ب) «مِنْهُ» وَأَثْبَتَهَا فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٩٩، انظُرْ تَخْرِيجَنَا لِلْبَيْتِ.

- (٦) فِي (ب) «الْقَدَمَانِ» وَمِثْلَهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ١٩٩.
- (٧) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ لِتَابُطَ شَرًّا مِنْ قَصِيدَةِ رَوَاهَا صَاحِبُ الْأَغَانِي وَذَكَرَ مَنَاسِبَتَهَا وَمَطْلَعَهَا:

أَقُولُ لِلْحَيَّانِ وَقَدْ صَفِرَتْ لَهُمْ وَطَائِي وَيَوْمِي ضَيِّقُ الْحِجْرِ مُغَوْرُ

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ فَمِنَّةٌ^(١) وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

أراد: خُطَّتَانِ (فَحَذَفَ)^(٢) وَحَمَلَ حَذَفَ النُّونِ عَلَى قَوْلِهِ: ^(٣)

= أنظر الأغاني: ١٤٠/٢١، وأنشدها العيني في موضعين وجعل مطلعها:
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَ أَمْرَهُ وَهُوَ مُذْبِرُ
انظر العيني: ٣٨٧/٣، ومثله في شرح شواهد المغني / ٩٧٥، والبيت
ضمن مجموعة الأبيات في شرح الحماسة للمرزوقي: ٧٩/١، حيث بين
وجهي الرفع والجر فيما ذكر بعد (إمّا) هنا، وروي البيت في الخصائص:
٤٠٥/٢ بكسر (إِسَارٍ، وَمِنَّةٍ، وَدَمٍ) وبرفعها، فالكسر على الفصل بين
(خُطَّتَا) المضاف و(إِسَارٍ، وَمِنَّةٍ . . .) المضاف إليه بقوله (إمّا)، وجعل
نظيره (هُوَ غَلَامٌ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا، عمرو) وأشار إلى معالجته حالة الرفع في
(إِسَارٍ، وَمِنَّةٍ) في كتابه (في تفسير أبيات الحماسة)، واستشهد ابن هشام
بالبيت على حذف نون التثنية للضرورة فيمن رواه برفع (إِسَارٌ وَمِنَّةٌ)
وبالإضافة عند من خفض وفصل بين المضاف والمضاف إليه بإمّا. انظر
مغني اللبيب / ٨٤٣ - ٩١٧، انظر أيضاً: شرح التصريح: ٥٨/٢،
الهمع: ٤٩/١، ٥٢/٢، الدرر: ٢٢/١، ٦٧/٢، شرح الأشموني:
٢٧٧/٢، اللسان (خطط).

(١) في (ب) «مِنَّةٌ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٠٠.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٣) البيت من الكامل وهو للأخطل، انظر الديوان: ١٠٨/١، ومنسوب إليه
في الكتاب: ٩٥/١، وفيه شاهد على حذف النون من (اللَّذَيْنِ) تخفيفاً
لطول الاسم بالصلة، قال المبرد: «العلة في ذلك وهي أنهم يحذفون النون
مما لا يشتق من فعل ولا تجوز فيه الإضافة، فيحذفون لطول الصلة»
المقتضب: ١٤٦/٤ يعني أن الأسماء المبهمة لاتضاف، لأنها لا تكون
نكرة، كما أن الاسم لا يضاف إذا كان محلياً بالألف واللام، انظر الكتاب:
١٤٦/١، وأنشد ابن قتيبة البيت شاهداً على حذف النون لاستطالة الاسم

... إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ (وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ) ^(١)
 أَرَادَ: اللَّذَانِ، لِأَنَّ «اللَّذَيْنِ» ^(٢) يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ، وَهِيَ وَالصَّلَةُ
 كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَاسْتَطَالَ فَحَذَفَ. وَمِنْ ذَلِكَ: ^(٣)
 فَكَرَّتْ تَبَتَّغِيهِ فَصَادَفَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

= بالصَّلَّة، انظر الشعر والشعراء: ٧٤٠/٢، المحتسب: ٨٠/٢،
 ١٨٥/١، وما ينصرف وما لا ينصرف/٨٤، المنصف: ٦٧/١، ما يجوز
 للشاعر في الضرورة/٨٧، ١٠٨، ١٣٣، ضرائر الشعر لابن
 عصفور/١٠٩، ورواه ابن سلام (يَا بَنَ الْمُرَاغَةِ) بدل (أَبْنِي كَلَيْبِ)، انظر
 طبقات فحول الشعراء: ٤٩٦/١، وَبَنُو كَلَيْبِ بَنُو زُبَيْعِ هَمَّ رَهْطُ جَرِيرِ،
 انظر نقائض جرير والأخطل/٧٣، انظر البيت في شرح ديوان الحماسة
 للمرزوقي: ٧٩/١، قال الهروي (اللَّذَانِ بِتَخْفِيفِ النُّونِ، وَاللَّذَانِ
 بِتَشْدِيدِهَا، وَالتَّشْدِيدُ فِي لُغَةِ قَرِيْشٍ، وَاللَّذَا، بِحَذْفِ النُّونِ،) وَأَنْشَدَ
 الْبَيْتَ) انظر الأزهية/٣٠٦، أَضَافَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ قَوْلَهُ: هَذَا قَوْلُ
 الْكُوفِيِّينَ، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: وَإِنَّمَا حَذَفَ النُّونَ لِطَوْلِ الْإِسْمِ بِالصَّلَةِ) أَمَالِي
 ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٠٦/١، وَنَسَبَةُ الْأَلُوسِيِّ لِلْفَرَزْدَقِ، انظر الضرائر/٦٨، وَلَعَلَّهُ
 نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ يَعِيشَ انظر شرح المفصل: ١٥٤/٣، أَوْ عَنِ الْعَيْنِيِّ:
 ٤٢٣/١، الَّذِي قَالَ: «أَقُولُ: قَائِلُهُ الْفَرَزْدَقُ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ
 «وَالْوَاقِعُ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ نَسَبَهُ خَطَأً إِلَى الْفَرَزْدَقِ فِي الْأَحْجَاجِيِّ النَّحْوِيَّةِ/٣٩ -
 ٤٠. وَلَكِنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى الْأَخْطَلِ فِي الْمَفْصَلِ/١٤٣، أَوْ رَبَّمَا كَانَ الْأَلُوسِيُّ نَقَلَ
 عَنِ الْأَزْهَرِيِّ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ: ١٣٢/١، انظر البيت في الخزانة:
 ٥٢١/١، ٤٩٩/٢، ٤٧٣/٣، الهمع: ٤٩/١، الدرر: ٢٣/١.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب).

(٢) في (ب) «اللَّذَانِ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢٠٠.

(٣) البيت من الوافر للقطامي، وهو في ديوانه/٤١، ونسبه إليه سيبويه، وروى
 (فَوَافَقَتْهُ) بدل (فَصَادَفَتْهُ) الكتاب: ١٤١/١، ومثله أنشده ابن السراج،

عَلَى تَقْدِيرٍ: صَادَفَتِ السَّبَاعَ عَلَى مَصْرَعِهِ، وَالْوَجْهُ^(١) أَنْ يَقُولَ: عَلَى
 دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْطِفِ السَّبَاعَ عَلَى الْهَاءِ الَّتِي فِي صَادَفَتْهُ
 وَلَوْ فَعَلَ^(٢) لَكَانَ النَّصْبُ جَيِّدًا، وَكَانَ يَقُولُ: / صَادَفَتْهُ وَالسَّبَاعُ عَلَى
 دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ، ثُمَّ يُؤَخَّرُ، فَلَمَّا لَمْ يَعْطِفْ كَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَجْعَلَ الْجُمْلَةَ
 الثَّانِيَةَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، فَوَجَبَ أَنْ يَرْفَعَ السَّبَاعَ لِذَلِكَ، فَإِذَا نَصَبَهُ
 فَهُوَ عَلَى مِثْلِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي جَرَى ذِكْرُهُ. وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ
 الْمُبَرَّدُ يَرْوِي هَذَا الْبَيْتَ:

= انظر الأصول: ٤٧٤/٣، ومثلها أنشده ابن جني في الخصائص: ٤٢٦/١
 دون نسبة، كذلك فعل أبو علي الفارسي، انظر شرح الأبيات المشكلة
 الإعراب / ٥٤٠، انظر أيضاً المحتسب: ٢١٠/١، قال ابن السيرافي:
 «والشاهد فيه أنه نصب (السَّبَاعًا) بإضمار (وَأَفَقَّتْ) السَّبَاعَ عَلَى مَصْرَعِهِ،
 إنها حذفه لدلالة (وافقت) على ما تقدم من البيت» شرح أبيات سيويه:
 ١٥/٢ (الريح) قال ابن النحاس: «لم يقل (السَّبَاع) ولكنه حمله على
 الموافقة، كأنه قال: فَوَافَقَتِ السَّبَاعَ» شرح أبيات سيويه/ ٩٢، انظر أيضاً
 ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ٢٠٧، الإفصاح / ٢٧٤، وقال أبو زيد: «ربما
 خطر ببال النحوي أنها تجوز على بعد في القياس، فربما غير الرواية، فمن
 ذلك إنشادهم للقطامي:

(فَكَرَّتْ تَبْتَعِيهِ فَوَافَقَتْهُ . . . البيت)

والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرواة فيها:

(فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيَقْتِيهَا إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَصْرَعِهِ السَّبَاعًا)

فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال، وهو كثير «النوادر في
 اللغة/ ٥٢٦.

(١) في (ب) «وكان الوجه» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٠١.

(٢) في (ب) «ولو فعل هذا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٠١.

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا فَأَلْفَتْ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا^(١)
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ^(٢)

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعُ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ بِمَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

فَبَدَأَ بِفَعْلٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، ثُمَّ أَتَى بِالْفَاعِلِ بَعْدَ أَنْ بَنَى الْفِعْلَ بِنَاءِ
مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعُ، وَتَقْدِيرُ

(١) وفي حاشية (ب) قوله: «وَيَرَوَى»:

(فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَرْبُضِهِ السَّبَاعَا)

يعني بقرة وحشية وولدها، والفيقة اجتماع اللبن في الضرع.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ملحقات ديوان لبيد ضمن أبيات ثمانية منقولة
عن الخزانة: ١٥٢/١ عن ابن النحاس، انظر ديوان لبيد/٣٦١-٣٦٢، وقد
رجعت إلى كتاب شرح أبيات سيويه لابن النحاس فوجدت البيت فيه
ص ٩٣ ولم ينسبه لأحد، كما وجدت صدره في مغني اللبيب/٨٠٧ دون نسبة،
ومثله في الأصول: ٤٧٤/٣، وأنشده سيويه منسوبا للحارث بن نهيك،
الكتاب: ١٤٥/١، ودون نسبة أيضا في الكتاب ١٨٣/١، ١٩٩ وفي
الإفصاح/١٤٠ نسب البيت إلى الحارث بن نهيك، وابن السيرافي يقول:
«قال سيويه: قال الحارث بن ضرار النهشلي يرثي يزيد بن نهشل».

سَقَى جَدَّثَا أُمِّي بَدْوَمَةَ ثَاوِيًّا مِنْ الدَّلْوِ وَالْجَوَزَاءِ غَادٍ وَرَائِحُ
لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعُ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ بِمَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

الشاهد في أنه رفع (ضَارِعُ) بإضمار فعل، كأنه قال بعد قوله: (لِيُبِكَ يَزِيدُ:
لِيُبِكَ ضَارِعُ) «شرح أبيات سيويه: ١١٠/١-١١١ (سلطاني)، وسيويه لم
ينشد إلا بيت الشاهد، كما أنه لم يذكر مناسبة الشعر، وأنشده المبرد في
المقتضب: ٢٨٢/٣ دون نسبة، وقال: «لما قال: (لِيُبِكَ يَزِيدُ) علم أن له
باكيا، فكأنه قال: لِيُبِكَ ضَارِعُ لِحُصُومَةٍ». وأنشده الرضي منسوبا

الرَّفْعُ^(١) في الثاني: وَهُوَ ضَارِعٌ لِيُبَكِّهِ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ لِيُبَكِّكَ يَزِيدُ، دَلَّ هَذَا الْفِعْلُ عَلَى أَنَّهُ أَمَرَ قَوْمًا يَبْكُونَهُ، فَقَالَ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ يَعْنِي مَنْ أَمَرَهُ بِالْبُكَاءِ، وَأَضْمَرَ^(٢) لِيُبَكِّهِ .

وَمَثَلُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٣) . عَلَى تَقْدِيرِ زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ^(٤) لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ زَيْنٌ

للحارث بن نبيك، انظر الكافية في النحو: ٧٦/١، انظر أيضا الخصائص: ٣٥٣/٢ دون نسبة، ونسبه علي بن حمزة إلى نهشل بن حرِّي، انظر: التنبهات/١٣٢، ونسبه الفارسي إلى الحارث بن نبيك، انظر الإيضاح العضدي/٧٤، كما أنشده في شرح الأبيات المشكلة الإعراب/٥٠٣ دون نسبة، ومثله ذلك في أوضح المسالك ٣٤٢/١، وإلى نهشل بن حرِّي نسبة أبو عبيدة في مجاز القرآن: ٣٤٨/١، ٣٤٩ في رثاء أخيه برواية تختلف عن روايات الآخرين:

لِيُبَكِّكَ يَزِيدُ بَائِسٌ لِضِرَاعَةٍ وَأَشَعْتُ بِمَنْ طَوَّحْتَهُ الطَّوَائِحُ
ووافق رواية الآخرين عندما أورده في الشعر والشعراء: ١٠٥ - ١٠٦ لكن من غير نسبة، وقال: «وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول: ما اضطره إليه؟ وإنما الرواية: لِيُبَكِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ»، قال العيني: ٤٥٤/٢: «أقول: قائله هو نهشل بن حرِّي بن ضمرة بن جابر النهشلي»، ... وذكر بعض الروايات المختلفة في نسبه. انظر أيضا الهمع: ١٦٠/١، الدرر: ١٤٢/١، الخزانة: ١٤٧/١، ٤٤٣/٢.

(١) في كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٢ «الرافع».

(٢) في (ب) «فأضمر» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٢.

(٣) سورة الأنعام، آية/١٣٧.

(٤) جاء في هامش (ب) وفي هامش كتاب ضرورة الشعر/٢٠٣ (مع بعض الاختلاف) «قال أبو حاتم: يلزم من ذَا أَنْ يُقَالَ: ضُرِبَ أَخُوكَ أَبُوكَ، عَلَى أَنْ الْأَوَّلُ الْفَاعِلُ وَهَذَا اسْتِكْرَاهُ شَدِيدٌ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرَفَعَ

عَلَى قَوْمٍ قَدْ زَيْنُوا، فَرَفَعَهُمْ^(١) عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ وَهُمْ الشُّرَكَاءُ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْمُخْتَارِ فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٢) لِأَنَّهُ لَا يَجْرِي مُجْرَى ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٣) : /

١١٩٧

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسِبِيلًا
فَنَصَبَ : «جَنَاتٍ» وَمَا بَعْدَهَا، وَكَانَ الْوَجْهُ الرَّفْعَ عَطْفًا عَلَى^(٤)
«جَزَاءً» وَإِنَّمَا فَعَلَ هَذَا وَاسْتَجَازَهُ لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ «وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ

= «شُرَكَائِهِمْ» بِالْقَتْلِ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوهُمْ ، وَإِنَّمَا زَيْنُوا الْقَتْلَ وَلَمْ يَتَوَلَّوْهُ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى : زَيْنَ لَهُمْ أَنْ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ» .

(١) فِي (خ) «فَرَفَعَهُمْ» .

(٢) فِي (ب) «فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ / ٢٠٣ .

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ وَيُنْسَبُ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ الْكَلَابِيِّ ، انْظُرِ الْكِتَابَ :

١٤٦/١ ، الْمُقْتَضِبُ : ٢٨٤/٣ ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ (جَنَاتٍ ، وَعَيْنًا) بِـ

(وَجَدْنَا) لَوْ قَوَّعَهُ عَلَيْهِمَا فِي الْمَعْنَى ، الْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ / ٣١٨ ،

الْإِيضَاحُ / ٣١٤ ، الْإِنْتِخَابُ / ٦٤ حَيْثُ قَالَ : «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْطَفَ (جَنَاتٍ)

عَلَى مَوْضِعِ (لَهُمْ جَزَاءً) لِأَنَّهُ يَصِيرُ : وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ جَنَاتٍ ، فَتَنْصِبُهُ بِـ

(وَجَدْنَا) أُخْرَى دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأُولَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَجَدْنَا لَهُمْ جَنَاتٍ . . . » قَالَ

ابْنُ السِّرَافِيِّ : «وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ قَدْ دَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الثَّانِي فَحَسَنَ حَذْفُهُ ،

وَعَطْفُ مَا بَعْدَ جَنَاتٍ عَلَيْهَا . (وَجَدْنَا) فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى (عَلِمْنَا) وَهُوَ

يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ (الصَّالِحِينَ) الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، (لَهُمْ جَنَاتٍ) مَبْتَدَأٌ وَخَيْرٌ فِي

مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، كَمَا تَقُولُ «وَجَدْتُ زَيْدًا لَهُ عِلْمٌ ، وَوَجَدْتُ أَخَاكَ لَهُ

مَالٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» شَرْحُ أَبِياتِ سَيَّبِيهِ : ٤٤٧/١ (سُلْطَانِي) ، انْظُرْ أَيْضًا

الْأَصُولُ : ٤٧٤/٣ ، شَرْحُ أَبِياتِ سَيَّبِيهِ لِابْنِ النَّحَّاسِ / ٩٤ .

(٤) فِي (ب) «عَلَى قَوْلِهِ جَزَاءً» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ / ٢٠٣ .

جَزَاءً» دَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ الْجَزَاءَ لَهُمْ ، فَأَضْمَرَ «وَجَدْنَا» وَنَصَبَ بِهِ^(١)
«جَنَاتٍ» وَمَا بَعْدَهَا .

وَمِنْ ذَلِكَ بَيَّتْ أَنْشَدَهُ سَيَّبُوهُ عَلَى وَجْهِ الضَّرُورَةِ ، وَيَجْعَلُهُ^(٢) غَيْرَهُ
عَلَى غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّيْخِ^(٣) :

أَمِنْ دِمْتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا
قَالَ سَيَّبُوهُ : «هَذَا هُوَ مِثْلُ هِنْدُ حَسَنَةٌ وَجْهَهَا»^(٤) فَهَذَا^(٥) قَبِيحٌ

(١) قوله «به» ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٤ .

(٢) في (ب) «يجعله» من غير الواو .

(٣) البيت من الطويل وهو في ديوانه / ٣٠٨ من قصيدة في مدح يزيد بن مربع
الأنصاري ، وهو من شواهد الكتاب : ١٠٢/١ ، التعليق ق ٢١ ب ، انظر
أيضاً الخصائص : ٤٢٠/٢ ، الأصول : ٤٧٥/٣ ، المقرب : ١٤١/١ ،
شرح المفصل : ٨٣/٦ ، ٨٦ حيث قال : «فَجَوْنَتَا مُثْنَى بِمَنْزَلَةِ (حَسَنًا) ،
وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى (مُضْطَلَاهُمَا) ، فَمُضْطَلَاهُمَا بِمَنْزَلَةِ (وُجُوهُهُمَا) إِذَا قُلْتَ :
جَاءَنِي رَجُلَانِ حَسَنًا وَوُجُوهُهُمَا ، فَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي (مُضْطَلَاهُمَا) يَعُودُ إِلَى
قَوْلِهِ (جَارَتَا صَفَا) أَعَادَهُ بَعْدَ إِسْنَادِ الصِّفَةِ إِلَيْهِ ، فَلِذَلِكَ كَانَ رَدِيثًا . يَصِفُ
الْأَثَافِي وَالصَّفَا وَالْجَبَل ، لِأَنَّ الْأَثْفَيْتَيْنِ تُبْنَى فِي أَصْلِ الْجَبَلِ فِي مَوْضِعَيْنِ
وَالْجَبَلُ الثَّلَاثُ . وَقَوْلُهُ : (كُمَيْتَا الْأَعَالِي) يَعْنِي أَنَّ أَعَالِي الْأَثْفَيْتَيْنِ لَمْ تَسْوَدَّ
لِبَعْدِهَا عَنِ مَبَاشَرَةِ النَّارِ ، قَالَ فِي الدَّرَرِ : ١٣٢/٢ : «استشهد به على قبح
إضافة الصفة مجردة من أل إلى مضاف لضمير، وأن جواز ذلك خاص
بالضرورة» انظر أيضاً الهمع : ٩٩/٢ ، العيني : ٥٨٧/٣ ، شرح
التصريح : ١٢٢/٢ :

(٤) الكتاب : ١٠٢/١ .

(٥) في كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٤ «وهذا» .

لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ «هِنَّدُ حَسَنَةُ الْوَجْهِ أَوْ حَسَنَةُ الْوَجْهِ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَرْفَعْ «الْوَجْهَ» لَمْ تَجْعَلْ فِيهِ ضَمِيرًا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ رَفَعْتَ ^(١) جَعَلْتَ فِيهِ ضَمِيرًا مِنَ الْأَوَّلِ (فَقُلْتَ : حَسَنُ وَجْهَهَا ، فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَلَمْ يَرْفَعْ وَجَعَلَ فِيهِ ضَمِيرًا) ^(٢) فَقَدْ وَضَعَ الْإِعْرَابَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَاحْتُمِلَ لَهُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ ، وَالْبَيْتُ ^(٣) تَقْدِيرُهُ عَلَى ذَلِكَ ^(٤) «جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا» بِمَنْزِلَةِ «حَسَنَتَا أَوْجُهَهُمَا» فَجَوْنَتَا بِمَنْزِلَةِ حَسَنَتَا ، وَمُضْطَلَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ أَوْجُهَهُمَا ، وَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ : «جَوْنَتَا الْمُضْطَلَى أَوْ الْمُضْطَلَيْنِ» ^(٥) وَلَا يُجْعَلُ فِيهِ ضَمِيرًا ، وَأَحْكَامُ هَذَا فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٦) . /

ب ١٩٧

* * *

-
- (١) في (خ، ب) «وإن رفعت» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٤ .
(٢) ما بين القوسين سقط من (م) وأصلحه الناسخ في الحاشية وكتب عنده :
«كذا بخط السيرافي» .
(٣) في (ب) «لضرورة البيت» .
(٤) في (ب) «وعلى هذا» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ١٠٤ .
(٥) في (م) «المُضْطَلَيْنِ» .
(٦) في (ب) «وسنذكر أحكام هذا إن شاء الله تعالى» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٥ .

بَابُ تَأْنِيهِ الْمَذْكُورِ وَتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ

بَابُ تَأْنِيثِ الْمَذْكَرِ وَتَذْكِيرِ الْمَوْثِ^(١)

(قَالَ أَبُو سَعِيدٍ)^(٢) : فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ^(٣) :

فَكَانَ^(٤) مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتْقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرُ

(١) في (خ) «هذا باب ...» .

(٢) ما بين القوسين زيادة من (خ) .

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة ، انظر ديوانه / ٦٦

(الهيئة) وروي في الكتاب : ١٧٥ / ٢ وفيه (نَصِيرِي) بَدَل (مَجْنِي) قال ابن

السيرافي : وقد جعل (نَصِيرِي) وهو معرفة خبر كان ، وجعل الاسم نكرة ،

(وَكَاعِبَانَ وَمُعْصِرُ) بدل من (ثَلَاثُ) . ويجوز أن تنشُد (ثَلَاثَ شُخُوصٍ)

بالنصب ، (وَكَاعِبَانَ وَمُعْصِرُ) مرتفعة بخبر ابتداء محذوف ، كأنه قال : (مِنْهَا

كَاعِبَانَ وَمِنْهَا مُعْصِرُ) وجعل الجملة في موضع الوصف لثلاث أولشخص .

ويجوز أن يكون في (كان) ضمير الأمر والشأن ، (وَكَاعِبَانَ) مبتدأ ، (وَثَلَاثُ)

خبره ، والجملة خبر كان «شرح أبيات سيبويه : ٣١٦ / ٢ (الريح) . قال

المبرد : قوله (ثَلَاثَ شُخُوصٍ) والوجه (ثَلَاثَةُ شُخُوصٍ) ولكنه لما قصد إلى

النساء أنت على المعنى وَأَبَانَ ما أراد بقوله : كَاعِبَانَ وَمُعْصِرُ الكامل :

٢ / ٢٥٠ ، وقال ابن عصفور : «أسقط التاء ، لأن الشخصوخ في المعنى هي

الكَاعِبَانَ وَالْمُعْصِرُ المقرب : ٣٠٧ / ١ وقال ابن السراج : «فإنما أنت

الشُّخُوصَ لِقَضِيهِ النَّسَاءِ ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى ، ثُمَّ أَبَانَ عَنْ إِرَادَتِهِ وَكَشَفَ

عَنْ مَعْنَاهُ بقوله : كَاعِبَانَ وَمُعْصِرُ الأصول : ٤٧٦ / ٣ ، انظر البيت في :

المقتضب : ١٤٨ / ٢ ، الكامل : ٢٤٨ / ٢ ، ٢٥٨ ، عيون الأخبار :

١٧٤ / ٢ ، التكملة / ٧٢ (فرهود) ، الخصائص : ٤١٧ / ٢ ،

الإنصاف / ٧٧٠ ، العيني : ٤٨٣ / ٤ ، الخزانة : ٣١٢ / ٣ ، ضائر

الشعر / ٢٧٢ ، الأغاني : ٨٣ / ١ .

(٤) في (ب) «وَكَانَ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٧ .

فَحَذَفَ الْهَاءَ (مِنْ ثَلَاثَةٍ) ^(١) وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ ^(٢) (أَنْ يَقُولَ) ^(٣) : ثَلَاثَةٌ
شُخُوصٌ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ الشَّخْصَ مُذَكَّرٌ ، وَلَكِنَّهُ ذَهَبَ بِهِ ^(٤) مَذْهَبَ
النُّسُوءِ ، لِأَنَّهُنَّ كُنَّ ثَلَاثَ نِسْوءٍ .
وَقَالَ آخِرٌ ^(٥) :

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ
أَرَادَ بِالْأَبْطُنِ : الْقَبَائِلَ ، فَذَهَبَ مَذْهَبَ الْقَبَائِلِ فِي تَأْنِيثِهَا ، وَإِلَّا فَقَدْ
كَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ «عَشْرَةٌ» لِتَذْكِيرِ الْبَطْنِ .

وَمَا يَجْرِي مَجْرَى الضَّرُورَةِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَيَذْهَبُ أَبُو

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) . وأثبتها في كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٧ .

(٢) قوله «له ساقطة من (ب) ومن كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٧ .

(٣) ما بين القوسين زيادة من (خ ، ب) .

(٤) ساقطة من (م) وأثبتها في (ب) وفي كتاب ضرورة الشعر / ٢٠٧ .

(٥) البيت من الطويل ونسبه سيويه لرجل من بني كلاب ، وقال الأعلام

«الشاهد فيه تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملاً على

معنى القبائل : لأنه أراد بالبطن القبيلة» الكتاب وهامشه : ١٧٤/٢ ، ونقل

في الدرر : ٢٠٤/٢ عن العيني : ٤٨٤/٤ نسبه للنواح الكلابي ، وكثير من

المصادر لا تتعرض لنسبه لأحد ، قال ابن قتيبة : «قال الخليل بن أحمد :

أنشدني أعرابي (وَإِنَّ كِلَابًا . . . البيت) فجعلت أعجب من قوله (عَشْرُ

أَبْطُنٍ) حين أنت لأنه عنى القبيلة ، فلما رأى عجيبي قال : أليس هكذا قول

الآخر (فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَنْقِي . . . البيت)» عيون الأخبار :

١٧٣/٢ ، ١٧٤ . والقصة والبيتان معاً في العقد الفريد : ٣١٢/٢ ، انظر

أيضاً المقتضب : ١٤٨/٢ ، الكامل : ٢٥٠/٢ ، المذكر والمؤنث للفراء

٧٩/٢ ، معاني القرآن للفراء : ١٧٦/١ ، الأصول : ٤٧٧/٢ ، الخصائص :

٤١٧/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٦٣ ، الإنصاف / ٧٦٩ ، الهمع :

العَبَّاسُ^(١) إِلَى تَجْوِيزِهِ فِي (غَيْرِ)^(٢) الشُّعْرِ تَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ الْمُضَافِ إِلَى
الْمُؤَنَّثِ^(٣) كَقَوْلِكَ «ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ»^(٤)، وَاجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٦)
وَإِنَّمَا الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ كَمَا شَرِقَ صَدْرُ الْقَنَاةِ، لِأَنَّ الصَّدْرَ مَذْكَرٌ
وَالْفِعْلُ لَهُ، وَمِثْلُهُ^(٧):

= ١٤٩/٢، الخزانة: ٣١٢/٣، اللسان (كلب، بطن).

- (١) هو أبو العباس المبرد، انظره بعد قليل.
- (٢) لفظ (غير) زيادة من (ب) وأثبتها في كتاب ضرورة الشعر/٢٠٨.
- (٣) في كتاب ضرورة الشعر/٢٠٨ «المضاف إلى مؤنث».
- (٤) قال المبرد: «لَأَنَّ بَعْضَ الْأَصَابِعِ أُصْبِعُ» الكامل: ١٤١/٢، انظر مغني اللبيب/٦٦٧.
- (٥) في (ب) «قال الشاعر» من غير الواو، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢٠٨.
- (٦) البيت من الطويل للأعشى من قصيدة يهجو بها عمير بن عبد الله بن المنذر لما جمع بينه وبين جهنم ليهاجيه، انظر ديوان/٢٠٢، وهو في الكتاب. ٢٥/١ منسوب للأعشى، وفيه شاهد تأنيث الفعل (شَرِقَتْ) لأن صدر القناة من مؤنث، وانظره في معاني القرآن للفراء: ٣٧/٢، والمذكر والمؤنث له ١١٣/، قال الفراء: «فَقَالَ: شَرِقَتْ وَالصَّدْرُ ذَكَرٌ، لِأَنَّ صَدْرَ الْقَنَاةِ مِنَ الْقَنَاةِ، فَذَهَبَ بِالتَّأْنِيثِ إِلَى الْقَنَاةِ» انظر أيضاً المصدر نفسه/١١٥، جمهرة اللغة: ٣٣٩/٢، الكامل: ١٤١/٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري/٥٩٣، وروى المرزوقي صدره في شرح ديوان الحماسة/١٨٨٣، انظر أيضاً مغني اللبيب/٦٦٧، العيني: ٣٧٨/٣، الهمع: ٤٩/٢، الدرر: ٥٩/٢، الأشموني: ٢٤٨/٢، شعراء النصرانية/٣٣٧، اللسان (شرق). انظر شرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ٥٤/١ (سلطاني).
- (٧) البيت من الوافر لجرير من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك انظر ديوانه

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْآيَاتِ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ

وَأِنَّمَا الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ «تَعَرَّقْنَا» لِأَنَّ الْفِعْلَ لِلْبَعْضِ ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ /
وَقَدْ ذَكَرَ سَبْيُوهُ هَذِهِ الْآيَاتِ (وَعَبَّرَهَا بِمَا يُشَاكِلُهَا) ^(١) فِي بَابِ بَعْدَ
هَذَا ^(٢) ، وَنَحْنُ نَسْتَقْصِي الْكَلَامَ فِيهَا إِذَا صِرْنَا إِلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٣) .

وَاحْتَجَّ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي تَجْوِيزِ هَذَا الْمَعْنَى وَجَوْدَتِهِ فِي غَيْرِ الشُّعْرِ بِقَوْلِهِ
عَزَّ وَجَلَّ ^(٤) ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ ^(٥) ، فَذَكَرَ أَنَّهُ أَجْرَى

= ٢١٩/ ، وقبله قوله :

وَلَيْتُمْ أَمْرَنَا وَلَكُمْ عَلَيْنَا فَضُولٌ فِي الْحَدِيثِ وَفِي الْقَدِيمِ
وَالْبَيْتِ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهُ ، لِأَنَّ (بَعْضَ) هَاهُنَا (سُنُونٌ) ، فَأَنْتَ الشَّاعِرُ
الْفِعْلَ (تَعَرَّقْنَا) وَ (الْبَعْضُ) مُذَكَّرٌ ، لِأَنَّ الْبَعْضَ مُضَافًا إِلَى السَّنِينَ وَهِيَ
مُؤَنَّثَةٌ . انظر الكتاب : ٢٥/١ ، ٣٢ ، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي :
٥٦/١ (سلطاني) ٤٣/١ (الريح) ، وأنشده المبرد في المقتضب : ١٩٨/٤
دون نسبة ، وفيه (مَرٌّ) بدل (بَعْضُ) ، كما أنشده في الكامل : ١٣٩/٢ ،
وروى الصدر منه في موضع آخر وقال : «يُفَسَّرُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ
يَكُونَ ذَهَبَ إِلَى أَنْ (بَعْضَ) السَّنِينَ سُنُونٌ ، وَالْأُجُودُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ
فِي الْمَعْنَى عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَأَقْحَمَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ تَوْكِيدًا لِأَنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ فِي
الْمَعْنَى» الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ : ١٤١/١ . انظر أيضًا الأصول : ٧١/٢ ، ما يجوز
للشاعر في الضرورة/٩٥ ، سر صناعة الإعراب : ١٢/١ ، المذكر والمؤنث
للأنباري/٥٩٥ ، الخزانة : ١٦٧/٢ ، اللسان (عرق) .

(١) في (م ، س) «ما يشاكلها» .

(٢) في (س) «في باب بعدها» .

(٣) قوله : «إن شاء الله» ساقطة من (ب) . ومن كتاب ضرورة الشعر/٢٠٩ .

(٤) في كتاب ضرورة الشعر /٢٠٩ «بقوله تعالى» .

(٥) سورة الشعراء الآية / ٤ .

«خَاضِعِينَ» عَلَى الْهَاءِ وَالْمِيمِ اللَّذَيْنِ^(١) أُضِيفَتْ إِلَيْهِمَا الْأَعْنَاقُ^(٢)،
وَاعْتَمَدَ عَلَى أَصْحَابِهَا فَقَالَ «خَاضِعِينَ» كَأَنَّهُ^(٣) قَالَ «فَظَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ»
فَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ «شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ» كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكَرِ الصَّدْرَ،
وَاعْتَمَدْتَ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الصَّدْرُ، وَهَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا تَأْوِيلَاتٌ غَيْرُ مَا
تَأْوَلَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْهَا:

أَنَّ الْأَعْنَاقَ هُمُ الرُّؤْسَاءُ كَمَا يُقَالُ «هَؤُلَاءِ رُؤُوسُ الْقَوْمِ وَوُجُوهُهُ»^(٤)
الْقَوْمِ^(٥) يُرَادُ بِهِ الرُّؤْسَاءُ وَالْمَنْظُورُ إِلَيْهِمْ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ إِلَى الْمُرَكَّبَةِ
عَلَى الْأَجْسَادِ، وَلَا إِلَى الْوُجُوهِ الْمَخْلُوقَةِ فِي الرُّؤُوسِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ «فَظَلَّتْ
رُؤُوسُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ» وَمِنْهَا: أَنَّ أَبَا زَيْدٍ حَكَى وَغَيْرُهُ: أَنَّ الْعَرَبَ
تَقُولُ «عُنُقٌ مِنَ النَّاسِ» فِي مَعْنَى جَمَاعَةٍ، قَالَ الْهَذَلِيُّ^(٦):

تَقُولُ الْعَاذِلَاتُ أَكُلَّ يَوْمٍ لِرِحْلَةِ مَالِكٍ عُنُقٌ شَحَاحُ
كَذَلِكَ يُقْتَلُونَ مَعِيَ وَيَوْمًا أُؤُوبُ بِهِمْ وَهُمْ شُعْتُ طِلَاحُ

- (١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٢٠٩ «الَّتِي أُضِيفَتْ إِلَيْهِ الْأَعْنَاقُ».
- (٢) فِي (م، س، ب) «الَّذِي أُضِيفَتْ إِلَيْهِ الْأَعْنَاقُ» انظر الكامل: ١٤١/٢.
- (٣) فِي (ب) «كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرِ الْأَعْنَاقَ وَاعْتَمَدَ عَلَى أَصْحَابِهَا، فَقَالَ: فَظَلُّوا لَهَا
خَاضِعِينَ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٢٠٩ - ١١٠.
- (٤) فِي (ب) «وَهَؤُلَاءِ وَجُوهُ الْقَوْمِ»، وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٢١٠.
- (٥) انظر المفردات في غريب القرآن / ٣٥٠.
- (٦) البیتان من الوافر، وهما لمالك بن الحارث الهذلي، انظر ديوان الهذليين:
٨١/٣، وانظر هامش المقتضب: ١٩٩/٤. قال في اللسان (عنق)
«العُنُقُ: الجماعة الكثيرة من الناس، مذكر، والجمع (أعناق)، وفي التنزيل
«فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ» أي جماعتهم على ما ذهب إليه أكثر
المفسرين». قال الأخفش في إعراب هذه الآية: «يزعمون أنها على

فَجَعَلَ الْعُنُقَ الْجَمَاعَةَ .

وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي تَذْكِيرِ مَا يَنْبَغِي تَأْنِيثُهُ^(١) /:

١٩٨ ب

فَلَا مُرْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

أَرَادَ: وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْتِ إِبْقَالَهَا، وَقَدْ كَانَ يُمَكِّنُهُ «وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْتِ إِبْقَالَهَا» فَيُخَفِّفُ الْهَمْزَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ آثَرَ تَحْقِيقَهَا، فَاضْطَرَّهُ تَحْقِيقُهَا إِلَى

= الجماعات نحو «هَذَا عُنُقٌ مِنَ النَّاسِ» يعنون الكثير، أو ذُكِرَ كَمَا يُذَكَّرُ بَعْضُ الْمُؤَنَّثِ لَمَّا أُضِيفَهُ إِلَى مُذَكَّرٍ «معاني القرآن / ٦٤٤ (الورد)، وقال الزمخشري: «فإن قلت: كيف صح مجيء (خاضعين) خبراً عن الأعناق؟ قلت: أصل الكلام (فَظَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ) فأقحمت الأعناق لبيان موضوع الخضوع وترك الكلام على أصله كقولهم (ذَهَبَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ) . . .» نكت الإعراب / ٢٨٩، قال العكبري: «المراد بالأعناق عظمائهم . . . أنه جمع عنق من الناس وَهُمْ الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الرَّقَابُ» انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٩٣/٢.

(١) البيت من المتقارب وقائله عامر بن جوين الطائي، وهو شاعر جاهلي فاتك والبيت في الكتاب: ٢٤٠/١ منسوب إليه وكذلك أكثر المصادر التي تعرضت له والشاهد في البيت كما قال ابن جني ذهابه بالأرض إلى الموضع والمكان، انظر الخصائص: ٤١١/٢، انظر أيضاً الكامل: ٢٧٩/٢، المحتسب: ١١٢/٢، المذكر والمؤنث للأنباري / ٣٧٠، التنبيهات / ٣٠٣، فرحة الأديب / ١٠٢، أبيات سيويه لابن السيرافي: ٥٥٧/١ (سلطاني)، شرح أبيات سيويه لابن النحاس / ١١٤، مجاز القرآن: ٦٧/٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٦٠، التكملة / ٨٧ (فرهود) المذكر والمؤنث للفراء / ٨١، ونسبه الأنباري إلى الأعشى في شرح القصائد السبع الطوال / ١٠٧، ولعله ظن البيت أحد أبيات القصيدة:

أَلَا قُلِّ لَتِيَّكَ مَا بَالُهَا أَلَلِيْنِ تُحَدِّجُ أَحْمَالَهَا

تَذَكِيرٌ مَا يَجِبُ تَأْنِيثُهُ، فَتَأَوَّلَ^(١) فِي الْأَرْضِ الْمَكَانَ، لِأَنَّ الْأَرْضَ مَكَانٌ،
فَذَكَرَ لِذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٢):

فَإِمَّا تَرَى لِي بُدِّلْتُ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
ذَهَبَ بِالْحَوَادِثِ مَذْهَبَ الْحَدَثَانِ، وَهَذَا الْبَابُ إِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ فِيهِ لَمْ

= فإنها من بحر وروي واحد.

انظر أيضا أمالي ابن الشجري: ١/١٦١، أوضح المسالك: ١/٣٥٤،
شرح المفصل: ٥/٩٤، مغني اللبيب / ٨٦٠، ٨٧٩، الأشموني:
٢/٥٣، الخزانة: ١/٢١، ٣/٣٣٠، اللسان (ودق، بقل).

(١) في (ب) «وتأول» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢١١.

(٢) البيت من المتقارب وهو للأعشى، من قصيدة في مدح رهط قيس بن معد
يكره ويزيد بن عبد المدان سادة نجران من بني الحارث بن كعب
ومطلعها:

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا
انظر ديوانه / ٨٠، ونسبه إليه سيبويه ورواه بمثل رواية أبي سعيد هنا، وقال
«الشاهد فيه حذف التاء من (أودت) ضرورة، ودعاه إلى حذفها أن القافية مردفة
بالألف، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي، وهي في معنى
الحدَثَانِ» انظر الكتاب وهامشه: ١/٢٣٩، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن
السيرافي: ١/٣٢٥ (الريح)، ولابن النحاس / ١١٤، وجاءت رواية الأصول:
٢/٤١٣ (فإن تبصيريني ولي لمة) وأنشده الفراء دون نسبة (فإن تعهدي لا مري لمة
فإن الحوادث أزرى بها) وفي كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٦١ (فإما رأى
لتي بدلت...) وفي الإنصاف / ٧٦٤ وفيه (فإن تعهديني...)، انظر أيضا
التكملة / ٩٠ (فرهود) أمالي ابن الشجري: ١/٢٢٧، ٢/٣٤٥، أوضح
المسالك: ١/٣٥٥، شرح المفصل: ٥/٩٥، ٦/٩، ٤١، المخصص:

يُسْتَقْبَحُ تَذَكِيرُ الْمُؤَنَّثِ فِيمَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١) ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾^(٢) و^(٣) ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٤)، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَقَدَّمَ فَهُوَ عَارٍ مِنْ عَلَامَةِ الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ، فَشَبَّهُوا تَعْرِيَتَهُ^(٥) مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ بِذَلِكَ. وَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا حَيَوَانًا فَتَقَدَّمَ^(٦) الْفِعْلُ، لَمْ يَحْسُنِ التَّذَكِيرُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ، لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ «ذَهَبَ هِنْدٌ، وَلَا ذَهَبَ امْرَأَةٌ» قَالَ جَرِيرٌ^(٧):

= ٨٢/١٦، الأشموني: ٥٣/٢، العيني: ٤٦٦/٢، ٣٢٧/٤، الخزانة: ٥٧٨/٤، اللسان (حدث).

(١) في (ب) «كقوله تعالى»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢١١.

(٢) سورة هود آية /٦٧.

(٣) في (ب) «وقوله تعالى ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢١٢.

(٤) سورة - البقرة آية /٢٧٥.

(٥) في (ب) «تعرّيه»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢١٢.

(٦) في كتاب ضرورة الشعر/٢١٢ «وتقدّم».

(٧) البيت من الوافر، لجرير في هجاء الأخطل انظر الديوان/٢٨٣، وفيه (علّ) بَابِ اسْتِهَاءِ صُلْبٍ وَشَامٍ، قَالَ الْمَبْرَدُ: «إِنَّمَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ فِي الشُّعْرِ (تَذَكِيرِ الْفِعْلِ الْمَفْصُولِ عَنِ فَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ) جَوَازًا حَسَنًا، وَلَوْ كَانَ مِثْلَهُ فِي الْكَلَامِ لَكَانَ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ جَائِزًا عَلَى بُعْدِهِ» الْمُقْتَضِبُ: ١٤٨/٢، انظر أيضًا البيت فيه: ٣٤٩/٣، معاني القرآن للفراء: ٣٠٨/٢ وفيه (قَمْعٌ) بَدَلُ (جَلْدٍ)، وَرَوَى الْفَارِسِيُّ صَدْرَ الْبَيْتِ وَقَالَ «وَكَانَ الَّذِي حَسَّنَ هَذَا الْفَصْلُ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَفَعْلِهِ بِالْمَفْعُولِ، وَعَلَى هَذَا حَكَوْا فِي الْكَلَامِ (حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةً)» التَّكْمِلَةُ /٨٧، وَانظُرِ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ /١١٥ (فَرُودٌ) حَيْثُ رَوَى الْبَيْتَ كَامِلًا وَفِيهِ (بَابٌ) بَدَلُ (جَلْدٍ). وَرَوَاهُ ابْنُ عَصْفُورٍ شَاهِدًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْرَدُ وَمَنْ أَخَذَ مَذْهَبَهُ مِنْ حَذْفِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَسْنَدِ إِلَى

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظَلَّ أُمُّ سُوءٍ^(١) عَلَى جِلْدٍ^(٢) اسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ
فَذَكَرَ^(٣)، وَقَالَ آخَرُ^(٤):

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ خَاذِلَةٌ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمَدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولٌ

المفرد من ظاهر المؤنث الحقيقي، انظر ضرائر الشعر/٢٧٨، انظر البيت
أيضاً في المفصل/١٩٨، شرح أبيات المغني/٣١٣، جمهرة اللغة:
٤٨٦/٣، وأمالي ابن الشجري: ٥٥/٢، الإينصاف/١٧٥، شرح
المفصل: ٩٢/٥، شرح التصريح: ٢٧٩/١، اللسان (أمم) وفيه:

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظَلَّ أُمُّ سُوءٍ مُقْلَدَةٌ مِنَ الْأَمَاتِ عَارًا.

(١) قوله (سوء) هكذا ضبطت في كتاب ضرورة الشعر/٢١٢.

(٢) في (ب) «على جاز» في كتاب ضرورة الشعر/٢١٢ «على جار».

(٣) أي ذكر الفعل (ولد) وفاعله مؤنث (أم).

(٤) البيت من البسيط، لطفييل الغنوي وهو في ديوانه /٥٥، وطفيل قيل هو

طفيل بن كعب المسمى المحبر، انظر الشعر والشعراء/٤٦٠، وقيل هو

طفيل بن عوف الغنوي، انظر الاقتضاب/٢٢٧ ضرائر الشعر/٢٢٧،

العيني: ٣٢/٣، وتختلف المصادر في رواية البيت، وسيبويه يرويه وفيه

(حَاجِبَةٌ) بدل (خَاذِلَةٌ) انظر الكتاب: ٢٤٠/١، والتكملة /٨٨ (فرهود)

ومثله في كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري /٢٧٩، وابن الأنباري هنا

ينسب البيت إلى طفيل الخليل الغنوي، وهي نسبة لم أجدها عند غيره، ثم

قال في بيان الشاهد: فَذَكَرَ (مَكْحُولًا)، وَهُوَ لِلْعَيْنِ، وَعَيْنُ الْإِنْسَانِ مُؤَنَّثَةٌ

بِلاَ اِخْتِلَافٍ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: قَالَ الْفَرَاءُ: ذَكَرَ (مَكْحُولًا) لِأَنَّ الْعَيْنَ

لَا عَلَامَةَ لِلتَّأْنِيثِ فِيهَا، وَكَانَ يَرُوى . . . (فَهِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ خَاذِلَةٌ)،

وقال غيره: إِنَّمَا ذَكَرَ (مَكْحُولًا) لِأَنَّهُ حَمَلَ الْعَيْنَ عَلَى مَعْنَى الطَّرْفِ، كَأَنَّهُ

قال: وَالطَّرْفُ بِالْإِثْمَدِ مَكْحُولٌ، حَكَى ذَلِكَ عَنِ يَعْقُوبِ بْنِ

السَّكَيْتِ، . . . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: ذَكَرَ (مَكْحُولٌ) لِأَنَّ الْمَعْنَى صَاحِبُهُ

مَكْحُولٌ وَالْعَيْنُ أَيْضًا، وَمَكْحُولٌ: شَدِيدُ السَّوَادِ، كَأَنَّهُ كَحَيْلٍ، فَالْلَفْظُ عَلَى

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ^(١) مَكْحُولَةً، لِأَنَّ الْعَيْنَ مُؤَنَّثَةٌ، وَلَكِنَّهُ
تَأَوَّلَ^(٢) / تَأَوَّلَ الظَّرْفِ^(٣).

وَقَالَ آخَرُ^(٤):

= الظُّبِّي ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْمَرَأَةِ لِأَنَّ الظُّبِّيَّ لَا يَكُونُ أَكْحَلَ الْحَاجِبِ» انظر
المصدر نفسه/ ٢٨٢ - ٢٨٤ ، ويرى الفراء أن العرب لَا تَكَادُ تُذَكِّرُ فِعْلَ
مؤنث إلا في الشعر للضرورة، وأنه يجوز تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ
مرة وعلى المعنى مرة أخرى، انظر معاني القرآن: ١/ ١٢٥ - ١٢٦ وبيت
الشاهد فيه ص ١٢٧ ، قال القزاز القيرواني: «ذكر لأنه يريد: الطرف،
وقيل: لأنه لعلامة تأنيث فيها فذكرت» ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٦٢ ،
وانظر أيضاً: شرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ١/ ١٢٩ (الريح)، المذكر
والمؤنث للفراء / ٨١ ، رسالة الغفران/ ٥٤١ .

والحوة: في الأصل من شيات الخيل، وهي بين الدهمة والكمة، ثم كثر هذا
حتى سموا كل أسود (أحوى)، والربعي: المراد به الظبي المولود في الربيع،
وهو أفضل أنواع الطباء، والحاري: منسوب إلى الحيرة على غير قياس،
والقياس: حيرى. انظر المنصف: ٣/ ٨٥ ، الإنصاف/ ٧٧٥ ، وروى
البيت في شرح المفصل: ١٠/ ١٨ ، (فهى أحوى...)، انظر المخصص:
٣٨/ ٦ .

(١) في (ب) «أن تقول»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٣ .

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٣ «فتأول» بحذف «ولكنه» .

(٣) في كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٣ «تأويل الظرف» .

(٤) البيت من الطويل وهو للأعشى من قصيدة قالها في عتاب بني سعد بن قيس
وهجاء عمرو بن المنذر بن عبدان ومطلعها:

كَفَى بِالَّذِي تُؤَلِّئُهُ لَوْ تَجَنَّبَا شِفَاءً لِسُقْمٍ بَعْدَمَا عَادَ أَشْيَا
والبيت في الديوان وفيه (أرى رجلاً منكم . . .) انظر الديوان / ١٧٤ ،
وأنشده الفراء (إلى رجل منهم أسيف . .) انظر المذكر والمؤنث / ٨١ ، ومثل
ذلك في معاني القرآن له: ١/ ١٢٧ ومثله فعل أبو العباس المبرد في الكامل:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّهَا ^(١) يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مَخْضَبًا
وَكَانَ حُكْمُهُ أَنْ يَقُولَ «كَفًّا مَخْضَبَةً» لِأَنَّ الْكَفَّ مُؤَنَّثٌ، لَكِنَّهُ تَأَوَّلَ
تَأْوِيلَ الْعُضْوِ، كَأَنَّهُ قَالَ «عُضْوًا مَخْضَبًا» ^(٢)

قَالَ سَيَّبُوئِيهِ ^(٣): اَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الشُّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ مِنْ
صَرْفٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ (يُشَبِّهُونَهُ بِمَا يَنْصَرِفُ) ^(٤) مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ،

= ٢٥/١ وقال: «الأسيفة: يكون الأجير ويكون الأسير» وروى ابن قتيبة
البيت وقال: «أسيف: غضبان، كان هذا الرجل قطعت يده، فغضب
لذلك، . . . وأما قوله: كفا واحداً وهما كشحان فذلك لضمه يديه جميعاً،
وإن كانت المقطوعة واحدة، ولم يخف اللبس لقرب المعنى من الفهم،
وإحاطة العلم بأن كفا واحدة لاتضم إلى الكشحين» المعاني الكبير/٨٤٩،
١١٢٦، وقال ثعلب: «ويقال: كان أبو بكر عليه السلام أسيفاً،
والأسيف: الحزين، وأنشد: إلى رجل منهم أسيف . . . البيت، أي كأنه
قد قطعت يده، فهو يحزن عليها، مجالس ثعلب /٣٨، وأنشد ابن
الشجري البيت شاهداً عليها في المصدر نفسه: ٢٢٧/١، وقال أبو علي
الفارسي: «يجوز أن يكون مخضباً كقوله: (ولا أرض أبقل إبقالها)، ويجوز
أن يكون حمل الكلام على العضو» التكملة /١٣٤ (فرهود)، وانظر البيت
أيضاً في مايجوز للشاعر في الضرورة /١٦٢، الإنصاف/٧٧٦، الخزانة:
١٥٦/٣، اللسان (خضب، أسيف).

- (١) في (ب) «أسيفاً بهاله، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢١٣.
- (٢) من قوله: «وكان حكمه . . . إلى قوله: مخضباً» ساقطة من (ب) ومن كتاب
ضرورة الشعر/٢١٣.
- (٣) في (م) قوله: «رجع إلى تفسير كلام سيبويه».
- (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) مصححة في الحاشية.

كَمَا أَنَّهَا أَسْمَاءٌ، وَحَذَفَ مَا لَا يُحَذَفُ، يُشَبِّهُونَهُ بِمَا قَدْ حُذِفَ وَاسْتَعْمِلَ
مَحْذُوفًا»^(١).

قَالَ الْمُبَسَّرُ^(٢): «أَمَّا قَوْلُهُ «يَجُوزُ فِي الشُّعْرِ صَرْفُ مَا لَا يَنْصَرَفُ» فَقَدْ
ذَكَرْنَاهُ، وَقَوْلُهُ «يُشَبِّهُونَهُ بِمَا يَنْصَرَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ» يَعْنِي^(٣) أَنَّهُمْ يُشَبِّهُونَ
مَا لَا يَنْصَرَفُ، وَتَشْبِيهِهُمْ لَهُ بِهِ أَنَّهُمْ يَرُدُّونَهُ إِلَى أَصْلِهِ الَّذِي
هُوَ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ بِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي
لَا يَنْصَرَفُ أَصْلُهُ الصَّرْفُ أَنَّ الشَّاعِرَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِالْفِعْلِ عِنْدَ
الضَّرُورَةِ مِنَ التَّنْوِينِ وَالْجَرِّ مَا يَعْمَلُهُ بِالْأَسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ، فَعَلِمْنَا
أَنَّ الَّذِي فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ يُرَدُّ الْأَسْمُ إِلَى حَالٍ^(٤) قَدْ كَانَتْ لَهُ، وَلَيْسَ
لِلْفِعْلِ أَصْلٌ فِي التَّنْوِينِ وَالْجَرِّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا
حَذَفَ مَا لَا يُحَذَفُ فِي الشُّعْرِ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ^(٥)

وَأَنْشَدَ سَيْبُوهُ لِحُفَّافِ بْنِ نُدْبَةَ^(٦): /

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

اسْتَشْهَدَ [بِهِ]^(٧) فِي حَذْفِ الْيَاءِ مِنْ «نَوَاحٍ» وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ

(١) الكتاب: ٨/١.

(٢) قوله «قال المفسر» ساقطة من (خ) وفي (ب) «قال أبو سعيد» ومثله في كتاب

ضرورة الشعر / ٢١٤.

(٣) في كتاب ضرورة الشعر / ٢١٤ «يريد».

(٤) في (ب) «حالة قد كانت له» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٢١٤.

(٥) انظر ص ٨٩ ومابعدهما في باب الحذف.

(٦) سبق تخريج هذا البيت، انظر ص ١٢٣.

(٧) زيادة يقتضيها المعنى.

«كَنَوَاجِي» وَإِنَّمَا حَذَفَ الْيَاءَ تَشْبِيهًا بِالْيَاءِ الَّتِي تَسْقُطُ فِي الْمُفْرَدِ^(١) الَّذِي^(٢) لَا أَلْفَ وَلَا لَامَ فِيهِ لِدُخُولِ التَّنْوِينِ فِيهِ^(٣)، كَقَوْلِكَ «قَاضٍ وَرَامٍ»، وَالْإِضَافَةُ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ مُعَاقِبَاتُ^(٤) لِلتَّنْوِينِ فَسَقَطَتِ الْيَاءُ فِي الْإِضَافَةِ^(٥) كَمَا سَقَطَتْ مَعَ التَّنْوِينِ.

وَزَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّوْزِي^(٦)، وَهُوَ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَهْلِ اللُّغَةِ^(٧) مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عُبَيْدَةَ^(٨) أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ الْمُقَفَّعِ^(٩) وَضَعَ هَذَا الْبَيْتَ، وَقَالَ أَبُو عَمَرَ الْجَرْمِيُّ: هُوَ لِحَفَافٍ (بْنِ نُدْبَةَ)^(١٠).

- (١) في (ب، خ) «في الواحد لدخول التنوين كقولك قاض ورام» ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٢١٤.
- (٢) قوله «الذي لا ألف ولا لام فيه» لم يثبتها في كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٤.
- (٣) قوله (فيه) ساقطة من كتاب ضرورة الشعر / ٢١٤.
- (٤) في (خ، ب) معاقبتان. ومثله في كتاب ضرورة الشعر ٢١٥.
- (٥) في (ب) «للإضافة» ومثله في كتاب ضرورة الشعر ٢١٥.
- (٦) أبو محمد التوزي: قرأ على الجرمي والأصمعي وكان عالماً بالشعر والرواية، توفي سنة ٢٣٠هـ.
- (٧) في (ب) «أهل العربية»، ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٢١٥.
- (٨) أبو عبيدة: هو معمر بن المثني التيمي، أوسع الناس علماً بأخبار العرب وأيامها، توفي سنة ٢١٠هـ، انظر ترجمته في تاريخ العلماء النحويين / ٢١١ ومصادر ترجمته بالهامش هناك.
- (٩) عبدالله بن المقفع، من أئمة الكتاب، أصله فارسي، ولد في العراق وولي كتابة الديوان للمنصور. ترجم كتباً في المنطق، وأنشأ رسائل غاية في الإبداع، قال عنه الخليل بن أحمد: «ما رأيت مثله، وعلمه أكثر من عقله». انظر اخبار العلماء بأخبار الحكماء / ١٤٨، لسان الميزان ٣/ ٣٦٦، البداية والنهاية ١٠/ ٩٦، الأعلام ٤/ ١٤٠.
- (١٠) ما بين المعقوفتين ساقطة من (م، س، ب) ومن كتاب ضرورة الشعر / ٢١٥.

وَأَنْشَدَ سَيْبُوهُ^(١) :

فَطَرْتُ^(٢) بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَجْبِطُنَ السَّرِيحَا

(١) البيت من الوافر والمصادر تختلف في نسبه، فمنهم من نسبه إلى مضر بن ربيعي الأسدي، انظر: ضرائر الشعر/١٢٠، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٦٢/١ (سلطاني)، وقد أنشد بيتاً آخر قبله هو:

وَفَتِيَانٍ شَوَيْتُ لَهُمْ شِوَاءَ سَرِيْعِ الشَّيْءِ كُنْتُ بِهِ نَجِيحَا

وفسر ألفاظ البيتين فقال: المنصل: السيف، واليعملات: النوق السراع،

والسريح: سيور نعال الأبل، ويجبطن السريح: يطان بأخفافهن الأرض

وفي الأخفاف السريح، والدوامي التي دميت من شدة السير ووطئها على

الحجارة «وفي اللسان (نمت، يدي) نسبة إلى مضر بن هذا، ولكنه نسبه إلى

يزيد بن الطثرية في (جزن) وذكر معه بيتين آخرين للشاعر، ونقل العيني:

٥٩١/٤ عن الجوهري نسبه إلى يزيد بن الطثرية، وعن ابن بري نسبه

لمضر بن ربيعي الأسدي، كما أنشد البغدادي البيت ضمن أبيات أخرى

منسوبة إلى المضر بن ربيعي الفقعسي الأسدي، وفيه (خفاف الوطاء) بدل

(دوامي الأيدي)، انظر شرح شواهد الشافية: ٤٨١/٤، كما أورد اختلاف

الرواة في نسبه لشاعر، انظر المصدر نفسه: ٤٨٣/٤ - ٤٨٤، وأنشد

السيوطي هذا البيت ومعه آخر فقال: «هما لمضر بن ربيعي الأسدي،

وقيل ليزيد ابن الطثرية شرح شواهد المغني/٥٩٨، وأنشده سيبويه،

والشاهد فيه حذف الياء من (الأيدي) للضرورة، انظر الكتاب: ٩/١،

٢٩١/٢، وكثير من المصادر تنسده دون نسبه إلى شاعر معين، انظر: عبث

الوليد/٢٢٩، ما يجوز للشاعر في الضرورة/٢١، ٤٣، ١٤٣، سر

صناعة الإعراب/٥١٩، ٧٧٢، المنصف: ٧٣/٢، الخصائص:

٢٦٩/٢، والإنصاف/٥٤٥، مغني اللبيب/٢٩٧، وعجزه في

الخصائص: ١٣٣/٣، أمالي ابن الشجري: ٧٢/٢.

(٢) في (م) «وطرت».

وَالْوَجْهُ: الأيدي، وإِنَّمَا يَصِفُ أَنَّهُ قَامَ^(١) بِسَيْفِهِ وَهُوَ «الْمُنْصَلُ» فِي
نُوقٍ فَعَقَرَهُنَّ، وَدَمِيَتْ أَيْدِيَهُنَّ، فَخَبَطْنَ السُّيُورَ الْمَشْدُودَةَ^(٢) عَلَى
أَرْجُلِهِنَّ وَهِيَ «السَّرِيحُ» الَّذِي ذَكَرَهُ. وَأَنْشَدَ لِلنَّجَاشِيِّ^(٣):

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ
وَلَاكَ اسْقِي إِن كَانَ مَأُوكَ ذَا فَضْلٍ^(٤)
أَرَادَ وَلَكِنْ.

وَأَنْشَدَ: وَقَالَ^(٥) مَالِكُ بْنُ حَرِيمٍ الْهَمْدَانِي، وَحَرِيمٌ اسْمُ أَبِيهِ
الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الرُّوَاةِ وَأَهْلِ اللُّغَةِ، وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُرْدُ يَقُولُ
«حَرِيمٌ» وَيُنْسَبُ فِي ذَلِكَ^(٦) إِلَى التَّصْحِيفِ. وَأَخْبَرَنِي^(٧) أَبُو بَكْرٍ / بَنُ
السَّرَّاجِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٨) أَنَّهُ وَجَدَ بِخَطِّ بَعْضِ الْيَزِيدِيِّينَ (حَرِيمٌ وَحَرِيمٌ)
جَمِيعًا. قَالَ^(٩):

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا

- (١) فِي (ب) «مَضَى بِسَيْفِهِ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٢١٦.
- (٢) فِي (ب) «الْمَشْدُودَةُ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٢١٦.
- (٣) فِي (ب) وَأَنْشَدَ سَيَّبُوهُ لِلنَّجَاشِيِّ) وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٢١٦.
- (٤) سَبَقَ تَخْرِيجَ هَذَا الْبَيْتِ، انظُرْ ص ١١٥.
- (٥) فِي (خ) «وَأَنْشَدَ قَوْلَ مَالِكٍ...»، وَفِي (ب) «وَأَنْشَدَ سَيَّبُوهُ لِمَالِكٍ...»
وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٢١٦.
- (٦) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٢١٦ «وَيُنْسَبُ ذَلِكَ».
- (٧) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٢١٧ «قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَأَخْبَرَنِي...».
- (٨) قَوْلُهُ «رَحِمَهُ اللَّهُ» سَاقِطَةٌ مِنْ (خ، ب) وَفِي (ب) سَبَقَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ: «قَالَ
أَبُو سَعِيدٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بَنُ السَّرَّاجِ...». وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ
الشَّعْرِ / ٢١٧.
- (٩) سَبَقَ تَخْرِيجَ هَذَا الْبَيْتِ انظُرْ ص ١٢٧.

أراد: لِنَفْسِهِ ، وَهُوَ يَصِفُ ضَيْفًا يَقُولُ : «إِنْ كَانَ مَا عِنْدِي غَثًّا
أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي أَبْذُلُهُ»^(١) وَأَقْدَمُهُ إِلَيْهِ كُلَّهُ حَتَّى يَقْنَعَ بِهِ «وَقَوْلُهُ» عَيْنِيهِ يُرِيدُ :
مَاتَرَاهُ عَيْنَاهُ . وَأَنْشَدَ لِرُؤْيَةِ^(٢) :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا^(٣)

وَيُرَوَّى : الضُّخْمًا وَالْإِضْحَمًا^(٤) ، فَمَنْ قَالَ «الضُّخْمًا» جَعَلَهُ عَلَى

(١) في كتاب ضرورة الشعر/٢١٧ «أَبْذُلُهُ لَهُ وَأَقْدَمُهُ إِلَيْهِ» .

(٢) في (ب) وأنشد سيبويه لرؤية ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢١٧ .

(٣) هذا البيت من الرجز وهو لرؤية في ديوانه/١٨٣ ، وقبله :

وَصَلْتُ مِنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْطُطَا وَالْعَدَدَ الْغَطَامَطِ الْغَطْمَا
ثُمَّتْ جَنَّتْ حَيَّةٌ أَصَمًا ضَخْمًا يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا
وقد أنشد سيبويه مرة كما هو عند السيرافي (برفع ضَخْمٌ) الكتاب: ١١/١ ،
وأنشده مرة أخرى (بَدءٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا) والبدء كما قال الأعمى هو
السيد ، انظر الكتاب وهامشه: ٢٨٣/٢ ، وعلى رواية الديوان (ضُخْمًا)
بالنصب ، وإلى ذلك أشار ابن بري ، انظر اللسان (ضخم) . قال ابن
السيرافي : «والشاهد فيه على أنه شَدَّدَ الميم من الْأَضْحَمِ» وهو على «أَفْعَلُ»
مثل الْأَحْسَنِ وَالْأَكْرَمِ ، ثم وَصَلَ الميم بالألف التي للإطلاق ، وهذه الميم
لأَتَشَدَّدُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ إِذَا كَانَتْ مَتَهَى الْكَلِمَةِ ، وَالْخُلُقُ الْأَضْحَمُ : الْأَكْبَرُ
الْأَعْظَمُ» شرح أبيات سيبويه: ٤٢٠/١ ، (سلطاني) ، قال ابن السراج :
«وهذا أجراه في الوصل على حده في الوقف» الأصول: ٤٥٣/٣ ، وانظر
الإفصاح/٢٣٣ . والمحتسب: ١٠٢/١ ، ضرائر الشعر/٥١ ، التعليق
١٠ ، سر صناعة الإعراب/١٦٢ ، ٤١٦ ، ٥١٥ ، المنصف: ١٠/١ ،
وَقَدْ رُوِيَ بِالنَّصْبِ «ضُخْمًا» ، اللسان ، الصَّحاح (ضخم) .

(٤) في (ب) «ويروى» الإِضْحَمًا وَالضُّخْمًا ومثله في كتاب ضرورة
الشعر/٢١٨ .

مِثَالِ «حَدَبٍ» وَ «هَجَفَتْ» وَمَنْ قَالَ «الإِضْحَمَّ»^(١) جَعَلَهُ عَلَى مِثَالِ «إِرْدَبٍ» وَلَيْسَ الشَّاهِدُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا الشَّاهِدُ فِي «الأِضْحَمَّ»^(٢) مِثْلَ قَوْلِكَ «الأَعْظَمُ وَالأكْبَرُ». وَأَنْشَدَ لِحَنْظَلَةَ بِنِ فَاتِكِ^(٣):

وَأَيُّقَنَ أَنَّ الحَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ^(٤) النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ
أَرَادَ «بَعْدَهُ هُوَ» وَهُوَ يَصِفُ رَجُلًا بِالشَّجَاعَةِ وَالإِقْدَامِ، يُرِيدُ: إِنَّهُ قَدْ
عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ لَمْ تَتَّغَيَّرِ الدُّنْيَا، وَكَانَ لِلنَّخْلِ مَنْ يَقُومُ بِهَا
وَيُضْلِحُهَا، وَالآبِرُ: المُلْقِحُ لِلنَّخْلِ.
وَأَنْشَدَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ^(٥):

أَوْ مُعْبِرِ الظُّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ مَاحِجٌ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اغْتَمَرَا

يُرِيدُ: رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا، وَهَذَا رَجُلٌ لَصٌّ يَتَمَنَّى سَرَقَةَ جَمَلِ مُعْبِرِ الظُّهْرِ
وَهُوَ الَّذِي عَلَى ظَهْرِهِ وَبَرٌّ كَثِيرٌ، وَهُوَ سَمِينٌ بِسَمْنِهِ^(٦) / يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ
وَهِيَ البَرْدَعَةُ، وَيُنْبِي عَنْهَا يُزِيلُهَا وَيَرْفَعُهَا، وَقَوْلُهُ «مَاحِجٌ رَبُّهُ» يُرِيدُ:
أَنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يُحِجَّ عَلَيْهِ فَيُنْصَبُ فَهُوَ يَتَمَنَّى فِي أَحْسَنِ مَا يَكُونُ.

(١) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٢١٨ «الإِضْحَمَّ».

(٢) فِي (ب) زَادَ قَوْلُهُ «لأنه كان ينبغي أن يقول: الأِضْحَمَّ مِثْلَ قَوْلِكَ: الأَعْظَمُ
وَالأكْبَرُ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٢١٨.

(٣) فِي (خ) «لِحَنْظَلَةَ بِنِ مَالِكِ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُ هَذَا البَيْتِ،
ص ١٢٧.

(٤) فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ/ ٢١٨ «لغسيل» وَلَعَلَّهُ خَطَأً طِبَاعِي.

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُ هَذَا البَيْتِ، انظُرْ ص ١٢٦.

(٦) فِي (ب) «لِسَمْنِهِ» وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ / ٢١٩.

وأنشد للأعشى^(١):

وَمَا لَهُ مِنْ مَّجْدٍ تَلِيدٍ وَلَا لَهُ^(٢)
مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ^(٣) لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا^(٤)

أَرَادَ: وَمَالَهُ، ومعنى البيت أنه يهجو رجلاً ويقول إنه لا خير عنده قليل ولا كثير، وذلك أن الجنوب عندهم^(٥) أغزر الأرواح خيراً، لأنها تجتمع السحاب وتلقح المطر، والصبأ أقل الأرواح^(٦) خيراً لأنها تقشع

- (١) في (ب) وأنشد سيويه للأعشى، ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٩.
- (٢) في (ب) «وماله» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٩.
- (٣) في (ب) «فضل» وأصلحها في الحاشية «حظ» وفي كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٩. (فضل).
- (٤) البيت من الطويل وهو في ديوانه / ١٧٥ وروايته:
(وما عنده مجد تليد ولا له
من الرّيح فضل ..
ورواه في الكتاب: ١٢/١ وفيه (حظ) كالتي عند السيرافي، وفي المصادر التالية (فضل) بدل (حظ) المقتضب: ٣٨/١، الأصول: ٤٦٠/٣، الإنصاف/ ٥١٦ ومحل الاستشهاد «وماله من مجد» حيث لم يشبع ضمة الهاء، وأما رواية الديوان فلا شاهد فيها. قال القزاز القيرواني: «فقال: ماله، والوجه أن يقول: ماله، وإنما يُحذف هذا في الوقف، فلما وصل واحتاج أجرى الوصل مجرى الوقف» ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٥٠، انظر أيضاً: شرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ١٣٥/١ (سلطاني) ٩٤/١ (الريح)، شرح أبيات سيويه لابن النحاس/ ٣٢، سر صناعة الإعراب/ ٦٣٠، فرحة الأديب/ ٤٠.
- (٥) في (ب) «وذلك أن الجنوب أعذر الأرواح عندهم خيراً» وفي كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٩ مثله، إلا أنه أصلح «أعذر» فصارت «أغزر».
- (٦) في كتاب ضرورة الشعر/ ٢١٩ «أقل الأرواح عندهم خيراً».

الغيمَ فليس لهذا المهجور خيرٌ قليلٌ ولا كثيرٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَرْوَاحُ الَّتِي فِيهَا الْخَيْرُ وَنَاءُ الْأَشْيَاءِ: الْجَنُوبُ
وَالصَّبَا فَالْجَنُوبُ تُلْقِحُ السَّحَابَ وَتُدِرُّ الْأَمْطَارَ، وَالصَّبَا تُلْقِحُ الْأَشْجَارَ
وَتُنْمِيهَا، وَالذَّبُورُ تُثِيرُ الْعِجَاجَ، وَالشَّمَالُ تُطَيِّبُ النَّسِيمَ وَتَبْرِدُ الْمِيَاهَ،
فَالْخَيْرُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْجَنُوبِ وَالصَّبَا، فَفَنَى حَظُّهُ مِنْهُمَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَطَرُ يَكُونُ بِالْجَنُوبِ وَبِالصَّبَا^(١) وَهُوَ الْخَيْرُ، فَفَنَى
حَظُّهُ مِنْهُمَا، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ بَشِيرِ بْنِ النَّكْتِ الْكَلْبِيِّ^(٢):

أ٢٠١

الله أسقاك غزيراً بوقه /
جاءت به ريح الصبا تصفقه

وَأَنْشَدَ^(٣) لِلْمَرَارِ بْنِ سَلَامَةَ الْعِجَلِيِّ^(٤):

(١) في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٠ «وَالصَّبَا».

(٢) في (ب) «الكلبي» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٠.

ويظهر أن الشاعر أحد الرجاز المشهورين إذ نقل عنه ابن بري، وقد جاء
اسمه في اللسان مرة «بشر»، وأخرى «بشير» وثالثة «بشير» بضم الباء. انظر
(عود، رغب، ضفف)، ولم أقف على هذين البيتين فيما بين يدي من
المصادر. وقوله: بوقه: يريد سحائبه، فقد نقل الأزهري عن أبي عبيدة عن
الأصمعي: «أصابتنا بوقه منكراً، وبوق، وهي دفعة من المطر انبعجت
ضربة، وقال رؤبة: (من باكر الوسمي نضاح البوق) ... قال: ويقال:
أصابهم بوق من المطر وهو كثرته» تهذيب اللغة (باق).

(٣) في (ب) (وأنشد سيبويه) ومثله في كتاب ضرورة الشعر / ٢٢٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو أحد شواهد سيبويه انظر الكتاب: ١/ ١٣، وقد
نسبه إليه وقال: «جعلوا ما لايجرى في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من

(و) ^(١) لَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا
وَكَانَ يَنْبَغِي أَلَّا تَدْخُلَ ^(٢) «مِنْ» عَلَيَّ «سِوَاءِ» لِأَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا
ظَرْفًا. ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ «غَيْرِ» فِي إِدْخَالِ «مِنْ» عَلَيْهَا.
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْأَعْشَى ^(٣) :

وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكََا

وَسِوَاءٌ وَسِوَى مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، فَإِذَا فَتَحْتَ السِّينَ مَدَدْتَ وَإِذَا كَسَرْتَهَا

= الأسماء». ورواه في مكان آخر ووصف الشاعر بأنه رجل من الأنصار،
وجعل «إِذَا قَعَدُوا مِنَّا» بدل «إِذَا جَلَسُوا مِنَّا» انظر الكتاب: ٢٠٣/١،
وأنشده في المقتضب: ٣٥٠/٤ دون نسبة. قال ابن السيرافي: «الشاهد فيه
على أنه جر سِوَانَا وَمَكْنَهُ، وَهُوَ غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ» شرح أبيات سيويه: ٤٢٤/١
(سلطاني)، ٢٨١/١ (الريح)، و«سِوَى» لا تخرج عن الظرفية إلا في
الضرورة، والشاعر في هذا البيت استعملها اسمًا فأدخل حرف الجر عليها.
انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١٣٦/١، ضرائر الشعر/٢٩٢،
شرح ابن عقيل: ٦١٢/١، الأشموني: ١٥٨/٢، وانظر الإنصاف/٢٩٤
وفيه (المَكْرُوهَ) بدل (الْفَحْشَاءَ)، اللسان (سوا) العيني: ١٢٦/٣.

(١) سقطت الواو من (م، س، خ) وصوتتها من الكتاب: ١٣/١، والمصادر
الأخرى التي روت البيت، وهي في (ب).

(٢) في (ب) «أن لا يدخل» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢٢١.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وصدرة: (تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ الْيُمَامَةِ نَاقَتِي) وهو
للأعشى من قصيدة في مدح هوزة بن علي الحنفي ومطلعها:

أَتَشْفِيكَ تِيَا أُمُّ تُرِكَتْ بِدَائِكََا وَكَانَتْ قَتُولًا لِلرُّجَالِ كَذَلِكََا

انظر الديوان / ١٣٣. وأنشد سيويه العجز شاهدًا على مجيء «سواء» في
موضع «غير» ضرورة، ومثلها في دخول «مِنْ» عليها، وأنشد الشنمري
صدر البيت وفيه «جَوَّ» بدل «جُلِّ» انظر الكتاب وهامشه: ١٣/١، كما

قَصْرَتْ . وَأَنْشَدَ لِحَطَامِ الْمُجَاشِعِيِّ ^(١) :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

جَعَلَ ^(٢) الْكَافَ الثَّانِيَةَ بِمَنْزَلَةِ «مِثْلِ» وَأَدْخَلَ عَلَيْهَا الْكَافَ الْأُولَى ،
وَأَمَّا قَوْلُهُ «يُؤْتَفَيْنُ» أَي يُجْعَلُنْ أَثَانِيًّا . :

وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي وَزْنِ «يُؤْتَفَيْنُ» فَقَالَ قَائِلُونَ : إِنَّهُ يُؤْفَعْلُنْ

= أنشد سيبويه البيت كاملاً وفيه «جَوٌّ» بدل «جُلٌّ» و «وَمَا عَدَلْتُ» بدل
«وَمَا قَصَدْتُ» وجعله شاهداً على استعمال «سَوِيٌّ» اسماً بمنزلة «غَيْرٌ»
وخروجها عن الظرفية ضرورة، انظر الكتاب: ٢٠٣/١، فإدخال الجار
عليها يخرجها عن الظرفية كما هو مذهب الكوفيين، انظر أمالي ابن
الشجري ٤٥/٢، ١١٩، ١٢٤، وانظر أيضاً: شرح المفصل: ٤٤/٢،
٨٤، الخزانة: ٥٩/٢-٦٢.

وأنشد المبرد البيت في المقتضب: ٣٤٩/٤ وفيه «جُلٌّ» بدل «جَوٌّ» وعكس
ذلك في الكامل: ١٠/٤، ولعل قوله: (تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي) أصحُّ
من قوله «جُلٌّ» لأن «جَوٌّ» اسمٌ لناحية باليامة كما قال ياقوت، انظر معجم
البلدان: ١٩٠/٢ (الجَوُّ)، وانظر المحتسب: ١٥٠/٢، على أن ابن
الشجري يرى أن «جُلٌّ» أهل اليامة يعني أكثرهم، ولذلك وجه من
الصواب، انظر أمالي ابن الشجري: ٢٣٥/١، وانظر أيضاً ما يجوز
للشاعر في الضرورة ٢٢٦/٢، أساس البلاغة: ١٣٨/١ (جنف)، وأنشد
في الأضداد للأصمعي ٤٤/٤ والأضداد لابن السكيت ١٩٨ وفيه (تَرَاورُ)
بدل (تَجَانَفُ)، و(وَمَا عَدَلْتُ) بدل (وَمَا قَصَدْتُ) و(بِسَوَائِكَ) بدل
(لِسَوَائِكَ).

(١) في (ب) «وأنشد سيبويه . . .» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/٢٢١.

وقد سبق تخريج البيت، انظر ص ١٩٠.

(٢) في (خ) «لما جعل . . .»

وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ، وَالثَّاءُ فَاءُ الْفِعْلِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ «يُثْفِينُ» كَمَا يَقُولُ «يُبْكِينُ»^(١) وَيَرْضَيْنُ» غَيْرَ أَنَّهُ رَدَّ الْهَمْزَةَ الزَّائِدَةَ الَّتِي^(٢) فِي الْمَاضِي لِلضَّرُورَةِ كَمَا يُضْطَرُّ الشَّاعِرُ فَيَقُولُ: «يُؤَكْرِمُ» فِي مَعْنَى «يُكْرِمُ» مِثْلَ قَوْلِهِ^(٣):

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرِمَا

وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ «أُثْفِيَةٌ» وَزَنْهَا «أَفْعُولَةٌ» وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ «ثَفَيْتُ الْقِدْرَ» إِذَا جَعَلْتَهَا عَلَى الْأَثَافِي.

وَقَالَ آخَرُونَ: «يُؤَثْفِينُ» وَزَنْهُ «يُفَعَّلِينُ» بِمَنْزِلَةِ «يُسَلِّقِينُ». مِنْ

(١) في (ب) «يبلين ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٢.

(٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٢ «التي هي في الماضي».

(٣) البيت من الرجز، وينسب إلى أبي حيان الفقعسي، فالعيني: ٥٨٧/٤ ينشده ويشير إلى أنه استوفى الكلام عنه في النعت، وبالرجوع إلى ذلك الباب تبين أنه يومىء إلى قصيدة للشاعر يقول فيها:

عَبْسِيَّةٌ لَمْ تَرَعْ قُفًّا أَدْرَمَا
وَلَمْ تُعْجَمْ عُزْفَطًا مُعْجَمًا

ومن أبياتها قوله: قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

ولم يرد بيت الشاهد ضمن الأبيات التي أوردتها العيني في باب النعت. قال الشنقيطي: «ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته» الدرر: ٢٣٩/٢، والبيت في المنصف: ١٩٢/١ حيث يقول: «وقد جاء في كلامهم مثل «يُؤَفْعَلُ» أنشدوا: فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرِمَا» فجاء على الأصل ضرورة» وقال ابن الحاجب: «أصل مضارع أفعل: يُؤَفْعَلُ، إلا أنه رفض لئلا يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم، فخفف في الجميع، وقوله: (فإنه أهل لأن يؤكروما) شاذ» شرح الشافية: ١٣٩/١، قال الجوهري: «أَكْرَمْتُ الرَّجُلَ أَكْرِمَهُ، وَأَصْلُهُ: أَوْكْرِمُهُ مِثْلَ أَدْحَرِجُهُ، فَاسْتَثَقَلُوا اجْتِمَاعَ الْهَمْزَتَيْنِ فَحَذَفُوا

قَوْلِكَ^(١) «سَلَقِي يُسَلِقِي»، وَالْهَمْزَةُ^(٢) فَاءُ الْفِعْلِ .

وَمَنْ قَالَ / هَذَا قَالَ «أُنْفِيَّةٌ» فُعْلِيَّةٌ وَزْنُهَا^(٣) ، وَاسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ ٢٠١ ب
العرب: «تَأْتَفِي الْقَوْمُ» إِذَا صَارُوا حَوْلَكَ كَالْأَثْنَانِي .
قَالَ النَّابِغَةُ^(٤) :

لَا تَقْدِفِي بَرُكْنِي لِأَكْفَاءِ لَهُ وَلَوْ^(٥) تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ^(٦)
وَزْنُ^(٧) تَأْتَفَكَ تَفَعَّلَ ، وَالْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ فَاءُ مِنَ الْفِعْلِ .

= الثانية . . . فإن اضطر الشاعر جاز له أن يرده إلى أصله كما قال: (فإنه أهل
لأن يؤكروا) فأخرجته على الأصل، انظر الخصائص (كرم)، والبيت شاهد
في كثير من كتب اللغة والنحو، انظر الخصائص: ١٤٤/١، الأصول:
١١٥/٣، الإنصاف/١١، رسالة الملائكة/٢٥٩، شرح شواهد الشافية:
٥٨/١ - ٥٩، ارتشاف الضرب: ١١/١، الهمع: ٢١٨/٢، الخزانة:
٣١٦/٢ (هارون)، اللسان (كرم).

- (١) في (ب) «ومن ذلك سلقى يسلقى» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٣ .
- (٢) في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٣، «فالهزمة فاء الفعل» .
- (٣) في (ب) «وزنها فُعْلِيَّةٌ» ومثله في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٣ .
- (٤) البيت من البسيط، وهو في ديوانه / ٦٩، وفيه «وإن تأتفك»، وهو من قصيدة في مدح النعمان والاعتذار له مما رماه به المنخل اليشكري وأبناء قريع ومطلعها:
يَادَارَ مِيَّةً بِالْعَلِيَاءِ فَالسُّنْدِ أَقْوَتُ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
قال الأزهري: «قوله: وَلَوْ تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ، أَي تَرَأْفَدُوا حَوْلَكَ
مُتَضَافِرِينَ». انظر تهذيب اللغة (ثفا) ونقله عنه في اللسان (ثفا).
- (٥) في (ب) «وان» .
- (٦) قوله «بالرَّفْدِ» ضبطها في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٣ بكسر الراء المشددة وسكون الفاء .
- (٧) قوله: «وزن» ساقطة من (ب) ولم يثبتها في كتاب ضرورة الشعر/ ٢٢٣ .

الفهارس الفنية

- ١ - فهرس الموضوعات .
- ٢ - فهرس آيات القرآن الكريم .
- ٣ - فهرس القوافي .
- ٤ - فهرس الأعلام .

فهرس الموضوعات

الصفحة	
٥	- مقدمة المحقق :
٢٣	- نماذج من مخطوطات التحقيق :
٣٣	- مقدمة المؤلف :
٣٤	- الضرورة الشعرية :
	تعريفها - أقسامها :

١ - الزيادة : أنواعها

٣٥	* مايزاد في القوافي للإطلاق .
٣٥	- الزيادة في القافية المضمومة .
٣٨	- الزيادة في القافية المخفوضة .
٣٩	- الزيادة في القافية المنصوبة .
٣٩	- سبب الزيادة في القوافي .
٤٠	- أحكام الزيادة في الكلام المسجع .
٤٠	- أحكام الزيادة في حشو الكلام .
٤٠	* صرف مالا ينصرف :
٤٣	- موقف الكسائي والفراء من صرف مالا ينصرف .
٤٤	- حكم تنوين المبني من الأسماء .
٤٥	- الجر يلحق ما لحقه التنوين في الضرورة .
٤٦	- موقف الأخفش والكوفيين من ترك صرف مالا ينصرف .
٤٧	- موقف سيبويه والبصريين من ترك صرف مالا ينصرف .
	- جواز حذف ما هو من نفس الحرف قياساً على جواز ترك صرف مالا ينصرف .
٥٢	
٥٣	* زيادة الحرف
٥٨	- زيادة الحرف للإتباع .

الصفحة

- ٥٨ - زيادة الحركة (حركة الحرف الساكن بحركة ما قبله، إظهار المدغم،
تحريك المعتل ورده إلى أصله في التحريك).
- ٧٦ - قطع ألف الوصل ومكانه.
- ٧٩ - قطع ألف الوصل في حشو البيت.
- ٨٠ - زيادة الياء في الجمع فيما ليس حكمه أن يجمع بالياء.
- ٨١ - زيادة النون الخفيفة والثقيلة في الشعر.
- ٨٢ - زيادة الألف في (أنا)، إثباتها، وحذفها.

٢ - باب الحذف

- ٨٩ * سبب الحذف
- ٩٠ - الحذف من القوافي الموقوفة (تخفيف المشدد).
- ٩٠ - تخفيف المشدد وتسكينه.
- ٩٢ - حذف ياء المتكلم وتسكين ما قبلها.
- ٩٢ - الحذف في القوافي المطلقة.
- الترخيم:
- ٩٣ أ - ترخيم النداء.
- ٩٥ - الترخيم في غير النداء للضرورة.
- ٩٥ - موقف سبويه من الترخيم في غير النداء.
- ٩٩ - موقف المبرد منه.
- ١٠٢ ب - ترخيم الاسم في غير مذهب ترخيم النداء.
- ١٠٧ ج - ترخيم التصغير.
- ١٠٧ - قصر الممدود، رأي الفراء فيه، رأي البصريين.
- ١٠٩ - مد المقصور قياساً على قصر الممدود.
- ١١٥ - الفرق بين قصر الممدود ومد المقصور.
- ١١٥ - حذف النون الساكنة من الحروف التي بنيت على السكون.
- ١١٦ - حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

الصفحة	
١٢٢	- الفرق بين حذف التنوين وحذف النون الساكنة .
١٢٢	- حذف الياء في حال الإضافة .
١٢٣	- التنوين والإضافة يتعاقبان .
١٢٣	- حذف الياء مع الألف واللام .
١٢٥	- الحكم في هاء الكناية المتصلة .
١٢٨	- العلة في حذف هذه الحروف .
١٢٩	- حذف الحركة .
١٣٠	- حذف الواو والياء من (هو) و (هي) .
١٣١	- حذف الواو الساكنة والياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة أو كسرة .
١٣٤	- الحذف فيما يشبه الترخيم .
١٣٤	- حذف الفاء في جواب الشرط .
١٣٦	- موقف سيبويه والمبرد منه .
١٣٧	- حذف الفتحة من عين (فَعَل) .
١٣٧	- فتح الساكن من عين (فَعَل) .
١٣٨	- حذف الضمة والكسرة في الإعراب ورأي سيبويه فيه .
١٤٢	- رأي المبرد والزجاج في هذا الحذف .
١٤٤	- القول في تسكين لام الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم .

١٤٥	- إدخال الجزم على الجزم إذا لم يلتق ساكنان .
١٤٦	- إجراء هاء التأنيث في الوصل مجراها في الوقف من غير أن تقلب تاء .
١٤٧	- إقامة الصفة مقام الموصوف في الشعر .
١٥٠	- مذهب العرب في نداء الاسم الذي فيه ألف ولام .
١٥٠	- إقامة الفعل في موضع الاسم إذا كان الفعل نعتاً .

٣ - باب البدل

١٥٥	* إبدال الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذي يبدل مثله في الكلام .
١٥٧	- رأي السيرافي في تخفيف الهمز .

الصفحة

- ١٦٤ - موقف المازني والمبرد من إبدال بعض الحروف .
- ١٦٥ - قلب الهمزة ياء أو واواً في الثانية .
- ١٦٥ - بدل الأسماء الأعلام :
- ١٦٦ - بدل في الشعر والكلام .
- ١٦٨ - بدل يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام .
- ١٧٤ - إبدال الحرف من الحرف في غير مجرى الضرورة .
- ١٧٥ - إبدال الهمزة عينا .
- ١٧٦ - إبدال كاف المؤنثة شيئاً .
- ١٧٦ - إبدال الياء المشددة والمخففة جيماً في الوقف .
- ١٧٨ - إبدال تاء المخاطبة كافاً .
- ١٧٩ - إبدال الثاء تاء .
- ١٨٠ - إبدال حرف جر مكان آخر .
- ١٨٥ - الإبدال في الأعجمية .
- ١٩٠ - وضع الكاف موضع «مثل» .
- ١٩٢ - وضع الاسم موضع الاسم الآخر على سبيل الاستعارة .
- ★ الحذف والإبدال :
- ١٩٦ - من الحذف وضع الألف واللام بمعنى «الذي» ، وهو من أقبح الضرورات .
- ١٩٧ - الاجحاف في الحذف .
- ٢٠٢ - وضع فعل الأمر موضع الاسم .
- ٢٠٤ - اتصال كاف التشبيه بالضمير .
- ٤ - باب التقديم والتأخير
- ٢٠٩ - جعل الفاعل مفعولاً .
- ٢٠٩ - جعل المفعول فاعلاً .
- ٢١٧ - تأخير المضاف إليه عن موضعه .
- ٢٢٧ - كثرة العيوب والتقديم والتأخير في بيت الفرزدق وبيان ذلك .

٥ - باب تغيير الإعراب عن وجهه

- ٢٤١ - اضطرار الشاعر إلى نصب المرفوع .
٢٤٣ - تصرف الشاعر في المتفقين .

٦ - باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث

- ٢٥٧ - ما يجوز منه في الشعر .
٢٦٠ - تجويز أبي العباس المبرد تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر، وحجته فيه .
٢٦٢ - تذكير ما ينبغي تأنيثه .
٢٦٧ - عود إلى تفسير عبارة سيبويه في «باب ما يحتمل الشعر» ..